جمال قنان



طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

معاهدات الجزائر مع فرنسا

1830 - 1619



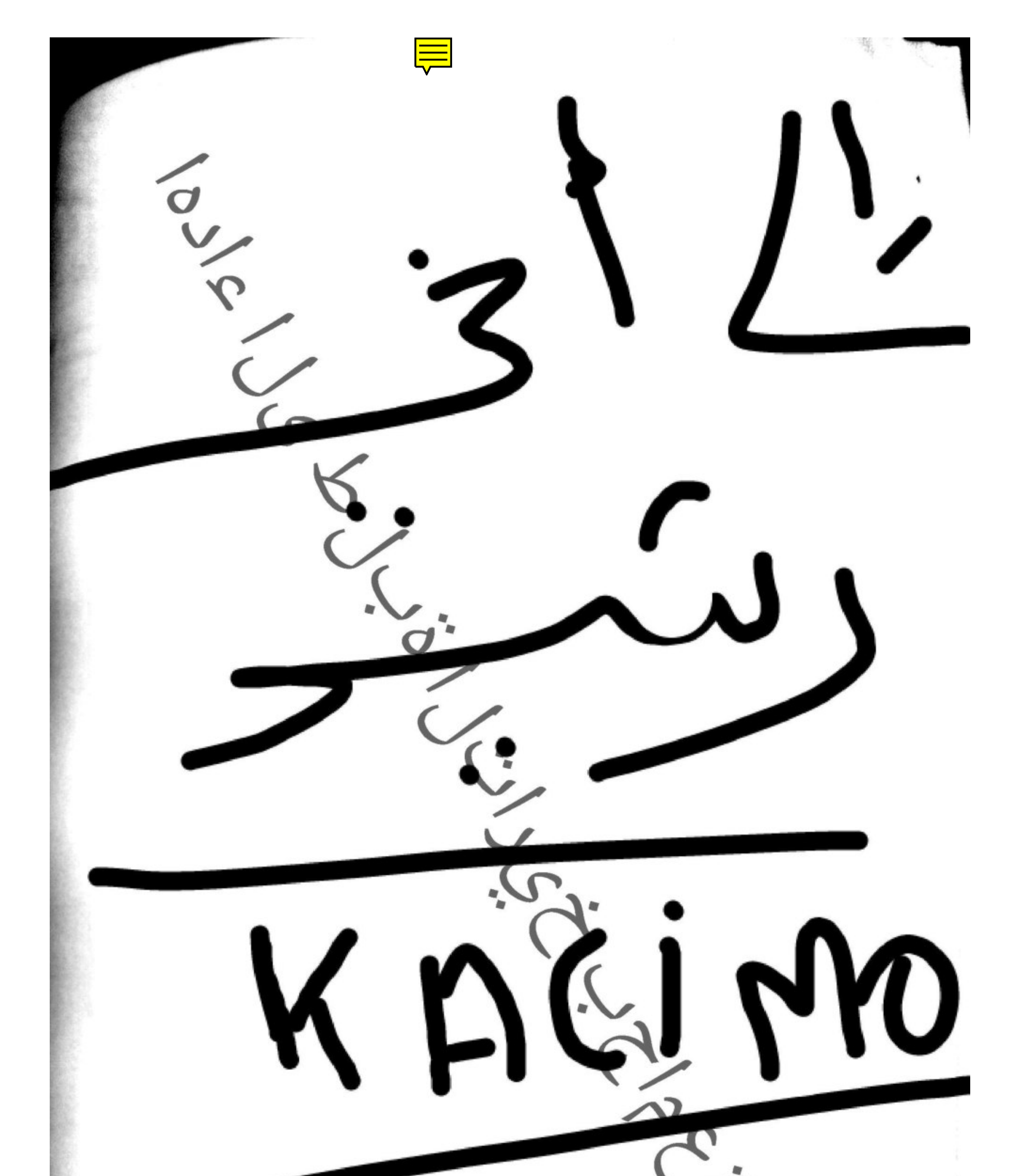
طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

جمال قنان



1830 - 1619

هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين
بمناسبة الذكرى الـ 45 لعيد الإستقلال والشباب



رقم الايداع

2007-1813

ردمك (ISBN)

978 - 9961 - 846 - 66 - 7

الـــرمــوز المستعملـــة

م. و. ج. المكتبة الوطنية ـ الجزائر.

م. و. ب. المكتبة الوطنية ـ باريس.

م. ت. ح. م. مجلة تاريخ وحضارة المغرب.

ن. م. نفس المصدر.

هـ. هامـــش.

A.N.P. الأرشيف الوطني ـ باريس

A.E.P. أرشيف الخارجية ـ باريس.

A.G.V. أرشيف الحربية، فانسان ـ باريس.

C.C.C. المراسلات القنصلية والتجارية.

A.I.E.O. حوليات معهد الدراسات الشرقية.

Rev. Af. المجلة الافريقية.

M.D. مذكرات ووثائق.

AFF.E الشؤون الخارجية.

المقدمـــــة :

لم تحض العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل عام 1830 بدراسة جادة لحد الآن، بالرغم من أهمية الموضوع وضرورته لما ترتب على هاته العلاقات من أثـارات بعيدة المـدى والخـطورة في حيـاة الشعب الجزائـري على وجـه الخصوص.

ولقد أدت هاته العلاقات المتواصلة والمستمرة لمدة ثلاثة قرون، اتسم قـرنان منهـا على الأقل بحـالة من السلم القـار الراسـخ بين البلدين، الى المجابهة والصدام، وهو الشيء الذي أدى الى كارثة بالنسبة للجزائر، يعجز القلم عن وصفها.

لقد صُفيَتْ الجزائر كدولة، وهزت أركانه كمجتمع وزرع التشكيك في وجوده كشعب وهمش عن حركة التاريخ لمدة تزيد عن مائة وثـلاثين سنة. فمأساة مثل هاته، والتي وقعت بالأمس القريب فقط، لا يمكن أن تمحى من ذاكرة التاريخ، بل يجب أن تستوعب بمعرفة جميع تفاصيلها وجزئياتها وادراك الأسباب التي أدت إليها والتأثيرات الهدامة التي ترتبت عنها. والا لن يصبح للتاريخ مدلول ولا للتجارب فائدة وعبرة. ولن يتحقق هـذا الغرض مـا لم تعرض الوقائع بنزاهة وتجرد مهما كانت النتائـج التي ستفرزهـا مما يستلزم ضـرورة التسلح باليقـظة والحذر وعـدم تمكين العاطفـة من التسلط عليهـا وتشويهها مما سيؤدي حتما الى انتفاء الغرض وضياع الفائدة المرجوة.

لقد أردنا أن نسهم في توضيح هذه الفترة التي سبقت الانهيار الذي تعرض له شعبنا في بنيانه وهياكله الفوقية، والذي هز بعنف الأسس والدعائم

التي يرتكز عليها مجتمعنا ، وهي الهزة التي لا يزال يعاني من آثارها حتى الآن ، وذلك بتسليط مزيد من الضوء على جانب من جوانبها والمتمثل في العلاقات بين الجزائر وفرنسا. ولهذا الغرض فاننا سعينا الى البحث على الأسس والقواعد التي بنيت على أساسها هذه العلاقات مدة الثلاثة قرون هاته، والتي تتمثل في المعاهدات والاتفاقات التي أبرمها البلدان بينهما. وقد تبين أن جمع هذه الأدوات أمر ضروري وشرط أساسي لمعرفة هذه العلاقات معرفة صحيحة.

ولم نقتصر في عملنا هذا، على جمع بعض النصوص الأساسية والاكتفاء بذلك، لاعتقادنا أن ذلك لن يكون كافيا لتوضيح الوضع بين الطرفين طوال هذه الفترة، ولذلك فاننا لم نقتنع بما أوردته جوامع المعاهدات من هذه النصوص وإنما عمدنا الى القيام بعملية بحث واستقصاء ومسح شامل لأرصدة المراسلات الدبلوماسية الخاصة بالجزائر بحثا عن هذه النصوص. ونستطيع أن نؤكد بهذا الخصوص، أننا تمكنا من جمع كل المعاهدات التي أبرمت بين الطرفين منذ سنة 1619 الى عام 1830. وهناك استثنائين فقط :

- الأول : يتعلق بمعاهدة 1617 والتي لم تحتفظ دور المحفوظات الفرنسية بنصها وتعرضنا لهذا الموضوع في محله،

- والاستثناء الثاني : يتمثل في ورود إشارة الى احتمال وجود معاهدة كانت قد أبرمت عام 1653.

لقد وردت الاشارة الى هذه المعاهدة في أحد التقارير التي كتبت عند نهاية القرن الثامن عشر، والغالب أن كاتب التقرير لم يكن مطلعا على تتابع هذه المعاهدات بدقة مما أدى الى اختلاط تواريخها في ذهنه، وهو ما لاحظه أحد المسؤولين في وزراة الخارجية الفرنسية المكلفين بحفظ المعاهدات في رده على طلب تسليم نسخة من هذه المعاهدة لأرصدة وزارة البحرية، إبان عملية توزيع الأرصدة بين الوزارتين في عام 1792، بأنه لا يوجد أي أثر لهذه المعاهدة في محفوظات الخارجية ملاحظا في نفس الوقت بأنه يشك في وجود معاهدة تكون قد أبرمت في هذه السنة. ولم نعثر من جهتنا على أية إشارة الى هذه المعاهدة في المراسلات الدبلوماسية التي أعقبت هذه السنة.

انه لمما يثير الانتباه هو فعالية صيغة التعاقد التي ثبت بها الطرفان اتفاقهما حول الموضوعات المختلفة. ومن المعروف أن اللغة التي يستعملها

الطرف الجزائري كانت هي اللغة المعتمدة في هذه المعاهدات. واذا كانت معظم المعاهدات قد صيغت باللغة التركية فاننا لا نستبعد أن يكون بعضا منها قد كتب باللغة العربية، ولنا تأكيد في ذلك، في معاهدة واحدة على الأقل كانت قد كتبت باللغة العربية وتتعلق بامتياز استغلال الباستيون ـ وقد أشرنا الى هذا الموضوع في مكانه ـ فلم يحدث أن وقع خلاف في تفسير أو تأويل بعض الترتيبات بين الطرفين. وما وقع من خلاف في وجهات النظر بخصوص الأجل الذي تنتهي فيه معاهدة السلم المئوي الأولي لم يكن ناجما عن عدم وضوح صيغة التعاقد بهذا الخصوص بقدر ما كان دافعه، رغبة الطرف الفرنسي في اختيار ظروف أفضل لاجراء مفاوضات جديدة لتمديد هذا السلم.

أما بخصوص معاهدة الباستيون التي أبرمت في عام 1695، فمن الضروري الملاحظة بخصوصها بكون الترجمة (الجديدة) التي وضعت لها جاءت متأخرة، اذ وقعت عشية القطيعة الأخيرة بين البلدين وبالتالي، فانها لم تأثر على مجرى العلاقات بينهما قبل هذا التاريخ.

لقد حرصنا، في حدود الامكان، على نقل هذه المعاهدات من ترجمتها الفرنسية الى اللغة العربية نقلا حرفيا بقطع النظر عما يمكن أن ينجم عن ذلك من تكرار في الكلمات وركاكة في الأسلوب والضعف في الصياغة لاعتقادنا أن الأسلوب والصياغة هو جزء من روح العصر يجب أن يبرز؛ مثله مثل الترتيبات المنصوص عليها والموضوعات التي تم التعرض لها. لقد راعينا هذا الجانب وحاولنا إظهاره قدر المستطاع.

كما بدا لنا أن عملية جمع هذه النصوص الأساسية ونشرها لن تفي بالعرض إذ لم تدرج ضمن سياقها الزمني وظروفها التاريخية التي أبرمت فيها؛ ولذلك فقد مهدنا لها بعدد من الفصول، حاولنا أن نتتبع من خلالها تطور العلاقات بين البلدين طوال هذه الفترة، وتثبيت كل معاهدة وربطها بالظروف التاريخية التي أبرمت فيها. كما حددنا الاطار الزمني الذي تتبعنا فيه ظهور هذه النصوص وبدأنا بأول معاهدة وقعها الطرفان والتي بقيت محفوظة، وهي معاهدة 1619، إلى نهاية هذه الفترة عام 1830.

كما مهدنا للفترة كلها بفصل مدخلي، تناولنا فيه بعض الجوانب التي تتعلق بتاريخ الجزائر في العصر الحديث وقد بدا لنا ذلك شيئا ضروريا لفهم الفترة المعنية.

لقد تجنبنا وضع خاتمة لهذه الفصول التي أدرجناها ضمن القسم الأول من هذه الدراسة، لادراكنا أن مستوى معرفتنا للفترة لا تزال ناقصة، ووضعنا بدلها جرد أولي لمسائل وقضايا اعتبرناها أساسية لاستكمال معرفتنا لها معرفة مقبولة وحاولنا من خلالها الفات نظر الباحثين إليها لتعبئة الجهود حولها وتعميق البحث فيها وقد أدرجنا هذه الموضوعات في القسم الثاني من هذه الدراسة.

ولم نقصد من وراء هذا الجهد المتواضع سوى المساهمة في إبراز الحقيقة التاريخية كما هي وليس كما يراد لها أن تكون وليس لنا من هدف سوى دفع كل طرف الى اعادة تقييم مَمْلَكِهِ إزاء الطرف الآخر بمنظار الموضوعية والتجرد والنزاهة لكي لا تتكرر المأساة. اننا نعتقد كما اعتقد أسلافنا من قبل ـ تنفيذا للوصية التي تروى عن خير الدين بهذا الخصوص والذي أساء الطرف الآخر فهمها ـ بأن للجيرة حقوق وواجبات. واذا كانو' قد حصدوا خيبة الأمل من وراء مسعاهم هذا، فعلى الاجيال الحاضرة السعي لتجنب كلّ ما من شأنه أن يؤدي الى تكرار مأساة الماضي والمساهمة في وضع أسس قارة وثابتة للتعايش في ظل العدالة والمساواة، بين جميع الشعوب.

وليسمح لي في الختام، أن أتقدم بالشكر الخالص والاعتراف العميق للأجيال الماضية وللجيل الحاضر من المسؤولين وموظفي مراكز المحفوظات في فرنسا، للجهد الذي بذلوه والذي يبذلونه لحفظ تراث الانسانية من الضياع، وأخص بالذكر المؤسسات المحترمة التالية: المحفوظات الوطنية الفرنسية، محفوظات وزارتي الحربية والخارجية.

والله ولي التوفيق

الجزائر في 24 أفريل 1984

الفصـــل المدخلـــي

تعرض المغرب في بداية القرن السادس عشر الى خطر صليبي جديد لم يسبق أن شاهد مثله، في العنف والشدة قبل هذا التاريخ. لقد اجتاح الاسبان سواحل المنطقة وابتلعوا المدن الساحلية واحدة اثر الأخرى، في بضع سنوات، وبدأوا في تحصين مواقعهم والاستعداد لمد نفوذهم الى الدواخل.

ولقد كانت لوضعية المغرب السياسية التي تتسم بالتمزق والتناحر على الكراسي والحروب الأهلية المدمرة عاملا مساعدا ومشجعا للتطلعات والمطامح الأجنبية في المنطقة.

ولقد استمر هذا الخطر جاثما على المنطقة لفترة تزيد عن الستين سنة. ولم تخف حدته ويوقف اندفاعه الا عند الثلث الأخير من هذا القرن، بفضل ظهور قوة منظمة في المغرب الأوسط خلال الربع الأول من القرن والتي عبأت كل امكانياتها ومواردها للتصدي لهذا الخطر. ولقد تمكنت من وقف الزحف الاسباني وتجميده في المرحلة الأولى، ثم تصفية مواقعه في المنطقة واحدا إثر الآخر بعد ذلك.

1 ـ الهجمة الاسبانية على المغرب في بداية القرن 16 :

زحف الخطر الصليبي الجديد على المغرب بعد سقوط مملكة غرناطة في شهر جانفي من عام 1492، بعد حرب طويلة ومستمرة دامت ما يزيد عن

عشر سنوات. ولقد أسفرت هاته عن تصفية النفوذ الاسلامي نهائيا في شبه جزيرة ايبيريا، ولقد أسفر هذا الانتصار الذي حققه الملكان المسيحيان فرديناند وايزابيلا ضد المسلمين، الى اشتعال روح الصليبية من جديد وانطلاقها من عقالها مرة أخرى بفضل الجهود التي قام بها رجال الدين الاسبان وعلى رأسهم الكاردينال كسمينيس سينيروس لشحذ الهمم في هذا الاتجاه وتعبئة كل الجهود والموارد من أجل تصفية النفوذ الاسلامي نهائيا في الحوض الغربي للمتوسط.

ولقد اعتبر المحرضون الصليبيون الجدد أن الوضعية المتدهورة التي كانت عليها منطقة المغرب فرصة مواتية لانجاح هذه المشاريع.

ولقد كان لهذا العامل أثره الكبير في القضاء على تردد الملك فرديناند الذي كان يخشى الاندفاع في هذا الاتجاه خوفا من أن تؤول جهوده الى نفس المصير الذي حاق بالمشاريع الصليبية السابقة.

كانت منطقة المغرب في بداية القرن السادس عشر تتقاسمها نظريا ثلاث دول: بني مرين الوطاسيين في المغرب الأقصى، وبنو زيان يحكمون الوسط والغرب من المغرب الأوسط، وعاصمتهم تلمسان، وبنو حفص التي كانت قاعدة ملكهم مدينة تونس، تضم كلا من الجزء الشرقي من المغرب الأوسط وافريقيا حتى اقليم طرابلس[1]. غير أن النفوذ الحقيقي لهذه الدول، في الواقع لا يتعدى حدود عواصمها والمناطق القريبة المحيط بها، أما باقي الأجزاء فقد استبدت بها عمليا إما كيانات اقطاعية واهية تستمد قوتها من العصبية القبلية أو دول مدن على السواحل، تسيطر عليها أو بجاركيات حضرية. وكان من جرّاء هذا التمزق وهذا التشذر أن أصبح المغرب الأوسط وحده تتناحر فيه وتتصارع عدد من الكيانات القزمية تزيد عن خمسة عشر كيانا.

وفي مقابل هذا التشتت، تقف المملكة الاسبانية قوية بعدما استكملت وحدتها تعززها القوى المعنوية التي منحها إياها البابا أمام العالم المسيحي عندما بارك مشاريعها الصليبية والعمل من أجل حل الخلافات التي كانت قائمة بينها وبين مملكة البرتغال.

لقد كللت المساعي البابوية بالنجاح بابرام اتفاق بين الدولتين عام

1494، تم بمقتضاه تقسيم العالم الغير أوروبي الى منطقتي نفوذ بينهما وكان المغرب المتوسطي من نصيب الاسبان في هذه القسمة.

لقد مهد الاسبان لهجومهم الكبير على منطقة المغرب باحتلالهم لمدينة المليلة عام 1497، ومنذ عام 1505 بدأ هؤلاء جهدهم المركز والمتواصل على المغرب الاسلامي عندما قاموا بهجوم قوي على المرسى الكبير، البوابة الغربية للمغرب الأوسط ومفتاح مدينة وهران، يوم 9 سبتمبر 1505. لم تستطع حامية المدينة منع نزول الاسبان الى الساحل، واعتصمت باسوار المدينه وقلاعها واستمرت في الدفاع باستماتة واصرار إلى أن نفد كل ما لديها من وسائل المقاومة مما اضطرها الى التفاوض مع الغزاة للخروج من المدينة. وعندما وصلت الامدادات من الدواخل بعد سقوط المدينة، قام الجزائريون بشن هجوم على المرسى الكبير الذي تحصن به الاسبان لافتكاكه منهم، ولكن بدون جدوى.

لقد استمرت المعارك بين الطرفين حول المرسى الكبير قرابة شهرين وانجلى الموقف عن تشبث الاسبان بهذا المعقل الهام من جهة، وتوقف حركة نفاذهم نحو الدواخل مؤقتا، من جهة أخرى[2].

وعندما يقوم الاسبان بمحاولة جديدة للتغلغل نحو الدواخل بعد أن أعدوا لذلك عدتهم وتهيؤوا لهذا الغرض، في شهر جوان من عام 1507، سوف يلحق الجزائريون بهم هزيمة ماحقة عند قرية مسرغين التي تبعد بحوالي خمسة عشر كيلومترا غرب مدينة وهران.

لقد ترك الاسبان على أرض المعركة ثلاثة آلاف قتيل كما تم اسر عدد كبير منهم.

لقد أثرت هذه الهزيمة الكبيرة على مخطط الاسبان ومشاريعهم الطموحة في المنطقة، وتم تحويرها وتعديلها في اتجاه عدم الاندفاع نحو الدواخل والاكتفاء فقط بالسيطرة على المدن الساحلية والتحصن بها.

لقد تأكدت الهوية الصليبية للهجوم الاسباني على المغرب في كل الأعمال المخزية والتخريبية التي قاموا بها في المدن التي استولوا عليها: كالتقتيل الجماعي للسكان بدون التمييز في السن أو الجنس والقيام بتحويل بعض المساجد الى كنائس وهدم الأخرى وتخريب المعالم الاسلامية في هاته

المدن وإجبار الناس على ترك دينهم الاسلامي وتمسيحهم بحد السيف وحرق الكتب والمكتبات والعمل على اعفاء كل رسم للاسلام في هاته المدن. ولا يوجد ما يشابه هاته الاعمال في الوحشية والهمجية سوى تلك التي قام بها هولاكو وتيمورلنك في المشرق الاسلامي.

لقد سجلت هاته الهمجية أول فصل لها في شهر ماي من عام 1509 عند احتلال مدينة وهران، وكان الكاردينال كسيمينيس قد أشرف بنفسه على سير هاته الحملة التي تجهزت بأموال الكنيسة، وتابع عن كثب تلك الاعمال الرهيبة التي قام بها الجيش الاسباني ضد السكان وضد معالم المدينة الاسلامية. وقد أسفرت هاته الاعمال عن ذبح الآلاف من الأنفس كما سيقت آلاف أخرى الى الاسر والعبودية[3].

لقد ارتاع المغرب الاسلامي لهذه النكبة واهتز من أقصاه الى أقصاه، وشعرت المدن الساحلية بالخطر الجاثم الذي أصبح يهددها بعد سقوط مدينة وهران التي تمثل الموقع الأمامي بالنسبة لها[4] واستعدت لمواجهة هذا الخطر الجاثم ولكن بامكانيات محدودة في ظل ذلك التمزق والتشتت الذي كانت عليه المنطقة.

لقد سقطت مدينة بجاية بعد شهور قليلة من احتلال وهران (جانفي 1510) ولقيت نفس المصير من القتل والنهب وهدم المعالم الاسلامية في المدينة، ونهب ثرواتها الأدبية منها والمادية.

ولقد توج الاسبان غزوهم للمدن المغربية الساحلية الهامة باستيلائهم على مدينة طرابلس في شهر جوان من نفس السنة. ولم يؤد اندحار الاسبان عن جزيرة جربة في 31 أغسطس من عام 1510 الى التخفيف من الشعور بهذا الخطر الداهم، ومع ذلك فلم يؤد هذا الشعور الى شحذ الهمم وتوحيد الصفوف لمجابهته، بل اندفع كل طرف الى العمل من أجل ضمان مصالحه الخاصة وتأمين كراسيه وذلك بالتسرع في إعلان الولاء للعدو والدخول تحت طاعته في ظل شروط مهينة مخزية.

لقد بادر ملوك بني زيان إلى إعلان الولاء والخضوع للأسبان على إثر سقوط مدينة وهران، وحذا حذوهم ملوك بني حفص بتونس على اثر سقوط بجاية. ولم تجد دول المدن الساحلية : الجزائر، تنس، شرشال، مستغانم،

ودلس ـ بدا من السير على نفس النهج الاستسلامي الذي سلكه الملوك الزيانيون والحفصيون، فاعلنت هي الأخرى بدورها ولاءها للأسبان، وقبلت من بين ما قبلته من الشروط دفع الجزية لهم.

2 ـ ظهور الدولة الجزائرية الحديثة :

هذا الموقف الاستسلامي الذي اتخذته الكيانات السياسية المهترئة والمغلوبة على أمرها، لم يكن محل رضا الناس في الاقطار المغربية. لقد عمد السكان الى العمل وتعبئة ما يمكن تعبئته من الامكانيات في ظل التمزق لمواجهة الخطر المحدق بالمنطقة، خارج الكيانات السياسية القائمة على الرغم من جهود ذوي الذمم الخربة والارادات المفككة المستسلمة من المتربعين على كراسي السلطنة والحكم.

ولقد لوحظت ظاهرة البحث عن ذوى الارادات الصادقة والعزيمة الصلبة لقيادة المقاومة ضد الغزو الصليبي في جميع مناطق المغرب من المحيط الى طرابلس الغرب.

لقد عمد العلماء العاملون الى استنهاض الهمم وتعبئة القوة المعنوية للمسلمين. وبدأ الناس في تكوين الرباطات وتجميع الفلول والبحث عمن تفرزه هذه المحنة العصيبة وتصقله الاحداث ليتولى جمع الأشتات وتوحيد الجهود لمواجهة الخطر الصليبي الجاثم على المنطقة[5].

ففي ظل هاته الظروف السياسية والنفسية، حدثت تلك المبادرة التاريخية لسكان مدينة الجزائر التي سوف تغير وجه المنطقة وتحول مُجرى الأحداث في اتجاه غير الذي سارت فيه حتى الآن، والتي تتمثل في دعوة عروج لقيادة حركة الجهاد انطلاقا من مدينة الجزائر.

لقد كانت محنة مسلمي الأندلس والرغبة في تلبية ندائهم لانقاذ ما يمكن انقاذه منهم، محكا ومخبرا لافراز الرجال والطاقات التي تكون في مستوى المرحلة.

لقد عمد ذوو الضمائر الحية من سكان المغرب الى العمل بكل الوسائل الممكنة للتخفيف من آثار هذه النكبة على مسلمي الأندلس ومساعدتهم قدر المستطاع في ظل تلك الظروف المأساوية التي يعجز القلم

عن وصفها. وكان الأخوة : عروج، وخير الدين واسحاق ومحمد الياس من بين الرجال البارزين في هذا الجيل من المسلمين الذين جعلوا من أنفسهم فداءًا للدفاع عن الاسلام في مواقعه الامامية والعمل بكل الوسائل لتخفيف نكبة مسلمي الأندلس رغم قلة العدد وضعف العدة. لم ينتظر الأخوة الأربعة توفر الوسائل والامكانيات للبدء في الدفاع عن الرسالة التي آمنوا بها، بل عمدوا الى إيجاد هذه الوسائل في خضم الصراع وفي معامع المعارك التي يخوضونها.

لقد اكتسب الاخوة الأربعة شهرة واسعة في جميع المدن الساحلية المغربية بتصديهم البطولي للهجمة الصليبية وتكبدهم للمشاق من أجل انقاذ البقية الباقية من مسلمي الأندلس بنقلهم الى دار الاسلام.

لقد كان عروج هو صاحب المبادرة في اختيار ميدان الجهاد ذو الأولوية في تلك الظروف، والذي يتمثل في الحوض الغربي للبحر الابيض المتوسط. واستطاع بعد جهد وإصرار أن يكون أسطولا صغيرا من بضعة سفن «يغزو به في البحر وساعدته الأقدار بالنصر والمغانم وألقته الريح الى جزيرة جربة فحط بها بعض أثقاله وأتى لتونس وسلطانها يومئذ، أبو عبد الله محمد بن الحسن الحفصي. فهاداه بتحف مما غنم وحسان من الجواري فوقع ذلك من السلطان موقعا حسنا واستأذن في الاقامة بأسطوله في بعض مراسي المملكة فأذن له على شرط أن يرفع إليه الخمس مما يغنمه فرضي عروج بذلك وسافر الى جربة[6]».

كان للقاء الذي تم بين الاخوين عروج وخير الدين في تونس وتسهيلات الاقامة التي حصلا عليها من السلطان الحفصي أهمية كبيرة على مستقبل الاحداث في هذه المنطقة. إذ أصبح الأخوان يملكان قاعدة قريبة من مسرح عملياتهما في البحر وعلى الشواطئ الأسبانية والايطالية، وانعكس ذلك بازدياد نشاط جهادهما البحري وفعاليته خلال السنوات التالية (1504-1510)، مما أكسبهما شهرة واسعة وأصبحا محط الأمل والرجاء للمسلمين في منطقة المغرب قاطبة. ولم يلبثا في قاعدتهما الجديدة أن جاءتهما الاستنجادات وطلب المعونة من شيوخ وسكان مدينة بجاية.

لقد لبى الرجلان النداء وأبحرا الى بجاية على متن سفنهما بناء على مخطط كان قد تم ضبطه بينهما وبين مبعوثي المدينة (1512).

فرض المسلمون الحصار على المدينة وأصيب عروج في معارك هذا الحصار وقطعت ذراعه. وبالرغم من الاستبسال الذي أبداه المهاجمون لكنهم فشلوا في الاستيلاء على المدينة بسبب التحصينات المتينة التي أقامها الاسبان بها وكثافة نيران مدفعيتهم من جهة وقلة عدد وعدة المهاجمين من جهة أخرى[7]. كما فشلت المحاولة الثانية لافتكاك المدينة التي قام بها المقاومون تحت قيادة الأخوين بعد ذلك بسنتين (1514) بعد أن أشرفت على النجاح بافتكاك عدد من الحصون التي كانت تحيط بها، لكن نقص البارود ورفض السلطان الحفصي تزويدهم به أجبر المحاصرون الى الارتداد عنها في آخر الأمر، وهم قاب قوسين من النصر.

و لقد ترك موقف السلطان الحفصي أثرا مريرا في النفوس وأدى الى القطيعة بينه وبين الاخوين اللذين قررا نقل قاعدتهما من تونس، وبعد التشاور مع سكان المنطقة استقر الرأي على مهاجمة مدينة جيجل وافتكاكها من بين أيدي الجنوبيين الذين نجحوا في وضع أيديهم عليها قبل ذلك ببضع سنين؛ خصوصا وأن سكان المدينة والمناطق المجاورة كانوا يطالبون بذلك بالحاح. وبالفعل فقد تم استرداد جيجل (1514) التي اتخذ منها الاخوان قاعدة لعملياتهما ضد بجاية ومركزا لنشاطهما البحري في الحوض الغربي للمتوسط.

لقد ألفت انتباه سكان مدينة الجزائر، تلك الجهود الصادقة وذلك الاصرار المستميت الذي يبذله الاخوان لمساعدة السكان على تحرير مدينتي بجاية وجيجل، ودفعهم بدورهم الى طلب مساعدتهما لفك قيود الذل الذي وضعهم فيها الاسبان «سمعنا بكم أناسا تحبون الجهاد وأخذتم بجاية وجيجل من أيدي النصارى ونصرتم الدين، فهنيئا لكم أيها المجاهدون. لا بد أن تقدموا الينا وتخلصونا من أيدي هؤلاء الملاعين الكفرة لأننا نحن في محنة عظيمة وذلة شديدة»[8]، ولم يتردد عروج في تلبية نداء سكان مدينة الجزائر الذين رأوا فيه خير رجل لمواجهة الاعداء وقيادة حركة الجهاد انطلاقا من هذه القلعة الأبية.

ولم يرس عروج على ساحل مدينة الجزائر بأساطيل وجيش عرمرم، فان كل عدته وعدده كان مركبين وبضع مآت من الرجال فقط، ولكنه كان يعرف أن الجزائر هي معين لا ينضب للرجال المحاربين الأشداء وأنه اذا ما جمع شملهم وتوحدت صفوفهم سوف يشكلون قوة لا تقهر في مواجهة الاعداء الصليبيين.

استقبل عروج في مدينة الجزائر، في أواخر ربيع 1516 استقبالا حافلا وانبعث الأمل في النفوس وشحذت الهمم وابتدأ العمل والاستعداد من أجل القضاء على التهديد الاسباني الذي كان يجثم على المدينة.

بدأت العمليات العسكرية ضد الاسبان مباشرة بعد حلول عروج بالجزائر، وهو الشيء الذي أزعج الاسبان إزعاجا شديدا وبدأوا في التهيىء والاستعداد لتوجيه ضربة قاضية الى هاته النَّوَاة الحية قبل أن يكتمل نموها ويشتد عودها.

لقد تشجع الاسبان للقيام بهاته المحاولة عندما لمسوا أن البعض من ذوي الاطماع وأصحاب المصالح الخاصة لم يكونوا راضين ببقاء عروج بالمدينة. إذ أن صف المقاومة والصمود الى النهاية هو الذي انتصر وساد بوصول هذا الوافد الجديد. وقد أدرك هؤلاء ما يمثل ذلك من الخطورة على مصالحهم في المستقبل إذا ما سيطر هذا التيار على زمام الأمور في المدينة نهائيا.

وجه الاسبان ضد الجزائر في شهر سبتمبر من عام 1516 عمارة كبيرة، تحت قيادة ديقودي فيرا، قدرها بعض المؤرخين الجزائريين بثلاثمائة وعشرين سفينة[9].

لقد انهزمت هذه الحملة وارتد الاسبان على أعقابهم بعد أن تركوا بضعة آلاف من القتلى والأسرى بين أيدي الجزائريين.

تشير بعض الكتب التي تناولت تاريخ هذه الفترة بأن عروج عمد الى قتل بعض الاشخاص الذين اتهموا بالتواطئ والتعاون مع الاسبان وعلى رأسهم الشيخ سالم التومي شيخ مدينة الجزائر، والذي كان في طليعة المنادين بقدوم عروج الى المدينة. ومما يجب ملاحظته بهذا الصدد، أن المعلومات التاريخية المتوفرة لحد الآن عن هذه الفترة، لا تزال غامضة في كثير من تفاصيلها، ومعلوماتنا عنها لا تعدو كونها مجرد معلومات اجمالية في خطوطها العريضة فقط، فليس في وسعنا الآن توضيح هذه النقطة وتسليط الضوء عليها بالقدر الكافي. والشيء الذي يمكن إقراره وتأكيده هو كون عروج لم يكن ينشد سلطنة أو ملكا وإن كل الاجراءات والخطوات التي قام بها أو التي سوف يقوم بها أخوه خير الدين بعده، كانت دائما بالاتفاق مع أعيان مدينة

الجزائر وشيوخ المنطقة المحيطة بها[10].

ولقد كان لهذا الانتصار الذي حققه الجزائريون تحت قيادة عروج صدى واسعا في جميع مناطق البلاد وخاصة تلك التي كانت ترزح تحت نير الاسبان. لقد جاءت الوفود الى مدينة الجزائر، خاصة من المدن الساحلية الواقعة غرب المدينة ومن مدينة تلمسان تطلب النجدة والمساعدة. لقد استجاب عروج لنداء الجهاد وكاتب أخاه خير الدين الذي كان لا يزال يقيم في مدينة جيجل ليلتحق به، فاجتمع الاخوان واتفقا، نزولا عند رغبة السكان، على البدء في العمل من أجل وضع القواعد والاسس للدولة الجديدة ووزعا المهام بينهما، فاختص خير الدين بشرق البلاد متخذا من مدينة دلس قاعدة لنشاطه، واختص عروج بالقسم الغربي، واتخذ من مدينة الجزائر مركزا له.

وعندما خرج عروج الى غرب البلاد استخلف أخاه خير الدين على مدينة الجزائر، فقد توجه الى تلمسان بناء على طلب سلطانها أبي زيان أحمد الثاني الذي لاذ به طالبا منه الدعم والمساعدة ضد أحد أقاربه الذي اغتصب منه الحكم. وفي طريقه إليها استولى على كل من مليانة والمدية. كما افتك أخوه خير الدين من جهته مدينة تنس بمساعدة السكان وتم أسر الحامية الاسبانية التي كانت متمركزة بها.

لم يصادف عروج صعوبات كبيرة في طريقه الى تلمسان. ولتأمين مواصلاته مع الجزائر استولى على قلعة بني راشد، التي كانت تقوم بتموين القوات الاسبانية المتمركزة في وهران والمرسى الكبير، وترك بها أخاه اسحاق على رأس حامية من الجنود للدفاع عنها، ثم استأنف طريقه الى تلمسان التي فتحت له أبوابها بعد أن فر منها سلطانها الغاصب، أبو حمو الثالث، الى المغرب، وأقعد على كرسي السلطنة أحمد الثاني.

لقد قام السلطان الفار بالاتصال بالاسبان من المغرب يطلب منهم المساعدة لاسترجاع ملكه: «انظروا كيف قطع عروج عنكم ما كنا نصلكم به من الميرة، وضيق عنكم ماكنا نوسعه عليكم فلو أعنتمونا عليهم بالمال والجند لرجع لكم جميع ما فقدتم مع مزيد الاحسان»[11].

لقد صادف هذا الطلب صدى في نفس الاسبان الذين انزعجوا انزعاجا شديدا لنمو وتقدم نفوذ الاخوين عروج وخير الدين في المغرب الأوسط. لذلك لم يترددوا في تلبية هذا الطلب وسارعوا في تقديم الدعم المادي للسلطان الفار أبي حمو الثالث، كما قاموا في نفس الوقت بتجهيز حملة

عسكرية لمساعدته على استرداد تلمسان، ولقد تم الاتفاق بين الطرفين على الاستيلاء على قلعة بني راشد أولا لقطع خطوط مواصلات عروج مع مدينة الجزائر، ثم السير بعد ذلك لاحتلال تلمسان.

لقد واجهت القلعة حصارا شديدا ببطولة واستبسال استمر ستة عشر شهرا وفي النهاية عمد «المحاصرون الى الموادعة ووقع بين الفريقين شرائط منها أن يرد المحاصرون جميع النصارى الأسرى الذين عندهم وعلى النصارى أن يخرج المحاصرون بجملة أسبابهم وسلاحهم فوقع الاتفاق على ذلك، فأخذ المحاصرون في الخروج فعند ذلك نقضت الشروط من المحاصرين فأخذتهم الحمية ونادوا باشتعال الحرب فوقع بينهم قتال عظيم فمات في هذا القتال اسحاق وقام مقامه رجل من خواصه اسمه اسكندر، وجد هو وجماعته حتى استشهدوا جميعا رحمهم الله)[12]».

كان ذلك في شهر جانفي من عام 1518. لقد توجه الاسبان بعد ذلك الى تلمسان وحاصروها. ولما نفدت كل امكانيات المقاومة داخل المدينة اضطر عروج الى الخروج منها مع من بقي حيا من رجاله ولحق به الاسبان عند مكان يسمى بوادي الملح الواقع غرب عين تيموشنت حيث نشبت معركة ضارية بين الطرفين انتهت باستشهاد عروج وكل من معه من الجنود (ماي 1518). ولقد قام الاسبان بحز رأسه وحمله الى اسبانيا والطواف به في شوارع مدنهم الرئيسية[13].

ولقد كان لهذا الانتصار الذي حققه الاسبان وحلفاؤهم من بني عبد الواد، في المنطقة الغربية من البلاد أن دفع بهؤلاء الى التفكير الجدي والاستعداد للقضاء نهائيا على قوات الدولة الجزائرية التي مركزها مدينة الجزائر. لقد تم الاتفاق بين الطرفين على أن يزحف سلطان تلمسان أبو حمو الثالث، من الغرب بقواته نحو الجزائر وأن يقوم الأسبان بالنزول عند شاطئ مدينة الجزائر. ويبدو أن خير الدين كان يؤلمه إراقة المسلمين لدماء بعضهم البعض ويحرص على تجنب ذلك قدر المستطاع. ولقد اتضحت هذه النوايا في الأوامر التي أرسلها لأنصاره في غرب البلاد عندما أوصاهم بعدم مجابهة سلطان تلمسان بقوة السلاح بل عليهم أن يعلنوا له الولاء والدخول تحت طاعته[14] في الوقت الذي جمع فيه قواته وعسكر بها في ضواحي العاصمة في

انتظار وصوله. وربما يكون قد اتخذ هذا الموقف لاعتبارات عسكرية بهدف اطالة خطوط مواصلات عدوه ثم عند مجابهته ووقف تقدمه عند مشارف المدينة ينقض عليه أتباعه من الخلف. ولقد وصلت العمارة الاسبانية الى الجزائر قبل أن يصل إليها صاحب تلمسان.

خرج الاسطول الاسباني من مدينة جنوة تحت قيادة نائب ملك صقلية هيجودي منكادا عند منتصف شهر جويلية من عام 1519، مارا بمدينتي بجاية ووهران لاستكمال عدده وعدته وأرسى في خليج الجزائر يوم 17 أغسطس. في نفس الوقت الذي غادر فيه خير الدين بقواته مركز التجمع الذي اختاره لانتظار سلطان تلمسان عائدا الى المدينة لتنظيم الدفاع عنها ضد الأسبان.

ولقد صد الاسبان ومنوا بهزيمة ساحقة بعد قتال شديد استمر ثلاثة أيام وانسحبوا بعد أن تركوا على أرض المعركة عددا كبيرا من القتلى والأسرى، وقسما هاما من معداتهم وتجهيزاتهم الحربية. لقد اشتد ساعد المسلمين بهذا النصر وارتفعت معنوياتهم وازدادت ثقة أهل الجزائر بأنفسهم.

بعدما تم صد الخطر الاسباني على المدنية، اعتقد خير الدين أنه قد أوفى بالالتزام الذي تعهد به لسكانها وأنه يمكنه أن يسترد حرية حركته والعودة الى النشاط الذي اختاره لنفسه في مجابهة أعداء الاسلام ومقارعتهم، وليس الخوض في الصراعات الأهلية والمعارك الهامشية. ويبدو أن هذه الرغبة كان مصدرها ودافعها ذلك التمزق الشديد الذي شعر به والمرارة التي أحس بها بفقد أخويه على يد الصليبيين بمساعدة أبناء ملتهما من المسلمين. لقد جمع أعيان المدينة وعرض عليهم رغبتـه في الانسحاب لمـواصلة الجهاد وربط مصيره بمصير الخلافة ووضع نفسه تحت تصرفها. «اني قد عزمت على السفر الى حضرة السلطان وأمنت بلادكم من العدو بما تركت فيكم من المجاهدين ومن وصل إليكم من أهل الأندلس وما تركت عندكم من العدة، لأني تركت في بلادكم أكثر من أربعمائة مدفع ولم يكن في بلادكم مدفع واحد». فردوا عليه بقولهم «أيها الأمير لا تطيب أنفسنا بفراقك ولا نسمح لك بذلك، فالله في أمة سيدنا محمد فان الله يسألك عنهم»[15]. فأجابهم بأنه بقي منفردا بلا معين بعد فقده لأخويه «وقد رأيتم ما فعله بنا صاحب تلمسان من بني زيان واستعانته علينا بغير أهل ملتنا حتى كفانا الله أمره، وصاحب تونس الحفصي لا رأي له

في نصرنا وإعانتنا، وأسلمنا للعدو بمنع البارود لولا لطف الله. فالرأي أن نصل أيدينا بالقوة الاسلامية وهو السلطان سليم ونعتمد عليه في حماية هذه المدينة ولا يكون ذلك الا ببيعته والدخول في طاعته بالدعاء له في الخطب على المنابر وضرب السكة باسمه لنتفيأ ظل حمايته»[16]. لقد وافق أهل المدينة على هذا الرأي وبادروا الى تنفيذ هذا الاقتراح بمكاتبة السلطان سليم وارسال هدية له.

لقد استقبل السلطان العثماني الوفد الجزائري بحفاوة كبيرة. وعاد من القسطنطينية حاملا رسالة من السلطان الى أهل الجزائر معلنا قبول طلبهم وأرسل معهم جنودا ومدفعية لشد أزر المدينة وأضفى على خير الدين لقب أمير الأمراء (البيلرباي) أي حاكم عموم أقطار المغرب من قبله. كان ذلك في عام 1519 بعد اندحار الحملة الاسبانية الثانية على مدينة الجزائر[17].

لقد كان للقرار الذي اتخذته مدينة الجزائر بمديدها الى الخلافة العثمانية صدى كبير في جميع بلدان المغرب. واذا كانت القوى النزيهة المتجردة من الانانية والمصالح الشخصية هللت لهذه المبادرة واستبشرت بها لما رأت فيها من دعم لجبهة المقاومة ضد العدوان الصليبي بتسخير امكانيات أكبر دولة اسلامية في ذلك الوقت لمساعدة أهل المغرب في الذود عن حمى الاسلام في هذه الاقطار، فان القوى الانانية والمصلحية انزعجت انزعاجا شديدا لهذا القرار الذي رأت فيه خطر على مصالحها وتهديدا مميتا لعروشها الواهية المحتضرة.

لقد عبأت هذه القوى الضالة كل جهودها لخنق هذه النواة الحية في المهد والقضاء عليها قبل أن تصبح حقيقة قائمة مهيمنة. وبطبيعة الحال فان خير الدين الذي يعتبر الرمز البارز المجسد لهذه النواة الحية المهددة للعروش الواهية هو الذي سيستأثر بحصة الأسد من جهود هذه الفئة المتخاذلة المدجنة من طرف الصليبية الاسبانية.

لقد انطلقت هذه القوى من عقالها وكثفت جهودها وكثرت بسبب ذلك الفتن والصراعات الأهلية. وقد جابه خير الدين بحزم وصرامة هذه التحركات وحاول الوقوف في وجهها ومنعها من تحقيق هدفها بالاستيلاء على مدينة الجزائر. ولقد نجح في ابعاد هذا الخطر مؤقتا عن المدينة والمنطقة القريبة منها، ولكنه يبدو وأنه سئم من المعارك الجانبية والصراعات الاهلية وخاصة

عندما تآمر قائده حسن قارة، الذي بعث به الى شرق البلاد لاخماد ثورة ابن القاضي في جبال زواوة واستعادة المدن التي شقت عصا الطاعة ضد الحكومة المركزية[18]، ولكنه اتفق مع ابن القاضي على توزيع مناطق البلاد بينهما، ولذلك قرر الانسحاب وترك مدينة الجزائر لمصيرها (1520).

تتفق كتب التاريخ التي عالجت هذه الفترة على أن خير الدّين قد غاب عن الجزائر ولكنها تختلف فيما بينها حول المدة التي قضاها بعيدا عنها، فبعض منها يقدرها بسنة والبعض الآخر بخمس سنوات وكتاب الغزوات يذكر أن هذه المدة كانت ثلاث سنوات «ومن غريب الاتفاق أن خير الدين قال لأهل الجزائر انتظروني ثلاثة أعوام فان رجعت إليكم والا فانظروا لأنفسكم، فأرخوا يوم سفره الى يوم رجوعه فكانت مدة غيبته عنهم ثلاث سنين ودخل إليهم في الساعة التي خرج عنها فكان ذلك أمرا غريبا»[19].

لم ينسحب خير الدين من المعركة بل انسحب من الصراعات الأهلية غير المجدية وانتقل الى مدينة جيجل حيث اتخذها مرة أخرى قاعدة لنشاطه البحري. ويبدو أنه كان يجد في هذه المناطق كل المساعدة والدعم وفي ظل كل الظروف مهما كانت عسيرة. كما كان يجد فيها رجالا متطوعين يساعدونه في جهاده البحري وانطلاقا من مدينة جيجل عمد الى مد رقعة نفوذه في شرق البلاد. فقد احتل مدينة القل في عام 1521 ومدينة عنابه في عام 1522 ثم مدينة قسنطينة، ومنها ارتبط بتحالف مع سلطنة بني عباس مكنه من العودة الى مدينة الجزائر وطرد ابن القاضي وأتباعه منها ومن سهل متيجة (1525). ومنذ هذا التاريخ يبدأ خير الدين في تحقيق ذلك البرنامج الواسع الذي بدأه عروج ولكنه توقف تنفيذه، بسبب استشهاده وما تلا ذلك من الأحداث المتمثلة في الهجوم الاسباني الثاني على الجزائر واندلاع الفتن والحروب الأهلية، والذي يهدف الى بناء دولة مركزية قوية مهيبة الجانب في الداخل والخارج وقلعة أمامية كبرى للاسلام في وجه الصليبية في الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط.

3 ـ لمحة عن العلاقات المغربية الأوروبية قبل القرن 16 :

كثيرا ما يردد بعض المؤرخين من ذوي الاتجاهات المغرضة من كون

الاسلام يرفض مبدأ التعايش السلمي والتعاون بين الدول وأنه لا يعرف سوى لغة السيف والحرب ولا يقبل علاقات تقوم على أساس التكافؤ والند للند. والدول الاسلامية هي بحكم هذه النظرة دول عدوانية قهرية متسلطة ولا تعترف الا بمبدأ القوة ولا تحتكم الا للغة السلاح.

لا نذهب بعيدا في التاريخ الاسلامي ولا نخوض في التفاصيل للتعرف على حقيقة هذا الزعم ونصيبه من الصحة، ذلك أن مسيرة الدول الاسلامية على مر العصور في علاقاتها مع الدول الأخرى تدحض هذا الزعم وتفنده. وسنكتفي باستعراض الملامح العامة فقط، للعلاقات المغربية الأوروبية في الفترة الأخيرة من العصور الوسطى للتعرف على طبيعة هذه العلاقات على الضفتين الشمالية والجنوبية للحوض الغربي للمتوسط.

تفيدنا بعض معاهدات هذه الفترة التي نجت من الضياع وبقيت محفوظة لحد الآن، أن العلاقات السلمية بين الدول الاسلامية بالمغرب والدول المسيحية الغربية، كانت قد خطت خطوات واسعة في طريق تثبيت دعائم التعايش السلمي بين الأمم وتسهيل التجارة والمبادلات بين شعوب هذه المنطقة، وان الطرف الاسلامي قد قدم تسهيلات كبيرة وتشجيعات لغرض توطيد هذه العلاقات واستمراريتها. وأصبح هذا الاتجاه السلمي مكسبا لمبادئ التعايش السلمي بين الطرفين عند منتصف القرن الثالث عشر، أي قبل الحملة الصليبية التاسعة ضد تونس.

فمنذ هذه الفترة البعيدة لاحظنا أن هذه المعاهدات كانت قد كرست جملة من المبادئ الاساسية في صرح العلاقات الدولية السلمية بين الأمم على اختلاف أديانها وثقافاتها، وأن نصيب الدول الاسلامية في ارساء هذه المبادئ كان أهم وأعمق. وتأتي في مقدمة هذه المساهمة قضية التسامح الديني وقبول تعايش ديانات أخرى مع الدين الاسلامي، وهو في أرضه. وربما يقال أن هذا لا يعدو كونه مجرد مبدإ من مبادئ الاسلام واكبه وتعايش معه منذ ظهوره، وإن حكم الاسلام في ذلك معروف. هذا صحيح، غير أن الذي يثير الانتباه ويدعو الى التمعن أكثر، هو كون الدول الاسلامية تقبل تثبيت هذا المبدأ في وثيقة تعاقدية مع دول أخرى، وتضفي تسامحها الديني على أناس لا تشملهم رعايتها، في الوقت الذي كان فيه الصراع الديني متأججا وعلى أشده.

والمبدأ الثاني الذي كانت مساهمة الدول الاسلامية فيه بارزة يتمثل في

قبولها لمبدأ خصوصية الشرائع للرعايا الأجانب المقيمين بأراضيها، والشائع تحت اسم القضاء القنصلي، واذا عرفنا أن القانون الوضعي يرفض هذا المبدأ في عصرنا الحاضر فاننا سندرك بدون شك أهمية البعد الانساني في الشريعة الاسلامية.

كما كرست هذه المعاهدات مبدأ الحصانة القنصلية وحرية التجارة والمبادلات وضمان أمن التجار وممتلكاتهم وتقديم التسهيلات والمساعدات المختلفة للسفن التجارية وطول سريان مفعول معاهدات السلم المبرمة، دون مراعاة للهوية الدينية للمتعاقدين، فاننا سنلاحظ ان هذه كلها مبادئ تعتبر ركائز أساسية للتعايش السلمي بين الأمم.

ففي المعاهدة التي أبرمها السلطان الحفصي مع بيزا عام 1230 م حصلت هذه الاخيرة على امتيازات هامة، ضمان أمن التجار البيزيين وسلعهم في المملكة الحفصية وحرية التنقل بين المدن الساحلية والمدن الداخلية في المملكة، كما سمح للرعايا البيزيين بانشاء فنادق وحمامات خاصة بهم ودفن موتاهم في مقابرهم الخصوصية، وقبول اعتماد قنصل لهم في المملكة واستقبال هذا الاخير من طرف السلطان مرة واحدة في الشهر على الأقل، وتخويله صلاحيات قضائية بالنسبة لرعايا بلاده، وقد حددت مدة سريان مفعول هذا التعاقد بثلاثين سنة[20] وفي المعاهدة التي أبرمت بين الامبراطور وملك صقلية من جهة والسلطان الحفصي من جهة ثانية عام 1231 م، فبالاضافة الى تكريس المبادئ العامة الذي وقع التنصيص عليها في المعاهدة مع بيزا تنص هذه على وجه الخصوص على تحديد الرسوم الجمركية التي يدفعها التجار الصقليون للخزينة الحفصية، والتي ضبطت بـ 10% على الواردات و 5% على الصادرات. كما تحتوي هذه المعاهدة على ترتيب ينص على أن ملك صقلية سوف يقوم بتعيين والى مسلم لادارة شؤون المسلمين في بلاده مما يدل على وجود بقايا للمسلمين في ممالكه في هذه الفترة[21]. ونفس هذه المبادئ نجدها مكرسة في المعاهدات المختلفة التي أبرمها السلاطين الحفصيون مع المدن الايطالية الأخرى مثل فلورنسا والبندقية، قبل نزول الحملة الصليبية التاسعة على تونس.

ومن المعروف أن نتائج هذه الحملة لم تكن حاسمة بالنسبة لكل من الطرفين بالرغم من مشاركة معظم ملوك غرب أوروبا والسادة الاقطاعيين

التابعين لهم، فيها. وأن الصليبيين بعد توقف تقدمهم نحو الحاضرة، تونس، ومحاصرتهم من طرف المسلمين آثروا في النهاية، بعد وفاة قائد الحملة الملك الفرنسي لويس التاسع، الدخول في مفاوضات مع السلطان الحفصي أبي عبد الله المستنصر لترتيب الانسحاب والخروج من تونس. وقد مال السلطان الحفصي الى هذا الحل وقبل دفع مبلغ مائتين وعشرة آلاف أوقية ذهب لتعويض الصليبيين عن نفقات الحملة التي تكبدوها، لأن الحل الآخر سوف يطيل أمد الحرب والمتطوعة التي اجتمعت لصدهم كانت تريد العودة الى مشاتيها قبل حلول فصل الشتاء[22].

لم تتعرض أسس العلاقات المغربية الأوروبية لتغييرات جوهرية من جراء هذه الحملة، كما اتضح ذلك في المعاهدة التي أبرمها السلطان الحفصي مع قادة الحملة الصليبية التاسعة في 20 نوفمبر من عام 1270.

لقد نصت هذه على أمن الاشخاص وممتلكات التجار المسلمين الذين يرتادون الى أراضي الملوك المتعاقدين وأراضي السادة الاقطاعيين التابعين لهم، كما تعهد هؤلاء على منع القراصنة من رعاياهم من الاعتداء على الأراضي التابعة للسلطان الحفصي، واذا حدث أن أوذي أحد رعايا السلطان في شخصه أو ممتلكاته، فان هؤلاء الملوك سيقومون بتقديم الترضيات اللازمة لتعويض ذلك. كما التزموا بعدم إضفاء حمايتهم على أي أحد أو طرف يكنّ نية عدائية للسلطان الحفصي. وتعهد هذا الأخير من جهته باعطاء كل الضمانات للتجار المسيحيين، رعايا هؤلاء الملوك، لمزاولة نشاطهم بأمن وطمأنينة والسماح لرجال الدين بالاستقرار في ممالكه والقيام بشعائرهم الدينية داخل كنائسهم بكل حرية «كما كانوا في بلدانهم». وينص البند الرابع على تعهد الطرفين لبعضهما البعض بعدم منح حق اللجوء لرعايا كل واحد منهما الذين رفعوا لواء العصيان والتمرد في بلدانهم[23].

يمكن اعتبار هذه المعاهدة بمثابة القاعدة والاطار الأساسي الذي ضبط العلاقات المغربية الأوروبية للفترة اللاحقة، بالرغم من تحديد مدة سريان مفعولها بخمس عشرة سنة، نظرا لكونها ملزمة لجميع ملوك غرب أوروبا بمن فيهم الامبراطور بودوان الثاني. ذلك لان الملوك الثلاثة الذين تعاقدوا مباشرة مع السلطان الحفصي - ملك فرنسا - ملك صقلية - وملك نافار - كانوا تعاقدوا أيضا باسم زملائهم الآخرين من الملوك والسادة الاقطاعيين الذين يتبعونهم،

عدا ملك أراقون، الذي حرص من جهته على ابرام معاهدة خاصة بينه وبين السلطان الحفصي في نفس هذه السنة (1270)، والتي لا تختلف في خطوطها العريضة مع المعاهدة المبرمة مع القادة الصليبيين وتوضح أكثر الاجراءات التي سيتبعها الطرفان من أجل قمع القرصنة وتضييق الخناق عليها. وعندما جـددت هذه المعـاهدة الأخيـرة في عام 1278، خـطا الـطرفـان الحفصي والارقوني خطوة جديدة الى الأمام بعقد تحالف عسكري بينهما واعتبار عدو طرف هو كذلك عدو للطرف الآخر المتعاقد معه وصديقه صديقه، وهو ترتيب له دلالته وأهميته فيما يتعلق بوضعية المسلمين ببلاد الأندلس. إلى جانب منح السلطان الحفصي لملك الأراقون حق تعيين قائد للمرتزقة من الاسبان الذين هم في خدمة البلاط الحفصي.

لقد سعى الطرفان الى تدعيم وتثبيت علاقاتهما السلمية بالحرص على أخذ بعض الاحتياطات : ففي حالة قيام أحد من الطرفين المتعاقدين بحجز ممتلكات التجار رعايا الطرف الآخر فان ذلك لن يؤدي بالنتيجة الى حدوث القطيعة وانهاء حالة السلم بينهما، كما تقرر أن يعطى للتجار رعايا البلدين عند انتهاء مدة التعاقد وفي حالة عدم تمديده، مهلة ستة أشهر لتمكينهم من تصفية أعمالهم ونقل أمتعتهم بأمن واطمئنان[24].

هذا التطور الايجابي في العلاقات الدولية في هذا الجـزء من البحر الأبيض المتـوسط، فبالـرغم من كونـه بـطيئـا وتتخلله فتـرات من الـركـود والاضطراب الا أنه كان يسير بخطوات ثابتـة نحو آفـاق أفضل، لـولا تلك الاحداث التي اندلعت في شبه جزيرة ايبيريـا في الجزء الأخيـر من القرن الخامس عشر، بانطلاق الصليبية الاسبانية من عقالها وزحفها على منـطقة المغرب التي أغرقتها في بحر من الدم والدمـار، وعادت بـالاوضاع، على مستوى العلاقات بين الأمم الى عدة قرون الى الوراء. ويزداد الوضع تأزما عندما تمد الامبريالية الاسبانية يدها الى شبه جزيرة ايطاليا وتعبئها معها في جهدها الصليبي ضد الاسلام والمسلمين، مما سيكون له أسوأ الأثـر على التعايش السلمي بين الشعوب في هذا الجزء من العالم[25].

4 ـ التحالف الفرنسي العثماني وظهور الامتيازات :

لم يلبث الصراع الذي نشب في شبه جزيرة ايطاليا عند أواخر القرن الخامس عشر، بين مملكة فرنسا من جهة وبعض المماليك الايطالية مدعمة من طرف مملكة اسبانيا على عهد فرديناند الكاثوليكي من جهة أخرى، ان تحول الى صراع شمل منطقة غرب أوروبا برمتها عندما تربع شارل الأول ملك اسبانيا على عرش الامبراطورية الرومانية المقدسة تحت اسم شارل الخامس. وهو الصراع الذي اشتهر في تاريخ أوروبا باسم الحروب الايطالية التي اتخذت شكل صراع مرير بين بيتين ملكيين كبيرين : بيت الهابسبورق النمساوي والفالوا الفرنسي من أجل الهيمنة على منطقة أوروبا الغربية. ولانعدام التكافئ في ميزان القوى بين الفريقين، في فترة من فترات هذا الصراع الطويل وأشرفت فرنسا من جراء ذلك على خطر شديد هدد وجودها كدولة، لم تجد بدا من مد يدها الى دولة قوية عدوة الهابسبورق والصليبيين الاسبان وهي الدولة العثمانية.

لقد بدأ الصراع في مرحلته الأولى على عهد ملك فرنسا شارل الثامن الذي كان يأمل في تحقيق مشاريع واسعة تبدأ :باحتلال مملكة نابولي ثم انطلاقا منها القيام بجرد حملة صليبية جديدة على «الأراضي المقدسة»، لاعادة تأسيس الامارة المسيحية بها ثم افتكاك القسطنطينية من بين أيدي العثمانيين واعادة الحياة للامبراطورية المسيحية الشرقية. واذا كانت هذه المشاريع الاخيرة تعتبر في نظر الملك الفرنسي مشاريع للمستقبل تتوقف على توفر الظروف الملائمة لتحقيقها، فان تطلعه الى مملكة نابولي، كان يجد تحبيذا وتشجيعا في البلاط الفرنسي ولدى بعض الأمراء الايطاليين أنفسهم.

لقد اعتمد شارل الثامن في غزوه لهذه المملكة عام 1494، على ادعاء في كونه له الحق في وراثة عرش هذه البلاد إذ أن صاحبه الشرعي شارل دي مين كان قد تنازل عن هذا الحق لسلفه لويس الحادي عشر في عام 1481. وبالاضافة الى هذا الادعاء، فقد طلب منه التدخل من طرف عدة جهات ايطالية كذلك.

ففي مملكة نابولي نفسها كان يوجد من بين نبلاء هذه المملكة من كان يحرض الملك الفرنسي بغزو البلاد واحتلالها. كما أن أعداء البيت المديتشي بفلورنسا قد عمدوا من جهتهم الى التقرب من المملكة الفرنسية والسعي لديها من أجل غزو ايطاليا.

فبعد النجاحات الأولى التي حققتها حملة شارل الثامن بتمكنه من احتلال نابولي، بدأت المصاعب تتكثف أمام الملك الفرنسي. فقد تكونت ائتلافية معادية له ضمت الى جانب عدد من الامارات الايطالية الامبراطور ماكسيميليان وفرديناند ملك أراقون، واستمر الصراع بين الطرفين بين مد وجزر قرابة العشرين سنة، ولم ينجل الموقف نهائيا في شبه الجزيرة الا على إثر الانتصار الذي حققه الفرنسيون بمساعدة حلفائهم من البنادقة في معركة مارينيون في شهر سبتمبر عام 1515، وهو الانتصار الذي مكنهم من احتلال مدينتي ميلان وجنوة وفرض سيطرتهم على سهل لومبارديا[26].

غير أن انتخاب ملك اسبانيا امبراطورا في عام 1519 سرعان ما يؤدي الى زعزعة التوازن الذي أقامته المعاهدات المبرمة بين الأطراف المتصارعة على إثر معركة مارينيون، مما سيؤدي الى نشوب حروب مرهقة وطويلة الأمد على كامل ساحة غرب أوروبا بسبب تلك الطموحات الواسعة التي كان الامبراطور الجديد يحلم في تحقيقها.

ذلك أنه بالنسبة لشارل الخامس، فلقب الامبراطور يجب ألاّ ينحصر في كونه مجرد لقب شرفي إنما يجب أن يكون له من النفوذ المادي والمعنوي ما يبرر هذه الرتبة الرفيعة. لقد سعى شارل الخامس الى اقرار سيادته الفعلية على كلا البلاد المسيحية. وكانت هذه الطموحات مصدر التخوف والشعور بالخطر بالنسبة للكيانات السياسية القائمة في أوروبا الغربية. وفرنسا كانت تخشى على الخصوص من ضياع مواقعها في شبه جزيرة ايطاليا، وبترها من مقاطعة برجنديا التي كانت تقع ضمن حدودها. ولم يكن بد في ظل هذه الأوضاع المهزوزة من استئناف الصراع بين فرنسا واسبانيا. وبالفعل، لقد شكلت ائتلافية معادية لفرنسا في ايطاليا ضمت كل من البابا ليو العاشر وشارل الخامس وملك انجلترا، في شهر نوفمبر من عام 1521 تستهدف طرد الفرنسيين من إيطاليا وتصفية نفوذهم بها.

لقد استطاعت هذه الائتلافية تحقيق غرضها بعد وقت قصير. ويزداد الوضع سوءا بالنسبة لفرانسوا الأول، عندما ينضم قائد جيشه بايطاليا، الكونيطابل دي بورمون، بقواته الى معسكر الامبراطور عام 1522، ولن تفلح الجهود التي سيبذلها الملك الفرنسي لاسترجاع ميلان، ولكن ستنتهي هذه بهزيمة منكرة تلحقه بها القوات الامبراطورية في بافيا في شهر فبراير 1525، حيث تم أسره ونقله سجينا الى مدريد.

لقد أجبره شارل الخامس على التوقيع على معاهدة مجحفة، تخلى بمقتضاها على كل الادعاءات الفرنسية في شبه جزيرة ايطاليا كما تنازل عن أراض واسعة تقع ضمن الحدود الفرنسية نفسها من بينها دوقية برجنديا. ولقد أطلق سراحه بعد أن ترك ولديه رهينة عند الاسبان لضمان تنفيذ بنود معاهدة مدريد.

في هذه الظروف القاتمة بالنسبة لفرنسا، ظهر التحالف الفرنسي العثماني على مسرح السياسة الدولية. لقد قام بهذه المبادرة البلاط الفرنسي أثناء أسر الملك في مدريد وبايحاء منه، عندما رأى أنه سيضيع كل شيء اذا ما استسلمت فرنسا وطبقت معاهدة مدريد بحذافيرها ولن يبق لها أي شيء تأمله في المستقبل. لقد أوفد الفرنسيون مبعوثا الى البلاط العثماني يطلبون النجدة والمساعدة. وقد أجابهم السلطان الى طلبهم وطمأن الملك الفرنسي، بأن ما تعرض له ما هو الا محنة عابرة «فكن منشرح الصدر ولا تكن مشغول الخاطر، فان ابائي الكرام وأجدادي العظام نور الله مراقدهم لم يكونوا خالين من الحرب لأجل فتح البلاد ورد العدو. ونحن أيضا سالكون على طريقتهم، وفي كل وقت نفتح البلاد الصعبة والقلاع الحصينة وخيولنا ليلا ونهارا مسروجة وسيوفنا مسلولة فالحق سبحانه وتعالى ييسر الخير بارادته ومشيئته»[27].

لقد كان لهذا التحالف صدى مروع في الأوساط المسيحية الأوروبية وأثار موجة من الاستياء العميق في عموم البلدان المسيحية، وحتى في فرنسا ذاتها، ضد الملكية الفرنسية. لقد اعتبر التحالف عمل غير مشروع وغير طبيعي. وبالرغم من ردود الفعل السيئة هذه، فان الملكية الفرنسية قد جنت من ورائه مكاسب هامة مكنتها من تحسين وضعها والتهيئ تحت ظل ظروف أفضل لخوض مراحل الصراع المقبلة.

وأبرز هذه المكاسب من الناحية العسكرية والسياسية تتمثل في عدم تطبيق بنود معاهدة مدريد التي تقتص اجزاء واسعة من الأراضي الفرنسية،

وفي ذلك التحول الذي طرأ على سياسة شارل الخامس الذي لم يعد يطمح بعد سنة 1529، الى الهيمنة وفرض الوصاية الامبراطورية على الكيانات السياية الأوروبية وإنما أصبح همه الأول في المرحلة التالية من الصراع ينحصر في الدفاع عن المواقع التي اكتسبتها اسبانيا في شبه جزيرة ايطاليا وفي الأراضي المنخفضة، واحكام قبضة السلطة الامبراطورية على الامارات الالمانية البروتستانية.

واذا كان الوجه العسكري والسياسي للتحالف الفرنسي العثماني لم يكن على ما يبدو في مستوى طموحات الطرفين، وخاصة بالنسبة للطرف العثماني، فان الوجه الثاني لهذا التحالف هو الذي سيكتب له الاستمرارية والنمو المطرد في العلاقات بين الدولتين والذي يتمثل في المعاهدات التجارية التي ستشتهر تحت اسم الامتيازات التي ستصبح عنصرا بارزا ونقطة محورية في العلاقات بين الدولتين أولا، ثم في العلاقات الاسلامية الأوروبية فيما بعد حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

فقد أبرمت أول معاهدة بين الدولتين في المجال التجاري في عام 1529[28]. لقد صدرت هذه في شكل فرمان صادر من السلطان سليمان القانوني، بناء على طلب قنصلي كل من فرنسا والكاطالان المقيمين في مدينة الاسكندرية، مانحا ضمانات وتسهيلات للتجار الفرنسيين والكاطالان الذين يتعاملون ويتاجرون في مدينة الاسكندرية دون غيرها من المدن العثمانية. وجملة ترتيبات هذا الفرمان تؤمن هؤلاء التجار وممتلكاتهم وترخص لهم في مزاولة شعائرهم الدينية ومنح القنصلين الحق في الفصل في المنازعات التي تحدث في هذه المدينة بين رعايا بلديهما. وهي ترتيبات تقليدية كانت قد نصت عليها المعاهدات التي أبرمتها الدول الاسلامية مع الدول الأوروبية قبل احتلال السلطان سليم الأول لمصر. غير أن فرمان 1529 يضيف عنصرا جديدا لهذه الترتيبات التقليدية وهو اعتبار أن مدينة الاسكندرية مفتوحة لكل التجار الأوروبيين بدون استثناء شريطة قبولهم الانضواء تحت حماية أحد القنصلين الفرنسي أو الكاطالاني، كما يشير الفرمان الى عنصر آخر له دلالته وهو بكون هذه التسهيلات التجارية التي منحها السلطان هي استكمال وتتميم لمعاهدة كانت قد أبرمت ووفقا لها، مما يوحي بالاعتقاد بكون هذه التسهيلات جاءت على إثر توقيع معاهدة سياسية مع فرنسا التي تكون قد أشارت الى هذه التسهيلات في خطوطها العريضة[29].

وفي المعاهدة التي أبرمت بين السيد لا فوري مبعوث الملك فرانسوا الأول لدى السلطان العثماني سليمان القانوني، وهذا الأخير، والتي ظهرت هي الأخرى في شكل فرمان[30] والمؤرخة في 4 فبراير 1535، أكد الطرفان حالة السلم والوئام القائم بينهما والذي سيدوم بين الدولتين على مدى حياة العاهلين وبالنسبة لجميع الأراضي والأقاليم التابعة لهما. كما وسعت هذه المعاهدة ما تم التنصيص عليه في المعاهدة السابقة فيما يتعلق بالتسهيلات التي منحت للتجار الفرنسيين في مدينة الاسكندرية لتصبح سارية المفعول في جميع أراضي الامبراطورية العثمانية. فهؤلاء، لهم الحق في بيع وشراء كل السلع غير المحضورة ولا تدفع من الرسوم سوى تلك التي كانت تدفع في العادة 10% على الواردات و 5% على الصادرات من ثمن السعلة. كما تنص المعاهدة على دفع رسوم على بعض السلع المحددة واعفاء هؤلاء التجار من الرسوم الأخرى. وعلى اعتبار انه لا يوجد لفرنسا في هذه الفترة سوى قنصل واحد في الموانئ العثمانية، فقد وسعت الصلاحيات القضائية لهذا الأخير اذ أصبح له الحق في الفصل في المنازعات سواء أكانت هذه مدنية أم جنحية، التي قد تحدث بين رعايا دولته. كما نصت كذلك على الكيفية التي يتم فيها تسوية المنازعات التي قد تنشب بين الرعايا الفرنسيين والعثمانيين التي وكل الفصل فيها للقضاة العثمانيين بحضور مترجم القنصلية. كما أكدت على حرية الابحار لرعايا كل من البلدين وعلى عدم تفتيش مراكب بعضهما البعض عند التقائها في البحر.

ومما يثير الانتباه بخصوص هذه المعاهدة هي بكونها تنص على مبدأ هام وأساسي في العلاقات الدولية والذي أهمل فيما بعد بخصوص العلاقات العثمانية الأوروبية وهو المتعلق بمبدأ المعاملة بالمثل. لقد نص على هذا المبدأ صراحة فيما يتعلق بالترتيبات الخاصة بالتسهيلات التجارية التي يحظى بها رعايا كل من البلدين فالرعايا العثمانيون في فرنسا والأراضي التابعة لها والرعايا الفرنسيون في ممالك الدولة العثمانية، سواء منها المتعلق بحرية التنقل أو بالرسوم الجمركية أو منع التفتيش في البحر. وقد لاحظنا أن هذا المبدأ سيهمل تماما بعد، ذلك كما تبينه وثيقة رسمية طبعت في المنتصف الثاني من القرن الثامن عشر متضمنة لبنود هاته الامتيازات.

لقد تحولت هذه الى جملة من الحقوق، لفرنسا أولا، ثم للدول

الأوروبية الأخرى بعد ذلك، على الدولة العثمانية وبدون مقابل[31]. كما تنص هذه المعاهدة على امكانية انضمام ملكي ايقوسيا وانجلترا الى هذا التعاقد ويكفي لذلك مجرد اخطار السلطان العثماني برسالة بصادقان ويقران فيها هذه المعاهدة خلال ثمانية أشهر بعد توقيعها.

ولقد وصف ملك انجلترا في هذه الوثيقة بكونه أخ وحليف دائم لملك فرنسا. كما تحتوي هذه المعاهدة على اشارات مبهمة تخص العلاقات بين ملك فرنسا والبابا. ويبدو أن السلطان العثماني كان قد أعطى مسبقا، موافقته على كل إجراء يتخذه فرانسوا الأول ضد البابا بما فيه امكانية ابعاده و«تسمية» بابا آخر بدله.

لقد مددت وطورت هذه الامتيازات خلال هذا القرن على عهد كل من السلاطين سليم الثاني في عام 1568 ومراد الثالث في أعوام 1575 و 1576 و 1581. كما أن هنري الرابع قام من جهته، بعد استقرار الأوضاع في فرنسا، على إثر الحروب الدينية التي أرهقت كاهل هذه البلاد، باقرار هذه المعاهدات وتثبيتها في عام 1597.

ومجمل الترتيبات التي تناولتها المعاهدات المختلفة في اطار الامتيازات خلال هذا القرن ـ السادس عشر ـ استهدفت الى تأكيد وتدعيم الوضعية المتميزة للرعايا الفرنسيين، والتجار منهم على وجه الخصوص في أراضي الدولة العثمانية بمنحهم مختلف التسهيلات والتشجيعات، من بينها السماح لهم بشراء القطن والصوف والشمع والجلود وتصديرها الى الخارج. وقد كان تصدير هذه السلع قبل ذلك محضورا. وحصول الفرنسيين على هذا الحق يمثل امتيازا لهم على غيرهم من التجار الأوروبيين الآخرين. كما أعفي هؤلاء من دفع أي رسم أو ضريبة على النقود التي يدخلونها للأراضي العثمانية[32]. ومنع أسر واسترقاق من وجد منهم على متن مراكب معادية للعثمانيين شريطة ألاّ يكونوا بحارة أو جنودا في هذا المراكب. كما رخص للفرنسيين بنقل سلع تموينية من بلد معادى للدولة العثمانية الى بلد معادى آخر دون أن يتعرضوا للمصادرة والأسر. وأعفي هؤلاء من دفع الرسوم الجمركية في الموانيء العثمانية الأخرى إذا ما تم استخلاصها في أحد مواني الدولة؛ وكذلك من عدد من الرسوم والعوائد التي اشتهرت تحت اسم «التكاليف العرفية». وعلى عهد السلطان أحمد الأول سوف تطور هذه الامتيازات

خصوصا تلك التي تتعلق بالحصانة القنصلية والقضاء، وتوسيع هذه لتشمل جميع المراكز التجارية الساحلية التابعة للامبراطورية العثمانية، وذلك في المعاهدة التي أبرمت بين الطرفين في عام 1604.

5 ـ العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل عام 1619.

طرحت معاهدات الامتيازات المبرمة بين الدولة العثمانية ومملكة فرنسا أمام الجزائر، منذ وقت مبكر، اختيارا صعبا وعسيرا في ظل تلك الظروف المتوترة التي لاتزال فيها الهجمة الصليبية الاسبانية تهدد منطقة المغرب: اما الاستسلام واتباع السياسة العثمانية والانقياد لها واعتبار نفسها ملزمة بتنفيذ وتطبيق كل ما أبرمه السلاطين بحذافيره سواء مع الفرنسيين أو مع غيرهم أو اتخاذ موقف مستقل تمليه عليها مصالحها ومعرفتها العميقة لطبيعة المشاكل والصعوبات التي تحيط بعلاقاتها ميدانيا مع الدول الأوروبية، في هذا الجزء من العالم. واذا كان هذا الاختيار لم يطرح بشكل حاد على عهد البايلربايات الذين كانوا الموجهين الرئيسيين للسياسة العثمانية في الحوض الغربي للمتوسط، وهو التوجيه الذي كان يخضع بالدرجة الأولى لاعتبار حماية منطقة المغرب ورعاية مصالحها، فان هذه القضية ستصبح حادة وعويصة عندما يتم الغاء هذا المنصب وتحويل بلدان المغرب الى باشويات[33]. وسوف تكون مصدرا للتوتر، خاصة بالنسبة للعلاقات الجزائرية العثمانية منذ نهاية القرن السادس عشر حتى عام 1830.

خلال عهد البايلربايات استطاعت الجزائر أن توفق بين موقفها الاستقلالي في صياغة سياستها الغربية والمحافظة على علاقاتها الوطيدة مع الدولة العثمانية وذلك بسبب مرونتها من جهة وتفهم السلاطين العثمانيين لموقفها ومصالحها الحيوية من جهة ثانية. لقد برز هذا الاتجاه في علاقاتها مع فرنسا في هذه الفترة وموقفها، من مسألتين بارزتين كانتا محور الاهتمام في تلك الفترة وهما: مسألة اعتماد القنصل الفرنسي في الجزائر وقضية تطبيق الامتيازات التي منحت للفرنسيين في الأراضي العثمانية، في هذه البلاد.

لقد درج بعض المؤرخين الفرنسيين الذين تناولوا هذه الفترة عند تعرضهم لمسألة اعتماد القنصل الفرنسي بالجزائر الى ترديد جملة كانت قد

وردت في الرسالة التي كتبها حسين باشا (فينيزيانو) الى المسؤولين المكلفين بتسيير شؤون مدينة مرسيليا[34] بكونه لا يمكنه قبول اعتماد قنصل بالجزائر لأن ذلك «يأنف منه التجار والشعب وكل الناس»[35]، للتأكيد بأن الدافع لهذا الرفض هو ناجم عن الاعتبارات الدينية والنفسية أملاها التزمت والغلو في المعاداة للمسيحية وللمسيحيين.

قد يبدو من المفيد محاولة استجلاء الموقف الحقيقي للجزائر حول هذه المسألة وعدم توقف عند ترديد هذا الاعتبار مفصولا عن السياق العام للرسالة المعنية من ناحية وعن الظرف التاريخي الذي طرحت فيه هذه المشكلة من ناحية أخرى[36].

تشير بعض المراجع الى وفود مبعوثين فرنسيين الى الجزائر في عامي 1551 و 1553 [37]، ويبدو أن زيارتهما لم تسفر عن أية نتيجة مباشرة تخص العلاقات بين الطرفين، اذ ان أول تسمية لقنصل فرنسي بالجزائر كان قد تم في 15 سبتمبر عام 1564. وتنص رسالة اعتماد الملك شارل التاسع لفانسون بيرطول كقنصل في الجزائر بأنه: «نظرا لازدياد الأهمية التجارية التي يمارسها رعايانا في الجزائر وعلى السواحل البربرية ونموها فانه يتحتم تعيين قنصل بها لحماية مصالح التجار وحقوقهم، كما فعلنا مع البلدان الأخرى التابعة للسلطان»؛[38] لكن يبدو أن هذا القنصل لم يستلم عمله أو أنه جاء الى الجزائر ولم يقبل اعتماده. اذ أن مراسلة من السفير الفرنسي مؤرخة بالقسطنطينية في 15 جويلية 1565، تدل على أن هذا القنصل لم يلتحق بمنصبه. ذلك أن السفير يلح في هذه المراسلة على ضرورة تعيين قنصل في الجزائر لرعاية مصالح التجار الفرنسيين بها وليكون عينا على ما يفرغه البحارة الجزائريون في هذا الميناء من الغنائم، ودفعهم الى التحرز والاحتياط في مهاجمة السفن المرسيلية والاستيلاء على شحناتها وأسر الاشخاص الذين هم على متنها.[39] ويؤكد البعض بأن هناك مفاوضات جديدة اجراها الفرنسيون مع الباب العالي حول هذه المسألة.[40]. ومن المؤكد أنه حتى عام 1580 لم يكن لفرنسا قنصل معتمد في الجزائر، ولكن في العام التالي أصبح لهذه البلاد قنصلا في هذه المدنية. كيف يمكن تفسير موقف الجزائر الرافض في البداية ثم القبول بعد ذلك؟

لا يمكننا في هذا الصدد سوى تقديم بعض الافتراضات التي تستشف

من التقاليد القديمة المتبعة في العلاقات المغربية الأوروبية، ومن الرسالة التي بعث بها حسين باشا الى مسؤولي مدينة مرسيليا بتاريخ 28 أفريل 1578.

فالتقاليد التي كانت جارية في المغرب هو قبول اعتماد القناصل الأوروبيين مع منحهم امتيازات واسعة مثل الحصانة القنصلية والقضاء القنصلي وغيرها. والسلاطين العثمانيون لم يغيروا من هذه التقاليد بل أقروها في البداية ثم وسعوها فيما بعد وخاصة بالنسبة لفرنسا منذ معاهدة 1529. وعلى ذلك فليس هناك ما يوحي بالاعتقاد بكون الجزائر ترفض اقامة الاجانب في أراضيها وخاصة اذا كان هؤلاء يقومون بعمل مفيد للطرفين مثل التجارة وتبادل التسهيلات المختلفة والمصالح بينهما. وبعد أن أكد حسين باشا رغبته في الحفاظ على الصداقة بين البلدين وعلى احترامه لملك فرنسا هنري الثالث، يعبر لسلطات مرسيليا عن أسفه في كونه لم يجد وسيلة لترضيتها بخصوص قبول اعتماد قنصل في المدينة، اذ أن ذلك : «يأنف منه التجار والشعب وكل الناس ولا يريدون أبدا قبول السلطة الجديدة التي تريدون فرضها عليهم والتي ستضر بمصالح ميناء الجزائر ان هي نصبت بالقوة. وسنندهش اذا أنتم قبلتم ذلك، فأسلافكم لم يتجرأوا أبدا على هذا، اذ أن ذلك سيضر بكم ويكون خسارة بالنسبة لنا. وعندما تطلبون منا أشياء تتلائم وطبائعنا وتتفق مع واجباتنا فاننا سوف لن نقصر في التعبير عن ارادتنا الحسنة من أجل ارضائكم»[42]. ما هي هته السلطة الجديدة التي تريد فرنسا فرضها عن طريق القنصل والتي يرفضها كل الناس ؟ وما هي الخسائر التي ستحيق بميناء الجزائر إن تم فرض هذه السلطة بالقرة ؟

يبدو أن الجواب عن ذلك، يكمن في تلك الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها القنصل الفرنسي في أراضي الدولة العثمانية من جهة وطبيعة وظيفة القنصل وشخصيته نفسها من جهة ثانية.

فالقنصل الى جانب كونه يتابع سير مصالح التجار رعايا بلاده في الموانىء له سلطة قضائية أيضا عليهم، وما دامت هذه الصلاحيات تخص الرعايا الفرنسيين فان ذلك لا يثير اعتراضات، ولكن عندما يتجاوز الأمر الرعايا الفرنسيين تصبح القضية على درجة كبيرة من التعقيد، فعندما يريد قنصل فرنسا فرض رعايته وحمايته على غير الفرنسيين من المسيحيين وما ينجر عن

ذلك من حقوق يستخلصها من هؤلاء فان المسألة تكتسب طابعا آخر يجعل من فرنسا وصية على المسيحيين في الامبراطورية العثمانية، وهذا ما يرفضه عموم الأوروبيين من غير الفرنسيين، وبالفعل فان الامتيازات قد نصت على ذلك وجعلت كل الأوروبيين الذين ليس لهم قنصل في المواني العثمانية، يدخلون آليا تحت رعاية القنصل الفرنسي[43] وبما أن فرنسا كانت الدولة الوحيدة في هذه الفترة، قبل عام 1573، التي ارتبطت بمعاهدة سلم مع الدولة العثمانية غير محدودة الأجل، فان ذلك يجعل منها الوصية الوحيدة على التجارة الأوروبية في هذه البلاد. والاضرار التي سوف تحيق من جراء ذلك بمرسى الجزائر وبموانئها الأخرى يتمثل ربما في عزوف التجار الآخرين في الارتياد الى موانىء هذه البلاد، لتجنب هذه الوصاية وما ينجم عنها من الاعباء المالية المعروفة باسم الحقوق القنصلية. كما أن هذه الوصاية تفرض عدم المساواة في الحقوق بين الرعايا الأوروبيين، ففي حالة حدوث تنافس أو نزاع بين تاجر فرنسي وتاجر أوروبي من جنسية أخرى ففي هذه الحالة فان القنصل الفرنسي هو الحكم وهو القاضي الذي سيفصل فيها وفقا لشرائع بلاده، وهذا بقطع النظر عن الاعتبارات الأخرى التي قد تدفع القنصل الى محاباة رعايا بلاده على حساب الطرف الآخر.

واذا ما حاولنا التعرف على طبيعة وظيفة القنصل في هذه الفترة ونوعية الاشخاص الذين يشغلونها، فاننا نلاحظ أن هذا المنصب في فرنسا كان يباع ويشترى كغيره من المناصب الأخرى، بمعنى أنه وظيفة تجارية بالدرجة الأولى. ذلك أنه جرت العادة أن يحصل أحد على وظيفة القنصل عن طريق شرائها ويفوض غيره للقيام بمهامها واستثمارها في مكان التعيين، وصاحب الوظيفة الرسمي مقيما في فرنسا، وفقا لاتفاق وشروط تبرم بينهما. وهذا يعني أن القنصل هو تاجر بالدرجة الأولى وبهذه الصفة والغرض سوف يتصرف ويسيّر المصالح التجارية الموكلة لرعايته وفقا لمصلحته ومصلحة من يمثلهم من التجار. ومن الصعب عليه أن يكون محايدا ومحقا في تسيير الشؤون المناطة به. وبالاضافة الى هذا، فان القنصل أو من يقوم مقامه لم يكن له مرتب رسمي يتقاضاه، فقناصل فرنسا في الدولة العثمانية كانوا يتقاضون في هذه الفترة علاوة رمزية تصرفها لهم الغرفة التجارية بمرسيليا، فقط. وكانوا يسدون حاجاتهم ويغطون مصاريفهم من الرسوم المستخلصة باسم الحقوق

القنصلية، وعلى ذلك فهم ليسو بدبلوماسيين أو أعوان الدولة وانما هم رجال أعمال بالدرجة الأولى[44].

والاشارة التي وردت في رسالة حسين باشا حول رفض الشعب وكل الناس لهذه السلطة الجديدة، وبما كان يقصد من ورائها كذلك الى جانب الاعتبارات السابقة، الاشارة الى الصلاحيات القضائية التي منحت للقنصل والى الامتياز الذي يتمتع به الرعايا الفرنسيون في الامبراطورية العثمانية في حالة نشوب نزاع بين أحد منهم وبين أحد رعايا البلاد. فالقاضي ليس له حق النظر في مثل هذه القضايا وإنما يجب أن تعرض على مستوى الباب العالي للبت فيها.

لا نملك معلومات عن الكيفية التي تمت تسوية هذه المسألة بين الجزائر وفرنسا، وانما يكفي أن نشير أن القنصل الفرنسي بالجزائر لم يمارس في هذه البلاد تلك الصلاحيات وذلك الامتياز الواسع الذي منحتها إياه المعاهدات التي أبرمتها فرنسا مع الدولة العثمانية.

أما بالنسبة للامتيازات ومسألة تطبيقها في الجزائر، فقد بدت قضية مستعصية الحل منذ البداية وتبين استحالة التفاهم والاتفاق حولها، وخاصة عندما توسعت هذه ونمت على عهد كل من السلطانين مراد الثالث (في عام 1581) والسلطان أحمد الأول (عام 1604)، على حساب المصالح الحيوية للدولة العثمانية وللجزائر على السواء.

فمنذ عام 1578 حصل الفرنسيون على حق صيد المرجان في خليج شتورة، وهذا الامتياز لا يشكل في حد ذاته عنصرا جديدا في العلاقات الجزائرية الأوروبية اذ نجد أن أمير بجاية والسلطان الحفصي ابي عبد الله قد منحا للجنوايين امتياز اصطياد المرجان على السواحل الشرقية الجزائرية والغربية التونسية منذ منتصف القرن الثاني عشر[45]. وأن المرسيليين قد حصلوا على هذا الامتياز من شيوخ منطقة عنابة مقابل عوائد يدفعونها في عام 1478[46]، وإنما الجديد هو الوضع المتميز الذي أصبحت تتمتع به فرنسا في الدولة العثمانية والحقوق التي اكتسبها رعاياها في هذه الامبراطورية.

نظرة سريعة على هذه الحقوق التي منحت للفرنسيين حتى عام 1604 سوف تعطي لنا صورة على الوضع المتميز هذا.

منحت الدولة العثمـانية حق احتكـار التجارة الأوروبيـة في أراضيها لفرنسا ولرعاياها كما فتحت أراضي الامبراطورية لكل الأوروبيين الاصدقاء منهم والاعداء على السواء شريطة ارتياد هؤلاء الآخرين الى موانئها تحت الراية الفرنسية، وقبول حماية القنصل الفرنسي لهم. هذا الامتياز الخطير لا يوجد له ما يوازيه من ناحية العثمانيين، بمعنى، لا يوجد هناك تنصيص على مبدأ المعاملة بالمثل، كما أنه لم تتخذ أية احتياطات لمنع تحول هؤلاء التجار رعايا «دار الحرب» الذين يرتادون الى الموانىء الاسلاميـة قراصنـة بمجرد مغادرتهم لها ضد التجارة والتجار المسلمين[47] كما أعفى الرعايا الفرنسيون من دفع أي رسم أو ضريبة على البضائع التي يستوردونها أو يصدرونها سوى الرسوم الجمركية التقليدية المحددة بنسبة 10% من قيمة السلع على الواردات وبـ 5% على الصادرات. وعدا الرسوم الجمركية هذه، فانهم لا يدفعون من الرسوم الأخرى الجارية في الامبراطورية سوى مبلغ ثلاثمائة أسبر،[48] على الرسم المعروف باسم رسم السّلاملك، مهما كان المبلغ المستحق لذلك. كما أعفى القناصل والتراجمة من ضريبة الخراج ومن تلك العوائد المشهورة باسم التكاليف العرفية. كما يدفع الرعايا العثمانيون الذين يتاجرون مع رعايا دار الحرب تحت الراية الفرنسية، للقنصل الفرنسي الرسم المعروف باسم الحقوق القنصلية. كما أنه لا يحق للقاضي العثماني أن يفصل في نزاع وقع بين مسلم وفرنسي الا بحضور مترجم عن السفارة أو القنصلية الفرنسية، وحق الأولوية للسفير الفرنسي بالقسطـنطينية على غيـره من السفراء، وللقنـاصل الفرنسيين على غيرهم من القناصل في أماكن اقامتهم، وحرية التنقل للتجار الفرنسيين بين المدن الساحلية منها والداخلية في الأراضي العثمانيين، بعد دفع الرسوم الجمركية التقليدية مرة واحدة[49].

ومهما يمكن أن يقال بخصوص هذه التسهيلات الممنوحـة من أجل ترسيخ قواعد السلم والتعايش بين الشعوب والدوافع السياسية والانسانية التي أملتها، فان انعكاساتها على الشعوب الاسلامية كانت خطيرة. لقد جعلت منها فريسة سهلة لجوارح ضارية تنهش جسدها على مر القرون لتحولها في النهاية وبمساعدة عوامل أخرى الى شبه حطام.

في بداية التحالف العثماني الفرنسي وحتى أواخر السبعينات من القرن السادس عشر، كان السلاطين العثمانيون يجـدون مخرجـا وذريعة لـرفض

مطالب الفرنسيين وإلحاحاتهم المستمرة لتطبيق معاهدة الامتيازات على الجزائر بنصيحتهم بتسوية هذا الموضوع مع بايلربايات الجزائر أنفسهم، لأن ذلك يدخل في صميم اختصاصاتهم وضمن صلاحياتهم[50]. لكن الفرنسيين في مفاوضاتهم لتوسيع معاهدة الامتيازات وتمديدها في عامي 1581 و 1604 قد حصلوا من السلطان العثماني من بين ما حصلوا عليه، على ترتيبين هما على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة، بخصوص مستقبل السياسة العثمانية في الحوض الغربي للمتوسط من جهة وعلاقات الجزائر بالدولة العثمانية ومستقبل هاته العلاقات من جهة أخرى. فالترتيب الأول وهو الذي ينص على تعميم تنفيذ معاهدة الامتيازات على جميع مناطق الامبراطورية، بدون تمييز. واعتبار كل من يعرقل تنفيذها أو يخالفها بكونه عاصيا ومتمردا ويعاقب على ذلك «بدون تأجيل ولا هوادة»[51]، والترتيب الثاني وينص على ما يلي: «على الرغم من أن قرصان الجزائر يعاملون معاملة حسنة عندما يرسون في الموانىء الفرنسية حيث يعطى لهم البارود والرصاص وأشرعة ومعدات أخرى ومع ذلك فانهم لم يقلعوا عن أسر الفرنسيين الذين يلاقونهم في البحر وسلب ممتلكاتهم وسلعهم، وهو عمل كانوا قد منعوا عنه عدة مرات على عهد سلفنا الطيب الذكر ولكنهم لم يتوقفوا عنه. اننا نشجب هذا السلوك بشدة ونريد اطلاق سراح كل فرنسي تم أسره في مثل هاته الظروف ورد كل الاشياء التي سلبت منه. واذا ما تمادى هؤلاء القراصنة في عصيانهم فان مجرد رسالة من جلالة الملك (ملك فرنسا) تخطرنا بذلك فانه يتم عزل البايلرباي القائم في الحال، وتعويض الفرنسيين عن الخسائر التي لحقت بهم. وبما أنهم لم ينصاعوا كثيرا لأوامرنا وتصريحاتنا المتكررة التي وجهت إليهم بهذا الشأن حتى الآن، وفي حالة ما اذا لم يمتثلوا لأوامر الامبراطورية في المستقبل، فان امبراطور فرنسا[52] سوف لن يستقبلهم تحت قلاعه ويمنعهم من الدخول الى موانئه وأن الوسائل التي سوف يتخذها لقمع لصوصيتهم سوف لن تؤثر على علاقاتنا ولن تمس بمعاهداتنا وفقا للفرمانات الامبراطورية الصادرة على عهد أجدادنا والتي نقر ونثبت هنا محتواها. كما أننا نعد كذلك بقبول أقوال جلالته (ملك فرنسا) حول هذه المسألة»[53].

يبدو أن هذا الموقف العثماني الجديد لم يؤثر ولم يخف الجزائريين الذين أصروا على موقفهم وسياستهم المستقلة بخصوص التعامل مع فرنسا، اذ هم أدرى عمليا بطبيعة الميدان وملابساته. لقد اكتسبوا خبرة في علاقاتهم

مع الرعايا الفرنسيين مما بين لهم ان الامتيازات لكي تكون مفيدة للطرفين تفترض أن يوجد في الطرف المقابل أناس هم من النزاهة وصدق النوايا والاخلاص في التعامل فوق مستوى كل الشبهات، وهوما لم يكن متوفرا على ساحة الواقع. ذلك أن الحوادث الشبه اليومية التي كانت تقع في البحر وعلى السواحل الجزائرية كانت تؤكد لهم عكس ذلك[54]، لذلك لم ينزعجوا من تهديدات السلطان ولا الفرنسيين. وقد تأكد هذا الموقف الصلب في الفشل الذي حاق بالمبعوث الفرنسي سفاري دي بريف وبمساعيه في الجزائر من أجل تنفيذ الامتيازات في هذه البلاد، بالرغم من المساعدة والدعم الذي قدمه له مبعوث السلطان العثماني الذي أوفد الى الجزائر لهذا الغرض. وللجزائر أسباب أخرى جعلتها تتشكك في نوايا فرنسا نحوها، وتريد أن تقيم معها علاقات مباشرة تحددها معاهدات تبرم بين البلدين لحفظ مصالح كلا الطرفين[56].

ويبدو من ناحية أخرى أن فرنسا من جهتها كانت قد استخلصت هي الأخرى عدم جدوى المساعي التي كانت تبذلها في القسطنطينية لارغام الجزائريين على تنفيذ معاهدة الامتيازات وقررت الدخول في علاقات مباشرة معهم بعد فشل مهمة دي بريف، وأبرمت من أجل ذلك عددا من الاتفاقات، ولكن أول معاهدة محفوظة في دور المحفوظات الفرنسية بين الجزائر وفرنسا، هي معاهدة سنة 1619 [57].

هوامش الفصل المدخلي

ج ① (1) ـ حول وضعية المغرب الأوسط في هاته الفترة انظر :
ـ احمد توفيق المدني : **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492-1792**، الجزائر 1968 وكذلك عبد الرحمان بن محمد الجيلالي : **تاريخ الجزائر العام** ج . 2، المهدي البوعبدلي مقدمته للمخطوط : **الثغر الجماني في ابتسام الشعر الوهراني**. لأحمد بن سحنون الراشدي الذي حققه ونشره . قسنطينة 1973 .

ج ① (2) ـ أحمد توفيق المدني ن . م . ص ص : 96-102 .

ج ① (3) ـ انظر : أحمد توفيق المدني . ن، م، ص : 110 وما بعدها، وكذلك عبد الرحمان بن محمد الجيلاني، ن، م، ص ص : 183-184 .

ج ① (4) ـ لقد سجل أحد شيوخ جزيرة جربة هذا الاحساس بالخطر القريب الذي يتهدد المنطقة بعد سقوط وهران ـ بوصف الاستعدادات التي قامت بها الجزيرة للدفاع عن نفسها وتصديها للغزاة بشجاعة وبسالة مع قلة العدد وضعف العدة ـ في بضع عشر ورقات تحمل عنوان **تاريخ استيلاء النصارى على مدينة وهران**، والمخطوط لا يتناول تاريخ احتلال وهران كما يفهم من العنوان إنما هو وصف لاستعدادات جربة للدفاع عن نفسها وهو محفوظ في المكتبة الوطنية بباريس تحت رقم 6399، ولقد قام محمد المرزوقي بنشر هذه الورقات كملحق لمخطوط «مؤنس الأحبة في أخبار جربة» لمحمد ابي رأس الجربي الذي حققه ونشره بتونس عام 1960 .

ج ① (5) ـ المهدي البوعبدلي . ن، م، ص : 18 وما بعدها .

ج ① (6) ـ احمد بن أبي الضياف : **اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الامان** . ج، 2، ص : 10 النشرة الثانية، تونس 1977 .

ج ① (7) ـ انظر : تفاصيل المعارك لتحرير مدينة بجاية قبل استقرار الاخوين عروج وخير الدين في مدينة الجزائر في : أحمد توفيق المدني ن . م . ص : 162 وما بعدها . وكذلك عبد الرحمان الجيلاني ن . م . ص ص : 293-294 .

ج ① (8) ـ عن محمد بن رقية التلمساني، (**الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة**. مخطوط م، و، ج، رقم 1626 .

ج ① (9) ـ انظر : محمد بن رقية التلمساني ن، م، الوقعة الأولى .

ج ① (10) ـ الشيخ أبو رأسي الناصري ينسب هاته الحادثة الى خير الدين : (فكان خير الدين في بعض المرات أرسى أسطوله بمرسى الجزائر فقضى حوائجه على عادته فرغبوه في المبايعة والملك عليهم لعدم استقامة أهل دولة تلمسان وأهل تونس وألحوا عليه فأجابهم، ثم كان بينهم كلام فغضب وذهب من مدينتهم فلم يروه الا بعد حول فرغبوه في المكث عندهم والملك عليهم والسمع والطاعة، فقبل على شرط قتل المفسدين وكتب منهم جماعة وأرادوا قتلهم فقال لا تقتلوا منهم الا من عظم شره وكثر فساده فخصصوا فيهم وحصروا أمر الفتنة في نفر منهم فقال

تحروا في أهل الفساد ولا تزروا وازارة وزر أخرى، وذلك كله احتياطا منه رحمه الله وحذرا من سفك الدماء من غير وجه شرعي. يقال أنه مازال يأمرهم بالتخصيص لأهل الفتن والتحري حتى اتفق أمرهم على ثلاث فصلوا على السور، فهم أول من حكم فيه بالقتل في ملكهم بالجزائر. ورقات مقتبسة من تاريخ الجزائر للشيخ أبي رأس الناصري (احدى عشرة ورقة) مودعة في م، و، ب، رقم 4614.

ج ① (11) ـ أحمد بن سحنون الراشدي «**الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني**» تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي، ص : 440.

ج ① (12) ـ محمد بن رقية التلمساني ن، م.

ج ① (13) ـ ذكر كل من أحمد توفيق المدني والمهدي البوعبدلي في مقدمته لكتاب الثغر المجاني، أن استشهاد عروج ورفاقه كان بجبل بني موسى عند بني يزناس بالمغرب الشرقي، لكن الشائع عند جمهور المؤرخين انه استشهد في وادي الملح. ويبدو أن ذلك أقرب إلى الحقيقة لبعد المسافة بين تلمسان وبني يزناس وما يمثله ذلك من الخطورة على الاسبان بالتوغل بعيدا عن قاعدة عملياتهم.

ج ① (14) ـ (إن قدم إليكم سلطان تلمسان فاظهروا له وصانعوه بالهدايا لئلا يلحقكم منه ضرر). محمد بن رقية التلمساني، ن، م.

ج ① (15) ـ محمد بن رقية التلمساني ن، م.

ج ① (16) ـ عن ابن ابي الضياف، ن، م، ص : ١١.

ج ① (17) ـ ذكر بعض المؤرخين أنه تم الحاق الجزائر بالخلافة العثمانية في عام 1518 أي قبل حملة الاسبان الثانية ضد الجزائر غير أن محمد بن رقية التلمساني ذكر أن هذا الحدث، كان قد وقع بعد اندحار الاسبان الثاني عن المدينة، ويستشف من الحوار الذي تبادله اعيان مدينة الجزائر مع خير الدين كما أورده ابن أبي الضياف ومحمد بن رقية التلمساني أن فكرة انسحاب خير الدين من الجزائر جاءت بعد أن تم ابعاد الخطر الأسباني عن المدينة.

ج ① (18) ـ عبد الرحمان الجيلالي ن، م، ص ص : 302-303.

ج ① (19) ـ تاريخ خير الدين (أو غزوات عروج وخير الدين) مخطوط م، و، ب، رقم 5754. وذكر ابن ابي الضياف أن غياب خير الدين كان بسبب استعانة السلطان العثماني به في بعض حروبه ن، م، ص : 11.

ج ① (20) ـ عن Rousseau A. **Les Annales Tunisiennes** 2° éd. Tunis 1980 p.p. 420-422.

ج ① (21) ـ المصدر السابق ص ص : 417-429.

ج ① (22) ـ ابن خلدون، كتاب العبر... المجلد 6، ص ص : 663-671 بيروت 1968.

ج ① (23) ـ Rousseau A ن، م، ص ص : 444-446.

ج ① (24) ـ المصدر السابق، ص : 407.

ج ① (25) ـ لاحظ دي ماس لا تري هذا التطور الايجابي في العلاقات المغربية الأوروبية قبل القرن السادس عشر ليستخلص منه عددا من النتائج المغرضة ابرزها : أن الفترة التالية هي أحلك فترة عاشتها منطقة الحوض الغربي للمتوسط بسبب (قرصنة الاتراك) وهو زعم وتجن صريح ضد الحقائق التاريخية محملا المسؤولية في ذلك لمن هو بريء منها ومتجاوز عن المتهم الحقيقي في الذي حدث، وهو بذلك، وعلى غير قصد منه، يجني على تاريخ بلاده نفسها بشطب تلك العلاقات التي اقامتها فرنسا مع الدول الاسلامية خلال القرن السادس عشر والذي كان تبريرها عند المسلمين عدم مشاركة فرنسا مشاركة مباشرة في الجهد الصليبي الذي تزعمته اسبانيا في ذلك الوقت وتبريرها من الطرف الفرنسي شعوره بالخطر الذي كان يجثم عليه بظهور الامبريالية الحديدة. انظر :

Mas Latrie de, Relations et Commerce de l'Afrique septentrionale avec les nations chrétiennes au moyen âge. Paris 1886 Passim.

ج ① (26) ـ انظر : حصيلة ما وصلت اليه الدراسات حول الحروب الايطالية في : Lapeyre H. Les Monarchies Européennes du XVIᵉ siècle. Les Relations Internationales. Coll. nouvelle elio. Paris 1967. pp. 117-147.

ج ① (27) ـ عن توفيق المدني ن، م، ص : 275. لا تتناول كتب التاريخ العام الفرنسية، هذا التحالف الا باشارات مقتضبة، ويبدو أن السبب في ذلك يعود الى نقص المادة الوثائقية الفرنسية حول هذا الموضوع، لقد تصفحنا أدلة المحفوظات في كل من الخارجية الفرنسية والأرشيف الوطني وأرشيف الحربية وتبين نقص المادة في كل من مستودعات المحفوظات الثلاثة بالنسبة للمنتصف الأول من القرن السادس عشر، ما عدا بعض المراسلات القليلة التي تبدأ من عام 1529 ولن تصبح هذه المادة متوفرة والمراسلات متصلة الا عند بداية السبعينات من هذا القرن، خاصة بالنسبة لكل من مستودعي الخارجية والحربية.

ج ① (28) ـ A.N.P./Marine B 7 520، يذهب جمهور المؤرخين من الفرنسيين الى اعتبار سنة 1535 هي السنة التي تم فيها ابرام المعاهدة الأولى مع فرنسا والتي اشتهرت باسم الامتيازات، ويبدو ان الرغبة في عدم ابراز بكون فرنسا هي البلد المسيحي الأول الذي ارتبط مع السلطان العثماني بمعاهدة سياسية كان وراء هذا التجاهل لمعاهدة سنة 1529، ذلك أنهم يرددون الاشارة عند تعرضهم لهذه المسألة، بكون البنادقة هم أول بلد مسيحي ارتبط مع العثمانيين بمعاهدة سياسية. وقد يكون هذا التجاهل يعود الى كون المصادر التي اعتمد عليها من كتب منهم لأول مرة حول هذا الموضوع، كانت لا تشير الى هذه المعاهدة وقد لاحظنا أن Dumont في جامعه القيم الذي عنوانه : Corps universel diplomatique وفي المجلدين اللذين خصصهما للقرن السادس عشر لم يورد سوى معاهدة امتياز واحدة مع فرنسا وهي المؤرخة بعام 1575 على عهد السلطان مراد الثالث.

ج ① (29) ـ لم نعثر على أية معاهدة سياسية كانت أم تجارية في دور المحفوظات الفرنسية يعود تاريخها الى قبل عام 1529.

ج ① (30) ـ معاهدات هذه الفترة لم تكن مرتبة في فقرات داخل بنود مرقمة كما أصبحت عليه فيما بعد، انما كانت الترتيبات المنصوص عليها يتم ايرادها متتابعة مسلسلة مفصولة بعضها عن بعض بنقطة في حجم بارز مذهبة اللون.

ج ① (31) ـ هذه الوثيقة تحتوي على النص الرسمي للامتيازات منذ ظهورها الى آخر اضافة لها والتي وقعت في عام 1740، وقد طبعت في باريس تحت عنوان :
Capitulations ou traités anciens et nouveaux entre la Cour de France et la Porte Ottomane. Paris 1770.

ج ① (32) ـ يستخلص عادة رسم مقدار 5% على النقود التي تدخل الى الأراضي العثمانية والهدف من ذلك هو تحديد كمياتها في السوق لئلا تزيد عن حاجة التجار مخافة أن يعمد هؤلاء الى تزييف الزائد منها عن حاجتهم وسكها في شكل عملات عثمانية بقيمة حقيقية أقل منها بخفض ميزانها من الذهب أو الفضة عن ميزان العملات العثمانية الدارجة المقابلة لها.

ج ① (33) ـ من المفيد دراسة تأثير الغاء منصب البايلرباي، اعتمادا على الوثائق العثمانية، على توجيه السياسة العثمانية المتوسطية وتبيان فيما اذا كان لذلك تأثير في تحول اهتمام هذه السياسة من المتوسط الى الشرق وآسيا، أو كان الغاء هذا المنصب جاء بعد ذلك تجسيدا لهذا التحول.

ج ① (34) ـ كانت مدينة مرسيليا في هذه الفترة لا تزال تتمتع بامتياز تسيير شؤونها بنفسها في ظل تبعية مرتخية للملكة الفرنسية ذلك أن هذه الاخيرة كانت لا تزال لم تستكمل بعد وحدتها الأقليمية، والسلطة المركزية، لايزال نفوذها محصورا في المنطقة المعروفة باسم جزيرة فرنسا. ولن

تستكمل فرنسا وحدتها الاقليمية الا على عهد لويس الرابع عشر. أما السلطة المركزية فلم تمتد يدها على عموم الاقاليم الفرنسية الا في عهد الثورة الفرنسية.

ج ① (35) ـ لقد أورد نص هذه الرسالة .Watbled E في المقال الذي عنوانه : Aperçu sur les **premiers Consulats français dans le Levant et les Etats barbaresques.** In Rev. Af. 1872 p. 32 et suiv.

وكذلك الرسالة نفسها في : Plantet E. **Correspondance des Deys d'Alger avec la cour de France**. Paris 1889. T. 1 pp. 1-2

ج ① (36) ـ لا تتوفر المادة الوثائقية في دور المحفوظات الفرنسية لاستجلاء هذه المسألة وتوضيحها، وقد قمنا بسبر ايداعات كل من البحرية والخارجية المودعة في الأرشيف الوطني بباريس وتبين لنا أن المادة الوثائقية المتعلقة بالجزائر في هذين الايداعين غير متوفرة بالنسبة للقرن السادس عشر وحتى نهاية الثلث الأول من القرن السابع عشر، غير أن محفوظات الغرفة التجارية المرسيلية وايداع محفوظات مقاطعة الرّون يمكن أن تغطي هذا النقص في بعض جوانبه وخاصة بالنسبة لبداية القرن السابع عشر.

ج ① (37) ـ plantet ن. م. ج. 1 م، ص : 33.

ج ① (38) ـ A.N.P. / Marine B7 / 49.

ج ① (39) ـ Watbled ن، م، ص ص : 30-31.

ج ① (40) ـ الشيء المؤكد هو أنه تم تجديد معاهدة الامتيازات وتوسيعها على عهد كل من السلطانين سليم الثاني ومراد الثالث في أعوام 1568 و 1575 و 1576 و 1581، ذلك أنه جرت العادة أن تمدد هذه المعاهدات كلما تعين سلطانا جديدا وهذا ما يفسر تجديدها في عامي 1568 و 1575 أي في بداية عهدي سليم الثاني ومراد الثالث. ولا يبدو وان هناك ما يبرر اجراء مفاوضات خاصة حول مسألة قنصلية الجزائر ومن المحتمل أن ما يسميه بعض المؤرخين بمفاوضات حول هذه المسألة لا تعدو كونها مجرد مساع كان يبذلها السفير الفرنسي بالقسطنطينية من أجل اقناع الباب العالي بالضغط على الجزائر لقبول اعتماد قنصل فرنسي بها.

ج ① (41) ـ لم تكن هذه أول مراسلة محفوظة تمت بين الجزائر وفرنسا ذلك أنه يوجد في محفوظات الوزارة الحربية بقصر فانسان بعض المراسلات تتعلق بالجزائر في العصور الحديثة، وفيما يتعلق بهذه الفترة فهناك رسالتان بعث بهما رمضان باشا الى ملك فرنسا مؤرختان الأولى في 13 مارس والثانية في 13 ماي من سنة 1577. انظر A.G.V. A[1] 3.

ج ① (42) ـ عن Plantet ن، م، ص ص : 1-2.

ج ① (43) ـ Watbled ن، م، ص : 26 هامش 1.

ج ① (44) ـ ستطرح الدبلوماسية الجزائرية في مراسلاتها مع السلطات الفرنسية، قضية عدم وضوح وظيفة القنصل وتداخلها مع النشاط التجاري مبرزة خطورة ذلك على العلاقات بين دولة وأخرى وملحة على ضرورة الفصل بين النشاط الذي يتعلق بخدمة الدولة وذلك الذي يخص المصالح الخصوصية، عن طريق تعيين قناصل تكون مهمتهم الوحيدة القيام بخدمة دولتهم في البلدان التي يمثلونها.

ج ① (45) ـ Rousseau ن، م، ص : 420.

ج ① (46) ـ plantet ن، م، المدخل ص : 27، ان ادعاء هذا الكاتب أن هؤلاء الشيوخ قد منحوا الى جانب حق صيد المرجان شريطا من الأرض عرضه عشرة فراسخ (40 كيلومترا) من بجاية الى طبرقة هو ادعاء لا يستند على أي اساس من الصحة، بل هو مجرد تخيل لتبرير ادعاء كانت فرنسا تستعد لتبنيه للاستيلاء على المنطقة الشرقية من البلاد عشية هجومها على الجزائر.

ج ① (47) - انظر : نصوص الامتيازات الممنوحة خلال القرن السادس عشر في A.N.P. / Marine B7 520.

ج ① (48) - اسبر Aspre أو الدرهم عملة فضية صغيرة كانت كثيرة التداول في القرن السادس عشر. 280 اسبر تساوي جنيه تورنوا تقريبا أو فرنك. و 232 اسبر تساوي 1 بطاك جزائرية خلال القرن السابع عشر. وهي بصفة عامة، عملة خاضعة لحالة السوق في ارتفاع وهبوط.

ج ① (49) - A.N.P. / Marine B7 538.

ج ① (50) - رسالة السفير الفرنسي بالقسطنطينية مؤرخة في 12 فبراير 1578 عن Watbled ن، م، ص : 31.

ج ① (51) - البند 31 من معاهدة الامتيازات.

ج ① (52) - ان لقب الامبراطور كان السلطان سليمان القانوني قد خلعه على ملك فرنسا وبقي تقليدا متبعا يطلق على جميع ملوك فرنسا من طرف الممالك الاسلامية، ومملكة فرنسا كانت تعتز بهذا اللقب وتحرص على ألّا يهمل ذكره في المراسلات مع الدول الشرقية.

ج ① (53) - البند 11 من معاهدة الامتيازات انظر : A.N.P./Marine B7 520 وكذلك . . . Capitulations ou traités... التي سبق الاشارة إليها.

ج ① (54) - تورط البحارة الفرنسيين في أعمال القرصنة ضد التجارة البحرية الجزائرية حتى الساحلية منها، لا يحتاج الى دليل بالنسبة لهم والارهاب الذي كان يزرعه فرسان مالطة المدعمين من فرنسا، بالدرجة الأولى، على التجارة الاسلامية في المتوسط لا يمكن أن ينكره أحد. ومن المفيد دراسة تأثير القرصنة المالطية على التجارة الاسلامية في المتوسط ومقارنة ذلك بالارهاب الذي مارسته البرتغال في المحيط الهندي والبحار الشرقية ضد هذه التجارة.

ج ① (55) - للمزيد من التفاصيل حول مهمة هذا المبعوث انظر كتابه :

Brèves F. Savary, **Relations des voyages de Monsieur de Brèves tant en Grèce, Terre-Sainte et L'Egypte jusqu'aux Royaumes de Tunis et Algers... Paris 1628.**

ج ① (56) - تقدم الفرنسيون باقتراح غريب الى السلطان سليم الثاني خلال عام 1572 مفاده قيام السلطان بتعيين الدوق دانجو أخ ملك فرنسا شارل التاسع، حاكما على الجزائر على أن يتعهد هذا الأخير بدفع اتاوات له ويحكم البلاد باسمه. وقد برر ملك فرنسا هذا الاقتراح بدعوى أنه جاءه طلب بهذا الخصوص من سكان الجزائر الذين يرغبون في أن يضفي حمايته عليهم ومنع تهديدات الاسبان ضدهم. لقد استقبل البلاط العثماني هذا الاقتراح ببرود شديد. ولقد اشار الى هذه المسألة عدد من الكتاب الفرنسيين انظر على الخصوص :

Berbrugger A. **Les Algériens demandent un Roi français en 1572.** In Rev. Af. 1861. pp. 1-13.

ويبدو أن الدافع الذي جعل الفرنسيين يتقدمون بهذا الاقتراح الجريئ هو اعتقادهم بأن القوة العثمانية في المتوسط كانت قد تحطمت نهائيا على إثر معركة الليبونت (7 أكتوبر 1571) وهو اعتقاد كان سائد في المغرب المسيحي والذي كان مخالفا للواقع، ذلك أن القوات البحرية العثمانية سرعان ما أعيد بنائها لتصبح في المستوى الذي كانت عليه قبل هذه المعركة خلال مدة لم تتجاوز ثمانية أشهر، انظر حول هذا الموضوع دراسة R. Mantran, **L'Echo de la bataille de Lepente à Constantinople.** In Annales. Avril-mais 1973 pp. 396-405. ولدراسة هذه المسألة دراسة جديدة يجب الاعتماد على مراسلات سفير فرنسا بالقسطنطينية في هاته الفترة المودعة في : A.G.V. A1 3 à 8.

ج ① (57) - جاء في مدخل هذه المعاهدة أن الطرفين كانا قد أبرما عددا من الاتفاقات بينهما في السابق وأن أخر اتفاق تم إبرامه كان سنة 1617. لكن الاستطلاعات التي أجريناها في محفوظات الخارجية

الفرنسية والأرشيف الوطني الفرنسي ومخطوطات وزارة البحرية، لم تمكنا من العثور على أي معاهدة قبل التي أبرمت في عام 1619، واعتقد أن ما يسمى بمعاهدة 1617، كانت مسودة عمل ومقدمة لهذه المعاهدة الأخيرة.

القسم الأول :

عرض للعلاقات الجزائرية الفرنسية
وتحليل للمعاهدات المبرمة بين البلدين
فيما بين عام 1619-1830

الفصل الأول :

السلم المزعزع

سبق سفر الوفد الجزائري الى مرسيليا في بداية عام 1619، رئاسة سنان آغا وبصحبة عدد كبير من التجار الجزائريين أن جرت اتصالات تمهيدية قبل وصول هذا الوفد. ذلك أن الطرفان الفرنسي والجزائري كانا قد أبرما فيما يبدو عددا من المعاهدات والاتفاقات قبل هذا التاريخ، وكان آخرها هو الاتفاق الذي أبرم في عام 1617، ويبدو أن هذا الاتفاق الاخير كان إطاره محدودا إذ هو أقرب الى هدنة منه الى معاهدة، وقد تم بمقتضاه تبادل اطلاق سراح عدد من الأسرى بين الطرفين[1].

ولقد استمرت الاتصالات من أجل ابرام اتفاق أوسع. وخلال عام 1618 وصل الى الجزائر أحد النبلاء الفرنسيين وهو البارون دالمانيْ لتسوية بعض القضايا الجزئية وتبلورت اتصالاته حول ضرورة عقد اتفاق جديد من أجل ارساء دعائم سلم قار وثابت بين الطرفين. واتفق على أن تقوم السلطات الجزائرية بارسال وفد الى مرسيليا مزود بالصلاحيات الضرورية من أجل هذه الغاية.

1 ـ ترتيبات معاهدة 21 مارس 1619 :[2]

لقد اجتمع الوفد بعد وصوله الى مرسيليا بسلطات هذه المدينة من قناصل ومديرين وكذلك بحاكم مقاطعة بروفنس، الدوق دي ڤيز، وأسفرت هذه المفاوضات عن ابرام اتفاق بين الطرفين في 21 مارس سنة 1619.

وينص هذا الاتفاق على احترام الطرفين للمعاهدات المبرمة بين الدولة العثمانية وفرنسا وتعهدا بعدم المساس بها بطريق مباشر أو غير مباشر، كما التزما بوقف كل الاعمال العدائية ضد بعضهما البعض. كما حصلت فرنسا على حق عدم تفتيش مراكبها البحرية من طرف البحارة الجزائريين، ولو كانت هذه تنقل سلعا لتجار رعايا دولة معادية للجزائر. ومن أجل ضمان تنفيذ هذا الاتفاق من طرف هؤلاء الاخيرين يلزم البحارة الخواص من الجزائريين الذين يعملون لحسابهم الخاص، بتقديم ضمانات عند مغادرتهم لميناء الجزائر بعدم التعرض للمراكب الفرنسية في البحر وبعدم سوق هذه المراكب الى موانىء خارج مملكة الجزائر،[3].

كما انه سوف لن يسمح لقراصنة أي بلد بانزال الأسرى الفرنسيين في الموانىء الجزائرية، وبيعهم بها. واذا ما حدث أن وقع شيء من هذا القبيل فان هؤلاء سيتم اطلاق سراحهم في الحين وترد لهم مراكبهم وأمتعتهم. كما أن ملك فرنسا يتعهد من جهته بعدم السماح بتسليح سفن في موانىء مملكته لمهاجمة السفن الجزائرية واذا ما قام بعض رعاياه الذين هم في خدمة بلد أجنبي بأعمال عدائية ضد السواحل الجزائرية، فان هذا الأخير سيندد بهم ولن يسمح لهم باللجوء الى موانئه ؛ واذا ما حدث أن التجأوا الى هذه الموانىء ومعهم أسرى من الجزائريين فانه يتم اطلاق سراح هؤلاء في الحال وترد لهم مراكبهم وأمتعتهم. كما اتفق الطرفان على اطلاق سراح أسرى الجانبين خلال ثلاثة أشهر بعد توقيع هذا الاتفاق على ان لا يبقى أحد من رعايا البلدين في وضعية أسير في البلد الآخر. كما أن الجزائر ستعامل الأسبان والايطاليين المقيمين بفرنسا كما تعامل الفرنسيين فلن يؤسر أي أحد منهم من طرفها ولن يسترق. كما اتفقا على تبادل التمثيل القنصلي بينهما، فالجزائر سوف تبعث بشخصين من الاعيان للاقامة في مدينة مرسيليا لسماع الشكاوي بخصوص التجاوزات التي تحدث لهذه المعاهدة من أجل أخطار الباشا والديوان بذلك في الحين. والتزمت فرنسا من جهتها بحسن استقبال هذين الشخصين ورعايتها لهما[44]. كما أن قنصل فرنسا الذي سيقوم بنفس المهمة في مدينة الجزائر سيعامل بكل احترام وتقدير على اعتبار كونه الممثل الشخصي لملك فرنسا. كما أدخل الطرفان المتعاقدان في بنود هذه المعاهدة مبدأ على درجة كبيرة من الأهمية ويدل على الرغبة العميقة التي لديهما في اقرار السلم بين

البلدين، وهو المبدأ الذي يدين الاسراع واللجوء الى استخدام القوة في حل أي خلاف قد يحدث بينهما، وان اللجوء الى استعمال القوة لن يكون له ما يبرره الا اذا ادرك الطرف الذي حاق به الضرر بأنه لا أمل له في الحصول على ترضية ملائمة للخسارة التي حاقت به ؛ وفي هذه الحالة فقط فانه يحق له اللجوء الى استخدام القوة.

لقد طرحت هذه المعاهدة عددا من المبادئ الهامة كان يمكن أن تكون ركيزة لاقامة سلم دائم وقار بين الطرفين، لكن يبدو أن ذلك كان فوق الامكانيات التنفيذية والقدرة على السيطرة والاشراف على شؤون البحر في هذه الفترة، وخاصة بالنسبة للجانب الفرنسي الذي كان الحكم المركزي فيه لا يزال في بداياته. فالاستقلال الذاتي الذي تتمتع به الأقاليم والمدن البحرية التي يسيطر على مقاليد الأمور فيها أناس تطغى على مواقفهم وقراراتهم الاعتبارات العاطفية والمركنتلية المحلية الضيقة على حساب مصلحة الدولة والمجموعة القومية التي تنضوي تحت لوائها، سوف لن يسهل تنفيذ واحترام بنود هذا الاتفاق.[5] والحادث المؤلم الذي سيطرأ بعد سنة واحدة فقط من توقيع هذه المعاهدة والذي سيؤدي بالعلاقات بين الدولتين الى نقطة البداية من جديد، يؤكد ذلك.

2 ـ مذبحة الوفد والتجار الجزائريين بمرسيليا :

في 14 مارس سنة 1620 زحفت جموع كبيرة من سكان هذه المدينة على مكان اقامة الجزائريين وقتلوا كل من وُجِدَ فيها ونهبوا امتعتهم ونقودهم وكل ما يملكون. لقد اختلفت المصادر الفرنسية في عدد ضحايا هذه المجزرة بعضها قدرها بأربعين قتيلا والبعض بخمسة وأربعين قتيلا. وذكر الباشا ابراهيم في رسالته الى مسؤولي مدينة مرسيليا أن عدد الضحايا كان 61 قتيلا[6].

سبب الحادث حسب الرواية الفرنسية ـ لأنه لا يوجد لحد الآن غيرها، ورسالة الباشا ابراهيم المشار إليها اعتمدت أقوال القنصل الفرنسي بالجزائر وتعتبر في حد ذاتها عبارة عن معلومات أولية كان قد تلقاها الباشا، فهو يطلب توضيحات وتفصيلات عن كل الذي وقع ـ أن أحد الرياس الجزائريين وهو

رجب رايس كان قد استولى على سفينة تقل تجارا من مرسيليا، وبعدما أخذ البضائع التي على متنها قتل التجار والبحارة ورماهم في البحر وترك السفينة بعدما أخذ أشرعتها وألحق بها بعض التلف في عرض البحر. ولكن اثنين من الركاب كانا مختفيين داخل السفينة نجيا من القتل وتمكنا من الالتحاق بمدينة مرسيليا بعد جهد كبير، وهما اللذان أبلغا المرسيليين بالذي حدث. لقد هرع هؤلاء في الحين بعد سماع النبأ الى مكان اقامة الجزائريين وحدثت المجزرة[7].

لقد تجاهلت المراسلات الدبلوماسية هذا الحادث اذ لم نعثر له فيها على أي أثر كما تعمدت تجاهله بعد هذه الفترة عندما غلفته في تسمية عامة مبهمة تحت اسم «مقتل التجار» الذين لا توضح هويتهم ولا الظروف التي وقع فيها مقتلهم[8] ورغم الألم الذي أحدثته هذه الفاجعة بالنسبة للجزائريين، ولمسنا ذلك في الرسائل التي تبادلها الباشا ابراهيم مع الفرنسيين إثر هذه الحادثة، ومع ذلك فلم يؤذ أي أحد من الفرنسيين، وقد كان عددهم في مدينة الجزائر وفي أماكن أخرى من البلاد يربو عن الاربعمائة شخص.

لقد وجدنا تقييدا حول هذه المسألة في بضعة سطور على هامش المعاهدة المذكورة مشيرا فيه الى سبب حدوث القطيعة بين البلدين ملاحظا أنه لم تمس شعرة فرنسي واحد بسوء وأن أول ما فعله الجزائريون هو طلب توضيحات حول الحادث ودية عن القتلى والمطالبة باسترداد ممتلكاتهم وحوائجهم. كما نصت بذلك المعاهدة المبرمة بين البلدين[9].

لقد أوفد ابراهيم باشا لهذا الغرض صهر سنان آغا المسمى الشريف محمد، الى مرسيليا مزودا برسالة موجهة لمسؤولي هذه المدينة، ومما جاء فيها أنه حسب التقاليد والاعراف الجارية بين الأمم فان شخصية السفراء تعتبر محصنة لا يجوز المساس بها وهو المبدأ الذي وافقه عليه مسؤولي هذه المدينة ولكنهم تذرعوا بأن ذلك لم يحدث بارادة السلطات العامة في المدينة، وانما جاء نتيجة لهيجان غوغائي لم يكن متوقعا[10].

لم تقم الجزائر باتخاذ أي اجراء معاد ضد الفرنسيين بل استمرت في انتظار عودة المبعوث الذي أوفدته للتحري حول المذبحة واسترداد أموال وممتلكات المقتولين. لم تطل اقامة هذا المبعوث في مرسيليا، اذ أسرعت سلطات المدينة بتزويده بالمعلومات عن الحادث ولكنها لم تتعهد بدفع أي

شيء كترضية للطرف الجزائري، بل حاولت أن تبعد نفسها من أية مسؤولية في الذي وقع. لقد تم اسر الشريف محمد وهو في طريقه الى الجزائر على يد قرصان من فلورنسا، ولم يسترد حريته ويعود الى الجزائر الا في شهر أفريل سنة 1621 بعد أن دفع فديته بنفسه[11]. لقد سلبه القرصان من كل الامتعة التي كانت معه ولم يتركوا له سوى الرسالة التي حملها إياه مسؤولو مدينة مرسيليا الى حسين باشا. وبالرغم من أن المسؤولين المرسيليين عبروا عن أسفهم للذي حدث مؤكدين عزمهم على متابعة ومعاقبة المسؤولين عن ذلك، ولكن النوايا الحقيقية كانت غير ذلك.

لقد أعد الفرنسيون في نفس الوقت عدتهم للقيام بهجوم على القالة للاستيلاء على الباستيون[12] بالقوة واستغلاله بدون مقابل. وأشرف الدوق دي ڤيز نفسه على إعداد هذه الحملة وتوجيهها الى الساحل الجزائري.

لقد جوبهت هذه المحاولة بالصرامة التي تستحقها، فبمجرد وصول نبئها الى مدينة الجزائر قامت السلطات بارسال ثماني سفن وثلاثة آلاف رجل الى المنطقة. ولقد تم أسر كل من لم يتمكن من الفرار ومن بينهم قائد الحملة نفسه[13]. وتم نقل هؤلاء الاسرى الى مدينة الجزائر. ولم تكن هذه الاعمال العدائية ناجمة عن تصرفات الخواص وإنما جاءت تطبيقا للتعليمات الحكومية. ذلك أن الملك لويس الثالث عشر كان قد أصدر أوامره في هذا الاتجاه بمجرد سماعه بحوادث مدينة مرسيليا[14].

ويبدو أن هذه المذبحة كانت قد تركت آثارا عميقة في نفسية الجزائريين، إذ لم يحدث بعد هذا التاريخ أن أقام مثل هذا العدد الكبير منهم في أية مدينة من المدن الفرنسية.

لقد أعطيت التعليمات للبحارة الجزائريين، بسبب تكرار الاعمال العدائية التي كان يقوم بها الفرنسيون بمهاجمة سفن هؤلاء وكانت هذه من الفعالية والنجاعة بحيث جعلت المرسيليين يلمسون آثار ذلك على تجارتهم بشكل حاد ولم يجدوا بدا من اللجوء الى السلطان العثماني وطلب وساطته لابرام سلم جديد مع الجزائر. ذلك أنهم كانوا لا يتوفرون على وسيلة أخرى يواجهون بها هذه الوضعية. إذ يبدو أن البحرية الفرنسية في هذه الفترة كانت أضعف من أن تواجه البحرية الجزائرية التي كانت عدد وحداتها في ذلك الوقت تزيد عن ثمانين سفينة كبيرة تجوب البحر دوما وفي جميع الفصول[15].

وصل مبعوث السلطان، سليمان شاوش، الى الجزائر في شهر أفريل من سنة 1623، مزودا بفرمان من السلطان يطلب فيه من الجزائريين عقد سلم جديد مع الفرنسيين والالتزام باحترام المعاهدات التي ابرمتها الدولة العثمانية مع فرنسا.

لقد بينت المراسلات التي تبادلها هذا المبعوث مع مسؤولي مدينة مرسيليا أنه كان متبنيا لوجهة نظر الفرنسيين وحريصا على الدفاع عن مصالحهم أكثر ما هو متفهم لموقف الجزائريين ومطالبهم. ويذهب في تحيزه الى درجة الغلو والتحامل عندما يصف الباشا وأعضاء الديوان بكونهم أناسا لا خلاق لهم وأن حب القرش طغى عليهم وبكونهم همج ومتوحشين. وربما يكون الدافع لهذا الحقد وهذا التحامل هو الرغبة في ترضية المرسيليين، ذلك أنه كان قد مر بمدينتهم، قبل أن ينزل بالجزائر، كما أنه لم يتورع في مراسلاته معهم من أن يطالبهم بدفع مبالغ مالية ومساعدات أخرى لسد حاجياته. وهذا المبعوث يعطي صورة لما أصبح عليه موظفو الامبراطورية العثمانية في ذلك الوقت، عندما تحول بعضهم الى مجرد أدوات بين أيدي من يدفع المبلغ الأكبر[16].

لم تلق مساعي هذا المبعوث قبولا بين أعضاء الديوان، فقد تعلل هؤلاء بكون الفرمان السلطاني قد تبنى موقف الفرنسيين ووجهة نظرهم وأن السلطان لم يسمع وجهة نظر الجزائريين حول الذي حدث، ولذلك فمن الضروري إيفاد مبعوثين الى القسطنطينية لتوضيح وجهة نظرهم وأنه لا يمكن اتخاذ أي قرار بخصوص مهمته قبل عودة هؤلاء المبعوثين. غير أن الجزائر كانت قد حددت موقفها من عروض السلم الفرنسية قبل عودة مبعوثيها من بلاط القسطنطينية.

ففي رسالة وجهها الباشا الى مسؤولي مدينة مرسيليا ردا على رسالتهم التي كانت تحمل عرض عقد سلم جديد بين الطرفين، أوضح فيها هذا الاخير أنه يتفق تماما معهم على اعتبار أن «ما مضى قد مضى» غير أنه إذا كانت فرنسا ترغب حقا في عقد السلم مع الجزائر فيجب أن توفد مبعوثا لهذا الغرض للتفاوض معه[17]. ولما كان الفرنسيون يعرفون مسبقا الشروط التي تضعها الجزائر لاقرار سلم جديد بين الطرفين والتي يعتبرونها شروطا مجحفة، فانهم قرروا إيفاد مبعوث الى القسطنطينية أولا لتسوية عدد من المسائل التي تتعلق

بوضعية الفرنسيين في هذه البلاد من جهة وللحصول على فرمان جديد من السلطان يوجه الى الجزائر لتحسين وضعيتهم في المفاوضات المقبلة التي سيجرونها مع هذه البلاد فيما بعد. وبسبب ذلك فقد استمرت الاعمال العدائية بين الطرفين جارية حتى وصول هذا المبعوث الى الجزائر في شهر جوان من سنة 1626 [18].

3 ـ معاهدة 1628 :

اختار ملك فرنسا لويس الثالث عشر لهذه المهمة صانصون نابلُّون، الذي كان قد شغل في السابق منصب قنصل فرنسا بحلب. ففي التعليمات التي زود بها كان على المبعوث الفرنسي الى البلاط العثماني أن يسوي قضية الخلاف الذي نشب بين السفير الفرنسي في القسطنطينية ومترجم هذه السفارة وهو الخلاف الذي أضر كثيرا بالتجارة الفرنسية في الامبراطورية العثمانية والى جانب ذلك فقد كلف كذلك بالسعي من أجل الحصول على عدد من الامتيازات لصالح رعايا السلطان المسيحيين في الامبراطورية، كما كان عليه أن يعمل لاستصدار فرمان من السلطان موجه الى الجزائر لحثها على عقد سلم جديد مع فرنسا[19].

عاد صانصون من مهمته في الشرق مارا بتونس عند أواخر 1625، وكان برفقته مبعوثين عثمانيين كان بصحبتهما ستة من الخدم لغرض تسهيل مهمته في الجزائر ومساعدته في مفاوضاته المقبلة مع هذه البلاد[20].

لم يشأ صانصون المرور بالجزائر قبل العودة الى فرنسا، لادراكه أن جهوده سوف لن تؤدي الى أية نتيجة ما دامت فرنسا لم تقم برد المدفعين اللذين كانا السبب في تأخر سنان آغا بمرسيليا والذي أدى إلى حدوث المذبحة. إذ يبدو أن الجزائر تعتبر قضية استردادهما قضية سيادة ومسألة مبدإ. ذلك أن هذين المدفعين لم يؤخذا منها كغنيمة حرب ولم تفقدهما في المعركة وانما سرقهما منها أحد القراصنة الأوروبيين الذين كانوا في خدمتها، وباعهما للدوق دي ڤيز حاكم مقاطعة بروفنس بفرنسا. كما أن الجزائر كانت تعتبر قضية تحرير عدد من الأسرى الذين استرقهم الفرنسيون في ظروف سلم كان قائما بين البلدين شرط أساسي قبل البدء في أية مفاوضة لابرام سلم جديد.

وبالفعل فان صانصون عندما نزل بالجزائر في شهر جوان سنة 1626 في

اطار مهمته الجديدة، كان معه المدفعين وعدد من الأسرى الجزائريين الذين تم إطلاق سراحهم[21]. استغرقت مفاوضات صانصون بالجزائر مدة سنة قبل أن تصل هذه الى تحديد أسس الاتفاق بين الطرفين. وبالرغم من أنه حمل معه هدايا وزعها على المسؤولين والتي بلغت قيمتها ثمانية عشر ألف وأربعين جنيه فرنسي[22] ومع هذا فان ذلك لم يؤد الى تسهيل مهمته، اذ طلب منه انتظار عودة الوفد الذي أرسل الى القسطنطينية للتأكد فيما اذا كان الفرمان السلطاني صحيحا، وليس مزيفا. وهذا الموقف يعطي لنا صورة على مستوى الاعتبار الذي كان يُخَصّ به مبعوثو السلطان في الجزائر في ذلك الوقت، إذ أن المبعوث الفرنسي كان يرافقه في هذه المهمة مبعوثـون من طرفـه. ويوعـز صانصون هذا الموقف الى المؤامرة التي كان يحيكها الانجليز ضده وجهدهم في احباط مساعيه الرامية الى الحصول على امتياز حق استغلال الباستيون، ذلك أنهم كانوا يرغبون هم كذلك في الاستمرار في التمتع بهذا الامتيـاز. ويبدو أن الصعوبـات الحقيقية التي واجهت المبعـوث الفرنسي تمثلت في الشروط المالية التي وضعتها الجزائر لابرام الاتفاق، اذ طلبت أن يدفع مبلغ اثنى عشر ألف قرش للخزينة وما يقارب هذا المبلغ يوزع على الباشا والكاهية والآغا وعلى بعض أعضاء الديوان[23]. وعندما سويت هذه المسألة ومسألة اطلاق سراح أسرى الطرفان لم تبق هناك أية عرقلة في طريق الاتفاق. وبالفعل فان صانصون أنهى مفاوضاته في آخر جويلية من سنة 1627، وعاد الى فرنسا لعرض مشروع المعاهدة على الملك وعلى الكاردينال ريشيليو، وكذلك من أجل الحصول على المبالغ المالية التي تمكنه من شراء الأسرى الجزائريين في هذه البلاد وارسالهم الى الجزائـر كما نص بـذلك الاتفـاق المبرم بين الطرفين.

ولقد حمله ابراهيم باشا رسالة الى الدوق دي غيز يخبره فيها عن شروط الاتفاق الذي تم التوصل اليه وبكون «الديوان المنصور سيرسـل واحدا من ضباطه الاكفاء للاقامة عندكم، كما انكم سترسلون رجلا قادرا، ليقيم عندنا، ويكون قنصلا... وعلى ذلك فان سلمنا سيكون بكل تأكيد سلما قائما بين أخوة ولا يجب أن يخالجكم أدنى شك في ذلك»[24].

لقد صادق الملك الفرنسي لويس الثالث عشر على الاتفاق الذي تم التوصل اليه، وبخصوص الاعباء المالية المتعلقة بتنفيذه فقد قرر أن تقوم المدن والمقاطعات التي لها أسرى بالجزائر بجمع المبالغ المالية الضرورية

لافتدائهم»[25].

ولقد واجهت صانصون صعوبات كبيرة في طريق الحصول على هذه الاموال، مما دفعه الى التفكير في التخلي عن مهمته في السعي لتنفيذ الاتفاق الذي تم إبرامه وترك الامور على ما هي عليها بين الطرفين وهو الشيء الذي أزعج مدينة مرسيليا التي كانت تخشى فشل هذه المساعي، وقارنت بين الضرر الذي سيلحق بتجارتها ان استمرت الحرب مع الجزائر وبين المكاسب التي سوف تجنيها بانهاء حالة الحرب بين البلدين. ولذلك قررت تحمل العبء الأكبر من الالتزامات المالية المنوطة بهذا الاتفاق من أجل انجاز هذا السلم[26].

كانت لهذه الصعوبات التي جابها صانصون في فرنسا والتي تسببت في عرقلة عودته الى الجزائر لتوقيع السلم نهائيا بين البلدين أن أثارت بعض التشككات في الأوساط الجزائرية حول النوايا الحقيقية للفرنسيين، ذلك أن الطرفين كانا قد عقدا هدنة بينهما منذ سنة 1626 وحرص كل من جهته على احترامها. ولقد عمد الفرنسيون من جهتهم الى تبديد هذه الشكوك في العديد من الرسائل التي يبعثها صانصون الى اصدقائه من الجزائريين يخبرهم فيها بالاسباب الحقيقية التي عرقلت عودته مؤكدا لهم نوايا ملك فرنسا السلمية ازاء الجزائر. كما قام مسؤولو مدينة مرسيليا من جهتهم بارسال رسائل الى الباشا والديوان في هذا الاتجاه. وبعد يومين من عودة صانصون الى الجزائر تم توقيع معاهدة السلم نهائيا بين الطرفين في 19 سبتمبر من سنة 1628 [27].

تعتبر ترتيبات هذه المعاهدة تتميما وتطويرا لترتيبات معاهدة سنة 1619، فهي تنص على منح حق اللجوء الى فرنسا للمسلمين الفارين من بلدان معادية وهو ترتيب يخص المسلمين الفارين من اسبانيا وممتلكاتها. اذ أصبح لا يحق للفرنسيين حجز هؤلاء واسترقاقهم أو ردهم الى أعدائهم، كما أنه يحق للسفن الحربية الجزائريية تفتيش المراكب الفرنسية مع الالتزام بعدم التعرض بأذى للملاحين والمسافرين من الفرنسيين الذين يقلونها ولا يؤخذ منهم أي شيء سواء أمتعة أو مواد تموينية أو معدات حربية كما تعهدت الجزائر بعدم مصادرة بضائع أعدائها المحملة على هذه السفن وإنما يتم استقدامها الى الجزائر وتدفع عليها الرسوم الجمركية ثم تنقل بعد ذلك الى أية جهة ترسل اليها.

ويلاحظ على هذا الترتيب أن الجزائر قد أخذت بعين الاعتبار مصلحة

الملاحة التجارية الفرنسية وأعطتها ضمانا معتبرا وتأمينا لا يستهان به في تلك الظروف. كما نصت هذه المعاهدة على حق الجزائر في أسر واسترقاق الفرنسيين الذين يعملون في سفن هؤلاء الاعداء. كما أن المراكب الفرنسية التي حاولت منع تفتيشها بالقوة وأطلقت النار على السفن الجزائرين ستصبح غنيمة اذا ما تم الاستيلاء عليها ويتم أسر من هم عليها ويسترقون. ونصت المعاهدة كذلك على عدم جواز ارغام أي فرنسي على التحول عن دينه بالقوة واعتناق الاسلام. كما لا يجوز ختان أي طفل فرنسي بالقوة، ولن يقبل تحول أي فرنسي عن دينه الا اذا حضر الى الديوان وأعلن أمامه صراحة بأنه اختار ذلك طواعية منه وليس مرغما. كما أمنت المعاهدة حقوق الرعايا الاجانب المقيمين في فرنسا والرعايا الفرنسيين المقلين للمراكب الاجنبية المعادية. فلا يجوز أسر هؤلاء ولا استرقاقهم شريطة استظهارهم لوثيقة تثبت كونهم من رعايا ملك فرنسا. كما التزمت الجزائر بعدم السماح ببيع البضائع والاسرى الفرنسيين في موانئها من طرف اعدائهم. ولتأكيد نية الطرفين في اقرار وتثبيت دعائم السلم الجديد المبرم بينهما، فقد نصت المعاهدة على أن يتم معاقبة المخالفين الذين يتجرؤون على انتهاكها بقطع رؤوسهم.

لقد أبرم صانصون معاهدة أخرى منح بمقتضاها امتياز استغلال الباستيون، وهو امتياز منح له بصفة شخصية وليس كممثل ومعتمد لملك فرنسا. وتعتبر هذه المعاهدة الاساس والقاعدة التي ارتكزت عليها العلاقات الجزائرية الفرنسية في هذا المجال في المرحلة التالية[28].

ويبدو أن قرار الجزائر بخصوص مستقبل علاقاتها مع فرنسا المبني على احترام المعاهدة المبرمة مؤخرا واقرار السلم بين الدولتين، كان نهائيا، وهذا ما تؤكده المراسلات التي تبادلها المسؤولون الجزائريون في تلك الفترة مع الفرنسيين، «إننا نعلمكم بأن العهد الذي قطعناه معكم لا يمكن نكثه ولا الغائه، فكلمتنا هي واحدة، فالذين يؤذونكم سوف لن يكونوا منا، وهذا الرايس الذي تجرأ سوف ينال جزاء فعلته بمجرد عودته. لقد منعنا على رياس سفننا مهاجمة السفن قرب سواحلكم والذين يتجرؤون سيلاقون عقوبة صارمة، اننا نعتبركم أصدقاءنا فالذين يؤذونكم يؤذوننا نحن. لقد أصبحنا الآن مثل الاخوة معكم»[29] لقد أعطيت نفس التأكيدات لصانصون نابللون من طرف سيدي حمودة كاتب الديوان، الذي كان شخصية واسعة النفوذ في هذه الفترة. ويبدو

أن صانصون نابللون كان يتمتع بمكانة خاصة وتقدير كبير عند المسؤولين الجزائريين في ذلك الوقت. فسيدي حمودة كما يخطر مدير الباستيون بالمؤامرات التي يحيكها ضده التجار المرسيليون الذين أصبحوا يحقدون عليه لأنه استطاع النهوض بالباستيون وبتجارته، وهذا لم يكن يرضيهم[30].

ورغم هذا الجو التفاؤلي الذي سيطر على المسؤولين الجزائريين، فان الاحداث، سارت رغم ذلك، في اتجاه آخر. فالمملكة الفرنسية وريشيليو على وجه الخصوص لم يكن راضيا كل الرضا على المعاهدة التي أبرمها صانصون بخصوص الباستيون. ذلك أن المتعاقد الجزائري كان قد أدرج ترتيبا في هذه المعاهدة ينص بكون هذا الامتياز منح شخصيا لصانصون نابللون ولمدى الحياة وأنه لا يحق لملك فرنسا تنحيته وتسمية أحد غيره.

لقد أعتبر الكاردينال هذه الوثيقة بكونها تتنافى وكرامة فرنسا[31]. ولتأكيد حق الملك في الاشراف والنظر على هذا الامتياز أرسل السيد ليزل في مهمة تفتيش ومراقبة للباستيون. لقد زود لويس الثالث عشر، هذا المبعوث برسالة لحسين باشا يرجوه فيها مديد العون والمساعدة لممثله لأداء مهمته، وهذا ما حظى به فعلا عند قدومه الى الجزائر. وبالرغم من هاته التسهيلات فان فرنسا يبدو أنها كانت تريد اجراء تعديلات هامة على معاهدة الباستيون وأشعرت برغبتها صانصون الذي كان بالباستيون عندما طلبت منه القدوم الى فرنسا لتزويده بمعلومات بخصوص مهمته الجديدة، غير أن موته المفاجئ وضع حدا لهذه الفكرة[32].

ويمكن أن نتسائل عن النوايا الحقيقية لفرنسا بخصوص حالة السلم القائمة مع الجزائر، اذ ان هناك عددا من الدلائل تشير بكونها لا تعطي له من الأهمية الا بكونها هدنة مؤقتة بين الطرفين. فبعد سنة واحدة فقط من توقيع المعاهدة وحالة السلم التام كانت قائمة بين الطرفين، استولى الفرنسيون على سفينة جزائرية واسترقوا بحارتها ليبيعوهم للعمل كمجدفين في السفن الملكية[33]. وعبثا حاول الجزائريون إقناع الفرنسيون باطلاق سراحهم ولكن بدون جدوى. ولقد كان في هذه السفينة عدد من الاشخاص الذين كانوا يحضون بمكانة معتبرة في الجزائر ومن بينهم عدد من الذين اعتنقوا الدين الاسلامي حديثا. لقد عرض الفرنسيون امكانية اطلاق سراح الأسرى الآخرين مقابل فدية مرتفعة عن كل واحد منهم، وهذا في حد ذاته شيء غير

مقبول ؛ اذ أن المعاهدة تنص على اطلاق سراح من يقع في الأسر خطأ بدون دفع الفدية وحجز المشكوك في وضعهم الى أن تتأكد هويتهم الحقيقية. أما بالنسبة للأسرى الذين اعتنقوا الاسلام حديثا فلم يكن في نية الفرنسيين اطلاق سراحهم اذ اعتبروها قضية ضمير، والجزائريون من جهتهم طالبوا باطلاق سراح هؤلاء قبل الآخرين. والمؤشر الثاني وهو الذي يتعلق بالقرار الذي اتخذته فرنسا في شهر اكتوبر من سنة 1631 والذي يقضي بمنع تجارها من الارتياد الى الموانىء المغربية بدعوى انعدام الأمن بها، بالرغم من استعداد الجزائر لتقديم كل الترضيات المحققة الناجمة عن انتهاك المعاهدة من طرف بعض بحارتها ؛ لكن تلكؤ السلطات الفرنسية في رد أسرى سفينة محمد خوجة سوف يبرد حماسها ويدفعها الى القيام ببعض الاجراءات المضادة تمثلت أولا : في منع التجار الفرنسيين من مغادرة الأراضي الجزائرية مع ترك الحرية الكاملة لهم في التنقل والعمل. ثم عندما قام نائب القنصل الفرنسي بالانشار بمساعدة عدد من الأسرى الفرنسيين على الهروب تأكد لدى المسؤولين أن فرنسا لا تنوي احترام المعاهدة التي وقعتها، وعلى ذلك قامت بالرد على هذه التحركات بحجز نائب القنصل وبعض التجار الفرنسيين في انتظار قيام فرنسا بخطوة في اتجاه تصفية الجو وإزالة حالة التوتر القائمة[34].

لقد احترمت الجزائر التزاماتها الى الحد المعقول الذي يمكن تحمله، ويؤكد ذلك، الموقف الذي اتخذته ازاء تجار الباستيون بعد مقتل صانصون حين بعثت الى القائم مقامه تطمئنه وتعده بمنحه كل المساعدات التي هو في حاجة إليها. كما بعثت السلطات بتعليمات الى المدن والمقاطعات المجاورة للباستيون تحثها فيها على السهر على حماية الفرنسيين وتجارتهم وتطالب بمنحهم كل التسهيلات لمتابعة نشاطهم وتجنب أي عمل في شأنه أن يعرقل هذا النشاط وتوصيها حتى بعدم مطالبتهم بتسديد ديونهم في الحين «بسبب الظروف الصعبة التي هم فيها»[35].

4 - معاهدتا السلم وامتياز استغلال الباستيون، 7 جويلية 1640 :

رغم الحرص الذي أبدته الجزائر من أجل حماية وتأمين التجارة الفرنسية في الباستيون وملحقاته، لكنه يبدو أنه على المستوى السياسي كان

الطرفان قد تركا الحبل على الغارب وانجرف الموقف نحو التدهور تلقائيا بدون أن تتحمل أية جهة مسؤولية اعلان الحرب على الجهة الأخرى، بالرغم من أن الاعمال العدائية التي كانت تقع في البحر وعلى شواطئ كل من البلدين جعلتهما وكأنهما يعيشان حالة حرب قائمة بينهما بالفعل. ويزداد الموقف توترا بقدوم أحد الضباط الفرنسيين (نائب الاميرال مرتان) على رأس عمارة صغيرة وأرسى قرب الميناء تحت الراية البيضاء. لقد قدمت له ولبحارة سفنه التكريمات .التقليدية التي تتمثل في ارسال عدد من الأبقار والاغنام والدواجن، وكذلك الخبز والفواكه والخضر، وهي عادة تتبعها البلدان الصديقة ازاء بعضها البعض عندما ترسو المراكب الحربية في مراسيها ؛ وتلقى مرتين رسالة من الباشا طلب منه فيها الدخول الى الميناء مانحا اياه كل الضمانات، اذا كانت نواياه سليمة، لكن هذا الاخير ردَّ على هذه المبادرة برفع الراية الحمراء من على سواري سفنه والابحار في الحين. ويعتبر هذا العمل رمزا على اعلان الحرب رسميا من طرف الفرنسيين. ولقد استولى هذا الضابط بعد خروجه من المرسى على مركبين جزائريين قادمين من تونس محملين بالبضائع وأسر ملاحيهما الذين استرقوا وأرسلوا للتجديف في السفن الفرنسية[36].

لقد كان لهذه الحادثة وقع سيء لدى السكان الذين قاموا بمهاجمة الباستيون وهدم بناءاته وأسر من فيه من الفرنسيين وغيرهم الذين أرسلوا الى الجزائر. ويبدو أن هذا العمل لم يحض برضا السلطات الجزائرية التي لم تقتنع بعد كل الاقتناع بالسير قدما في اتجاه معاداة الفرنسيين واعلان الحرب عليهم.

لقدْ فتح الباشا وأعضاء الديوان أبوابهم لاستقبال هؤلاء الفرنسيين الذين أرسلوا من القالة وتوابعها، وسمعوا منهم وتقبلوا وجهة نظرهم بكون ما قام به الضابط مارتان من الاستيلاء على المركبين الجزائريين وأسر طاقميهما، هو عمل انفرادي وليس مبيتا، وان الملك ندد به وشجبه. لقد وجد هذا التفسير الذي أعطي للحادثة، آذانا صاغية لدى المسؤولين ودفعهم الى القيام بمبادرة انفتاح جديدة للحفاظ على حالة السلم مع الفرنسيين حين قرر الباشا ارسال السيد دي كوكيبيل القائم بشؤون الباستيون الى فرنسا وحمله رسالة الى لويس الرابع عشر، مؤكدا فيها أن الجزائر تعتبر نفسها لحد الآن في حالة السلم معه،

وانه لم يحدث ان وقع من طرفها شيء أخل ببنود المعاهدة التي أبرمت عام 1628، وبكونه على استعداد لاطلاق سراح كل الأسرى الفرنسيين الموجودين في البلاد مقابل الأسرى المسلمين الموجودين في فرنسا. وقد حمل دي كوكييل اقتراحات محددة بخصوص هذه المسألة الأخيرة[37].

لماذا اتخذت الجزائر هذا الموقف اللين ازاء فرنسا بالرغم من كونها لم تتضرر كثيرا من حالة الاضطراب في العلاقات القائمة بين البلدين؟

يمكن تفسير هذه المرونة بعاملين: أولهما يتمثل في الرغبة العميقة التي كانت لدى المسؤولين في الابقاء على حالة السلم بكيفية قارة وثابتة مع الفرنسيين ومع غيرهم كذلك، اذ أن ذلك يخدم مصلحة الطرفين، وينهض بالتجارة والمبادلات بينهما مما سيكون له تأثيره الايجابي على الوضعية الاقتصادية في البلاد وخاصة اذا ما عرفنا أن أسواق أوروبا كانت مغلقة في وجه التجارة الجزائرية وأن حالة السلم مع فرنسا تخفف من حالة الحصار الشديدة التي تعيشها هذه التجارة وتفتح أمامها نوافذ لتصدير منتوجاتها الزراعية التي لا تجد لها سوقا في غير فرنسا. والعامل الثاني هو ذلك الضغط الذي كان يمارسه السكان المحيطون بالباستيون وملحقاته اذ أن هؤلاء كانوا يجدون منفذا رائجا وقريبا منهم لبيع منتوجاتهم الزراعية الى التجار الفرنسيين المستقرين بهذه المراكز.

لقد رد لويس الرابع عشر على هذا العرض بالايجاب واعتمد دي كوكييل للقيام باجراء مفاوضات مع السلطات الجزائرية قصد إبرام معاهدة سلم جديدة وكذلك اتفاق حول امتياز استغلال الباستيون. وهي المفاوضات التي أسفرت عن توقيع المعاهدتين في يوم 7 جويلية من سنة 1640[38].

لقد اتفق الطرفان على تبادل اطلاق سراح الأسرى وعلى عودة التجار ومستخدمي الباستيون الى مراكزهم[39]. كما ضبطت قضية تفتيش المراكب الفرنسية حين أصبح لا يحق للبحارة الجزائريين تفتيشها في البحر وانما يمكنهم سوقها الى الجزائر في حالة ما اذا كانت لهم شكوك في كونها تحمل بضائع لرعايا دول معادية، وفي هذه الحالة فانه يدفع أجرة الكراء لأصحاب المراكب. كما ضبطت قضية الرعايا الفرنسيين الذين يوجدون على متن سفن أعداء الجزائر، وبهذا الخصوص فان ترتيبات معاهدة سنة 1628 تم تأكيدها مرة أخرى في هذا الاتفاق الجديد. ولضمان عدم التعرض للمراكب الفرنسية

من طرف السفن الجزائرية التي لا يقودها ضباط الديوان، فقد ألزم رياس هؤلاء السفن بدفع تعويضات عن الخسائر التي قد يلحقونها بالمراكب والرعايا الفرنسيين. كما أكدت هذه المعاهدة حقوق القنصل الفرنسي وامتيازاته، بحيث أصبح يتمتع بنفس الامتيازات التي يتمتع بها القناصل الفرنسيون في الموانىء العثمانية كما أصبح يتمتع بحق حماية وتمثيل مصالح الرعايا الأوروبيين الذين ليس لهم قنصال في البلاد واستخلاص الحقوق المعروفة باسم الحقوق القنصلية منهم. كما ينص هذا الاتفاق على حق الجزائر في تعيين موظف لها للاقامة في باريس كممثل عنها لدى ملك فرنسا.

اما معاهدة امتياز استغلال الباستيون فقد منحت تسهيلات واسعة للفرنسيين مثل احتكار تجارة بعض السلع كالشمع والجلود ومنع أي أحد وتحت أي عنوان كان من المتجارة في نفس هذه السلع في المنطقة الواقعة ما بين القل حتى القالة. كما منح لمدير الباستيون حرية واسعة في اختيار مستخدميه للقيام بصيد المرجان وباعماله التجارية الأخرى، بدون مراعاة للجنسية التي يحملونها. ولقد تعهدت الجزائر بمعاملة كل مستخدمي الباستيون مثل معاملتها للفرنسيين. كما رخصت له ببناء المساكن والمخازن لايواء عماله وتخزين السلع والمرجان الذي يتم صيده والسماح بإقامة «مبان» لغرض رد غارات السفن المعادية سواء أكانت هذه اسبانية أم غيرها وكذلك من أجل حماية السفن الجزائرية اذا ما التجأت إليها بسبب سوء الاحوال الجوية أو مطاردة الاعداء لها ؛ وهو ترتيب يعني السماح للفرنسيين باقامة منشآت عسكرية في هذه المناطق للدفاع عن أنفسهم وحماية مراكزهم وهو امتياز على درجة كبيرة من الخطورة بالنسبة للجزائر وستعمد السلطات الجزائرية الى تدارك هذا الخطأ في المعاهدات اللاحقة.

وفي مقابل هذه الامتيازات الواسعة تعهد السيد دي كوكييل بدفع المبلغ المالي المعروف باسم اللزمة والذي حدد بأربعة وثلاثين ألف دبلون سنويا[40] كما أكدت المعاهدة على توفير الأمن الكامل والطمأنية التامة لعمال الباستيون وملحقاته حتى في حالة حدوث قطيعة وقيام الحرب بين البلدين. وهذا الموقف هو موقف مبدئي انتهجته الدبلوماسية الجزائرية التي كانت تردد باستمرار عدم جواز الخلط بين شؤون الدولة وأمور التجارة. كما تعهد دي كوكييل بالايفاء بتعهداته المالية ازاء الخزينة. واذا حدث أن توقف نشاط

الباستيون لسبب أو لآخر، فانه يكون مع ذلك ملزما بدفع اللزمة المستحقة

ضبطت هاتان المعاهدتان العلاقات السياسية والتجارية بين الدولتين مدة عشرين سنة، ويبدو أن كل طرف حرص من جهته على احترامها والتقيد بما ورد فيها. خاصة بالنسبة للمعاهدة السياسية. إذ رغم حدوث بعض التوترات بين حين وآخر بسبب التجاوزات التي كانت تحدث في البحر ولكن لم تؤد هذه الى صراع مفتوح بين البلدين.

لقد وقع تجاوز من طرف الفرنسيين عندما قاموا بأسر قائد سفينة وبحارتها كانت سوء الاحوال الجوية قد اضطرتها الى اللجوء الى احدى موانىء هذه البلاد، ووضعت الأغلال في أرجلهم وأرسلوا للتجديف في الاجفان الملكية، ويبدو أن الفرنسيين قد قاموا بهذا العمل كرد فعل ضد أسر بعض رعاياهم الذين أخذوا على ظهر مراكب أجنبية معادية للجزائر.

لقد نصت معاهدة السلم على عدم جواز أسر هؤلاء واسترقاقهم إذا كانوا مجرد مسافرين، وليسوا محاربين. ولقد أوضح الخزناجي شعبان، ظروف هؤلاء في رسالة بعث بها الى لويس الرابع عشر - ذلك أن يوسف باشا كان غائبا عن العاصمة إذ كان يقود حملة عسكرية في شرق البلاد - بيّن فيها أن هؤلاء ليسوا بأسرى وإنما هم مطلقو السراح وإنّ تعطل ارسالهم الى فرنسا كان بسبب تغيب الجيش عن المدينة وانهم سيرسلون في أول فرصة بعد عودته. كما احتج الخزناجي على المعاملة السيئة التي يعامل بها الاسرى الجزائريون. ففي الوقت «الذي يتجول فيه رجالكم حيث يشاؤون يأكلون ويشربون وهم مستريحون هنا فليس من العدل أن يؤذى رجالنا عندكم ويعذبون ويوضعون في الاغلال»، وينهي الخزناجي رسالته بلهجة حادة وشديدة «اذا لم ترسلوهم (الاسرى) فان ذلك سوف لن ينقص من قوة الغزاة بالجزائر ولكنهم سيتصرفون بعد هذا حسب ما يبدو لهم»[41].

هذه الاحداث العرضية لم تؤثر على الاتجاه العام الذي اتخذته العلاقات بين البلدين والمتمثل في السعي من أجل ارساء دعائم سلم قار وثابت. وهذا ما تؤكده المراسلات الدبلوماسية لهذه الفترة، ويؤكده أيضا، الموقف الذي اتخذته الجزائر بخصوص الاحداث التي وقعت في الباستيون عام 1658، اذ عالجت هذه الحوادث بتعقل وهدوء ولم تخرج عن النهج الذي رسمته معاهدة 1619 الذي يقضي بطلب الترضية قبل الركون الى

استعمال القوة.

5 ـ معاهدة امتياز استغلال الباستيون لسنة 1661

كان عقد امتياز استغلال الباستيون، حسب معاهدة سنة 1640 قد منح للسيد دي كوكييل، وهو عقد شخصي أي عقد بين دولة وخاص وليس عقد بين دولة وأخرى. لكن المستخدمين الفرنسيين الموجودين بالباستيون يخضعون بحكم كونهم رعايا فرنسيين الى ترتيبات بنود معاهدة السلم المبرمة بين البلدين، وعلى ذلك فان الحدث الذي وقع سيندرج بطبيعة الحال ضمن صلاحيات الحكومتين القاضية برعاية مصالح رعاياهما. قام السيد دي كوكييل باستغلال الباستيون ثم تخلى عن مكانه لتوماس بيكي، وهو تاجر من مدينة ليون. لقد سار هذا السيد سيرة شريرة اذ استغل ثقة السكان بالتجار الفرنسيين وأخذ منهم منتوجات وبضائع بمبالغ كبيرة ثم فر من الباستيون (1658) بعد أن نهب محتوياته واختطف حوالي ثمانين شخصا من الجزائريين وساقهم الى القورنة حيث باعَهُمْ بها وسخروا للعمل كمجدفين في سفن القراصنة الأوروبيين. لقد كان لهذا العمل الدنيء وقع الصاعقة في مدينة الجزائر كما شجبته ونددت به السلطات الفرنسية أيضا[42].

لقد أسرعت السلطات الفرنسية الى تدارك الموقف خوفا من ضياع الباستيون من بين يديها وأوفدت مبعوثا الى الجزائر وهو لوي كامبون، في عام 1659، لهذا الغرض مزودا برسالة توصية من لويس الرابع عشر للسلطات الجزائرية يطلب مساعدة المبعوث للقيام بمهمته ومتعهدا بأنه سيعامل بالمثل كل من يفد الى فرنسا من طرفها؛ لكن يبدو أن هذا المبعوث لم تعط له الصلاحيات الكافية لحل القضايا المعلقة بين الطرفين وفي مقدمتها اطلاق سراح الاشخاص المخطوفين الذين باعهم توماس بيكي وتسديد الديون التي على هذا الاخير، فلذلك لم يتمكن من استلام زمام أمور الباستيون واضطر الى العودة الى فرنسا. ولكن في بداية عام 1661 وفد مبعوث آخر الى الجزائر وهو روميناك حاملا معه الترضيات المطلوبة مما مكنه من عقد اتفاق جديد حول الباستيون والذي أبرم في 9 فبراير عام 1661.

لقد أقر هذا الاتفاق الجديد وأثبت ترتيبات المعاهدة السابقة، كما

أضاف عددا من الضمانات والامتيازات، الى جانب تسوية قضية الديون المعلقة التي كانت على الباستيون سواء تلك التي تخص اللزمة أو التي تخص الرعايا الجزائريين الذين أقرضوا المدير السابق للباستيون توماس بكي. كما نص هذا الاتفاق على السماح للفرنسيين باقامة «مبان» تمكن الباستيون من الدفاع عن نفسه ضد غارات الاسبان والايطاليين وامتلاك الاسلحة بما فيها المدافع لأداء هذا الغرض. ورخص لمدير الباستيون ببناء مساكن ومخازن في كل من بونة والقل وفي أي مكان آخر على الساحل في المنطقة التي تقع بين القل حتى الرأس الحمراء على الحدود الجزائرية التونسية. ومن أجل ضمان توفر الدقيق لمستخدمي الباستيون تحت جميع الظروف، سمحت السلطات الجزائرية لمدير الباستيون باقامة أربع رحى على الروابي المحيطة بالباستيون لضمان تشغيلها في أي اتجاه يهب منها الريح. كما سمح له بانشاء رحى في كل المراكز التي هي في حاجة إليها. وأكد هذا الاتفاق من جهة أخرى، احتكار الفرنسيين للتجارة وصيد المرجان في هذه المنطقة وأعطيت تسهيلات جديدة لعمال الباستيون تتمثل في إعفائهم من دفع «الرسوم» على البضائع التي يستوردونها لاستهلاكهم الشخصي، كما أن مدير الباستيون سوف لن يطالب بأي دين في المستقبل ولن تقبل أية دعوى بهذا الخصوص ما لم تستند على عقد موثق ممضى من طرفه. كما تضمن هذا الاتفاق ترتيبا آخر جديدا يتعلق بتعهد مدير الباستيون بارسال سفينتين تجاريتين مرة في كل سنة الى ميناء الجزائر، واذا ما تعذر عليه ذلك فانه التزم بدفع مبلغ ستة آلاف دبلون للجمارك[44]. ويعتبر هذا الاتفاق عقد امتياز شخصي منح للتاجر السيد روميناك وذويه وقد عين هذا الاخير من طرف بابا رمضان باسم الديوان، مديرا على الباستيون.

لقد أعادت هذه المعاهدة الامور الى نصابها بخصوص الباستيون وعلاقاته بالسلطات الجزائرية، وبدت الأمور بعد تصفية هذه القضية وكأنها تسير على وتيرة مرضية بين البلدين لولا ذلك القرار المفاجئ الذي اتخذه لويس الرابع عشر بارسال حملة عسكرية لاحتلال مدينة جيجل.

6 ـ الحملة ضد مدينة جيجل :

من بين الاسئلة التي تطرح نفسها بالحاج لكل من يتصدى لدراسة

العلاقات بين الجزائر وفرنسا خلال هذه الفترة هي حول طبيعة النوايا الحقيقية لدى كل من الطرفين. اذ أنه بالرغم من ابرام عدد من المعاهدات ومع ذلك فان الوضع بينهما لم يكن مستقرا تماما وعلاقاتهما كانت تتأرجح بين حالتي السلم والحرب. واذا كنا لا نستطيع أن نتبين حقيقة هذه النوايا للجانب الجزائري لضياع الأرشيف وانعدام وجود المراسلات الدبلوماسية، ومع ذلك، فان بعض الرسائل التي بعثها المسؤولون الجزائريون الى الفرنسيين تؤكد باستمرار رغبة هذه البلاد في اقامة علاقات سليمة وطيدة مع فرنسا. ولكن بالنسبة للجانب الفرنسي فانه يبدو أن حالات السلم هذه كانت تعتبر مجرد هدنة ظرفية أملتها المصلحة الآنية وليست مبدأ من مبادئ سياستها اتجاه الجزائر والبلدان الاسلامية بصفة عامة، وأن العامل الديني كان دائما مؤثرا في توجيه علاقاتها نحو هذه البلدان. وقد لاحظنا في عدد من التقارير والمذكرات التي وجهها الدبلوماسيون الفرنسيون الى الكاردينال ريشوليو ثم من بعده الى مازاران والى لويس الرابع عشر بعد سنة 1661 عندما استلم زمام أمور المملكة بين يديه، هذا التأثير بشكل ملحوظ. ففي تقرير وجه الى الكاردينال ريشوليو عن وضعية التجارة الفرنسية في البلدان المغربية وأهميتها والمكاسب التي تجنيها فرنسا من تجارتها الشرقية بضمان امنها من طرف البحارة المغاربة بصفة عامة والجزائريين على وجه الخصوص، فان التقرير يؤكد في الخاتمة بان المكسب الذي حصل عليه الفرنسيون والمتمثل في امتياز استغلال الباستيون يمكن أن يصبح في يوم من الأيام عنوان «مجد وشرف لخدمة الملك والدين اذا ما تم بناء مخازن ومساكن به واحاطة ذلك بابراج وأسوار محصنة»[45] ونجد هذه النوايا العدوانية وذلك التحرج في اقامة علاقات سلمية ووطيدة مع بلد اسلامي في تقرير آخر كتب في نفس الفترة تحت عنوان «هل من المفيد للملك اقامة تحالف من أجل التجارة مع مملكة الجزائر ؟»[46] وبعد استعراض مختلف العناصر التي تؤكد وجهة نظر الكاتب في المصلحة التي تجنيها فرنسا من اقرار حالة السلم مع الجزائر، ختم تقريره مؤكدا بأن مجرد التمكن من فك اغلال الاسرى وتحريرهم، هو في حد ذاته عمل عادل ومجيد من طرف الملك «لا يستطيع البابا ولا أي أمير مسيحي آخر أن يعطي أي تأويل سيء لهذا التحالف الذي بين الانجليز الطريق اليه. وليس بمكسب هين أن يكون لفرنسا على سواحل موريطانيا مراكز يمكن تحصينها لتستخدم كقاعدة للمسيحيين اذا ما عمد هؤلاء، على نهج اسلافنا، الى التفكير في استرداد

البقاع المقدسة. هذه الاعتبارات هي التي يجب أن تبرز من طرف جلالة الملك أو وزرائه أمام قداسة البابا وأمام الأمراء الآخرين اذا ما لمس إحساس بضرورة تبرير هذا التحالف»[47]. واذا كان الاعتبار الديني لا يمكن استبعاده في قرار لويس الرابع عشر باحتلال مدينة جيجل ؛ ويؤكد ذلك مشاركة فرسان مالطة الصليبيين في الحملة وإشادة ملك فرنسا بهذه المشاركة التي اعتبرها خدمة للمسيحية وانعامه بالاوسمة لقائد اجفان هؤلاء المسمى بجي، فانه يبدو لنا أن العامل الذاتي، والذي يتمثل في رغبته في استهلال عهد حكمه الشخصي والمباشر لتحقيق انتصار باهر على «الكفار»، واعتبارات سياسته الأوروبية، هي التي لعبت الدور الاساسي في اتخاذ هذا القرار. اذ أن انتصاره على المسلمين سيعطيه مكانة بارزة وسمعة كبيرة لدى الجمهور والأمراء المسيحيين مما سيسهل عليه تنفيذ مشاريعه الأوروبية، فالمعلومات التي كانت لديه عن الجزائر جعلته يعتقد أنه بامكانه تحقيق هذا الانتصار بدون التعرض لأي خطر.

ففي تقرير أعده أحد الدبلوماسيين الفرنسيين الذين قضوا وقتا طويلا في البلدان الاسلامية المتوسطية، بناءا على طلب من كولبير، بين فيه هذا البلوماسي أن الجزائر التي كانت تعتبر أهم مدينة وأشهرها على السواحل الافريقية أصبحت لا يتجاوز عدد سكانها الآن خمسة وعشرين أو ثلاثين ألف نسمة، ذلك أن الطاعون الذي اجتاح المدينة في سنة 1663 قد أودى بحياة ما يزيد عن ثلثي سكانها. وتعداد القوات العسكرية الدائمة التي تتمثل في الاوجاق لا تتجاوز الستة آلاف رجل، نصف هذا العدد موزع في شكل حاميات على مختلف مدن البلاد والنصف الآخر إما مقسم الى محلات تجوب في المناطق لاستخلاص الضرائب والباقي يشكل حامية مستقرة في مدينة الجزائر ؛ وان عدد عساكر هذه الحامية خلال شهور الصيف لا يتجاوز الألفين وخمسمائة رجل. وأنه لا يوجد من سكان المدينة الذين هم قادرون على حمل السلاح سوى الثلث ومع ذلك فهم لا يحسنون استخدامه ويجهلون جهلا تماما، أساليب الحرب وفنونها. ويحيط بالمدينة سور ضعيف التحصين تتخلله عشرة أبراج صغيرة ثلاثة منها تستطيع ايواء ثلاثة مدافع معظمها موجهة الى البحر. كما يوجد خارج المدينة وعلى مسافة قريبة منها اربعة حصون لا تحيط بها خنادق. والحصن الذي بني مؤخرا في مقر البحرية لا يتعدى سمكه قدما ونصف وتوجد به ستة مدافع ومحاط بسور عادي ليست له شرفات

تحميه، وهو في حالة سيئة جدا، «وطريقة القتال عندهم غير منظمة وتختلف كثيرا عن الطريقة المتبعة في أوروبا فليست مرتبة في شكل كتائب وفصائل وانما يتجمعون كما يحلو لهم تحت راية أو علم ويقـاتلون بدون نـظام ولا ترتيب، فهم لا يظهرون أية عناية بالانضباط والتدريب مما يعطي لنا صورة عن قوتهم الحقيقية، ففيما عدا الشجاعة التي لا تنقصهم لا توجد أمة من السهل التغلب عليهـا من طـرف أمـة مثـل فـرنسـا، مثلهـا، والتي تتقن جيـدا فن الحرب»[48] ويؤكد التقرير بأن الاستيلاء على مدينة الجزائر ستكـون عملية سهلة ويسقوط المدينة سيسقط بلد الجزائر كله في يد الملك لأنها لا توجد أية قوة أخرى في غير هذه المدينة، وان فرنسا ستكسب من وراء ذلك شيئا كثيرا. ذلك ان هذه البلاد تتوفر على ثروة زراعية كبيرة مثل القمح والكروم والارز والزيتون وغيرها الى جانب الثروة الحيوانية. وبالاضانة الى هذا فان تجارتها مع السودان معتبرة، فهي التي تمد الجزائر بالتبر ومواد أخرى غنية. وينتهي التقرير بالتأكيـد على كون هـذه البلاد هي في متنـاول يد الملك «يستـطيع الاستيلاء عليها في أي وقت ومتى أراد ذلك»[49].

يبدو أن لويس الرابع عشر لم يقتنع كلية بالمعلومات التي قدمت اليه وخاصة فيما يتعلق بسهولة الاستيلاء على مدينة الجزائر. فالهزائم التي حاقت بالاسبان في محاولاتهم المختلفة ضد الجزائر، لم تمح من ذاكرة الأوروبيين تماما، ولذلك قرر أن يوجه ضربته الى مكان آخر، ووقع اختياره على مدينة جيجل لاسباب اقتصادية وعسكرية. فالى جانب كون المدينة تشكل منفذا هاما لتجارة كانت مزدهرة في ذلك الوقت وهي الشمع والجلود والزيت وكذلك الاخشاب التي كانت تعتبر من أجود أنواع الاخشاب لصنع السفن؛ فهي مدينة من السهل الاستيلاء عليها اذ لا يوجد بها سـوى حاميـة صغيرة تتكـون من عشرين جنديا فقط من السهل القضاء عليهم واحتلال المدينة. واذا مـا تم تحصينها فانها ستتحول الى قلعة لا يمكن النيل منها، كما أن بعدها عن مدينة الجزائر التي هي مركز القوة الرئيسية في البلاد يجعل مسألة الاحتفاظ بها أمرا ميسورا. هذه هي تقديرات الفرنسيين للموقف.

خرج الاسطول الفرنسي في أربعة وثمانين سفينة تحمل خمسة آلاف جندي في شهر جويلية من سنة 1664، وأرست سفن الاسطول عند ساحل المدينة في 23 جويلية، ورغم ضعف الحامية التي كانت بالمدينة ومع ذلك

فقد تصدت لنزول العدو ببسالة وشجاعة. ولقد اشتد عضدها بتعبئة من يمكن تعبئتهم من سكان المدينة واستمرت المقاومة أسبوعا كاملا رغم الفارق الشاسع في ميزان القوى بين الطرفين وخاصة أن الفرنسيين كانت تدعمهم مدفعية ميدان قوية وكثيرة العدد الى جانب مدافع سفن الاسطول وبالرغم من ذلك، فلم يستتب لهؤلاء الوضع في المدينة ولم يسيطروا عليها الا في يوم 29 جويلية (1664) [50].

لقد بينت التعليمات التي أرسلها لويس الرابع عشر الى قائد الحملة النوايا التي كانت لدى فرنسا بخصوص العملية التي قامت بها ضد مدينة جيجل. فهي ليست عملية محدودة ولا ضربة انتقامية ضد الجزائر، وانما كان الهدف منها الاستقرار والبقاء بها واتخاذها قاعدة لعملياتها المقبلة في منطقة المغرب. وأيضا لعملياتها البحرية من أجل الفوز بالسيطرة على المتوسط.

لقد أكدت هذه التعليمات على ضرورة الاسراع في بناء التحصينات والقيام باتخاذ كافة الاحتياطات لضمان أمن المدينة والاحتفاظ بها. ولقد وعد الملك بمد الحملة بكل ما تحتاج اليه من الوسائل والامكانيات لانجاز هذه المهمة، كما أعطى لويس الرابع عشر تعليمات لقائد الاسطول الفرنسي، الدوق دي بوفور، الذي كان يجوب المنطقة بالتحرك دوما قرب الساحل لمنع وصول أي مدد من الجزائر الى جيجل، كما حثه في نفس الوقت على ضرورة الظهور باستمرار أمام مدينة الجزائر لاشعارها بالخطر وصرفها عن التفكير في العمل من أجل انقاذ جيجل. ولا يجوز قبول أي عرض من أجل ابرام السلم يتقدم به الجزائريون بل يجب «معاملتهم باستعلاء وأنفة لاشعارهم بأن جلالته مصر على خوض حرب شعواء ضدهم الى أن يستسلموا ويردوا حقوق رعاياه وضمان تأمين تجارتهم في المستقبل»[51]. كما تنص هذه التعليمات على رفض كل اقتراح يقضي بالانسحاب من مدينة جيجل مقابل منح الباستيون للفرنسيين؛ واذا ما قبل الجزائريون اطلاق سراح الاسرى الفرنسيين ورد سفنهم لهم، ففي هذه الحالة فقط يطلب منهم ارسال ممثل عنهم الى فرنسا للتفاوض معه حول اطلاق سراح بعض الأسرى الجزائريين وليس للجلاء عن المدينة. كما استرشدت هذه التعليمات بالمبدإ الروماني القديم المشهور «فرق تسد» عندما ألحت على قائد الحملة من أجل السعي لايجاد علاقات مصالح مع سكان المنطقة وتمتين هذه العلاقات لتأمين القاعدة التي تربط

فرنسا إقامتها في منطقة المغرب. ولتحقيق هذه الغاية عين ملك فرنسا قنصلا لمساعدة قائد الحملة على انجاز هذه المهمة. فمشاريع فرنسا في جيجل ليست اذن مشاريع ظرفية محدودة الهدف والمدة، وانما كانت تريد ايجاد موطئ قدم ثابت ومتين يمكنها من التحرك في المستقبل من أجل فرض هيمنتها على منطقة المغرب.

لكن الأمور سوف تسير في غير هذا الاتجاه الذي يأمله الفرنسيون، ذلك أن رد فعل السلطات الجزائرية كان سريعا وحاسما. فبالرغم من أن الجزائر كانت قد فوجئت بهذه الحملة على ما يبدو، ولكنها اسرعت الى تدارك الموقف بمجرد وصول هذه الاخيرة الى ساحل مدينة جيجل. لقد أرسلت قوات سريعة من العاصمة كما تم تعبئة الشعب في المنطقة وهي التعبئة التي حسمت الموقف في النهاية بالحاق هزيمة منكرة بالفرنسيين.

لقد فر هؤلاء من الميدان بعد أن تركوا قرابة ألف وخمسمائة قتيل على أرض المعركة وحوالي خمسمائة أسير وكل المدفعية والمعدات التي كانت في المدينة غنيمة بين أيدي الجيش والقوات الشعبية التي كانت تعززه، وسيقت هذه الغنائم والاسرى الى العاصمة، وأصبح موضوع الحملة الفرنسية والهزيمة التي حاقت بها على كل لسان. وكلمة جيجل وحدها اذا ما ألقيت أمام فرنسي، كانت تعني الهزيمة والاندحار، كما كتب ذلك أحد الاسرى الفرنسيين كان بمدينة الجزائر عندما كانت الغنائم والاسرى تفد عليها في أواخر شهر نوفمبر من سنة 1664 [52].

لقد كان لهذه الهزيمة وقع الصاعقة على ملك فرنسا الذي لم يستطع أن يدرك ما حل ولا لماذا فأوفد مبعوثا الى ايكس آن بروفونس للتحقيق حول الموضوع وايفائه بكل التفاصيل حول أسباب انكسار الحملة. ومما حز في نفسه أكثر هو ترك عدد كبير من الجنود على الساحل ليقعوا في الأسر، مما يدل على أن قواد الحملة كانوا قد فروا من الميدان ولم ينسحبوا انسحابا منظما تاركين كل المدافع التي كانت عندهم وهي تربو عن مائة قطعة[53].

لقد حرص لويس الرابع عشر على التقليل من قيمة الهزيمة التي حاقت بجيشه مظهرا أن ذلك لم يؤثر في قواته تأثيرا كبيرا، وقد تبين ذلك في التعليمات التي أعطاها لقائد اسطوله الدوق دي يوفور بالبقاء خلال الشتاء في البحر والعمل على الظهور ببعض قطعه أمام مدينة الجزائر «لكي لا يشعر

الجزائريون بكونهم حققوا نصرا كبيرا، ففشل الحملة ضد جيجل، في نظره لا تعدو كونها مجرد حادثة بالنسبة لفرنسا.

لقد اضطرم الصراع في البحر بين الطرفين خلال سنة 1665، ونجد ملك فرنسا في بداية عام 1666 لا يزال مصمما على الاستمرار في حربه الشعواء ضد الجزائريين والسعي من أجل فرض «سلم فرنسي» في البحر الأبيض المتوسط[54]. ولكن بعد شهور فقط نجد فرنسا تسعى الى ابرام صلح جديد مع الجزائر، لماذا هذا التحول ؟

7 ـ معاهدة سنة 1666 :

ادرك لويس الرابع عشر، بعد الصراع الحاد ضد دول المغرب البحرية أن الهدف الذي وضعه لاقرار «سلم فرنسي» في المتوسط هو فوق طاقته، ولفترة من الوقت اعتقد أنه بامكانه الوصول الى غايته وخاصة عندما تمكن في ابرام صلح مع تونس في شهر نوفمبر من سنة 1665، ولكنه اضطر في النهاية الى الاعتراف بالامر الواقع، والمتمثل في وجود قوى أخرى في المتوسط، ليس له من وسيلة معها سوى التفاوض للوصول الى تسوية ؛ خاصة عندما ازدادت المشاكل الأوروبية تعقيدا أمام مشاريعه وتطلعاته من أجل الهيمنة وتفوق نفوذه على ما عداه، في الجزء الغربي من هذه القارة.

لقد اندلعت في هذه الفترة حرب بين الأراضي المنخفضة وانجلترا، وكان على ملك فرنسا أن يفي بتعهداته ويلتزم بالوقوف الى جانب حليفته هولندا ضد انجلترا بمقتضى المعاهدة المبرمة بين الطرفين عام 1662. لقد اضطرت فرنسا بالفعل الى اعلان الحرب ضد انجلترا في شهر جانفي (1666)، وكانت تدرك جيدا أن مسرح الصراع بينها وبين هذه الدولة سيكون أساسا صراعا في البحر، وتريد فرنسا ضمان حياد الجزائر في هذه الحرب عن طريق إبرام معاهدة سلم جديدة معها في المرحلة الأولى ثم السعي الى تطوير هذه المعاهدة للتحول الى حلف موجه ضد انجلترا والدول الأوروبية الأخرى المعادية لها.

ذلك ان ملك فرنسا كان يدرك جيدا أن مشاريعه في الأراضي المنخفضة الاسبانية سوف لن تمر ولن يتسنى له تحقيقها الا بواسطة استخدام القوة. وفي مواجهة ذلك، يريد أن يضمن ان لم يكن تحالفا فعلى الأقل حياد

الجزائر في الصراع المقبل الذي سيخوضه على حدود فرنسا الشمالية[55].

لقد سجل في مقدمة معاهدة 1666 بكون مبادرة الانفتاح لعقد السلم بين الجزائر وفرنسا جاءت من البلد الأول على إثر رسالة بعث بها اسماعيل باشا الى لويس الرابع عشر في هذا الاتجاه، ولكنه يبدو أن الفرنسيين كانوا قد أوفدوا مبعوثا غير رسمي في مهمة السعي لاقناع الديوان بوقف الحرب وقبول عقد الصلح بين الطرفين[56]. وليس مستبعدا أن يكون هذا المبعوث هو الذي أوحى الى الباشا والديوان بفكرة إرسال هذه الرسالة الى ملك فرنسا؛ وان المسؤولين الجزائريين في ذلك الوقت لم يلاحظوا أية خلفية مضرة وراء هذا المسعى الذي هو في حد ذاته نبيل وخاصة عندما نعرف أن قضية البروتوكول والشكليات كانت بعيدة كل البعد عن اهتماماتهم، على عكس الاوروبيين.

تلقف لويس الرابع عشر هذا العرض وأوفد مبعوثا رسميا للتفاوض وابرام الاتفاق. وعندما عرض عليه مبعوثه تروبير مشروع الاتفاق الذي تم التوصل اليه في الجزائر لم يكتف بالموافقة عليه وعلى كل ما جاء فيه بدون تغيير وانما تعهد في رسالة وجهها الى الديوان بكونه سيحترمه بدقة واخلاص[57].

أوفد تروبير مرة أخرى الى الجزائر لتبليغها مصادقة الملك على المعاهدة، وكذلك من أجل السعي لاقناع الجزائر بالتحالف مع فرنسا ضد انجلترا. لقد زود هذا المبعوث بتعليمات مفصلة حول هذا الموضوع[58]: فعلى تروبير أن يبذل قصارى جهده من أجل اقناع الجزائريين بقطع علاقاتهم مع انجلترا وطرد قنصلهم من البلاد. كما نصت هذه التعليمات على أن يقوم هذا المبعوث باستوضاح المسؤولين الجزائريين عن طبيعة العلاقات القائمة بين الجزائر والمغرب، في هذه الفترة. فاذا كانت هذه جيدة فيجب على تروبير أن يستغلها ليطلب من الديوان تسهيلات تسمح له بالسفر الى تافيلالت للاتصال مع ملك المغرب مع رسالة توصية من طرفه اليه. ومهمة المبعوث الفرنسي في تافيلالت كانت ترمي إلى العرض على سلطان المغرب امكانية استرداد مدينة طنجة من بين أيدي الانجليز، وتعهد ملك فرنسا بتقديم كل المساعدات اللازمة لتحقيق هذه الغاية[59].

لقد حققت مساعي فرنسا في الجزائر هدفها، عندما قبلت في النهاية، فكرة عقد تحالف مع فرنسا ليس فقط ضد انجلترا، ولكن ضد كل الدول

الأوروبية المعادية لفرنسا[60]. لا نعرف ما هي الاعتبارات التي جعلت الجزائر تتخذ مثل هذا الموقف كما لا نستبعد أن يكون لاسماعيل باشا تأثير في توجيه السياسة الجزائرية في هذا الاتجاه. ذلك أن هذا الباشا كان يبدي حرصا شديدا على خدمة مصالحه الشخصية أكثر ما تهمه مصلحة الدولة. وهذا ما توضحه عدد من الرسائل كان قد بعثها الى المسؤولين الفرنسيين في هذه الفترة، كما لا نستبعد أن يكون لسلوك هذا الباشا تأثيره في القرار الذي سيتخذه الديوان بإبعاد هؤلاء الباشوات نهائيا عن مباشرة شؤون الدولة وتعيين الداي الذي سيصبح رئيس الجهاز التنفيذي في البلاد تحت مراقبة الديوان.

انتهت حالة الحرب بين فرنسا والجزائر بابرام اتفاق 17 ماي سنة 1666 [61]، وهو الاتفاق الذي أقره وصادق عليه ملك فرنسا في 7 سبتمبر من نفس السنة. ويتضمن هذا الاتفاق الى جانب تنصيصه على الترتيبات المختلفة التي تضمنتها المعاهدات السابقة بعض التجديدات: ففيما يتعلق بمسألة تفتيش المراكب الفرنسية في البحر وهو الموضوع الذي كان مصدرا للخلافات المستمرة بين الطرفين نظرا من جهة، لاساءة استعمال التسهيلات التي منحتها الجزائر بهذا الخصوص للفرنسيين عندما كانوا ينقلون على متن سفنهم بضائعا وأشخاصا دون الأخذ بعين الاعتبار فيما اذا كان هؤلاء رعايا دول معادية للجزائر أم لا، وقيام الجزائر كرد فعل على هذا بتفتيش السفن الفرنسية وأسر الاشخاص وحجز بضائع الرعايا من أعدائها مما كان سببا للتوترات والنزاعات الدائمة بين البلدين.

لقد عمد هذا الاتفاق الاخير محاولة منه لتجنب هذه المشاكل إلى اقرار مبدء التفتيش مرة أخرى مقابل تزود البحارة الجزائريين بشهادة مستخرجة من القنصلية الفرنسية بالجزائر تثبت كونهم جزائريين وليسوا من تونس أو طرابلس أو سلا، اذ أن المراكب والسفن المغربية في هذه الفترة كانت ترفع كلها رايات مماثلة اضافة الى وحدة اللغة التي تجمعهم، جعلت من الصعب على الفرنسيين التمييز بين من هم جزائريون وغيرهم. ولهذا السبب قبلت السلطات الجزائرية فكرة استخراج الشهادة أي الجواز من القنصلية الفرنسية لاثبات هوية البحارة كجزائريين.[62] كما أن هذا الاتفاق ينص على اطلاق سراح أسرى البلدين. ولما كان عدد الاسرى الفرنسيين بالجزائر يفوق عدد أسرى الجزائر بفرنسا، فقد تطلب الأمر توقيع اتفاق خاص بالاسرى ملحق

بهذه المعاهدة والذي يحدد المبلغ الذي يدفع لافتداء الأسرى الفرنسيين، أما أولئك الذين سيتم استبدالهم رجلا برجل فلن يدفع أي شيء من أي أحد من الطرفين. كما أكدت هذه المعاهدة امتيازات القنصل التي تضمنتها المعاهدات السابقة وأضيف الى هذا ترتيب جديد وهو الذي ينص على حق القنصل في الانسحاب الى أية جهة يختارها مع الرعايا الفرنسيين في حالة حدوث القطيعة بين البلدين. وهو ليس امتياز خاص منح لفرنسا وحدها، ذلك أن المعاهدة التي أبرمتها الجزائر مع انجلترا عام 1662 كانت قد نصت على هذا الحق أيضا.

ويلاحظ على هذا الاتفاق الجديد اقراره كتابيا لمبدأ المعاملة بالمثل في عدد من الترتيبات وهو الحق الذي أهمله المتعاقد الجزائري في المعاهدات السابقة على اعتبار أنه يفهم ضمنيا من الاتفاق، ولكن يبدو أن الواقع العملي جعل الجزائر تقتنع في النهاية بضرورة التنصيص على ذلك صراحة في هذا التعاقد. كما أنقصت هذه المعاهدة ذلك الامتياز الذي منح للفرنسيين في السابق في ميدان القضاء، بحيث أصبح من حق القضاء الجزائري العادي أن يفصل في أي خلاف قد يحدث بين الرعايا الفرنسيين والرعايا الجزائريين ويكفي مجرد اخطار القنصل الفرنسي بذلك. وفي مقابل هذا حصلت فرنسا على امتياز على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة : وهو عدم جواز أسر واسترقاق أي فرنسي تم أخذه على أية سفينة معادية سواء أكان هذا مجرد مسافر أو واحد من الملاحين أو جنود السفينة ؛ وسوف يكون هذا الالتزام عنصر قلق دائم للعلاقات بين البلدين ويؤدي في النهاية الى انهيار حالة السلم بينهما.

ولا نعرف السبب الذي جعل الجزائر تقدم مثل هذا التنازل الخطير الذي ليس له ما يبرره من الناحية السياسية، ولا يمكن أن يكون ناجما عن عدم ادراكها لخطورة هذا الالتزام لمعرفتها الجيدة والعميقة لشؤون البحر وملابساته في هذه الفترة. كما تضمن هذا الاتفاق امتيازا خاصا لمصلحة البضائع الفرنسية التي تفرغ أو تشحن في الموانىء الجزائرية «فهته ان لم تحظ بمعالمة مفضلة فعلى الأقل يجب أن تعامل بالتساوي مع البضائع الأخرى». وللمرة الأخرى نجد في هذا الاتفاق التنصيص على تعيين مندوبين جزائريين للاقامة في مرسيليا.

لقد عرفنا مصير المندوبين الذين نصت عليهما معاهدة سنة 1619، كما

أن الذي نعين للاقامة بمرسيليا وفقا لمعاهدة سنة 1628 كان حظه أفضل من سابقيه بكونه استطاع النجاة بجلده والعودة الى الجزائر. لقد عامله المرسيليون باهانة وقسوة وفي النهاية قرروا طرده واعادته الى بلاده. وفي الاتفاق الذي ابرم سنة 1640 تم التنصيص على تعيين ممثل للجزائر لدى ملك فرنسا والذي ستكون اقامته في مدينة باريس. ولا نعرف ما اذا كانت الجزائر قد عينت أحدا للقيام بهذه المهمة. ونجد للمرة الرابعة التنصيص على تعيين مندوبين جزائريين للاقامة بمدينة مرسيليا، ويبدو أن ذلك تم بالحاح ورغبة من فرنسا نفسها.

في شهر فبراير من سنة 1670 أضيفت عدد من البنود الى هذه المعاهدة[63]. وتناولت على وجه الخصوص الصيغة التي تستعمل في تحرير الجوازات للسفن الفرنسية والجهة التي تصدرها. فهذه كانت تستخرج في السابق بإسم الدوق بوفور وبعد وفاته عمدت فرنسا الى تغيير شكل هذه الجوازات بحيث أصبحت تستخرج باسم ملك فرنسا وموقعة من طرف ضباط بحريته الموجودين في موانىء المملكة. كما نصت هذه البنود كذلك على اعتبار ملاك السفن مسؤولين عن الخسائر التي يلحقها بحارتهم بسفن الطرف الآخر وتحميل رياس المراكب المسؤولية المباشرة في الاعتداءات التي تحدث في البحر ومعاقبتهم معاقبة جسدية. وأكدت هذه البنود من جهة أخرى على قضية عدم جواز أسر واسترقاق أي فرنسي وتحت أية صورة أخذ عليها، وإذا ما وجدت هناك شكوك حول هويته الحقيقية فانه يحجز مبدئيا الى أن يتم تبين أمره؛ ونفس هذه المعاملة يحظى بها الاسرى الجزائريون في فرنسا.

لم يدم التحالف الفرنسي الجزائري طويلا، لقد بدأت العلاقات تتعكر منذ سنة 1672 بالرغم من كون الجزائر كانت في حالة حرب مع كل من هولندا وانجلترا، وهو الهدف الذي كانت قد سعت اليه فرنسا بكل الحاح ومثابرة. ولقد شكلت قضية الباستيون أول نزاع، بعد الوئام الذي ساد العلاقات بين الطرفين منذ سنة 1666، ذلك أن الفرنسيين لم يتمكنوا لحد الآن من ايجاد طريقة ناجعة تمكنهم من استغلال هذا الامتياز لمصلحة تجارتهم من جهة ولمصلحة الخزينة الجزائرية من جهة أخرى باحترام الاتفاق الذي أبرمه مدير الباستيون مع السلطات الجزائرية. ذلك أن الخلافات التي كانت تنشب بين الشركاء الفرنسيين لاستغلال هذا الامتياز كان له دائما تأثير سلبي على الخزينة

اذ ينعكس في عدم دفع اللزمة في آجالها المحددة وكذلك العوائد الأخرى مما كان يحدث اضطرابا كبيرا بالنسبة لمدخولات الدولة ويؤثر في بعض الاحيان على استقرارها الداخلي. اذ أن جزءا من عوائد الباستيون كان يصرف في شكل مرتبات لعساكر الأوجاق وعندما تتأخر هذه وتضطرب كانت تؤدي الى حدوث تذمر وقلاقل.

فمنذ عام 1670 أعطي امتياز الباستيون الى تاجر يدعى أرنو الذي تعهد بالايفاء بجميع الالتزامات المالية ازاء الخزينة والاشخاص وفقا للاتفاق السابق الذي أبرم بهذا الخصوص.

ولقد كون هذا الأخير شركة كان أعضاؤها تجارا من ليون ومن مرسيليا، غير أنه بعد وقت قصير دب الخلاف بين هؤلاء الشركاء وقام شريكا ارنو برفع دعوى ضده أمام القضاء الفرنسي وطالبوا بعودته الى فرنسا لتقديم كشف الحساب عن تسييره، في نفس الوقت الذي قاموا فيه بمساع لدى الحكومة الفرنسية لارسال مدير آخر للباستيون بدل أرنو[64]. لقد حاول القنصل الفرنسي اقناع الداي الحاج أحمد بقبول اعتماد المدير الجديد الذي عينته الحكومة الفرنسية وهو توربان، واذا كان الداي لم يعترض مبدئيا على حق الملك الفرنسي في تعيين واحد من رعاياه لادارة هذا الامتياز بالرغم من كون الجزائر حرصت على التأكيد في الاتفاقات المختلفة المتعلقة باستغلال الباستيون على اعتبار كونه عقدا شخصيا بين دولة وخصوصيين وليس عقدا بين حكومة وحكومة؛ وفي الاتفاق الأخير الذي أبرم بين الطرفين في عام 1661 نص فيه على أن الباشا والديوان هما اللذان عينا روميناك مديرا للباستيون؛ لكن الداي الحاج أحمد لم يتوقف عند هذا الاعتبار حول من يعين مديرا للباستيون مادام جوهر العقد لم يمس والذي يحفظ دائما للدولة الجزائرية حقها في الغاء هذا الامتياز أو منحه لشخص آخر من رعايا دولة أخرى. فاعتراض الداي على قبول هذا المدير الجديد يعود لسببين : أولا أن توربان المدير الجديد، لم يتعهد ولم يلتزم بدفع متأخر اللزمة والعوائد الأخرى والسبب الثاني هو أن المدير الجديد جاء برفقة تاجرين : لالو ولافونت اللذين سبق لهما أن حبكا مؤامرة مع باي قسنطينة لقتله، وتجاوز هذين التاجرين لحدودهما واقحام انفيهما في الشؤون الداخلية للبلاد كان ذلك عملا غير مقبول ولم تستسغه السلطات التي أعلنت أن اقامتهما في الجزائر أصبحت غير مرغوب فيها[65].

لقد انسحب في النهاية هذان التاجران وتعهد توربان من جهته بالأمر وتسديد جميع الالتزامات المالية التي على الباستيون الى جانب التزامه بدفع مبلغ من المال لعائلة ارنو وأبنائه المقيمين في الباستيون تحت حماية الداي لكن تلكؤ توربان في تسديد ما في ذمته سوف لن يساعد على النهوض بتجارة الباستيون وانتظام أمرها.

كما طرأت أيضا عدد من القضايا الأخرى بين البلدين أبرزها في هذه الفترة قضية منح حق اللجوء للأسرى الأوروبيين من طرف ضباط السفن الفرنسية، والتجاوزات التي كانت تحدث بخصوص تطبيق البند الرابع من معاهدة 1666 [66].

لقد اعتادت السفن الحربية الفرنسية، في الفترة الأخيرة عندما ترسو في مرسى الجزائر، على استقبال الاسرى الذين يفرون من المدينة سواء في القوارب أو بالسباحة، والابحار بهم، وقد قام هؤلاء البحارة بتنظيم شبكة متخصصة في تهريب الأسرى من مدينة الجزائر. ذلك أنه كان من عادة الجزائريين ترك كامل الحرية للأسرى في التنقل والتنزه بدون أي قيد، فخارج أوقات عملهم كانوا أحرارا يذهبون حيث شاؤوا ويعودون متى شاؤوا. لقد استغل الفرنسيون هذا الوضع الانساني المتفهم الذي كان عليه الأسرى الأوروبيون في الجزائر للقيام بتنظيم عملية فرارهم ولم تنتبه السلطات الجزائرية لذلك في البداية، اذ اعتبرتها مجرد حوادث فردية لكنها لما تكررت وأصبحت سفن الدولة الفرنسية نفسها هي التي تقوم بهذه العملية مستغلة التسهيلات التي كانت تمنح لها عند الارساء على اعتبار أنها سفن دولة صديقة أخذت المسألة بعدا سياسيا خاصة عندما تبين أن القنصل الفرنسي نفسه كان وراء عمليات التهريب هذه.

لقد بعث الداي الحاج أحمد الى لويس الرابع عشر برسالة احتجاج على هذا المسلك الذي يتبعه ضباط السفن الفرنسية وممثله في الجزائر وبين التأثير السلبي لهذه العملية على العلاقات السلمية بين البلدين ما لم تقم فرنسا بوضع حد لذلك[67].

ولم يتوقف الأمر عند تهريب الأسرى بل عمد الفرنسيون كذلك الى تفسير البند الرابع من معاهدة سنة 1666 والذي ينص على عدم جواز أسر

واسترقاق الفرنسيين تحت أية صفة كانوا عليها وتحت أية راية، يوجدون تحتها تفسيرا واسعا. لقد استغل الفرنسيون هـذا البند ليمنحـوا خدمـاتهم للدول الأوروبية المختلفة المعادية للجزائر لتأمين تجارتها ومواصلاتها مقابل مبالغ مالية يتقاضونها بطبيعة الحال. وقد تعددت التجاوزات في التفسير الـواسع الذي أعطاه الفرنسيون لهذا البند بدون الأخذ بعين الاعتبار للخسائر والاضرار التي يلحقها ذلك بدولة صديقة. لقد اضطر الداي الى مكاتبة ملك فرنسا بهذا الخصـوص وأخطره بكـون الجزائـر قد قـررت، من أجل وضـع حد لهـذه التجاوزات، اعطاء تفسير محدود لهذا البند للحد من ضرره عليها «اننا لسنا في حالة السلم الا معكم، وليس مع الأمم الأخرى، اننا نعلمكم بأن رعاياكم يبحرون على متن سفن تابعة للقورنة وجنوا والبرتغال وأسبانيا وهولندا ومالطة، واذا ما وجدناهم على سفن اعدائنا فاننا سنأسرهم لأنهم يقاتلون ضد رجالنا فيجرحون ويقتلون، وعندما نجدهم في هاته الحالة فإننا لن نرحمهم وسوف نأسرهم ونسترقهم إذ لا نعتبرهم رعاياكم... لقد ارسلنا اليكم رسالتين أو ثلاثة في هذا الشأن ولم نحصل على أي رد من طرفكم وعلى ذلك فبمجرد وصول مكتوبنا هذا اليكم اجيبونا بسرعة وأعلمونا عن نواياكم لنأخذ احتياطاتنا ونعرف ما إذا كنتم لا تزالون ترغبون في العيش بسلام معنا»[68].

لقد تعمد الملك الفرنسي تجاهل الرد على هذه الرسـائل، كمـا لم يحرك ساكنا عندما اخطره الداي بأنه تم أسر 25 فرنسيا أخذوا من على متن سفن معادية وعرض عليه استبدالهم بالأسـرى الجزائـريين الموجـودين في الاجفان الفرنسية. لقد ردّ الفرنسيون على هذا بالتأكيد بكون الداي بعمله هذا، كان قد تعمد انتهاك المعاهدة القائمة بين البلدين بخرقه للبند الرابع منها، متجاهلين في نفس الوقت أخذ بنود المعاهدة بكاملها واعتبارهـا كلا متكاملا لا يمكن فصل ترتيب بند عن البند الآخر. فالبند الثالث منها ينص على أن ملك فرنسا لن يظفي حمايته على رعاياه الذين هم في خدمة أمراء أجانب ولن يمنح لهم حق اللجوء الى موانئه وبيع الأسرى الجزائريين بها. فدخول رعايا فرنسا في خدمة بلدان معادية للجـزائر وحملهم السـلاح ضد الجزائريين يجعل حق الملك الفرنسي في المطالبة بهم واضفاء حمايته عليهم هو نفسه خرق لهذه المعاهدة. ومن المحتمل أن تكون السلطات الجزائرية قد أوردت ترتيبات هذا البند لدحض ادعاء الفرنسيين ولكننا لا نملك دليلا على ذلك.

8 ـ معاهدة امتياز استغلال الباستيون لسنة 1679 :

بالرغم من حالة التوتر الموجودة في العلاقات السياسية بين البلدين فان الجزائر وفقا لمبدئها القديم الذي ينص «بعدم الخلط بين قضايا العامة والقضايا الخواص وشؤون الدولة بأمور التجارة» قد قبلت توقيع معاهدة جديدة حول الباستيون مع ديسو الذي تعهد بدفع الديون التي تراكمت على هذا الامتياز، ووُقِّع اتفاق جديد في 11 مارس من سنة 1679 (69).

وينص هذا الاتفاق على السماح لمدير الباستيون الجديد ديسو، بإصلاح مبانيه واعادتها الى الحالة التي كانت عليها في السابق، والسماح لهذا الأخير بشحن مركبين من الحبوب في كل سنة لارسالهما الى فرنسا لغرض اعالة عائلات المستخدمين في الباستيون. وهو الحق الذي ستتشبث به فرنسا في جميع الفترات حتى في أوقات المجاعة. كما أقر رسما جديدا يستخلص من الباستيون لمصلحة الكاهية في عنابة والذي مقداره ثلاثة آلاف بطاك(70) تدفع على ستة أقساط في أوقات دفع اللزمة للخزينة، كما أعاد هذا الاتفاق تلك العوائد التي كانت تؤدى في بداية قيام الباستيون للمسؤولين المحليين وشيوخ القبائل المجاورة : ونص كذلك على منع الارتياد الى الباستيون وزيارته على كل موظف ما لم يكن مزودا بتعليمات صريحة من الديوان لهذا الغرض، ولن يستخلص أي رسم آخر جديد على البضائع التي تشحن أو تفرغ في ميناء عنابة غير التي كانت تدفع على عهد صانصون نابللون. كما وسعت هذه المعاهدة منطقة امتياز صيد المرجان التي أصبحت تبدأ من مدينة بجاية حتى الحدود التونسية ؛ وأنشئ رسم جديد يدفع لقائد مدينة القل وهو نسبة 10 في المائة من المبالغ التي ترسل الى هذه المدينة لشراء السلع المختلفة مثل الشمع والجلود والصوف وغيرها ؛ وتأكدت في هذا الاتفاق الضمانات التي منحتها السلطات الجزائرية لتجار الباستيون حتى في حالة حدوث قطيعة أو حرب بين فرنسا والجزائر. ونظرا للفوضى الذي عانى منها الباستيون في السابق، بسبب الخلافات التي كانت تنشب بين الشركاء من الفرنسيين والتي انعكست سلبيا على مدخولات الخزينة، فقد تعهد ديسو بعدم ادخال أي شخص جديد في شركته بدون موافقة الديوان واعتماده للشخص أو

للأشخاص المقترحين. لقد استطاع ديسو النهوض بالباستيون وانتعش نشاطه وازدهرت تجارته بعد وقت قليل من تسلم شؤونه ولكنه اضطر بناء على أوامر ملك فرنسا الى تجميد نشاطه، عندما حدثت القطيعة بين البلدين بالرغم منه، اذ لم تقلقه السلطات الجزائرية بأية حال من الاحوال، كما حرص هو على تأكيد ذلك مرارا للمسؤولين الفرنسيين بعدما غادر الجزائر[71].

9 ـ القطيعـــة :

لم يطرأ تحسين على العلاقات الجزائرية الفرنسية بالرغم من وصول قنصل جديد الى الجزائر، وهو الفارس دارفيو الذي جاء متحمسا للعمل من أجل تحسين الوضع بين البلدين. لقد زوده لويس الرابع عشر برسالـة الى الداي أكد له فيها بأن القنصل الجديد يتمتع بكل ثقته وأن الكلام الذي سيقوله والتعهدات التي سيقطعها ستكون ملزمة بالنسبة لفرنسا. استطاع دارفيو طمأنة النفوس بعض الوقت خاصة عندما أعلن بكون الاسرى الموجودين في فرنسا سيتم اطلاق سراحهم وكذلك اطلاق سراح أولئـك التجار الـذين كانـوا قد استولوا على سفينة هولندية والذين أسرتهم السفن الفرنسية «لاعتقادها بكونهم من بحارة سلا». بقي هذا القنصل بعض الوقت في الجزائر، ولكنه تحت الحاح الداي اضطر الى السفر الى فرنسا لاقناع المسؤولين بها بضرورة تسوية المسائل المعلقة لانهاء التوتر. ويبدو أن اتصالاتـه الأولى كانت مشجعـة، فالملك كان قد أعطى أوامر باطلاق سراح الاسرى الجزائريين مقابل الأسرى الفرنسيين الموجودين في الجزائر كما وعد بارسال بحارة السفينة الهولندية مع غنيمتهم الى الجزائر[72]. لقد تبين بعد ذلك أن هذه التطمينات كانت مجرد مسكن لمنع الجزائر من اعلان الحرب ضد فرنسا في وقت كانت تخوض فيه حربا قاسية ضد ائتلافية أوروبية واسعة، وهو الصراع المعروف باسم الحرب الهولندية، وعندما تنتهي هذه الحرب بتوقيع صلح نيمق في عام 1678 سوف تعمد فرنسا الى كشف نواياها الحقيقية وتغير لهجتها. وقبل أن تصل الأمور الى حد القطيعة أوفدت مبعـوثا الى الجـزائر وهـو هايـي، ليس في مهمـة للتفاوض وانما لتبليغ ارادة فرنسا وموقفها النهائي من القضايا المعلقة.

لقد وصل هذا المبعوث الى الجزائر في شهر جانفي من سنة 1681 وزود بتعليمات مفادها المطالبة باطلاق سراح كل أسرى الفرنسيين مقابل اطلاق

سراح سبعة اسرى من الجزائريين كانوا قد أخذوا على ظهر مركب تجاري من طرف قرصان فرنسي ؛ وتنص هذه التعليمات على أنه يمكن للمبعوث أن يقبل في النهاية استبدال أسير بأسير وليس سبعة أسرى مقابل الخمسة والعشرين أسيرا، كما كان مرغوبا[73]. كما تنص هذه التعليمات أن فرنسا لن تقبل التفسير المحدود الذي اتبعته الجزائر بخصوص البند الرابع من المعاهدة الاخيرة، وعلى المبعوث أن يخطر المسؤولين الجزائريين بكون الملك سيقوم بارسال أحد كبار ضباط بحريته في مهمة التفاوض من أجل ابرام معاهدة سلم جديدة خلال الربيع المقبل.

حرصا على اضهار نوايا الجزائر الحسنة قرر الداي والديوان اطلاق الخمسة والعشرين أسيرا فرنسيا مقابل وعد من المبعوث الفرنسي بقيام حكومته بارسال عدد مماثل من الأسرى الجزائريين بمجرد وصول هؤلاء الى مدينة مرسيليا. وعبثا انتظرت الجزائر وصول أسراها ولكن بدون جدوى. وقام مدير الباستيون، ديسو من جهته بارسال تقرير مطول الى حكومته بين فيه مصلحة فرنسا في الحفاظ على السلم مع الجزائر ومع بلدان المغرب، خاصة وان تجارتها الشرقية منها والغربية على السواء كانت تجابه منافسة حادة من طرف الانجليز والهولنديين، وان فرنسا في امكانها مجابهة هذه المنافسة ووضع يدها على مقاليد التجارة الشرقية على الخصوص، اذا ما ارتبطت بعلاقات متينة مع بلدان هذه المنطقة وتحركت دبلوماسيا للعمل والسعي لتأزم العلاقات بين بلدان المغرب وهاتين الدولتين[74]. وتعرض التقرير للمسائل التي هي موضوع الخلاف بين الطرفين والتي اعتبرها هينة غير مستعصية الحل، خاصة وأن فرنسا ستكسب من وراء ذلك شيئا كثيرا.

لم يكن لهذا التقرير أي تأثير على المسؤولين الفرنسيين الذين لم ينزعجوا على ما يبدو بكونهم خالفوا عهدا كانوا قد قطعوه وتحللوا من التزام كانوا تعهدوا به. فالاسرى الجزائريون لم يصلوا والتذمر الشعبي بلغ ذروته مما أجبر الداي في النهاية الى اعلان الحرب على فرنسا بالرغم من عدم موافقة الاعضاء البارزين في الديوان على هذا القرار الذي لم يستسيغوه في تلك الظروف.

لا نعرف شيئا عن العمليات الحربية التي قام بها الجزائريون ضد الفرنسيين، كما اننا لسنا مقتنعين بالتفسيرات التي أعطاها المؤرخون

الفرنسيون للآثار التي نجمت عن قذف الاسطول الفرنسي، الذي يقوده ديكين، لمدينة الجزائر بالقنابل في صيفي سنتي 1682 و 1683، سواء بالنسبة للخسائر التي احدثها هذا القذف في المدينة أو الاهداف السياسية التي حققتها هاتان الغارتان[75].

لقد حددت فرنسا أهداف من وراء حملتها كما يلي : اطلاق سراح كل الفرنسيين الأسرى في الجزائر سواء أولئك الذين أخذوا على ظهر المراكب الفرنسية بعد اعلان الحرب أو أولئك الذين أسروا على سفن دول أجنبية معادية للجزائر، وتعويض الرعايا الفرنسيين عن الخسائر والاضرار التي لحقت بهم منذ اندلاع الحرب حسب التقديرات التي تضعها فرنسا لهذه الخسائر وإرسال مبعوث الى فرنسا لتقديم اعتذار الى الملك وطلب (العفو) منه عن الذي حدث مع منحه صلاحيات كافية لابرام معاهدة جديدة تتضمن جميع ترتيبات معاهدة سنة 1666 [76]. هذه الاهداف حددتها فرنسا قبل القصف الثاني لمدينة الجزائر، وعندما يصل ديكين الى الجزائر للمرة الثانية يضيف الفرنسيون الى مطالبهم السابقة التزام الجزائر بدفع النفقات ومصاريف الحملة. لقد اعطيت تعليمات لديكين بعدم ترك مرسى الجزائر الا بعد الحصول على ترضية جميع هذه المطالب، لكنه اكتفى في النهاية بالحصول على عدد من الأسرى الفرنسيين - 57 أسيرا، وقصف المدينة مرة أخرى رغم الصلح الذي يبدو أنه قد أبرم بين الطرفين، والذي يقضي باطلاق سراح الاسرى الجزائريين الذين كانوا في سفنه مقابل الاسرى الفرنسيين الذين تسلمهم ودفع مبلغ من المال تعويضا عن مصاريف الحملة. لقد استعدت المدينة للمقاومة الى النهاية بعد أن تم اغتيال بابا حسن الذي اتهم بالضعف والجبن باطلاقه سراح الاسرى الفرنسيين بدون مقابل، وتسلم زمام الأمور داي جديد، الحاج حسين (ميزومورطو) وأعلن بكونه لن يتفاوض تحت وابل القنابل ولن يعقد صلحا مع ديكين الذي وصفه بكونه «رجلا لا عهد له»[77].

هوامش الفصل الأول

ج ② (1) ـ A.N.P. / Marine B7 520 وقّع هذا الاتفاق كل من الحاج محمود ومصطفى رايس.

ج ② (2) ـ انظر : القسم الثالث النص رقم : 1.

ج ② (3) ـ كان يطلق على بلاد الجزائر في هذا العصر في المعاهدات والمراسلات الدبلوماسية، التسميات التالية : مدينة ومملكة الجزائر، أو مملكة الجزائر أو جمهورية الجزائر. ولم نلاحظ استعمال كلمة الايالة الا عند بداية المنتصف الثاني من القرن الثامن عشر حيث كان يرد هذا المصطلح في المراسلات بين حين وآخر، والذي لم يصبح سائدا في الاستعمال الا بعد عام 1790، أما في المعاهدات فقد بقي استعمال التسميات الأنفة الذكر، وهي المصطلحات التي سوف نتقيد بها باختصارها تحت تسمية الجزائر.

ج ② (4) ـ انظر : التعليق حول هذه النقطة في القسم الثالث النص رقم 1 هـ 6.

ج ② (5) ـ يمكن أن نشير بهذا الصدد الى ذلك العداء الشديد الذي يكنه تجار مرسيليا وقناصلهم بالجزائر لتجار الباستيون ولصانصون نابللون على وجه الخصوص، انظر : حول هذا الموضوع عريضة تجار مرسيليا المقدمة الى الملك بتاريخ 18 جانفي 1620 في A.N.P./Marine B7 49 وكذى : De grammont la Mission de Sanson Napollon in Rev. Af. T.2 - 3 1879.

ج ② (6) ـ وكذلك وجدنا على هامش وثيقة معاهدة 1619 أن عدد ضحايا المذبحة كان 40 قتيلا وأنه سلب منهم مبلغ خمسين ألف أوقة، (قيمة الأوقة في هذه الفترة كان في حدود احد عشر فرنكا ونصفا) والاوقة تساوي نفس قيمة السلطاني الجزائري تقريبا A.N.P. / Marine B7 520. وذكر Plantet ن، م، ج 1 ص : 7 هامش 2، أن عدد الضحايا كان 45 قتيلا وقد رأينا في احدى المصادر المتأخرة عن الفترة التي وقع فيها الحادث أن عدد القتلى من الجزائريين كان في حدود الثمانين قتيلا A.E.P. / M.D. Algérie 5 انظر كذلك رسالة الباشا ابراهيم في Plantet ن، م، ج 1 ص ص : 20-22.

ج ② (7) ـ انظر : تفاصيل ذلك من وجهة النظر الفرنسية غير الرسمية في : **Histoire nouvelle du massacre des Turcs fait en ville de Marseille en Provence le 14 mars 1620.** Lyon 1620 لكاتب مجهول.

ج ② (8) ـ انظر : قرار مجلس الملك بخصوص عقد امتياز الدوق دي غيز لاستغلال الباستيون حيث وردت فيه هذه الاشارة المبهمة في A.E.P. / M.D. Algérie 15.

ج ② (9) ـ A.N.P. / Marine B7 520.

ج ② (10) ـ Plantet ن، م، ج 1 ص ص : 7-12.

ج ② (11) ـ Grammont H.D. **Les Deux Canons de Simon Dansa.** In Rev. Af. T. 23.1879.

ج ② (12) ـ تستعمل كلمة الباستيون للدلالة على المكان الذي بنى فيه الفرنسيون بعض المساكن لايواء صيادي المرجان ومخازن لحفظ هذه البضاعة بها، لأننا وجدنا في نص يعود الى هذه الفترة أن سكان منطقة القالة كانوا يطلقون على هذا المركز التجاري اسم الباستيون.

ج ② (13) ـ لقد عومل هذا الشخص وهو جون لوي دي ماس دي كاستيلان، بارون والمالي ومرسه بالحسنى وأطلق سراحه بعد فترة قصيرة من أسره بمعية ثمانين أسيرا آخرين وعاد الى بلاده ومع ذلك، فقد كان وراء مقتل مبعوثين جزائريين آخرين كان الباشا قد أوفدهما الى مرسيليا، كما قام بأعمال قرصنة ونهب على السواحل الجزائرية. انظر رسالة ابراهيم باشا الى مسؤولي مدينة مرسيلي بتاريخ 25 أفريل 1623 في Plantet ن، م، ج 1 ص ص : 20-22.

ج ② (14) ـ Plantet ن، م. ص : 12، هامش 2.

ج ② (15) ـ .grammont H.D، المصدر السابق.

ج ② (16) ـ انظر : بعض هذه المرسلات في Plantet ن، م، ج 1 ص ص : 12-25.

ج ② (17) ـ Plantet ن، م، ص ص : 20-22.

ج ② (18) ـ لقد تضرر الجانب الفرنسي من هذه الاعمال أكثر من الجانب الجزائري. فمدينة مرسيليا نفسها التي نظمت مذبحة الوفد والتجار الجزائريين والتي كانت وراء كثير من أعمال القرصنة التي كانت تجرى حتى على السواحل الجزائرية، قد اضطرت بعد الخسائر الكبيرة التي حاقت بتجارتها الى ارسال عريضة الى الملك تتضرع له فيها وتستعطفه من أجل ابرام سلم قار وثابت مع الجزائر. ولقد حرص الملتمسون على تبيان أن هذه الخسائر لم تلحق فقط بمدينة مرسيليا وحدها وانما كذلك بمدن المملكة الساحلية الأخرى وأن عدد الأسرى الفرنسيين الموجودين في الجزائر والذين يزيد عددهم عن ستة آلاف اسير ينتمي «معظمهم الى مدن سان مالو والهافر وروان ومدن أخرى من مملكتكم» A.N.P. / Marine B^7 49.

ج ② (19) ـ انظر تقرير صانصون نابلّون عن مهمته في البلاط العثماني وفي الجزائر وتونس في : /.A.E.P M.D. Algérie 15 لاستكمال المعلومات حول مهمة صانصون انظر كذلك : A.N.P./Marine B^7 49. حيث توجد عدد من الوثائق تخص مهمة هذا المبعوث في المشرق وفي المغرب.

ج ② (20) ـ هذان المبعوثان وأتباعهما جاؤوا على نفقة صانصون وبقوا معه مدة أربع سنوات حتى أكمل مفاوضاته مع الجزائر بخصوص معاهدة السلم واستغلال المركز التجاري في مدينة القالة المشهور باسم الباستيون وقد تكلفت أجور هذين المبعوثين وأتباعهما والعلاوات التي صرفت لهم وفقا للاتفاق الذي ابرمه معهما صانصون نابللّون مبلغ 21,240 جنيه تورنو (فرنسي) انظر : تقرير صانصون في ن، م.

ج ② (21) ـ رسالة ابراهيم باشا الى الدوق دي غيز المؤرخة في 1 أغسطس 1627 في Plantet ف، م، ج1 ص ص : 25-28.

ج ② (22) ـ حوالي ألف وخمسمائة وسبعين (1570 سلطاني جزائري).

ج ② 2 (23) ـ من المفيد تعميق دراسة هذه المسألة لمعرفة ما اذا كان هؤلاء الموظفون يستخلصون هذه المبالغ لحسابهم الخاص أو كانوا يحولونها كلها أو جزءا منها للخزينة.

ج ② (24) ـ الرسالة السابقة عن، ن، م،

ج ② (25) ـ نص الاتفاق على أن يتم افتداء الاسرى الفرنسيين بالجزائر بمبلغ مائتي جنيه تورنوا عن كل أسير (سبعة عشر سلطاني جزائري) أما رياس السفن الفرنسيين فقد اشترطوا دفع مبلغ ثلاثمائة جنيه تورنوا عن كل أسير جزائري تفك أغلاله. وقد اضطر نابللّون الى دفع هذا المبلغ لفك قيود هؤلاء الأسرى اذ أن موضوع تحريرهم يشكل حجر الزاوية في معاهدة السلم التي تم التوصل اليها.

ج ② (26) ـ تقرير صانصون في ن، م.

ج ② (27) ـ انظر : القسم الثالث النص رقم 2.

ج ② (28) ـ لم نعثر على نص هذه المعاهدة، بالرغم من الجهد الذي بذلناه في هذا الصدد، سواء في ايداعات المحفوظات الوطنية الفرنسية أو وزارة الخارجية أو وزارة الحربية، وقد يكون السبب

في عدم الاحتفاظ بها في وثائق الدولة الفرنسية هو أن ريشيليون كان لم يقرها لأنها لم تبرم بإسم الدولة الفرنسية وانما كانت امتيازات شخصية منحت لصانصون نابللون من طرف الدولة الجزائرية.

ج ② (29) ـ رسالة حميد أغا الى المرسيليين مؤرخة في شهر مارس 1629، عن Plantet ن، م، ج 1 ص ص : 43-44.

ج ② (30) ـ أطلقنا كلمة مدير على مسؤول الباستيون بدل كلمة حاكم التي استعملت في النصوص الفرنسية لتلافي اللبس الذي يحدثه استعمال كلمة حاكم في اللغة العربية، اذ قد يفهم منها أن مدير الباستيون كان يتمتع بامتياز ادارة مقاطعة من مقاطعات البلاد، وهذا مالم يحدث أبدا. فمسؤول الباستيون كانت مهمته تنحصر فقط في القيام على شؤون التجارة والتجار الفرنسيين والأوروبيين القائمين عليها وصلاحيات التعامل مع السلطات الجزائرية بحكم عقد الامتياز، في الاطار الذي حددته المعاهدات المختلفة الخاصة بهذا المركز التجاري في مختلف الفترات.

ج ② (31) ـ Grammont H. A. **La mission de Sanson et Napollon 1628 - 1633**. In. Rev. Af. T. 23 p. 369.

ج ② (32) ـ قتل صانصون نابللسون في 11 ماي 1633 أثناء الغارة التي دبرها ضد الجنويين الذين استقروا في طبرق وكانوا ينافسونه في تجارته وفي صيد المرجان.

ج ② (33) ـ علق دي غرامون على هذا العمل العدائي بكون الفرنسيين هم الذين قاموا بانتهاك معاهدة السلم المبرمة عندما قاموا بأسر ركاب سفينة محمد خوجة وعاملوهم بأقصى درجة من القسوة في الوقت الذي لم يبق فيه من الأسرى الفرنسيين في الجزائر سوى اثنين كانا في طريق التحرير. المصدر السابق ص : 371 هامش 1.

ج ② (34) ـ بالرغم من أن نائب القنصل كان موقوفا فان مراسلاته مع فرنسا لم تنقطع وتنقلاته أيضا كان مسموحا بها، وقد كان هو والفرنسيون الذين معه يمنحون أجرة (ثمانية أسير في اليوم وهي أجرة زهيدة ولكنها أجرة على كل حال) مقابل الاعمال التي كانوا يقومون بها.

ج ② (35) ـ انظر : مذكرة حول تجارة فرنسا في البلاد البربرية في A.E.P. / M.D. Algérie 15.

ج ② (36) ـ رسالة يوسف باشا الى لويس الرابع عشر عن Plantet ن، م، ج، 1 ص ص : 52-55، لقد أرخت هذه الرسالة خطأ بعام 1848 وتاريخها الحقيقي يعود الى سنة 1639 أو بداية سنة 1640.

ج ② (37) ـ A.E.P. / M.D. Algérie 15.

ج ② (38) ـ الرسائل التهديدية التي أوردها Plantet ن، م، ج 1 ص ص : 46-55، والموجهتين من طرف لويس الرابع عشر والسيد سور دي الى يوسف باشا تبدو لنا بكونها مجرد مشاريع رسائل ولم ترسل بالفعل الى الجزائر أو أنها أرسلت ولم تصل، اذ نعتقد انها لو وصلت باللهجة التي كتبت بها لتعسر الاتفاق ان لم يصبح مستحيلا. فالذي فاوض ووقع الاتفاق هو دي كوكييل الذي أوفده يوسف باشا الى فرنسا محملا برسالة منه الى لويس الرابع عشر، وليس نائب الاميرال دي مونتني (والذي كانت له أوامر بالبقاء على رأس عمارته في مرسى الجزائر الى أن يتم ابرام معاهدة سلم معقولة مع هذه البلاد)؛ فالرسالتان وجههما قائد القوات البحرية الفرنسية الى يوسف باشا أرختا في 13 أكتوبر سنة 1640، وفي هذا التاريخ كانت مفاوضات دي كوكييل قد انتهت. فقيمة هاتين الرسالتين التهديديتين لا تكمن في التأثير الذي أحدثتهما على سير المفاوضات وترتيبات الاتفاقين اللذين اسفرت عنهما وانما في نوايا فرنسا وفي الاسلوب الجديد الذي ابتدعته في تعاملها مع الجزائر، وهو الاسلوب الذي سيشتهر بعد ذلك تحت اسم سياسة المدفع والذي ستمارسه أوروبا مع البلدان الأخرى حتى الحرب العالمية الأولى.

ج ② (39) ـ انظر : القسم الثالث النصين رقم 3 و 4.

ج ② (40) ـ وهو ما يعادل حوالي خمسمائة وخمسة عشر سلطاني جزائري أو الفين وخمسمائة ريال اسباني، أو سبعة آلاف وستمائة وثلاثين ليفر تورنوا أي الجنيه الفرنسي، حسب سعر العملات الجاري في هذه الفترة، أي عند منتصف القرن السابع عشر.

ج ② (41) ـ رسالة الى لويس الرابع عشر مؤرخة في 7 جوان 1642 عن Plantet ن، م، ج، 1، ص ص 50-51 ـ لقد ترجمت كلمة المجاهدين الى الفرنسية بكلمة الغزاة وقد أبقاها كما هي حرصا على التقيد بحرفية النص.

ج ② (42) ـ انظر : قرار المجلس الملكي حول امتياز الدوق دي غيز في الباستيون A.E.P./M.D Algérie 15 وكذلك Plantet ن، م، ج 1 ص : 56 هـ 1.

ج ② (43) ـ انظر : القسم الثالث النص رقم 5.

ج ② (44) ـ الدبلون أو صيام يساوي 50 اسيرا أو درهم أي حوالي ريالين.

ج ② (45) ـ «مذكرة حول تجارة البلاد البربرية» في : A.E.P./M.D. Algérie 15.

ج ② (46) ـ A.E.P./M.D. Algérie 15 وكذلك في : A.N.P./Marine B7 49.

ج ② (47) ـ المصدر السابق.

ج ② (48) ـ A.E.P./M.D. Algérie 15.

ج ② (49) ـ المصدر السابق.

ج ② (50) ـ رسالة قائد الحملة الى لويس الرابع عشر مؤرخة في 29 جويلية 1664 في : A.E.P./M.D. Algérie 15. تضم محفوظات وزارة الحربية الفرنسية، مراسلات تتعلق بتفاصيل العمليات العسكرية التي جرت أثناء هذه الحملة، انظر : A.G.V. Série A1 vol. 792.

ج ② (51) ـ تعليمات 31 أغسطس 1664 في A.N.P./Marine B7 49.

ج ② (52) ـ رسالة السيد لوغران، اسير فرنسي كان بالجزائر في شهر ديسمبر 1664 في A.N.P./Marine B7 49.

ج ② (53) ـ انظر : الرسالة المؤرخة في 16 نوفمبر 1664 في المصدر السابق.

ج ② (54) ـ انظر : قرار مجلس الدولة المؤرخ في 4 جانفي 1666 في : A.N.P./Marine B7 205 ويحتوي هذا السجل كذلك على عدد من الوثائق تخص الحملة ضد جيجل.

ج ② (55) ـ اشتهرت هذه الحرب باسم «حرب الايلولة» اندلعت في شهر جوان عام 1667 عندما قامت القوات الفرنسية باحتلال مقاطعة فلاندر الاسبانية في الأراضي المنخفضة بدعوى أن لزوجة لويس الرابع عشر، ماري تيريز وهي ابنة فيليب الرابع ملك اسبانيا حقوقا ارثية تفضيلية، على أخواتها باعتبارها البنت البكر. لقد بادر ملك فرنسا بوضع يده على هذه المقاطعة كجزء من التركة التي سوف تؤول اليه عند وفاة أخ زوجته شارل الثاني ملك اسبانيا الذي كانت صحته معتلة وأجله في نظر معاصريه قريبا، لقد اتفق على تقسيم هذه التركة مع الامبراطور النمساوي ليوبولد، الذي كان له حقوق هو الآخر على اعتبار كونه زوج البنت الأخرى لفيليب الرابع أخت ماري تيريز، عندما يحين الوقت. غير أن وجود القوات الفرنسية في الأراضي المنخفضة، أزعج الدول الأوروبية الأخرى وخاصة هولندا ودفعها الى التعاون فيما بينها لمجابهة مشروعات لويس الرابع عشر التوسعية، وتم لهذا الغرض عقد تحالف أطلق عليه اسم حلف لاهاي الثلاثي الذي ضم الى جانب هولندا كلا من انجلترا والسويد هدفه الخفي هو منع فرنسا من وضع يدها على كل الأراضي المنخفضة الاسبانية والهدف المعلن هو القيام بواسطة من أجل وقف الحرب بين فرنسا واسبانيا. لقد اضطر لويس الرابع عشر الى قبول مشروع التسوية التي تقدمت بها هذه الدول. وسجل هذا الاتفاق في المعاهدة التي أبرمت في ايكس لا شابيل في شهر ماي سنة 1668.

ج ② (56) ـ عن Plantet ن، م، ص ص : 59-60 هـ 1.

ج ② (57) ـ انظر : نص هذه الرسالة في المصدر السابق ص : 59.
ج ② (58) ـ انظر : التعليمات التي أصدرت لتروبير بخصوص مهمته الجديدة في الجزائر بتاريخ 7 سبتمبر 1666 في A.E.P./M.D. Algérie 15.
ج ② (59) ـ المصدر السابق.
ج ②(60) ـ انظر : رسالة اسماعيل باشا الى لويس الرابع عشر المؤرخة في عام 1669 عن Plantet ن، م، ص ص : 65-66.
ج ② (61) ـ انظر : القسم الثالث النص رقم 6.
ج ② (62) ـ نفس هذا الاجراء كان متبعا في تونس وفي طرابلس فبحارة هذين البلدين كانوا يتزودون بجوازات مستخرجة من قنصليات البلدان الأوروبية التي ترتبط مع بلدان المغرب بمعاهدة السلم.
ج ② (63) ـ انظر : القسم الثالث النص رقم 7.
ج ② (64) ـ مذكرة القنصل الفرنسي الى الداي مؤرخة في 13 جوان 1673 عن Plantet ن، م، ص ص : 67-69.
ج ② (65) ـ انظر المصدر السابق.
ج ② (66) ـ انظر : القسم الثالث، النص رقم 7.
ج ② (67) ـ رسالة الداي المؤرخة في 2 أكتوبر 1673 عن Plantet ن، م، ص ص : 70-71.
ج ② (68) ـ رسالة الداي الى لويس الرابع عشر مؤرخة في 23 سبتمبر 1674 عن Plantet ن، م، ص ص : 71-74.
ج ② (69) ـ انظر : القسم الثالث النص رقم : 8.
ج ② (70) ـ الكاهية هو نائب باي قسنطينة وحاكم مدينة عنابة، والبطاك تساوي ثماني ريالات ونصف والسلطاني الجزائري يساوي مائة وواحدا وعشرين ريالا.
ج ② (71) ـ تقرير ديسو الى كولبير في 9 جويلية 1682 في : A.E.P./M.D. Algérie 15.
ج ② (72) ـ رسالة دار فيو الى الداي 21 ديسمبر 1675 عن Plantet ن، م، ص ص : 77 - 79.
ج ② (73) ـ تعليمات الى هايبي مؤرخة في 31 ديسمبر 1680 في : A.E.P./M.D. Algérie 15.
ج ② (74) ـ تقرير موجه الى كولبير بدون تاريخ ولا توقيع ولكن الدلائل تشير بكون ديسو هو الذي بعث به من الجزائر قبل رحيله الى فرنسا انظر : A.E.P./M.D. Algérie 15.
ج ② (75) ـ ذكر محمد بن رقية التلمساني، ن، م، أن الخسائر المادية والبشرية التي حاقت بمدينة الجزائر من جراء قصف سنة 1682 هي كما يلي : «هدموا بها قدر مائة دار وسقط منها بومبا في الجامع الجديد وأخرى في الجامع الكبير، واستشهد من المسلمين قدر عشرين نفسا، وبعد ليلتين قربوا الحويلار أيضا ورموا ثمانية وسبعين بومبا ولم يصل للمدينة غير ثلاث بومبات وانهدم بها حانوت واحد ودار واحدة وحمام، وبعد هذه الليلة قربوا لها مرارا فلم يصل منها شيء الى الجزائر فعند ذلك رجع الملاعين الى بلادهم خائبين خاسرين». وعن الغارة الثانية التي وقعت عند أواخر شهر جوان وخلال شهر جويلية من سنة 1683 كتب يقول : (فعند ذلك أتت عمارتهم الكبيرة وصارت الحملة ستين جفنا بين صغار وكبار وثلاثون غربة وسبعة من الحويلار متاع البومبا. ففي الليلة الأولى من رجب الفرد (سنة 1094 هـ) رموا قدر ستين بومبا وفي الليلة الثانية منه رموا البلد والى المرسى قدر مائة وعشرين بومبا وفي هاتين الليلتين لم يمت أحد من المسلمين بالبومبا، وبمدافع الابراج مات كثير من النصارى، وسقط في الليلة الثانية في دار الحاكم بابا حسن التي عند باب الجزيرة وانهدمت بها عرصان مذهبان في تلك الدار، فعند ذلك دخل في قلب بابا حسن الخوف، فمن ساعته، بلا مشورة أحد، طلب الصلح من النصارى وطلب أسرى المسلمين الذين عندهم... فأجاب اللعين بأنه لا يعطي أحد أمن

أساري المسلمين (ولكن أصالح معكم اذا اعطيتموني جميع ما عندكم من أسرى الفرنسيين ومصروف العمارة وهي ثلاثمائة ريال متاع الميزان وقبلتم جميع ما أشترط عليكم) . . . وأصلح بابا حسن مع الفرنسيين على هذا الشرط فعند سماع اللعين بموت بابا حسن اهتم اللعين اهتماما كبيرا فعند ذلك بعث ميز ومورطو ال اللعين : (إن أردت الصلح معنا فاعطنا أسرى المسلمين الذين عندكم) فأجاب اللعين بأنه لم يعط أحدا من أسرى المسلمين (وأن اردتم الصلح معنا فأدوا الينا الثلاث مائة ريال التي اشترطتها عليكم) فحين بلغ هذا الخبر الى ميز ومورطو أجاب بأن اللعين اذا لم يعط أسرى المسلمين فلا صلح بيننا وبينهم، واذا اراد اللعين أن يمكر بنا فعليه بما يقدر من الحيلة والمكر، فعند بلوغ هذا الخبر، اللعين اغتاط وأمر بساعته بتهيئة الحويلار وبدأ يرمي البومبا . . . وبقوا على هذه الحالة قدر شهر ونصف وميز وميروطو على الاباء واللعين أعطي هدايا كثيرا للأعوان حتى صاروا بسببها يراودون ميز ومورطو الى الصلح ويرغبونه اليه، ففي آخر الأمر اجابهم بأنكم ان أعطيتم أسرى المسلمين الذين عندكم من الترك وغيرهم، وكان الكل أكثر من اربعمائة نصطلح معكم والا فلا) فأجاب اللعين الى ذلك ورضي به).

ج ② (76) ـ رسالة ديسو الى الداي مؤرخة في باريس في 2 فبراير 1683، عن Plantet ن، م، ص ص : 79-84.

ج ② (77) ـ Plantet ن، م، ص : 85 هـ 1.

الفصل الثاني :

البناء الشاق للسلم المئوي

لم يسفر قصف الجزائر بالقنابل على الاستسلام والرضوخ للشروط الفرنسية بل أدى ذلك الى نتائج عكس ما كانت تتوقعه فرنسا، ذلك أن قرار الجزائر في الاستمرار في المجابهة مهما كانت التكاليف وضع هذه البلاد أمام اختيارين : الاستمرار في الحرب وما يمثله ذلك من الاضرار بتجارتها في المتوسط والاثار السلبية التي سوف تنجم عن ذلك خاصة بالنسبة للمناطق الجنوبية من فرنسا التي كانت تعاني في ذلك الوقت من أزمات جفاف شبه دورية والتي كانت في حاجة شديدة الى حبوب شمال أفريقيا لاعالة سكانها، بالاضافة الى الخطر الذي يمثله استمرار عدائها مع الجزائر على تجارتها الاطلسية خاصة ؛ بعد أن وقعت الجزائر صلحا مع كل من انجلترا وهولندا في عام 1681 ؛ أو السعي الى ابرام صلح جديد علها تستطيع الحصول بواسطته على ما لم تتمكن من الحصول عليه بالقوة.

لقد كلف المسؤولون الفرنسيون، ديسو لاستطلاع الوضع لمعرفة ما اذا كانت السلطات الجزائرية على استعداد لابرام اتفاق جديد مع الفرنسيين. وكانت نتائج اتصالات هذا الاخير مثمرة وأخطر حكومته أن الداي الحاج حسين يرغب في عقد هذا الصلح. أرسل الفرنسيون لهذا الغرض الفارس تورفيل وهو ضابط سام في القوات البحرية الفرنسية، على رأس عمارة، وأرست هذه في مرسى الجزائر عند منتصف شهر أفريل 1684. بعث تورفيل برسالة الى الداي أوضح فيها أنه قبل البدء في أية مفاوضات لعقد اتفاق جديد يجب اطلاق سراح كل الاسرى الفرنسيين الموجودين في البلاد واعتبر ذلك

شرطا مسبقا لعقد السلم بين الطرفين، لكن رد الداي كان قاطعا : «إنه لا يجوز تقديم مطالب من هذا النوع في أية مفاوضات حول السلم، لأنه ليس من اللائق بالنسبة لكم ولا بالنسبة لنا أن نخوض فيما جرى. فالذي وقع قد وقع والذي مضى قد مضى ولا يجوز العودة الى الوراء بل يجب معالجة الأمور على اساس أن الجزائر لم يكن لديها لا صلح ولا حتى معرفة بفرنسا قبل اليوم؛ مادام الطرفان يرغبان اليوم في عقد السلم واقامة صداقة بينهما»[1]. لقد حدد الداي في هذه الرسالة القاعدة التي بواسطتها يستطيع الطرفان ابرام اتفاق لاقرار السلم بينهما مؤكدا أنها الموقف الذي تم التوصل اليه بالاتفاق مع كل من لهم الحل والعقد في البلاد، وهي : اطلاق سراح جميع الأسرى المسلمين من الجزائريين سواء كانوا من عساكر الاوجاق أو من عساكر البلاد وغيرهم ويتم استبدال رجل برجل وفدية الزائد عن ذلك منهم بالنسبة للجزائر حسب سعر يكون معقولا وبالنسبة لفرنسا بالسعر الذي تم شراؤهم به، وعلى هذا الأساس بدأت المفاوضات، وأسفرت هذه عن توقيع معاهدتين الأولى في يوم 23 أفريل مع ديسو حول امتياز استغلال الباستيون ؛ والثانية مع تورفيل يوم 25 أفريل حول اقرار السلم بين البلدين وضبط العلاقات المستقبلية بينهما على أساسها.

1 - ترتيبات معاهدتي السلم واستغلال الباستيون أفريل 1684 [2]

لقد أقرت وأثبتت هذه المعاهدة الجديدة عددا من الترتيبات التي تضمنتها المعاهدات السابقة، كما التزم الطرفان باطلاق سراح أسرى كل من البلدين حسب القوائم التي سيتم تبادلها بينهما، وتعهد مدير الباستيون من جهته بنقل الاسرى الجزائريين من فرنسا الى ميناء الجزائر حيث يتم تبادلهم مع الاسرى الفرنسيين رجلا برجل ؛ وكذلك الغنائم التي استولى عليها كل من الطرفين منذ تاريخ اعلان هذا الاتفاق. لقد أكد الجانب الفرنسي في هذا الاتفاق على مسألة الاسرى هذه بحيث تم التعرض اليها في عدد من البنود استهدفت التأكيد على ضرورة اطلاق سراح كل الاسرى الفرنسيين حتى بالنسبة لأولئك الذين أسروا قبل 1670، حيث اتفق على فدية هؤلاء بمبلغ ثلاثمائة جنيه تورنوا (فرنسي) عن كل اسير مهما كان المبلغ الذي اشترى به،

ومما يجدر الاشارة اليه بهذا الصدد، أنه فيما يتعلق بالاسري الجزائريين فقد تم التعرض الى ذلك مرة واحدة فقط في البند الرابع من المعاهدة للتنصيص على أن الاسرى المطلوبين هم أسرى عساكر الاوجاق فقط. ومن المحتمل الا يكون النص الأصلي للمعاهدة ينص على هذا التخصيص لأن رسالة الداي الى تورفيل تشير الى هذه النقطة وتؤكد على أنه يجب اطلاق سراح جميع الاسرى الجزائريين بدون استثناء. ولا يستبعد أن يكون هناك تحريف للنص الأصلي للمعاهدة حول هذه المسألة، فالمراسلات التي جرت بين الطرفين حول هذا الموضوع فيما بعد تشير الى هذا الاحتمال ؛ ومن المعروف أن النص المكتوب باللغة التركية هو النص المعتمد والترجمة الفرنسية لانص لا تعدو مجرد كونها نسخة للنص ليس لها أي طابع رسمي.

يشير البند التاسع من هذه المعاهدة الى أن سلطات كل من البلدين ستقوم باعطاء تعليمات لحكام المقاطعات لاعداد قوائم بأسماء الاسرى الموجودين بها، مما يوحي بالاعتقاد بأن ترتيبات البند الرابع بخصوص عساكر الاوجاق، كان ترتيبا تفصيليا يخص هذه الفئة التي ستكون لها الأولوية في الاستبدال وبقية الاسرى يندرجون ضمن الترتيبات العامة التي تنص على فدية الزائد عن العدد المستبدل وفقا للترتيب الذي ضبط هذه العملية. وهناك ملاحظة أخرى تتعلق بهذه المسألة، وهو إهمال الطرف الجزائري التنصيص على مبدأ المعاملة بالمثل بخصوص الترتيب الذي يتعلق بالسماح لمبعوث فرنسي بزيارة أماكن اقامة الاسرى الفرنسيين لتسجيل أسمائهم، بحيث لا توجد هناك اشارة توحي بأنه من حق الجزائر ارسال مبعوث الى فرنسا لزيارة أماكن تواجد الاسرى الجزائريين ؛ لكن المراسلات التي جرت بين الطرفين حول هذه المسألة والذي يدعم فيها الطرف الجزائري موقفه برجوعه الى المعاهدة يجعلنا نعتقد أن هذا المبدأ الذي لم ينص عليه صراحة كان مفهوما ضمنيا وان الجانب الجزائري لم يكن يعتقد أنه يجرد نفسه من حق وافق على منح مثيل له للفرنسيين بدون مقابل، ويبدو أن سبب عدم التنصيص هذا يعود الى الفرق في العقلية عند كل من الطرفين، فطرف يدقق ويضبط والطرف الآخر يعتمد على حسن النية ومبدأ «المعقولية والعدالة».

كما ضبط هذا الاتفاق الجديد مسألة التسهيلات التي ستمنح لسفن كل من البلدين في موانئهما بحيث يمكنها أن تتزود بكل ما هي في حاجة اليه من

مواد تموينية و «معدات وأشياء أخرى» ودفع ثمن هذه المقتنيات حسب السعر الجاري في السوق في مكان الشراء. ويضيف هذا الاتفاق ترتيبا جديدا لاستكمال هذه التسهيلات، وهو الذي ينص على حماية الطرفين لسفن بعضهما البعض من أعدائها اذا ما كان هؤلاء، على مرمى مدفعية حصون الميناء، بحيث يجب حجز السفينة أو السفن المعادية ومنعها من مطاردة السفينة الصديقة، مدة من الزمن تتمكن فيها هذه من الابتعاد والافلات. وأكدت هذه المعاهدة مرة أخرى عدم جواز أسر فرنسي من على متن سفينة معادية أو أجنبي على ظهر سفينة فرنسية تحت أية صفة كان عليها وهذا المنع يسرى على الفرنسيين كذلك، بعدم جواز أسر أي جزائري وجد على سفينة أجنبية معادية لفرنسا أو أجنبي معادٍ على سفينة جزائرية.

وبخصوص الامتيازات الجمركية فقد نص الاتفاق على ألّا يدفع الرعايا الفرنسيون رسوما جمركية في الجزائر تزيد عن تلك التي يدفعها الجزائريون أنفسهم كما لا يدفع الجزائريون في فرنسا رسوما تزيد عن تلك التي يدفعها الرعايا الفرنسيون. وفيما يتعلق بالقضاء القنصلي تم تأكيد الامتيازات السابقة بهذا الخصوص وألغي ذلك الترتيب الذي يجعل الرعايا الفرنسيين يخضعون للقضاء الجزائري العادي في حالة نزاع بين أحدهم وبين أحد الرعايا الجزائريين وإنما يجب أن يعرض هذا النزاع على هيئة قضائية خاصة تشكل على مستوى الديوان بالنسبة لمدينة الجزائر أو على مستوى حكام المقاطعات في المدن الأخرى؛ وأضافت هذه المعاهدة ترتيبا جديدا يخص تحية السفن الحربية الفرنسية عند رسوها في المرسى باطلاق عدد من طلقات المدافع من طرف مدفعية الحصون، على أن تتناسب عدد الطلقات مع رتبة الضابط قائد العمارة الراسية. ويراعى في ذلك معاملة الفرنسيين معاملة مميزة بهذا الخصوص على غيرهم، كما أنه يجب على السفن الحربية للطرفين أن تقوم بتحية بعضها البعض عند التقائها في البحر. ولم يحدد الاتفاق الطرف الذي يتحتم عليه المبادرة بهذه التحية. ورغبة في ترسيخ دعائم السلم بين البلدين وتركيز أسسه نص الاتفاق على تحديد مدة سريان مفعول هذه المعاهدة بمائة سنة، وهي أول مرة يقوم فيها الطرفان بتحديد سريان مفعول التعاقد بينهما، وهو تطور له دلالته وتأثيره الايجابي على العلاقات بينهما.

واذا كانت هذه المعاهدة تسجل تطورا هاما نحو توضيح وترسيخ

العلاقات الجزائرية الفرنسية على اسس محددة المعالم لكننا نلاحظ أن المسألة العويصة والشائكة التي أدت الى القطعية بينهما في الماضي لم يتم حلها، وهي قضية وجود رعايا فرنسيين كجنود وبحارة مقاتلين في السفن المعادية للجزائر، غير أن الفرنسيين تمكنوا من الدوران حول هذه النقطة بجعل الجزائر تتعهد بعدم السماح لرعاياها بالعمل في البحريات التونسية أو الطرابلسية أو مساعدة بحارة سلا إذا كان هؤلاء في حالة حرب مع فرنسا ولكننا لا نجد تعهدا مماثلا من طرف فرنسا للجانب الجزائري منصوصا عليه صراحة في هذه المعاهدة. ولسنا ندري ما هي الاعتبارات التي دفعت بالمتعاقد الجزائري الى تجاهل تدقيق هذه المسألة وضبطها بحيث توازن الامتياز الذي أعطي لفرنسا في هذا المجال، نظرا للتأثير الكبير الذي لهذه المسألة على العلاقات بين البلدين ؛ بالرغم من أن المراسلات المقبلة بين الطرفين ستؤكد بكون الجزائر عندما التزمت بمنع رعاياها عن العمل تحت راية دول معادية لفرنسا كانت تعطي لهذا التعهد مفهوم مبدإ المعاملة بالمثل بدون أن يتم التنصيص بذلك صراحة في ترتيبات المعاهدة، ذلك أنه جرت العادة في الجزائر على عدم ذكر التفاصيل والجزئيات في المعاهدات التي كانت تعتبر إطارا عاما ومرجعا مبدئيا وان التفاصيل كانت تدرج عادة في محاضر المفاوضات التي تعتبر القاعدة التي بني عليها الاتفاق وعناصر مكملة له.

وقبل يومين من توقيع معاهدة السلم مع فرنسا وقع الداي في اجتماع عام عقد في الديوان، مع السيد ديسو مدير الباستيون معاهدة امتياز استغلال الباستيون.

لقد اكدت هذه المعاهدة الجديدة ترتيبات المعاهدات السابقة الى جانب حصول ديسو على امتياز جديد على درجة كبيرة من الأهمية والذي يتمثل في تجميد أسعار بيع المنتوجات الزراعية بحيث لم تعد هذه تخضع لمبدإ العرض والطلب وإنما حدد سعر إجباري لتسويقها[3]. كما نص هذا الاتفاق على ترتيب جديد ينص على عدم السماح لوكلاء الباستيون بالاستدانة مهما كان المبرر لذلك تجنبا للمشاكل التي كانت تنجم دوما من جراء هذه الديون، كما أعفي ديسو من دفع اللزمة لمدة سنتين مقابل الجهود التي كان قد بذلها لاعادة الوئام بيم البلدين والنفقات التي تحملها والاتعاب التي تكبدها بسب ذلك، وفي الحقيقة فان هذا الاعفاء كان عبارة عن تسوية دبلوماسية

لمسألة شائكة، ذلك أن ديسو كان بحكم التعاقد ملزما بدفع مستحقات اللزمة حتى بعد أن أوقف نشاطه في الباستيون ونقل عماله ومستخدميه الى فرنسا تنفيذا لتعليمات حكومة بلاده، لكن المسؤولين الجزائريين مراعاة منهم لمصلحة الخزينة من جهة ومصلحة الباستيون من جهة ثانية منحوا هذا الاعفاء الذي يعتبر واحدا من التسهيلات التي تمكن الباستيون من الوقوف على قدميه واستعادة نشاطه.

2 ـ سفارة الحاج جعفر آغا الى فرنسا :

لقد تقرر إرسال بعثة الى فرنسا مكونة من اثني عشر عضوا مع مترجمين تحت رئاسة الحاج جعفر آغا عضو الديوان، لمقابلة ملك فرنسا والتعبير له عن رغبة الجزائر الصادقة في المحافظة على أواصر السلم المبرم بين الطرفين وعلى الاجماع الذي حظي به الصلح الجديد من طرف ذوي الحل والعقد في الجزائر وحرصهم على احترامه والالتزام ببنوده بكل اخلاص وصدق، وعلى المبعوث الجزائري التأكيد لملك فرنسا بأن الرعايا الجزائريين سوف يحترمون هذا الاتفاق في كل جزئياته وتفاصيله وعليه أن يعبر عن الأمل في أن يرى رعايا ملك فرنسا مظهرين نفس الحرص ونفس الرغبة في احترامه. كما كلف الحاج جعفر بأن يخطر ملك فرنسا بالظروف والملابسات التي أدت بالجزائر الى اعلان الحرب على فرنسا، وأن ذلك كان مبادرة اتخذها الداي السابق بابا حسن بدون استشارة أحد ؛ كما أن هذا الأخير ولم يطلب لم يأخذ مشورة أحد عندما اتخذ قراره باطلاق سراح الاسرى الفرنسيين وتسليمهم الى ديكين، وهو الشيء الذي أدى الى حدوث فتنة في البلاد ؛ خاصة عندما أخل هذا الاخير بالعهد الذي قطعه للداي السابق بعدم قصف المدينة مرة أخرى بالقنابل، بعد تسلمه الاسرى وما نجم عن ذلك من مهاجمة القنصلية الفرنسية وقتل بعض الرعايا من الفرنسيين، وان ذلك كله حدث نتيجة انهيار السلطة التنفيذية القائمة وانفلات زمام الأمور من بين يديها[4].

لقد كانت مهمة الحاج جعفر هي الوصول الى حصر عدد الاسرى الجزائريين الموجودين بفرنسا ليتم إطلاق سراحهم وفقا للاتفاق الذي تم التوصل اليه حول هذا الموضوع. ونظرا لما تعرفه السلطات الجزائرية من عدم انضباط الموظفين الفرنسيين الموجودين في كل من مدينتي مرسيليا وطولون وعدم تقيدهم بروح المعاهدات ونصوصها والتحايل الذي يعمدون

اليه في كل المناسبات التحلل من الالتزامات التي تحددت في هذه المعاهدات خاصة عندما يتعلق الأمر بقضية الأسرى، اذ كانوا يسعون دائما الى الابقاء على اعداد كبيرة منهم مسخرين كمجدفين في الاجفان الفرنسية، وتجنبا لهذه العراقيل ولسد الطريق أمام هذه المناورات فان تعليمات الحاج جعفر كانت تلزمه أن يطرح هذه القضية مباشرة مع ملك فرنسا نفسه ويعرضها أمامه ليتبين ما لهذا الموضوع من الأهمية بالنسبة للجزائر وضرورة الايفاء بجميع ما نصت به المعاهدة حول هذه المسألة[5].

غادر الوفد الجزائري طولون في طريقه الى باريس يوم 6 جوان (1684)، وعند وصوله الى باريس نزل بفندق السفراء وهو الفندق الذي أقاموا فيه حتى مغادرتهم لهذه المدينة عند نهاية شهر جويلية. لقد اعتنى الفرنسيون بقضية البروتوكول اعتناء دقيقا، ففي الوقت الذي أكرموا فيه رئيس الوفد ومرافقيه اكراما كبيرا حرصوا من جهة أخرى على ابهارهم باظهار قوتهم. لقد نقل الحاج جعفر الى فرساي، يوم 4 جويلية لمقابلة الملك في عربة ملكية هي عربة ولي العهد، ونقل الاعضاء المرافقون في عربات رجال البلاط، ولدينا وصف دقيق لهذا الاستقبال : فالملك كان جالسا على كرسي العرش في أبهة كبيرة، محاط برجال البلاط وكبراء الدولة، لقد دخل أعضاء الوفد أولا للسلام عليه، ووقف هؤلاء أمامه وأومؤوا بانحناءات خفيفة ثم مدوا أيديهم لمصافحته ثم وضعوها على صدورهم وجباههم ثم على افواههم فقبلوها ؛ وبعد أعضاء الوفد، دخل رئيس الوفد الذي قام بتحية الملك بنفس الطريقة التي حياه بها أعضاء الوفد ثم ألقى كلمة أمامه، وكانت هذه قد ترجمت مسبقا من طرف مترجم الملك الذي قرأها بعد فراغ الحاج جعفر من القائها[6]، لقد رد الملك على كلمة السفير الجزائري بأن أكد من جهته نيته في احترام الاتفاق والعمل من أجل اقرار قواعد السلم وتثبيت دعائمه بين الدولتين. كما تعهد كذلك باعطاء الأوامر لاطلاق سراح جميع الاسرى الجزائريين الموجودين في مملكته.

لقد استقبل الحاج جعفر أيضا من طرف كولبير يوم 14 جويلية وأكد له هذا الأخير حرص فرنسا على تنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه بين البلدين، مؤكدا له بكونه قد أعطى تعليمات في هذا الاتجاه لمأمور البحرية في طولون، فوفرى، لتنفيذ ذلك[7].

رغم الاستقبال الودي والحفاوة الكبيرة التي حظي بها الوفد الجزائري في فرنسا لكن هذا سوف يصدم بمواقف حكومة هذه البلاد عندما يبدأ في المرحلة الثانية من مهمته والتي تخص قضية الاسرى. فالمعاهدات الاخيرة كانت قد نصت على تمكين مبعوث الملك الفرنسي من زيارة أماكن تواجد الاسرى الفرنسيين بالجزائر لتسجيل اسمائهم استعدادا لاستبدالهم أو افتدائهم حسب حالة كل واحد منهم، وكان من المفروض أن يحظى المبعوث الجزائري بنفس هذه التسهيلات ليتمكن من اعداد قوائم باسماء الأسرى الجزائريين بالرغم من أن المعاهدة لا تنص على هذا الحق صراحة فيما يتعلق بالجانب الجزائري. هذا القصور الذي أظهره المتعاقد الجزائري سيمكن الفرنسيون من التحلل من التزامهم باطلاق سراح جميع الاسرى الجزائريين لأن الترتيبات التفصيلية التي تتعلق بتنفيذ هذا التعهد لم يراعها الجانب الجزائري، ولم يعمل على التنصيص عليها بجزئياتها كما هو الشأن بالنسبة للجانب الفرنسي.

فالمعاهدة هي مجموعة من الترتيبات تتكامل مع بعضها البعض لتؤدي الى الغاية المرجوة منها لكن بشرط توفر النية الحسنة لدى كل من الطرفين المتعاقدين، لكن اذا ما انتفت هذه النية وعمد كل جانب الى تأويلها وتفسيرها وفقا لمصالحه بدون مراعاة مصلحة الطرف الآخر فان ذلك سيؤدي حتما الى اختلال التوازن في العلاقات بين البلدين وبالتالي ظهور توترات وأزمات بينهما قد تؤدي الى ابطال جميع الترتيبات التي تم الاتفاق عليها.

لقد قام الجانب الفرنسي باستغلال هذا القصور من جانب المتعاقد الجزائري ليقلص التزاماته في أضيق الحدود الممكنة. فعلى الرغم من تعهد الملك باطلاق سراح جميع الأسرى الجزائريين وتأكيد كولبير لهذه النية من جهته، فان التعليمات التي أعطيت بهذا الخصوص للمسؤولين المباشرين المعنيين بقضية الاسرى كانت عكس هذه النية المعلنة.

ففي الرسالة التي بعث بها كاتب الدولة للبحرية سينيالي الى مأمور البحرية في طولون، فوفرى، أمره فيها بالعمل من أجل تضييق اتصالات الحاج جعفر بالاسرى في أقصى الحدود الممكنة[8] لقد عمد فوفرى من جهته الى تفسير هذه التعليمات في أضيق مدلولها عندما وضع الوفد الجزائري تحت نوع من الاقامة الجبرية بحيث أصبحوا شبه مساجين. اكترى لهم منزلا يبعد

عن مرسيليا بحوالي عشر كيلومترات وفرض عليهم رقابة شديدة على تحركهم ومنعوا من الذهاب الى مدينة مرسيليا. لقد بلغت هذه القيود حدا من الصرامة جعلت باريس تتدخل لتخفيفها بالسماح للحاج جعفر ومرافقيه بالذهاب الى مرسيليا بين حين وآخر «خاصة وان الاجفان ليست موجودة بها في هذه الفترة»[9]. وتظهر سوء نية الفرنسيين بشكل جلي في تطبيق هذه المعاهدة فيما يتعلق بصفة الاسرى الذين سيتم اطلاق سراحهم «فالصعوبات التي تجابهها المفاوضات حاليا هي في كون السفير الجزائري يطالب باطلاق سراح جميع الأسرى الجزائريين، والفرنسيون لا يريدون سوى اطلاق سراح الاتراك الشرقيين والكلوغليين والمرتدين وليس غيرهم، وعلى السيد فوفرى ألا يقبل ويوافق على اطلاق سراح الاسرى الآخرين من غير الذين تتوفر فيهم الصفات المشار اليها»[10].

وهذا الموقف من طرف فرنسا له مغزاه ودلالته السياسية منذ هذا الوقت المبكر. اذ يستهدف تحقيق غرضين : الأول يفهم ضمنيا بكون فرنسا تريد تمييع صيغة التعاقد بينها وبين الجزائر بحيث تبدو هذه الأخيرة وكأنها لا تتعاقد لمصلحة رعاياها، والغرض الثاني وهو أخطر، ففرنسا تعرف جيدا أن النظام السياسي في الجزائر نظام قائم على دعائم تستند وترتكز على الحراب والسيوف الجزائرية ومدافع بحريتهم فهي التي تذود عنه في كل النوائب والاخطار، وتريد فرنسا أن تجعل هذا النظام يفقد حماته والدعائم الاساسية التي تسنده وتذود عنه بخلق التناقض بين الحكام والرعية وبالتالي تفجيره من الداخل.

لقد أدرك الحاج جعفر مغزى هذه المناورة وحاول تلا فيها ولكن بدون جدوى. وعندما عاد الى الجزائر عند نهاية عام 1684 بصحبة الأسرى الذين اختارتهم فرنسا على طريقتها كانت خيبة الأمل كبيرة ؛ وأبلغ الداي والديوان نتائج مهمته غير المرضية واشتكى كثيرا من سلوك السلطات الفرنسية نحوه والوضع الذي وجد عليه كشبه أسير في بلد صديق[11].

3 ـ صعوبات فك قيود الأسرى الجزائريين في فرنسا :

لقد أحدث وصول الاسرى من فرنسا الى ميناء الجزائر خيبة أمل كبيرة لدى المسؤولين ولدى سكان المدينة الذين معظمهم ينتظرون وصول قريب

لهم بشغف ولهفة، ذلك أن الفرنسيين لم يرسلوا من الأسرى الجزائريين سوى واحد وخمسين أسيرا من عساكر الأوجاق أما بقية الأسرى وهم قرابة الثلاثمائة وخمسين أسيرا هم من رعايا الدولة العثمانية ومعظمهم كان عاجزا ومريضا لقد استنفذت كل طاقة لهم ولم يصبحوا قادرين على القيام بأي عمل(12).

لقد طرحت هذه القضية أمام المسؤولين مشكلة حادة، إما اتمام عملية التبادل بما فيها من غش وخداع أو رفضها، وهو عمل قد يبدو سهلا وعمليا وخاصة أن الجزائر لم تبرم صلحا خوفا من التهديد أو الحرب ولاتخشى العودة الى حالة الحرب مع فرنسا وتحمل كل النتائج التي ستترتب عن ذلك، ولكن الدافع القوي الذي جعلهم يقبلون في النهاية القيام بتبادل الاسرى هو الاعتبار الديني بالدرجة الأولى؛ اذ كيف يبررون موقفهم من رفض فك قيد مسلم وتخليصه من بين أيدي (الكفرة) وتبرير ذلك أمام الناس وأمام الله، مع وجود نص قرآني صريح بهذا الخصوص ونصوص فقهية محددة في هذه المسألة. وهذا الاعتبار في نظرنا هو الذي دفعهم الى قبول هذه العملية وليس فقط رد الأسرى الفرنسيين وانما لاستكمال العدد، بفك قيد الأسرى من غير الفرنسيين، بالرغم من أن الداي أعطى لهذه العملية تفسيرا دبلوماسيا بكونه قبل ذلك اعتبارا لصداقة الملك الفرنسي وعدم رغبته في تكبيده خسارة اعداد السفن وتحمل نفقات تجهيزها لنقل الاسرى الفرنسيين بارجاعها فارغة. وتعمد تصوير عملية الغش هذه بكونها اقترفت من طرف الموظفين الفرنسيين في طولون ومرسيليا بدون علم الملك بها، اذ لم يتصور، كما كتب بذلك الى لويس الرابع عشر، أن يقوم هذا الاخير بنكث عهد كان قد أعطاه بكلام صريح للمبعوث الجزائري عندما استقبله، ويتحلل من اتفاق كان قد ابرمه مبعوثه باسمه وحاز على موافقته(13).

قرر الداي إيفاد مبعوث آخر الى فرنسا وهو الحاج محمد أفندي وزوده برسالتين الى كل من الملك وكاتب الدولة للبحرية سينيلاي. لقد صحب معه هذا المبعوث هدية للويس الرابع عشر والى كبار رجال البلاط: وهي عبارة عن اثني عشر جوادا من أحسن الجياد، ومن المعلوم أن الجياد المغربية كانت من أشهر الجياد في ذلك الوقت وأفضلها في الحرب.

لقد استقبل هذا المبعوث الجديد من طرف الملك والمسؤولين الكبار في الدولة. وكان على الحاج محمد أفندي أن يسوي مع هؤلاء، الى جانب

قضية الأسرى التي هي مهمته الأساسية مسألة الرعايا الفرنسيين الذين يعملون كمرتزقة تحت أعلام دول أخرى معادية للجزائر ؛ الى جانب تجاوزات أخرى كان يقوم بها الفرنسيون ضد الجزائر كاستقبالهم للأسرى الفارين من المدينة ومنحهم اللجوء في سفنهم وتهريبهم الى خارج البلاد.

لقد أكد الداي في رسالته الى ملك فرنسا أن عملية التهريب هذه احدثت به ضررا كبيرا اذ اضطرته أن يدفع من جيبه الخاص ثمن هؤلاء الأسرى الفارين لأصحابهم.

لم تكن مهمة هذا المبعوث موفقة اذ أنه لم يستطع فك قيود جميع الأسرى الموجودين في فرنسا، اذ لم يحصل سوى على ستة وخمسين أسير الذين تم تبادلهم بأسرى أوروبيين لأنه لم يبق هناك أسرى فرنسيون في الجزائر ورفض الفرنسيون اطلاق سراح الأسرى الجزائريين بدون مقابل، بالرغم من الرسائل العديدة التي بعثها الداي للمسؤولين الفرنسيين بهذا الخصوص. لقد بلغت الحاحاته درجة الاستعطاف حيث أنه رهن كل شيء على صداقة فرنسا وقام باطلاق سراح جميع الاسرى من رعاياها الموجودين في البلاد، ولكنه لم يعامل بالمثل ولم يستطع حتى فك أسر عساكر الأوجاق[14]. ويبدو أن الموقف المرن الذي عالج به الداي قضية الاسرى فهمه الفرنسيون على أنه موقف ضعف يجب أن يستغل لافتكاك حقوق جديدة وتوسيع امتيازاتهم في البلاد بادخال تعديلات أخرى في هذا الاتجاه على معاهدة السلم المبرمة في عام 1684، بالرغم من أنهم لم يوفوا بالتزاماتهم التي نصت عليها هذه المعاهدة حتى في حدودها الضيقة. ذلك أن السفن الفرنسية لا تزال تقوم بعملية تهريب الأسرى في كل مرة ترسو فيها في ميناء الجزائر، كما أن الرعايا الفرنسيين لا يزالون يعملون كمرتزقة تحت أعلام دول أجنبية معادية للجزائر بالرغم من تعهد فرنسا بعدم القيام بمساعدة هؤلاء الاعداء سواء بطريق مباشر أو غير مباشر،[15] ومع ذلك فسوف تعمد هذه الى القيام باستعراض قوتها خلال صيف عام 1686.

لقد أرسل الفرنسيون الدوق دي مورتمارت على رأس عمارة كبيرة في مهمة إرهاب الجزائر وتخويفها لافتكاك عدد من الامتيازات عن طريق تعديل بنود معاهدة 1684 [16]. فالفرنسيون يريدون اضافة فقرة جديدة للبند الخامس من المعاهدة تنص على عدم التعرض للسفن التي لا تحمل جوازات

مستخرجة من الاميرالية من طرف البحارة الجزائريين، إذا كان نصف بحارة هذه السفن من الفرنسيين حتى ولو كانت هذه تحمل بضائع وسلعا هي ملك لأعداء الجزائر، كما يريدون تثبيت واقرار مبدإ عدم جواز أسر أي فرنسي حتى لو كان في خدمة أمير أجنبي معادٍ للجزائر، كما كان على الدوق مورتمارت ان يسعى من أجل تخفيض رسم الارساء في الموانىء الجزائرية الذي يعتبر رسما مرتفعا بالنسبة لما عليه في تونس والموانىء الاسلامية المتوسطية الأخرى، وكذلك بالنسبة للتعريفة الجمركية. فالرسوم التي تستخلصها الجمارك الجزائرية في ذلك الوقت كانت بنسبة 12,5% من ثمن السلعة للبضائع التي تدخل أو التي تخرج من البلاد على السواء.

لقد أجبرت تونس في معاهدتها الأخيرة مع فرنسا تخفيض تعريفتها الجمركية لتصبح 3% فقط كالذي يجري به العمل في الولايات العثمانية، ومهمة المبعوث الفرنسي هو اقناع السلطات الجزائرية بتخفيض الرسوم الجمركية الى هذه النسبة، كما أنه من المطالب التي سعت فرنسا الى تحقيقها، هو إلغاء أو تخفيض عدد من الرسوم الأخرى كرسم التفريغ والرسم المفروض على بيع السفن بالموانىء ورسوم الحراسة وغيرها[17]. والى جانب هذه المطالب ذات الطابع التجاري فان الفرنسيين يريدون كذلك اضفاء حمايتهم على جميع القساوسة ورجال الدين الموجودين في الجزائر بمن فيهم المندوب البابوي ومعاملة هؤلاء كما يعامل الفرنسيون في جميع الأمور التي تخصهم تحت رعاية القنصل؛ وعدم السماح لأي فرنسي باعتناق الدين الاسلامي ما لم يكن قد جدد رغبته في المضي «في مخططه السيء» ثلاث مرات خلال أربع وعشرين ساعة يكون فيها تحت (رعاية) القنصل[18].

ولم تسفر مساعي الدوق دي مورتمارت عن أية نتيجة ولم يحصل على ترضية أي مطلب من المطالب التي تقدم بها، ذلك أن المسؤولين اعتبروها مطالب غير محقة وليست بقائمة على أساس[19].

لقد أوضح الداي في رسالة كتبها لملك فرنسا، هذا الموقف، كما تعرض فيها كذلك لقضية الأسرى الجزائريين الذين لا يزالون في فرنسا، ملاحظا أنه لم يرد الالحاح أكثر على قضيتهم حرصا على العلاقات الودية بين الطرفين وعدم الرغبة في اثقالها أكثر؛ ملاحظا لملك فرنسا في نفس الوقت، أنه لا يحبذ اجراء مفاوضات في ظل عمارة كبيرة جاثمة في المرسى ويطلب

منه ألا يقدم في المستقبل على ارسال سفن حربية لغرض التفاوض، ذلك أن «رسالة منه يكون مفعولها أكثر ألف مرة من جيش بحري». كما حدد الداي وللمرة الأخيرة اقتراحه باستبدال الاسرى الجزائريين من غير عساكر الاوجاق بفرنسيين اخذوا على متن سفن أجنبية معادية أو على الأقل السماح له بفديتهم[20].

وصل مبعوث فرنسي جديد الى الجزائر خلال شهر أغسطس من نفس السنة (1686) ومهمة هذا المبعوث هو طلب ترضيات «حول عدد من التجاوزات قام بها القراصنة الجزائريون ضد السفن الفرنسية»[21]. لقد حظيت مطالب هذا الوافد الجديد باهتمام خاص من طرف السلطات الجزائرية عكس ما حدث بالنسبة لمطالب الدوق دي مورتمارت، حيث استعرضت جميعها في جلسة عقدها الديوان بمحضر المبعوث الفرنسي وتم دراسة كل مطلب على حدة، فمن بين ثلاث عشرة حالة اعتبرها الفرنسيون تجاوزا بعض منها فقط يسمح أن يطلق عليها كلمة تجاوز والبعض الآخر ليس لها نصيب من الصحة وعدد منها تعتمد على النية الحسنة التي يجب أن تتوفر بين الطرفين، ولا يمكن تحميل المسؤولية فيها لطرف واحد فقط[22].

ولتأكيد نية الجزائر الحسنة وحرصها على احترام الاتفاق الذي وقعته مع فرنسا قامت بمعاقبة بعض من رياس السفن المسؤولين عن بعض هذه التجاوزات، بمحضر المبعوث الفرنسي نفسه، وهو موقف في حد ذاته نبيل وينبئ عن نية صادقة ومخلصة لدى الطرف الجزائري ولكنه سياسيا، فسر على كونه موقف ضعف اذ لم يحدث لفرنسا أن عاقبت واحدا من رعاياها، بمحضر مبعوث جزائري، على انتهاكه للمعاهدات واعتداءاته على رعايا دولة صديقة. وما أكثر ما كان يحدث ذلك. فالعقلية الفرسانية هذه التي يتحلى بها المسؤولونَ الجزائريون في ذلك الوقت كانت لها آثار ضارة على نفسية الرعايا من جهة وعلى هيبة الدولة في الخارج من جهة أخرى. وهي لا تدل على نضج بقدر ما تدل على ذهنية مراهقة تنشد المثالية في عالم الواقع الجاف الصلب والذي لن تغير منه شيئا.

لقد تم ترضية المبعوث الفرنسي حول المطالب التي اعتبرت «حق ومعقولا». أما منع البحارة الجزائريين من مهاجمة سفن أعدائهم على مقربة من السواحل الفرنسية فهذا ايضا مطلب «معقول» وقد نصت عليه معاهدة

1684، ولكن المسؤولين الجزائريين طالبوا بأن تكون المعاملة بالمثل ويمنع البحارة الفرنسيون من مهاجمة السفن التونسية أو الطرابلسية او سفن أية دولة أخرى على مقربة من السواحل الجزائرية. أما بالنسبة للأسرى فقد وافق الديوان على رد أولئك الذين أخذوا على ظهر المراكب الأجنبية منذ توقيع المعاهدة الأخيرة، أما بالنسبة لأولئك الذين تم اسرهم في مثل هذه الظروف قبل هذا التاريخ فقد ربطت قضيتهم بالأسرى الجزائريين الذين لا يزالون في فرنسا.

لقد تدخل الشعب لمنع نقل الأسرى الفرنسيين وتسفيرهم قبل عودة الاسرى الجزائريين، ولم تستطع السلطات سوى الرضوخ للأمر الواقع والاكتفاء بالاعتذار لملك فرنسا عن عدم قدرتها في تنفيذ ارادتها ورغبتها بهذا الخصوص لما كانت تخشاه من ثورة الشعب ضدها[23].

واذا كانت السلطات الجزائرية قد قامت بارضاء عدد من المطالب التي تقدم بها بلانفيل فانها من جهتها قدمت أيضا مطالب للفرنسيين وفي مقدمة هذه قضية اطلاق سراح الاسرى الذين لا يزالون موجودين في فرنسا، وهي وان كانت تجهل عدد هؤلاء لأنه لم يتسنّ للمبعوثين الذين أوفدتهم الى فرنسا للاتصال بهم وأخذ القوائم بأسمائهم جميعا، لأن أصحاب السفن الفرنسية كانوا يخفونهم عن الانظار عند سماعهم بوجود مبعوث جزائري في طولون أو مرسيليا ولكنها كانت متأكدة بوجود عدد منهم ولها قوائم بأسمائهم. والطلب الثاني هو استعادة بحارة سفينة «الهلال الذهبي» التي جنحت على الشواطئ الفرنسية منذ ثلاث سنوات، وعبثا انتظرت عودتهم ولكن بدون جدوى بالرغم من نص المعاهدة الصريح حول هذه الحالة. كما اشتكى الداي والديوان في الرسالتين اللتين بعثا بهما الى لويس الرابع عشر من قنصله الموجود في الجزائر لكذبه وعدم نزاهته. ذلك أن هذا القنصل كان يضخم ويزيد من عدد الاسرى الفرنسيين الموجودين في الجزائر «الى درجة أنه أعطى لأسير واحد ثلاثة أو أربعة أسماء»[24]. لقد تم فحص ذلك والتأكد منه بمحضر المبعوث الفرنسي بلانفيل، وعلى ذلك فانهما يطالبان بسحب هذا القنصل واستبداله بشخص يكون نزيها. واشتكى المسؤولون كذلك من صلافة وعنجهية ربابنة السفن التجارية الفرنسية عند التقائهم بالسفن الحربية الجزائرية برفضهم للخضوع لاجراءات التفتيش، ويطالبون بأن يعاملوا كما تعامل السفن الحربية

الملكية.

لقد هدأت العلاقات واستقرت نسبيا بعد هذه الترضيات المتبادلة، ذلك أن فرنسا قامت من جهتها باطلاق سراح عدد من أسرى عساكر الاوجاق واعادة بحارة سفينة «الهلال الذهبي»، وتبادل الطرفان الهدايا عند أواخر سنة 1686. لكن بحلول ربيع السنة التالية سوف تتوتر العلاقات مرة أخرى وتصل هذه الى حالة القطيعة في شهر سبتمبر من نفس السنة.

4 ـ التوتر والقطيعة:

يبدو أنه من الصعب ان لم يكن مستحيلا تعايش ذهنيتين مختلفتين جوهريا، مهما بذلت من الجهود في هذا الاتجاه، والعلاقات الجزائرية الفرنسية خلال الأربع سنوات الاخيرة تعطي نموذجا لصعوبات هذا التعايش وشدة تعقده؛ ففي ناحية، هناك ذهنية مسالمة الى درجة التخاذل ولكنها ليست مستسلمة وفي ناحية أخرى وجود عقلية متغطرسة ذات وجهة تسلطية تسعى دائما الى الحصول على المزيد من المكاسب على حساب الآخرين والاصدقاء منهم بالدرجة الأولى، دون مراعاة للضرر الذي يحيقه ذلك بهم. ولن يتوقف زحف هذه الذهنية المتسلطة الى الأمام ووقوفها عند الحد المعقول الا باستعمال لهجة أخرى واعتماد اسلوب آخر في التعامل معها والذي تفهمه وتعيه جيدا، وهو أسلوب القوة والركون الى لغة السلاح. وعدم فهم الدبلوماسية الجزائرية لهذه الذهنية جعلت جهودها تذهب ادراج الرياح، اذ بدت وكأنها تجري وراء سراب وتعيش حلم اليقظة الذي يحلو لها أن تردده، ولكن صفعة الواقع البارد سوف يوقظها من حلمها ويضعها في مواجهة الحقائق الجافة التي كان عليها أن تتقبلها وتتحرك في وسطها رغما عنها.

بدأ التوتر بين البلدين عندما استولت البحرية الجزائرية في أواخر شتاء سنة 1687 على سفينة مشبوهة قرب ساحل العاصمة وتبين بعد التحقيق أنها سفينة بنيت في الشرق وسلحت في مالطة وتعمل في خدمة البندقية ولكنها تحمل في نفس الوقت جوازا موقعا من طرف أميرال فرنسا. كانت مهمة هذه السفينة هي التجسس على الاسطول الجزائري لمعرفة ما اذا كان سيتوجه الى الشرق لمساعدة الاسطول العثماني في حربه ضد البندقية، لغرض اعداد كمين له ومفاجأته للقضاء عليه كما سبق أن حدث في الماضي. كما بين

التحقيق كذلك ان هذه السفينة لم تتوجه مطلقا الى فرنسا ولم يسبق لها ان ارست في أي ميناء من موانىء هذه البلاد[25]. وازدادت الشكوك نحو فرنسا عندما أصبح رياس السفن الجزائرية يعثرون على جوازات فرنسية أو شهادة الابحار مستخرجة من قناصلها من بين أيدى ربابنة السفن المعادية مما كان يشكل خرقا صريحا لمعاهدة السلم بين البلدين. وبالرغم من ذلك فلم تبادر الجزائر باتخاذ أي اجراء مضاد بل أكتفت في المرحلة الأولى باخطار المسؤولين الفرنسيين بهذه المخالفات الخطيرة على أمل قيامهم بمعالجة ذلك بوضع حد لهذه التجاوزات ومعاقبة المقترفين لها ؛ لكن، بدلا من ذلك، أرسل هؤلاء عمارة ضخمة ارست في مرسى الجزائر عند أواخر شهر جوان من سنة 1687. وقدم قائد العمارة قائمة بالمطالب التي كلفته حكومته بتقديمها للسلطات الجزائرية لترضيتها.

لقد استهدفت هذه المطالب توسيع امتيازات الفرنسيين في البلاد وترسيخها، فلم تقبل ولم تدرس، بل اعتبرت مردودة أصلا بدون تفحصها، لأن وجود عمارة بحرية في المرسى أغضب المسؤولين كثيرا خاصة أنهم كاتبوا عدة مرات السلطات الفرنسية طالبين منها عدم استخدام هذا الاسلوب في التعامل. وازداد انزعاج السلطات قيام سفن هذه العمارة بايواء عدد من الاسرى الفارين ومنحهم حق اللجوء.

كان لاستعراض القوة هذه عملا وأسلوبا شجبته السلطات الجزائرية بكل شدة «هل من المعقول ونحن في حالة سلم تام بيننا، أن يأتي هذا الجنرال ليقوم بأعمال عدائية بجيشه أمام مدينتنا ؟ اننا نرغب كثيرا لمعرفة سبب ذلك، وهل ترى كان المقصود هو تخويفنا وارهابنا بوجود هذه القوات البحرية ؟ وسعادتكم يعرف جيدا أنه خلال الحرب لم نرغم على قبول السلم بالجيش... ولكن اليوم ونحن في تفاهم تام معكم لا نرى سببا في ارسال هذه القوات أمام مدينتنا... وسعادتكم يعرف أن السلم يجب أن يكون متبادلا فكل ما طلب منا من طرفكم اديناه وفي المقابل فان مطالبنا لا تجد حتى آذانا صاغية ولا تحظى حتى بالرد من طرفكم، وكلامنا معكم كان بدون جدوى. فهل هذه هي دلائل السلم الصحيح ؟ وسيادتكم يعرف أنه بمقتضى معاهدة السلم التي بيننا فإنه لا تزال لدينا مطالب أخرى نقدمها لكم ؛ لقد رددنا كل رعاياكم من الاسرى وأرضينا جميع طلباتكم بهذا الخصوص

وبالرغم من ذلك فانه لا يزال كثير من عساكر أوجاقنا عندكم. . . والسبب الذي جعلنا نتراخى ونؤجل المطالبة بهم لأننا لم نكن نريد أن نقطع بداية نمو الصداقة بيننا عن طريق مطالب جافة. وعلى ذلك يجب أن تعلموا جيدا أن معظم أسرانا لا يزالون عندكم»[26]. ويزداد الموقف توترا عندما يقوم الدوق دي مورتمارت قائد القوات البحرية الفرنسية في المتوسط بارسال رسالة تهديد الى الديوان مؤرخة من خليج قادش في 20 جويلية (1687) أعلن فيها عن استيلائه على سفينة جزائرية بدعوى أنها كانت تحمل جوازات قديمة ويضيف بأنه «اذا كنتم تريدون تجنب الحرب التي ستكون بكل تأكيد مضرة بكم أكثر مما هي في صالحكم والمحافظة على السلم مع الامبراطور سيدي، فانني سآتي بنفسي أمام مدينتكم لأرد لكم سفينتكم ولا شك بأنكم ستستجيبون لجميع المطالب التي سوف أقدمها اليكم. كما أتمنى أن تراعوا في المستقبل وتحترموا بنود معاهدة السلم التي منحها لكم الامبراطور سيدي أكثر مما فعلمتوه حتى الآن»[27]. لقد رد الحاج حسين على هذا التهديد بعنف وصرامة «أنه ليس بعمل كبير أن يتم الاستيلاء في زمن السلم على سفينة تابعة لدولة كدولتنا. ان الاستيلاء على مركب لا يؤدي بمملكة الى حالة التسول. وهذا العمل، بالرغم من ذلك، لا يليق بسيد مثلكم لأنه جا.ير باللص، واننا نقول لكم كصديق بأن حيل اللصوص هذه كانت تنسب لنا في الماضي ؛ أما الآن والحمد لله قد تحولت اليكم، افعلوا اذن كل ما بدا لكم وتجنبوا فقط ما سوف تندمون عليه فيما بعد»[28].

لقد عمدت فرنسا في هذه الحرب الجديدة كما عمدت في الحرب السابقة الى استخدام ما يطلق عليه اليوم اسم الحرب النفسية، وكان بطل هذه الحرب، كما في المرة السابقة هو ديسو متعهد الباستيون. لقد لعب في السابق دورا هاما كوسيط بين الطرفين لابرام معاهدة سنة 1684، كما تعهد أيضا كطرف في هذه المعاهدة بنقل الاسرى الجزائريين من فرنسا الى العاصمة، ولم يكتشف المسؤولون الجزائريون دوره التضليلي الا بعد حين. ذلك أنه في الوقت الذي حرص فيه على ألا تصل العلاقات بين الجزائر وفرنسا الى حد القطيعة، عمد بعد أن قررت بلاده مهاجمة الجزائر الى امداد حكومته بكل المعلومات التي توفرت لديه عن الجزائر، العسكرية منها والسياسية والاقتصادية. ولقد استفاد ديكين من هذه المعلومات واستغلها استغلالا كبيرا في قصفه للعاصمة. ومرة أخرى عاد ديسو ليلعب نفس الدور،

ضد «امبراطوره»، وذلك عن طريق ترهيب المسؤولين وتخويفهم من مغبة استمرارهم في الحرب أقوى الأمراء المسيحيين وأشدهم بأساء. كما عمد الى تضخيم وتهويل الاستعدادات العسكرية التي كانت تقوم بها فرنسا في طولون لتجهيز حملتها ضد الجزائر. ومن غير المعقول الا يكون ديسو قد تحرك هذه المرة أيضا وفقا لتعليمات حكومته في هذا الصدد. وقد أضافت فرنسا هذه المرة عنصرا جديدا في هذه الحرب عندما طلبت من الأسرى الجزائريين الموجودين في هذه البلاد مكاتبة حكومتهم ليصوروا لها الاستعدادات الضخمة التي كانت تقوم بها من جهة ولكي يضغطوا من ناحية أخرى على سلطات البلاد لقبول مقترحات فرنسا من جهة أخرى. وربما يكون الاسرى قد كاتبوا الجزائر في هذا الاتجاه، ذلك أن السلطات الفرنسية حرصت كل الحرص، على غير عادتها، لايصال رسائل هؤلاء الى السلطات الجزائرية.

لقد ركز ديسو في رسائله الثلاثة، التي وجهها الى كل من الباشا الحاج حسين ميزو مورطو وإلى الداي ابراهيم خوجة«والى الديوان[29]، على نقطتين أساسيتين : أولهما، وصف ضخامة الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها فرنسا لاعداد حملتها ضد الجزائر وارسالها في ظرف قريب، وعن الاضرار التي سوف تحيق بالجزائر من جراء استمرارها في الحرب والتي لا يمكن التنبؤ بها «كيف تستطيع مدينة الجزائر الصمود أمام خمسة وعشرين ألف قنبلة كل واحدة منها في حجم هائل لم يسبق له نظير، وأسلحة أخرى يكفي العشر منها لتحويل المدينة الى كومة من رماد» ؛ والنقطة الثانية وهي : لكي تتجنب الجزائر هذا المصير القاتم وتنجو من المحق فما عليها إلاّ أن تقوم بايفاد مبعوث الى فرنسا لتسوية الأزمة مع الملك، ذلك أن هذا الاخير كان قد قرر عدم «ارسال أي أحد الى الجزائر من أجل التفاوض أبدا» ويأخذ ديسو على نفسه تعهدا بكون جميع مطالب الجزائر ستستجاب اذا ما قبلت الجزائر هذا الاقتراح، وأوقفت أعمالها العدائية ضد فرنسا.

لقد تلقى هذا «الوسيط» غير المرغوب فيه ردا جافا ومنذرا من طرف الديوان «نريد أن نعرف بأي حق وما هي الجهة التي أوكلتكم لاسداء النصح لنا ؟ واذا ما كررتم فعلتكم هذه فانكم ستندمون عليها. كيف يتسنى لتاجر مثلكم أن يقحم نفسه في أمور الدولة... يكفي أننا عرفناكم، الباشا ونحن،

منذ وقت طويل بأنكم أهل لتعكير الامور وتعقيدها وليس لتسهيلها وحلها»[30].

عند أواخر شهر جوان من سنة 1688 كان أسطول فرنسي ضخم في مواجهة مدينة الجزائر. ومنذ أول جويلية بدأ قصف العاصمة بالقنابل والذي استمر حتى منتصف الشهر.

لقد هولت المصادر الفرنسية الاضرار التي ألحقها هذا الاسطول بالمدينة، تهويلا كبيرا: تسعة أعشار مساكن المدينة تهدمت الى جانب مقتل عدد كبير من الانفس وتهديم العديد من المساجد والمباني الرسمية. ونعتقد أن هذه التقديرات وضعت جزافا ولا تعتمد على أساس[31]. إذ العبرة بالنتائج. فالحملة لم تحقق أي هدف من أهدافها، بل على العكس، فقد أدت الى تشديد الاسطول الجزائري حصاره للسواحل الفرنسية ومهاجمة المناطق الساحلية بعنف في غارات متصلة مما دفع بسكان هذه المناطق الى رفع شكوى تلو شكوى للسلطات في باريس من أجل السعي لاعادة اقرار السلم مع الجزائر. ومن جهة أخرى فقد رفضت السلطات الجزائرية الدخول في أية مفاوضات بقصد انهاء الحرب ووقف الاعمال العدائية بين الطرفين. ففرنسا هي التي سعت من أجل وقف الحرب، وأوفدت مبعوثا سريا الى الباشا الحاج حسين ميزو مورطو في مهمة السعي لوضع أساس سلم جديد بين البلدين.

لقد عمد مأمور البحرية في طولون، فوفري، الى تكليف سورهاند متعهد استغلال صيد المرجان والتجارة في منطقة رأس العبد المجاورة للباستيون بالأراضي التونسية، بالقيام برحلة سرية الى الجزائر في شهر أفريل من سنة 1689 للاتصال بالحاج حسين والتباحث معه لأجل الوصول الى اتفاق لانهاء حالة الحرب. وكانت اتصالات سورهاند بالجزائر مشجعة. لقد استقبل الباشا هذه المبادرة نحو السلم بالارتياح ولكنه عبر للمبعوث الفرنسي في نفس الوقت عن الصعوبات التي تواجه هذه الفكرة من طرف الديوان، ذلك أن هذا الأخير كان مصمما في المضي في الحرب ضد فرنسا وبين أنه ما لم تكن فرنسا مستعدة لتقديم تنازلات معتبرة فانه يشك في قدرته على اقناع الديوان بجدوى هذا السلم. لقد حدد الحاج حسين الشروط الاساسية التي يجب أن تتوفر واعتبرها الركيزة والقاعدة لأي اتفاق بين الطرفين وبدونها لن يتحقق أي شيء[32]. أمام هذا الموقف لم يجد فوفرى طريقا الى السلم سوى الالحاح على باريس على ضرورة تقديم بعض التنازلات للجزائريين لانهاء الحرب

معهم، لأنه من مصلحة فرنسا القيام بهذه الخطوة في هذا الظرف، وإذا لم يوافق جلالته بتقديم بعض التنازلات لمصلحة الجزائريين والتي بدونها لن يقبلوا السلم أبدا، فان تطلعاتهم ستزداد بدون شك عندما يعلمون بأن أعداء الملك (من الأوروبيين) سيكون لديهم أسطول ضخم في البحر وفي أجل قريب وأن عدد الأسرى من الفرنسيين الذين هم في قبضتهم الآن ثمانمائة أسير سيزداد كثيرا»[33] ويلح فوفرى أنه حتى في حالة ما اذا رفض الجزائريون الاقتراحات الفرنسية فانه يجب على الأقل اقناعهم بضرورة ابرام هدنة بين الطرفين.

لقد اقتنعت باريس بوجهة نظر مأمور البحرية وفوضته للاشراف على هذه المفاوضات مع الحث على ضرورة تقليص التنازلات التي تضطر فرنسا الى تقديمها لابرام الصلح الى أضيق حد ممكن.

في التعليمات التي تزود بها المفاوض الفرنسي، مارسيل محافظ البحرية، من طرف فوفرى كان على هذا المبعوث أن يقنع المسؤولين في الجزائر بأن القطيعة لم تحدث، بمبادرة من فرنسا وان هذه لم تقم بانتهاك المعاهدة المبرمة عام 1684 بل أن الجزائر هي التي تتحمل مسؤولية ذلك برفضها ترضية المطالب الفرنسية وأن فرنسا لجأت الى استعمال القوة بعد أن عجزت في الحصول على حقها بالوسائل السلمية، وهذا حق من حقوقها اذ أن المعاهدة القائمة بين الطرفين تنص على استعمال هذا الاسلوب في حالة الاضطرار. وتنص هذه التعليمات كذلك على عدم التزام فرنسا برد السفن الجزائرية الثلاثة وهي سفينة (الشمس) المسلحة بستة وثلاثين مدفعا ومركبين صغيرين واحد منها مسلح بخمسة عشر مدفعا والآخر بعشرة مدافع كانت قد استولت عليها، وتقبل فرنسا في حالة الضرورة من أجل الوصول الى تسوية إما برد السفينة أو رد المركبين وليس جميعها؛ على ألا يتم التنصيص بذلك في المعاهدة، لكي لا تأخذ صفة الرد الملزم وانما يجب أن يظهر ذلك وكأنه تكرمة من فرنسا قامت به تعبيرا عن حسن النية. كما أن على المبعوث أن يسعى لاقناع الحاج حسين باطلاق سراح جميع الاسرى الفرنسيين وفي مقابل ذلك عليه ألا يلتزم برد جميع الأسرى الجزائريين وانما يتعهد فقط باطلاق سراح اسرى عساكر الاوجاق. واذا ما أصر الباشا على فكرة تبادل الاسرى فعليه أن يرفض ذلك وألا يقبل في الحالة القصوى، سوى مبدأ حق الافتداء

بالنسبة لكل من الطرفين بدون تمييز ، واذا ما تعذر التفاهم فانه يمكن اقتراح فكرة شراء الاسرى من عساكر الأوجاق (والمرتدين) والضباط مقابل عدد مماثل من الاسرى الفرنسيين من ذوي الاعتبار، واقرار مبدأ حرية التبادل بالنسبة للآخرين. كما نصت هذه التعليمات على ضرورة التثبيت في المعاهدة الجديدة، مبدأ منع البحارة الجزائريين من مهاجمة اعدائهم على السواحل الفرنسية في نطاق عرضه عشرة فراسخ داخل البحر، وعلى مارسيل ألا يقبل فكرة مبدأ المعاملة بالمثل حول هذه المسألة ولكن في الحالة القصوى يمكن للمبعوث أن يقبل بالتنصيص ليس على مبدإ المعاملة بالمثل بالنسبة للسواحل الجزائرية وانما يعتمد صيغة مبهمة توصي بأن عرض هذا النطاق يقع ما بين فرسخين الى عشرة فراسخ وليس محددا مثل الصيغة التي اعتمدت بالنسبة للجانب الفرنسي. يجب على المبعوث أن يسعى كذلك للحصول على تعهد من الحاج حسين للوساطة لدى سلطان المغرب مولاي اسماعيل ليقبل افتداء الاسرى الفرنسيين الذين هم في قبضته «أما فيما يتعلق بالعرب الذين توجد أعداد كبيرة منهم في الاجفان، يجب تجنب الاشارة اليهم وعدم قبول فكرة شرائهم» وكذلك بالنسبة للفرنسيين الذين أسروا قبل عام 1670 لقلة عددهم في الجزائر[34]. لقد بينت هذه التعليمات رغبة الفرنسيين في اقامة سلم جديد مع الجزائر ولكن بأقل تكلفة ممكنة.

5 ـ ترتيبات معاهدة 24 سبتمبر 1689 :[35]

لم تدخل هذه المعاهدة تغييرات جوهرية على ترتيبات معاهدة سنة 1684، الا فيما يتعلق بقضية الاسرى. فبعد الأخذ والرد، اتفق الطرفان على تسوية المسألة بالكيفية التالية : وهي حرية شراء الأسرى بدون تمييز بالنسبة لكل من الطرفين، ما عدا بحارة سفينتين جزائريتين فقد تم التنصيص بخصوصهم على أن يتم شراء كل واحد من عساكر الاوجاق بمائة وخمسين قرشا والبحارة الآخرين بمائة قرش وفي مقابل ذلك فان السلطات الجزائرية سترد عددا مماثلا من الاسرى الفرنسيين بنفس السعر الأخير على كل واحد منهم أي مائة قرش[35م]. ومما يلاحظ بخصوص هذا الترتيب هو أن قضية الاسرى لا يزال يحيطها الغموض، ذلك أن الطرفين لم يلتزما برد أسرى بعضهما البعض وانما تعهدا بكونهما سيسمحان بذلك فقط وغير ملزمين باجبار سادة الاسرى بقبول افتدائهم، واذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدم توفر

المعلومات لدى السلطات الجزائرية حول الاسرى وأماكن تواجدهم في المدن الفرنسية وانعدام وجود هيئات مختصة في عملية افتدائهم وتتبع ظروفهم في الأسر كما هو الشأن بالنسبة للفرنسيين، فاننا ندرك أن الجانب الجزائري هو الذي أضاع حقه بقبول صيغة هذا البند بهذه الكيفية المبهمة.

فالى جانب كون الجزائر ليس لها ممثلون دائمون في فرنسا، فحتى القنصل الذي كان من المفروض أن يستقر في مرسيليا فانه لحد الآن لا يوجد ما يدل على كونه باشر عمله في هذه المدينة، وحتى لو وجد قنصل في مرسيليا فان ذلك لا يكفي لتغطية المعلومات الضرورية حول قضية الأسرى وتتبع أحوالهم اذ أن هؤلاء كانوا موزعين على الموانىء الفرنسية المتوسطية، طولون ومرسيليا والموانىء الأطلسية حيث توجد أعداد كبيرة منهم، في هذه الموانىء الأخيرة. أما بالنسبة للجانب الفرنسي فبالاضافة الى القنصل الذي كان من مهامه الاساسية تتبع حالة الأسرى الفرنسيين في البلاد، توجد في الجزائر ثلاث هيئات دينية اثنتان منها مهتمتان اساسا بتتبع حالة الاسرى المسيحيين وتقديم المساعدة لهم تحت مختلف الاشكال بما فيها تنظيم حملات جمع التبرعات في الاقطار الأوروبية لافتدائهم، الى جانب المندوبية البابوية. وسوف توفر فرنسا لنفسها ظروفا أفضل لتتبع حالة أسراها ووضعيتهم عندما تدرج في هذه المعاهدة مبدأ اعتبار رجال الدين المسيحيين المستقرين في الجزائر بمن فيهم المندوب البابوي من جملة رعاياها وتحت حماية قنصلها في هذه البلاد.

وفي المقابل فاننا لا نجد أية هيئة جزائرية أو اسلامية موازية لهذه الهيئات المسيحية تعمل في البلدان الاوروبية لفائدة الأسرى المسلمين بها، واعتبارا لهذه الوضعية فان الجزائر لم تكن مؤهلة لأن تستغل هذه التسوية بخصوص الأسرى لصالحها. وهذا ما سوف يتبين بعد وقت قليل من توقيع هذه المعاهدة والذي سيشكل عقبة أخرى في تثبيت دعائم الصلح الجديد.

وبخصوص حرمة المياه الاقليمية فان المبعوث الفرنسي نجح في الابقاء على ترتيبات هذا البند كما كان مدرجا في معاهدة 1684 ولم تسجل الجزائر حقها في مبدإ المعاملة بالمثل بهذا الخصوص والذي كان قد أثير في المراسلات السابقة لهذه القطيعة الأخيرة، والذي رأينا أن الفرنسيين كانوا على استعداد لقبوله في الحالة القصوى نظرا لأهمية ذلك بالنسبة لتجارتهم مع

البلدان الأوروبية المتوسطة من جهة وحفاظا «على سمعة ملكهم» من جهة أخرى. والنقطة الشائكة التي أوضحتها هذه المعاهدة كذلك، واضعة بذلك حدا لنزاع شبه دائم ومصدر قلق للعلاقات بين البلدين منذ وقت طويل وهو المتعلق بكيفية معاملة الرعايا الفرنسيين الذين يعملون كمرتزقة تحت راية دول أجنبية معادية للجزائر. لقد وافقت فرنسا على أن يتم معاملة هؤلاء كما يعامل الأعداء سواء بسواء، في نفس الوقت الذي تعهد فيه الطرفان باحترام رعايا بعضهما البعض من غير هذا الصنف، كما أبقى على البند الذي تعهدت فيه الجزائر بعدم السماح لرعاياها بالعمل تحت راية دولة معادية لفرنسا ومنح حق اللجوء الى موانئها لأعداء هذه الاخيرة.

لقد كانت فرنسا تخشى بأن تطالب السلطات الجزائرية بمبدإ المعاملة بالمثل بهذا الخصوص وهو شيء لا يمكن لفرنسا أن تتعهد به «اذ ليس في مقدورها ذلك. كيف يمكنها أن تمنع واحدا من رعاياها من الانضمام الى فرسان مالطة للذّود عن دينه والقتال من أجله». فكان على المبعوث الفرنسي أن يوضح هذه النقطة، اذا ما أثيرت من طرف مفاوضيه، كما اتفق الطرفان على عدد من الترتيبات الأخرى أبقيت سرا ولم تندرج ضمن ترتيبات المعاهدة. وتتعلق أساسا، على ما يبدو، بالثمن الذي يتم به افتداء الاسرى على ألا يتجاوز هذا الثمن سعر شرائهم في الأصل والمقيد في سجلات البايلك بالنسبة للجزائر وبثمن معقول بالنسبة لفرنسا.

كانت للظروف التي احاطت بهذه المفاوضات التي لم تكن علنية ولم تجر على ما جرت به العادة بحضور وتحت إشراف أعضاء الديوان، بل عمد الحاج حسين باشا الى استقبال المبعوث الفرنسي على انفراد والتفاوض معه بمفرده. وبالرغم ما نلاحظه بكون الطرف الجزائري قد عدّل في هذه المعاهدة كفة التوازن بين الطرفين برفضه ادراج العديد من المطالب التي كانت سببا في القطيعة الأخيرة التي حدثت بين الدولتين الا أن الرأي العام في المدينة لم يرتح لذلك، اذ أنه في اتجاهه العام كان يرفض مبدأ إقرار سلم مع فرنسا على الأسس التي بني عليها في معاهدة 1684 ؛ كما أنه لم يكن يثق في كون فرنسا سوف تفي بكل التعهدات التي التزمت بها مع الجزائر اذ أن تجربة السنوات الأخيرة جعلته يشك في ذلك. وتزداد هذه الشكوك كثافة بكون هذا الاتفاق لم يعرض على الديوان ولم يعرف الناس محتواه وذهبوا في تصوراتهم

الى أقصى التأويلات وخاصة عندما عمد الحاج حسين الى اخفاء المعاهدة عنده والاحتفاظ بها ولم يسلمها كما جرت العادة لتوضع في خزينة القصبة وقد أدت هذه العوامل الى قيام حالة توتر شديدة في الرأي العام أدت الى هروب الباشا نفسه، والتجائه الى طرابلس. وكان الداي ابراهيم خوجة غائبا عن العاصمة أثناء هذه الفترة اذ كان يحاصر مدينة وهران. وجرت المفاوضات بدون حضوره ومع ذلك فقد اعتبر شريكا للحاج حسين في هذه السياسة مما أجبره هو الآخر على الفرار من البلاد.

لقد قام الديوان بخلع كل من الباشا والداي من منصبهما وأسند تسيير شؤون الدولة الى الحاج شعبان الذي أخذ البيعة بذلك ممن لهم الحل والعقد في البلاد.

يبدو أن السياسة التي اتبعها الحاج حسين ميزو مورطو لم تكن محل رضاء أعضاء الديوان خاصة فيما يتعلق بموقفه من الاسرى وقبوله لفكرة التمييز بين الأسرى الجزائريين من الاتراك أي عساكر الاوجاق وغيرهم.

لقد بينت المراسلات التي تداولت بهذا الشأن أنه كان يعاني ضغطا كبيرا من الرأي العام في مدينة الجزائر بخصوص هذه المسألة، وبدأت شكوك الناس تحوم حوله وحول سياسته الفرنسية وأظهرت هذه الشكوك عندما قرر الديوان إشراك ابراهيم خوجة في الحكم معه لادارة شؤون البلاد بحيث اصبح هناك مسؤولان اثنان على رأس الدولة : الحاج حسين الذي أصبح باشا منذ سنة 1687 وابراهيم خوجة الذي عين دايا منذ بداية هذه السنة.

وخلال الازمة مع فرنسا التي اندلعت في صيف عام 1687 ظهرت هناك محاولات حبكت في الخارج استهدفت ايجاد حالة عدم الاستقرار في داخل البلاد، اشترك فيها عدد من الاطراف، عملت في اتجاهين اثنين مختلفين : ومن المحتمل أن يكون هناك اتفاق تم بين كل من باي تونس من جهة وسلطان المغرب الأقصى من جهة أخرى استهدفت، كما ورد في احدى رسائل الداي شعبان مهاجمة البلاد من الشرق ومن الغرب في وقت واحد قصد القضاء على النظام السياسي القائم بها ؛ وتحركت فرنسا في نفس الوقت في اتجاه آخر وبنفس الغاية وورقتها الرئيسية في هذه المحاولة هي استخدام نفوذها في البلاط العثماني لتعيين باشا جديد على الجزائر. ولا نعرف ما اذا كانت المبادرة جاءت منها أو أن الباشا السابق اسماعيل الذي طرد من الجزائر في

عام 1686 والتجأ الى طرابلس هو الذي أوحى لها بهذه الفكرة، ذلك أن هذا الأخير قام بمكاتبة سفير فرنسا بالقسطنطينية يطلب مساعدته لدى الباب العالي لاسترداد منصبه في الجزائر[36]. وبالفعل فقد قام هذا الاخير بمساع في هذا الاتجاه وتدعمت بجهود خليل باشا الذي كان في السابق أحد معاوني اسماعيل باشا وارتقى منذ وقت قريب الى منصب قبطان باشا ؛ وتكللت جهوديهما بالنجاح بصدور فرمان بتعيين اسماعيل، باشا على الجزائر للمرة الأخرى. وجاء بصحبة خليل باشا ليستلم منصبه، وفي نفس الوقت حمل قبطان باشا رسالة من الباب العالي الى مولاي اسماعيل.

لقد استقبل مبعوث السلطان استقبالا سيئا في الجزائر ولم يسمح له حتى بالنزول الى المدينة بل أجبر على الابتعاد عن البلاد بعد أن حجزت الرسالة التي أرسلت من القسطنطينية الى مولاي اسماعيل. ومن تطوان اتصل اسماعيل باشا بملك فرنسا يطلب منه فيها مساعدته على استرداد منصبه ويعده بكونه سيعمل كل ما بوسعه لاعادة اقرار السلم بين البلدين[37].

لقد وجدت السلطة الجديدة نفسها أمام وضعية معقدة : فهناك معاهدة مبرمة بين الجزائر وفرنسا ولكي لا تعرف محتواها ولا الترتيبات المختلفة التي تحتوي عليها، واتخاذ موقف بخصوصها لا تحتمل التأجيل ؛ فاما اقرارها وتثبيتها بدون أن تعرف ما تنطوي عليه، أو رفضها ؛ وهو أمر ليس بالهين لما في ذلك من الاضرار بسمعة الدولة وبمكانتها بين الدول.

وأمام هذه الوضعية اتخذ الديوان موقفا وسطا هو عدم رفض الاتفاق مبدئيا في نفس الوقت الذي سعى فيه لتوضيح عدد من القضايا الذي يبدو أنها كانت موضوع اتفاق سري بين الحاج حسين ميزو مورطو ومارسيل. وقد عمد الديوان وسعى الى إدراج هذه التسويات السرية ضمن ترتيبات المعاهدة.

ففي رسالة مطولة بعث بها الديوان الى لويس الرابع عشر بتاريخ 5 جانفي 1690 أوضح فيها جميع الملابسات التي أحاطت بالمفاوضات الأخيرة مع الباشا السابق، كما تعرض للمباحثات التي أجراها مع مبعوثه، مارسيل، بخصوص هذا الاتفاق[38]. لقد أكد الديوان في هذه الرسالة رغبة الجزائر في إقرار سلم ثابت ودائم مع فرنسا موردا لتأكيد ذلك ما مدلوله في القرآن بكون الصلح الجيد هو من أفضل الاعمال. ثم تعرض للظروف التي وقع فيها هذا الاتفاق مبينا أن هذه المفاوضات جرت في سرية وهو شيء لم تجر به العادة في

الجزائر مما اثار شكوك الديوان حول هذه المسألة مبرزا في نفس الوقت التناقض الموجود فيما قاله الحاج حسين للديوان بخصوص هذه المعاهدة وما تم تسجيله بالفعل في بنودها. خاصة فيما يتعلق بقضية السفن التي استولى عليها الفرنسيون أثناء الحرب، فالباشا السابق كان قد أعلن أن فرنسا سترد خمسة مراكب بمقتضى هذا الاتفاق ولكن المبعوث الفرنسي أعلن أن الاتفاق ينص على استرداد ثلاث سفن فقط. وأنه تم التنصيص بهذا العدد الأخير في نسخة المعاهدة الموجودة عند مارسيل والتي لا تملك الدولة النسخة الثانية، لأن الباشا السابق لم يودعها في الخزينة كما لم يودع نسخة من الرسالة التي بعثها إليه (لويس الرابع عشر) إثر توقيع هذا الاتفاق كما جرت به العادة.

ويلاحظ الديوان أن هناك بنود سرية تم الاتفاق عليها كبنود مكملة لهذه المعاهدة وانه لا يوافق على هذا الاسلوب، اذ أنه يجب ان يكون الاتفاق علنيا وعلى كل الأمور التي أتفق عليها، وبناء على ذلك فانه تم دراسة هذه المعاهدة اعتمادا على النسخة الموجودة في حوزة مبعوثه مارسيل وعقدت جلسات مطولة معه حيث ثم استعراض بنود الاتفاق بندا بندا وأدخلت تعديلات على بعض منها[39]. لقد أكد الديوان في هذه الرسالة أن هذا الاتفاق المعدل يحظى بموافقة الجميع، كما أعلن بكونه يرى أنه كشرط مسبق لتنفيذ هذا الاتفاق وصول السفن الخمس الى الجزائر وبعدها ستقوم هذه بتنفيذ ما عليها من الالتزامات مؤكدا بأنه «منذ أن تأسست هذه الجمهورية فلم يحدث مطلقا أن تم تراجع عن إتفاق عقد وعهد قد أبرم». ويبرر هذه الاحتياطات التي اتخذها بعدم البدء في تنفيذ المعاهدة الا بعد وصول السفن الخمس، بأن هناك سوابق مؤسفة حدثت في الماضي من طرف الفرنسيين، «منذ بضع سنوات جاء أحد جنرالاتكم وهو المدعو ديكين موفدا من طرفكم لعقد الصلح، وأن الداي الذي كان يحكم في مدينتنا في ذلك الوقت وبنية حسنة رد اليه خمسمائة وسبعين أسيرا لكن هذا الجنرال بدل الوفاء بعهده قام بالقاء القنابل على المدينة، هذا العمل حز كثيرا في قلوب جنودنا بالرغم من أنه لم يؤذهم ولم ينل منهم في شيء أبدا، اذ لم تهدم سوى عدد من البيوت الصغيرة التي كانت ملكا لفقراء المدينة. اننا نعلم أن الاباطرة لا يقرون أبدا هذا النوع من الاعمال المزرية التي تثير الاضطراب في الوقت الذي كانت تجري فيه المفاوضات من أجل عقد الصلح. فالسيد ديكين كان السبب في مقتل السيد الداي ظلما من طرف عساكر الأوجاق لأنه رد هؤلاء الاسرى... ومن المفيد

ان يعرف جلالتكم ان عددا من رعاياه كثيرا ما يقومون بمثل هـذه الاعمال المخزية التي تضر بشرفه وسمعته»[40]. كما أرسل الديوان رسالة أخرى في هذا الاتجاه، الى كاتب الدولة للبحرية معلنا في بدايتها بأنه «لم يكن من عادتنا في الجمهورية، أن يقوم الرؤساء بابرام عهود واتفاقات بدون حضور العامة»[41] ملحا على صورة إرسال نسخة من المعاهدة التي تم توقيعها مع الباشا السابق وكذلك الرسالة المرفقة بها لأخذ نسخ عنها للاحتفاظ بها في أرشيفات الدولة.

يبـدو أن السلطات الجديـدة لم تتشبث بموقفهـا فيما يتعلق بـالشرط المسبق الذي وضعته للبدء في تطبيقها والخاص بقضية السفن وكذلك فيما يتعلق بقبول التعديلات التي أدخلتها في الترتيبات التي تخص الاسرى.

لقـد أظهر المبعـوث الفرنسي كفـاءة عاليـة ومقدرة كبيـرة في اقنـاع المسؤولين بالبدء في تنفيذ الاتفاق وارسال مبعوث الى فرنسا لتسوية القضايا المعلقة مع سلطات بـاريس وفي عين المكان. ولتـأكيد حسن النـوايا ازاء الجـزائر قـامت السلطات الفرنسيـة باطـلاق عدد من الأسـرى وكذلـك برد سفينتين. وقد استغل مارسيل هذا الاجراء ليؤكد أن بلاده على استعداد لأن تفي بجميع الالتزامـات التي تعهدت بهـا. وبالفعـل لقد اقتنعت السلطات الجزائرية بحسن النوايا هذه وبدأت في اعداد العدة لارسال وفد الى فرنسا في نفس الوقت الذي بدأت فيه عملية تبادل الأسرى بين الطرفين. لكن حدثا وقع في الميناء أجبر السلطات الى تجميد تنفيذ عملية استبدال الاسرى وتأجيل ارسال مبعوثها الى فرنسا الى أن تتم ترضيتها بخصوصه[42]. ولقد حصلت الجزائر علي وعد بترضيتها بخصوص هذا الحدث وتقرر على اثر ذلك ايفاد مبعوث الى البلاط الفرنسي لتسوية القضايا المعلقة بين البلدين.

6 ـ سفارة محمد الأمين :

لتوفير أسباب النجاح للمهمة التي ستسند للمبعوث الذي سيوفد الى فرنسا، عمد الداي شعبان الى اختيار شخص ذي كفاءة عالية ومعرفة دقيقة بالجزئيات وتفاصيل العلاقات الجزائرية الفرنسية. فمحمد الأمين الدفتردار الذي اختير للقيام بهذه المهمة هو الذي حرر المعاهدة الأخيرة التي أبرمت بين الحاج حسين والمبعوث الفرنسي مارسيل. وهو يتمتع بخبرة واسعة في مجال

العلاقات الاسلامية الاوروبية، ذلك أنه شب وتربى في البلاط العثماني، وقد شغل فترة من الزمن وظيفة حافظ سجلات الدولة في القسطنطينية والتحق مؤخرا بالجزائر (1689) ليصبح من كتاب الديوان البارزين. لقد اشتهر على ما يبدو، بخطه الديواني الرائع وبأسلوبه وبلاغته في الكتابة التي تعتمد على الاطناب والتبجيل والتعظيم للمخاطب[43].

لقد زود هذا المبعوث برسائل من الديوان ومن الداي الى كل من لويس الرابع عشر وكاتب الدولة للبحرية والى فوفرى مأمور البحرية في طولون، كما منح تفويضا مطلقا لتسوية كل القضايا وأولها قضية الاسرى التي طرحت في هاتين الرسالتين بكل الحاح. ففي الرسالة التي وجهها الداي شعبان الى لويس الرابع عشر أبرز هذه المسألة على أساس أنها النقطة الجوهرية التي أثرت على العلاقات بين الطرفين منذ وقت طويل. «نؤكد لجلالتكم أن السبب الرئيسي الذي من أجله لم تستمر معاهدة السلم التي أبرمت بيننا في الماضي طويلا هو كون جلالتكم أعطى أوامره عدة مرات لاطلاق سراح الأسرى الجزائريين لكن الموظفين الذين كانوا يشرفون على شؤون الأسرى في ذلك الوقت، لم يسيروا سيرة حسنة مع مبعوثينا الذين أرسلوا لهذا الغرض، بحيث أنه بقي عدد كبير من رجالنا منذ ذلك الوقت في حالة أسر بائسة وردوا الينا بدلهم اسرى من الاجانب والذين ليسوا من الجزائر، أمّا الذين طالبنا بهم فقد شد وثاقهم أكثر بالرغم من أنكم أعطيتم أوامركم بتسريحهم ولكنهم رفضوا ردهم الينا. وهذا هو السبب في وجود عدد من الجزائريين أصدقائكم يرزحون في الاغلال منذ خمسة وعشرين سنة في حالة بؤس شديدة، فالوضع الذي وجدنا فيه أنفسنا أمامه في عدم قدرتنا على تحريرهم بالرغم من اثارتنا لهذا الموضوع باستمرار ملئنا أسى وأوصلنا الى حالة تشبه اليأس. وهذا هو السبب الرئيسي الذي من أجله تعثرت معاهدات السلم المختلفة ولم تحترم كما كان يجب أن تكون. هذه هي يا مولاي النقطة الرئيسية في كل القضية، وهي أيضا موضوع رجائنا، اذا كان جلالتكم يرغب في أن نكون دائما والى الأبد ثابتين ومتشبثين بخدمته، أصدقاء أصدقائه واعداء أعدائه ونحترم بكل دقة والى آخر الدهر بنود المعاهدة التي أقسمنا عليها... فلتأمروا بفضلكم يامولاي كاكرام خاص تقدمونه الينا باطلاق سراح جميع الجزائريين الذين تم أسرهم منذ خمسة وعشرين سنة وارسالهم الى هذه البلاد[44]». وقد أشار الداي في هذه الرسالة الى ملك فرنسا بكون الجزائر قد تلقت عروضا واقتراحات مغرية من

أعدائه من الأوروبيين للوقوف الى جانبهم ضده ولكن لم تعر لها أذن ولم تجد لديها قبولا حرصا على صداقتها مع فرنسا[45].

الى جانب هذه المسألة الرئيسية كان على محمد الأمين أن يقوم بتسوية عدد من المسائل الأخرى كانت موضوعا لمذكرة أعدها الديوان ليقدمها محمد الأمين الى مفاوضيه من الفرنسيين. وتتناول هذه المذكرة الى جانب قضية الأسرى مرفقا بها قوائم باسمائهم استخرجت من سجلات الدولة، كانت تطالب برد السفينة الخامسة التي لم يتم ردها بعد الى الجزائر، وبالسلع التي كانت أخذت على ظهر سفينة قرب ميورقة والتي قدرت قيمتها بعشرين ألف أوقة[46] والتي هي ملك للخزينة، كان أحد القراصنة الفرنسيين قد استولى عليها في وقت السلم. كما تطالب المذكرة برد الثلاثين أسيرا الذين أختطفتهم السفن الفرنسية في ميناء الجزائر، وتطلب كذلك بالحصول على بعض التسهيلات من أجل اقتناء بعض المعدات للسفن والتي هي في حاجة اليها. وطلب الديوان أيضا بترسيم السيد لومير كقنصل لفرنسا في الجزائر ؛ ذلك أن مارسيل نصب في هذه المهمة بصفة مؤقتة بسبب شغور المنصب على إثر ابعاد القنصل السابق ميركادي من الجزائر[47].

لقد اعتبر هذا القنصل، بسبب العلاقات الوطيدة التي كانت تربطه بالحاج حسين ميزو مورطو، شخص غير مرغوب فيه من طرف السلطة الجديدة لتدخله في أمور لا تعنيه وسعيه «لافساد العلاقات بين فرنسا والجزائر»، وما دامت هذه قد بدأت صفحة جديدة فميركادي ليس بأهل «لارتداء جلباب القنصل» وتمثيل فرنسا في هذه البلاد في ظل هذا العهد الجديد[48].

سافر محمد الأمين الى فرنسا في شهر جوان من سنة 1690، صحبة وفد مكون من اثني عشر شخصا برفقة المبعوث مارسيل وقد وصل الى باريس خلال الأسبوع الأول من شهر جويلية، لقد بدأت الصعوبات تتراكم أمامه حتى وهو في طريقه من طولون الى باريس. لقد كتب بسبب ذلك رسالة الى كاتب الدولة للبحرية يشكو فيها من مرافقه مارسيل، بين فيها كيف أنه أحاطه هو بكل عناية وتكريم اثناء اقامة هذا الأخير في الجزائر وكيف عامله مارسيل والوفد المرافق له بكل قسوة وعدم المراعاة حيث قتر عليهم تقتيرا شديدا في معاشهم، وفي بعض الاحيان كان يهملهم اهمالا تاما حتى أنهم كانوا يجدون

صعوبة في اقتناء ماهم في أشد حاجة إليه لجهلهم للغة البلاد[49].

ففي يوم 26 جويلية استقبل من طرف لويس الرابع عشر والقى امام كلمة عبر فيها عن رغبة الجزائر العميقة في توطيد أواصر الصداقة مع فرنسا وتمتين روابط السلم بين البلدين كما تمنى له النصر على أعدائه ودوام عز ورفعة شأنه[50]. وقدم في هذه المقابلة المذكرة التي حملها له الديوان تخص المطالب التي هي موضوع سفارته.

لقد رد لويس الرابع عشر على هذا الخطاب بكلمات موجزة أكد فيها حرصه هو الآخر على تثبيت العلاقات السلمية بين البلدين مؤكدا في نفس الوقت اقراره للمعاهدة الأخيرة. وهو الاقرار الثاني من طرفه مع الملاحظة أن السلطة الجديدة في الجزائر لم تقم لحد الآن بالمصادقة على هذه المعاهدة واقرارها وعلقت ذلك بترضية المطالب التي تضمنتها المذكرة التي قدمت للملك وأعطى محمد الأمين تفويضا على المصادقة على المعاهدة بعد الحصول على الترضيات المطلوبة. وتأكيد الملك مصادقته للمرة الثانية على هذه المعاهدة يعني أن فرنسا ليست على استعداد لقبول التعديلات التي أدخلهاالطرف الجزائري على هذا الاتفاق.

لقد تأكدت هته النية في الموقف الذي اتخذته السلطات الفرنسية ازاء المبعوث الجزائري. وعبثا حاول هذا الأخير أن يجد من يحادثه ويطرح معه موضوع سفارته ولكن بدون جدوى، وقد كتب عددا من الرسائل الى كاتب الدولة للبحرية يشكو فيها من هذا الاهمال الذي يعانيه «والذي لم يسبق أن عانى مثله أي سفير قبله وفي أي بلد» وطالب محمد الأمين على أن يعامل على الأقل كما سبق أن عومل المبعوثون الجزائريون في السابق بالرغم من كونه ليس مجرد مبعوث عادي إذ هو يحمل تفويضا من الديوان نفسه. وبعد أن طال انتظاره في باريس دون أن يتمكن من مقابلة أحد غير ذلك الاستقبال التشريفي من طرف الملك طلب منه العودة الى طولون للاتصال بمأمور البحرية فوفري والتفاوض معه حول كل المسائل التي جاء من أجلها الى فرنسا[51].

وفي طولون لم يجد غير التسويفات واجابات مبهمة على مطالبه، في الوقت الذي كانت تصله من الجزائر رسائل مقلقة بالنسبة له. ذلك أن الديوان حدد للمهمة أجلا لا يجب تجاوزه وهو ثلاثة أشهر. «إن موضوع سفارتكم هو شيء بسيط ومع ذلك فقد مر الآن مائتان وعشرون يوما بدون أن تتمكوا من

حل اية قضية، ماذا يعني هذا؟ اننا نعلم جيدا ان امبراطور فرنسا لا يرفض مطالب هينة مثل هذه لاصدقاء مثلنا وأنه سيعطينا أكثر مما نحن طلبنا»[52].

وكان يخشى إن عاد الى الجزائر بأيدي فارغة سيتهم بالتقصير والاهمال وسيكون جزاؤه في أحسن الظروف النفي والابعاد عن البلاد، وهذا ما جعله يصل في إلحاحاته ومساعيه الى درجة الاستعطاف والتذكير بالخدمات التي قدمها للفرنسيين في الجزائر والدور الذي قام به من أجل حسم الخلاف وعقد الصداقة بين البلدين.

لم يدخر محمد الأمين وسعا ولم يترك طريقا الا وسلكه حتى أنه اضطر الى الاستعانة بملك انجلترا جاك الثاني، الذي كان لاجئا في فرنسا وطلب منه وساطته ومساعدته لدى المسؤولين الفرنسيين لتلبية مطالبه، وعن طريق جاك الثاني كاتب محمد الأمين نائب أميرال فرنسا دي تورفيل، وأوضح له الصعوبات التي يجابهها في طريق إنجاز مهمته. وكان هذا الاخير قد وفد على الجزائر عام 1684 وهو الذي وقع الصلح مع الحاج حسين ميزو مورطو، وتعرض فيها حتى للظروف المالية الصعبة التي تعانيها البعثة «إن هذه تزودت فقط بما يكفيها لمدة اقامتها المحددة بثلاثة أشهر»[53] موضحا له كذلك أن الملك كان قد أعطى تعليمات لترضيات المطالب التي هي موضوع سفارته «لكن شيئا قليلا فقط بدأ التنفيذ فيه ثم أهمل الكل. . . فالوزير رفض استقبالنا وأخرجنا من باريس كالمنفيين بدعوى أن ذلك هي أوامر الملك. . . هل هذه هي الصداقة التي تكنونها للجزائريين أصدقائكم».

كان كاتب الدولة للبحرية اثناء اقامة الوفد في باريس مريضا وهو المرض الذي أدى الى وفاته في بداية شهر نوفمبر (1690)، وربما يكون المرض هو السبب في كونه لم يستقبل المبعوث الجزائري، بالرغم من كونه كان قد أعد الرد على مذكرة الديوان في شكل رسالة موجهة الى الداي شعبان، عند أواخر شهر سبتمبر. ويبدو أن هذا الرد لم يرسل لأن مراسلات محمد الأمين لا توحي بكونه قد تلقى ردا ولو مبدئيا على المطالب التي تقدم بها ولو تلقى ردا رسميا عليها لكفاه العناء ولحزم حقيبته ورجع[54]. والرد الذي كان يتلقاه محمد الأمين هو الانتظار والتريث. ذلك أن رفض مطالب الديوان في مجموعها كما تضمنه مشروع الاجابة التي أعدها كاتب الدولة للبحرية سينيلاي يعني القطيعة؛ ويبدو أن الموظفين الساميين من الفرنسيين كانوا قد

ادركوا خطورة تسليم هذه الاجابة للسلطات الجزائرية، على العلاقات بين البلدين خاصة في ذلك الظرف العصيب الذي كانت توجد فيه فرنسا. وكانوا يأملون أن يتم تعيين شخص آخر مكان سينيلاي ليأخذ ملف العلاقات الجزائرية الفرنسية بما يتطلبه من الأهمية والخطورة. وربما هذا الاعتبار، هو الذي يفسر تحرك محمد الأمين بين باريس وطولون ومرسيليا ويفسر الموقف الذي سيتخذه كاتب الدولة للبحرية الجديد، بونشرطران من هذه المطالب.

ففي رسالة وجهها الى محمد الأمين بتاريخ 9 ديسمبر (1690) وبعد أن وجه العتاب اليه بكونه قد اشتكى كثيرا من المعاملة التي لقيها وأنه بالعكس قد عومل أحسن مما عومل به أي مبعوث جزائري زار فرنسا في الماضي[55]. كما أنه عبر في هذه الرسالة عن عدم فهمه للموقف الذي اتخذه السفير برفضه المصادقة على المعاهدة المبرمة في الجزائر في العام الماضي وأنه سيشتكيه الى الداي اذا ما سافر ولم يقم بانجاز هذا الاجراء الذي يعتبره في كل الاحوال مجرد «اجراء شكلي» اذ أن عدم القيام به سوف لن يثنيه عن إعطاء أوامره للموظفين للقيام بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه. وبخصوص المطالب التي أدرجت في مذكرة الديوان فان الوزير الفرنسي أخطره بكونه قد أعطى الأوامر باطلاق سراح كل الاسرى الذين تم التنصيص عليهم في المعاهدة وسوف يصحب معه في عودته الى الجزائر، من يجده منهم في مرسيليا والباقي سيتم إرسالهم الى الجزائر تباعا. أما بالنسبة للاسرى الآخرين فما عليه الا أن يتصل بوكلاء الاجفان للاتفاق معهم حول سعر شرائهم وان الملك سيعطي الأوامر بتنفيذ ذلك بمجرد حصول هذا الاتفاق، كما تعهد كاتب الدولة برد المركب الخامس، وبخصوص الاسرى الذين تم اختطافهم من الميناء فان بونشرطران يقول بأن ربّاني السفينتين المعنيتين ينفيان نفيا قاطعا حدوث ذلك ؛ وبالرغم من هذا فان حرصه على ألا يبقى للديوان أي موضوع يشتكي منه فقد اقنع الملك بتقديم هدية له في شكل اطلاق سراح ثمانية أسرى بدون فدية ويطلب ان ترسل اليه قائمة باسماء الذين يرغب في اطلاق سراحهم[56]. وبخصوص تعيين لومير قنصلا فان الوزير احتفظ بالرد على هذه المسألة مؤكدا أن الملك سوف يختار لهذا المنصب من يراه أهلا له ويكون محمل رضا للسلطات الجزائرية ملاحظا أن وضعية لومير كأسير سابق في الجزائر تجعله غير مؤهل لتمثيل فرنسا في هذه البلاد.

هذه الترضيات المبدئية التي حصل عليها المبعوث الجزائري جعله

يعدل هو الآخر موقفه بخصوص المصادقة على المعاهدة. لقد حاول محمد الأمين اقناع الفرنسيين بصياغتها صياغة جديدة ودخل في حوار الصم مع المسؤولين الفرنسيين في كل من مرسيليا وطولون ثم عدل موقفه وحاول صياغة مصادقته بكيفية تسمح له بادراج عدد من التوضيحات والتفصيلات في اطار هذه المصادقة، ولكنه أضطرّ في النهاية الى المصادقة على النص الذي تم تحريره وتوقيعه من طرف الباشا السابق يوم 17 ديسمبر (1690)، ويبدو أن هناك ضغطا وقع عليه لالزامه بالقيام «بهذا الاجراء الشكلي» إذ أن الداي شعبان في مراسلاته قد ندد بهذه الضغوط وقرر أن هذه المعاهدة لن تعتبر ملزمة ما لم تنفذ المطالب التي قدمها الديوان فهي مشروطة بها[57].

لقد لخص محمد الأمين الجهود التي قام بها خلال هذه الشهور الطويلة التي قضاها في فرنسا، في رسالة بعث بها الى الداي شعبان بتاريخ 7 فبراير (1691) والتي احتجزتها السلطات الفرنسية - وهو عمل بالرغم من عدم مشروعيته لكنه كان سائدا في السُلوك الدبلوماسي في ذلك العصر[58] - ذكر فيها أنه لم يدخر وسعا ولم يغفل لحظة من أجل انجاز المهمة التي كلف بها مستخدما في سبيل ذلك كل أساليب الود والصداقة. «لكن هؤلاء الكفرة لا يغيرون أبدا من طبعهم. لقد ركب هؤلاء الخونة غرور شديد بسبب ما حققوه من المكاسب على حساب أعدائهم بفضل مساعدة المسلمين لهم؛ ولكنهم بعيدون من أن يعترفوا بهذا الفضل. إنه من المستحيل افتكاك أي وعد من أفواههم فهم لا ينفكون عن تأجيل الأمور من يوم الى غد والى مالانهاية. لقد قلت لهم وكررت ذلك أكثر من مائة مرة وحتى لملكهم بكونه ليس أمامي سوى ثلاثة أشهر، وقمت بكل المساعي الممكنة. انه شعب مثل الحجارة لا يمكن أن تحصل منه على أي جواب، ولا تستطيع أن تسوي معه أية مشكلة... فالاستيلاء على قلعة وهران هو أسهل من افتكاك مسلمينا من بين أيديهم وتحرير أولئك الموجودين في المحيط». وختم محمد الأمين رسالته بالتأكيد على ضرورة عدم تسهيل مهمة الفرنسيين لافتداء أسراهم الا بعد عودته الى الجزائر.

ولم يلتحق بالجزائر بعد حصوله على هذه الترضيات المبدئية بل بقي في عين المكان لمتابعة تنفيذ هذه الوعود - ولم يعد الى الجزائر إلاّ في شهر أغسطس (1691) - ويبدو أن اقامته أقلقت كثيرا السلطات الفرنسية التي

انزعجت انزعاجا شديدا من الحاحاته ومتابعته باصرار ونشت، لمطالبه ولوضعه على الرف وتجاوزه قرر الفرنسيون ايفاد مبعوث الى الجزائر لتسوية القضايا التي لا تزال معلقة، مع كل من الداي والديوان.

7 - نحو تثبيت السلم :

كانت للصعوبات التي واجهت محمد الأمين في فرنسا والقساوة التي عومل بها في هذه البلاد، وانكشاف نية الفرنسيين وخاصة موظفي طولون ومرسيليا في التحايل على تطبيق ما نصت عليه المعاهدة المبرمة وارضاء المطالب الجزائرية موضوع احتجاج وتذمر شديد في الجزائر.

ففي رسالة مطولة كتبها الداي شعبان الى لويس الرابع عشر في يوم 23 جوبلية 1691 (59) سطر فيها تفاصيل الصعوبات التي واجهت اقرار الصلح وتثبيت السلم المبرم بين البلدين. لقد كشف في هذه الرسالة مناورات الطرف الفرنسي والتضليلات التي يقوم بها للتحايل على عدم تطبيق المعاهدة بروحها ونصها. بين هذه المناورات في أسلوب مهذب ولكن بلهجة حازمة، مرددا في كل مناسبة القيم التي يجب أن ترتكز عليها المعاملات بين الدول والاخلاقيات الاساسية التي يجب أن تتوفر في هذه المعاملات لاقرار سلم حقيقي صادق بين الطرفين.

لقد عمد الحاج شعبان الى كشف ازدواج شخصية المبعوثين الفرنسيين الذين يفدون على الجزائر : فهم يؤكدون نوايا ويتعهدون ويلتزمون باسم ملكهم وحكومتهم ولكن عندما يبدؤون في التطبيق يستعملون كل اساليب التحايل والمراوغة للتحلل مما التزاموا به. وركز الداي على هذه النقطة، ليبين ضررها وانعكاساتها السلبية على العلاقات بين البلدين حيث عدد وقائع محددة بين فيها كذب المبعوث الفرنسي مارسيل وتحايل موظفي طولون ومرسيليا باعتماد طريقة الغش في تطبيق بعض بنود هذه المعاهدة مبينا أن الجزائر لن تضلل بهذه الاساليب. وأورد الداي كدليل على كذب المبعوث الفرنسي قضية سفينة وبحارة والي الرايس. فهذه السفينة كانت قد فقدت قبل القطيعة بين فرنسا والجزائر، ولكن عندما ذهب المبعوث الجزائري الى مرسيليا عثر صدفة على بعض من بحارتها وتبين أنها جنحت الى الشواطئ الفرنسية وتم أسر بحارتها وأرسلوا الى الأجفان. فالمبعوث الفرنسي كان قد

أعلن في الديوان أن السفينة غرقت وأن بعض البحارة من الذين نجوا ماتوا من المرض ولم يبق منهم أحد.

فبمقتضى المعاهدة التي كانت سائرة المفعول قبل القطيعة، كان من المفروض أن يتلقى هؤلاء البحارة كل المساعدة والعون ويرسلون الى بلادهم، وهذا الترتيب تم إقراره وتثبيته في المعاهدة الأخيرة. وعلى ذلك فان الداي طالب بعودة هؤلاء البحارة كلهم بدون استثناء وبدون دفع أية فدية عنهم، وكذلك رد السفينة التي ثبت أنها توجد في حالة جيدة في ميناء مرسيليا. كما تعرضت الرسالة لمسألة أخرى تتعلق بموضوع السفن الخمسة التي كان من المفروض أن ترد الى الجزائر حسب الاتفاق الذي تم التوصل إليه بهذا الشأن، حيث بينت كيف أن موظفي الموانىء الفرنسية احتفظوا بواحدة من هذه السفن الخمس التي هي من صنع الجزائر وفي حالة جيدة ليعطوا بدلها مركبا صغيرا مهترئا لا تتعدى «قيمته الاربعمائة قرش» بدعوى أن هذه كانت قد غرقت وعوضت بهذا المركب[60]. وطلب الداي برد كل السفن التي تم التنصيص عليها بالاسم في المعاهدة. وبعد أن استعرضت الرسالة عددا من المسائل الأخرى، تناولت الكيفية التي تمت بها معاملة السفير محمد الأمين في فرنسا «لقد عامله سينيلاي كأنه واحد من رعاياه واحتقره بشدة عندما كان يلقى به من غصن الى غصن ومن جبل الى جبل، حمدا لله، وهل أوجاقنا يرضى بهذا ؟ ومع ذلك فلكونه رجل خير لم يتفوه بشكوى ولم نعرف ما عاناه وما لقيه الا من أتباعه، هل هذه عدالة ؟ وهل هذه انسانية ؟ واذا وفد الينا اليوم سفير عنكم وأرسلناه مباشرة الى السوق والى الميناء للموظفين الذين لا يعرفون شيئا عن مهمته، بدون أن نستقبله ونسمح له بالمثول أمامنا ؟ هل اعمالكم ستنتهي كما تريدون ؟ بدون شك لا. فلا توجد أية عقبة أمام مبعوثيكم للمثول أمامنا هنا، ليس هناك أية عرقلة أو مانع فنحن ليس عندنا شواش أمام الباب، نستقبل يوميا كل الناس ويقال أمامنا كل ما يراد قوله فشؤوننا لا يسيرها طرف ثالث ولا أي وسيط، كما أننا لا نعالجها باستعلاء وتكبر». كما تعرضت الرسالة للحالة المزرية التي عليها الأسرى الجزائريون في فرنسا، من ضيق وسوء التغذية والمعاملة السيئة وبينت كيف أنه لما توفي أحد من مرافقي المبعوث الجزائري لم يجد هذا الأخير أين يدفنه، وعندما وجد مكانا بأمر من مأمور البحرية ودفن به عمد سكان مدينة طولون الى نبش قبره في الليل واحراق جثته، «وفي الغد كل الناس علموا بما حدث وكل سكان طولون

شاهدوا جثة الميت محروقة في البطن متروكة في العراء مما أجبر سفيرنا الى حملها ورميها خارج الميناء. يموت هنا عشرون أسيرا في اليوم ويتم دفنهم في مقبرة مخصصة لهم حسب دينهم وتتلى عليهم صلواتهم من كتابهم ان الشعوب التي تخشى الله لا تقوم بمثل هذه الاعمال». ويختم الداي شعبان رسالته مذكرا بكون الجزائر الآن ليست في حرب ضد أي أحد وأن كل واحد سيد في مملكته واذا ما أرادت فرنسا شراء واحد من أسراها فما عليها الا ان تأتي بواحد من أسرى الجزائر «وسوف نفتديه عن طيب خاطر ودون الاضرار بأحد».

لقد كان لهذه الرسالة أثرها المباشر ووقعها الحاسم على نفسية المسؤولين الفرنسيين، اذ بعدها مباشرة تلقى مبعوث ملك فرنسا الذي كان مقيما في الجزائر، وهو ديسو، تعليمات صريحة تحثه على انهاء كل القضايا المعلقة بين الطرفين، وكانت لهذه التعليمات أثرها المباشر في تقدم المباحثات بين ديسو والداي شعبان حول موضوع الاسرى التي سوت مسألة فديتهم بكيفية نهائية، وكذلك بالنسبة للمسائل الأخرى التي كانت موضوع خلاف بين الطرفين. لقد أوجدت هذه التعليمات الجديدة التي أعطيت للمبعوث الفرنسي ارتياحا عميقا لدى الداي والديوان ومكنت من اتمام تشييد صرح السلم بين البلدين، مؤكدين بكون الجزائر ستبقى متمسكة بهذا العهد الذي ارتبطت به مع فرنسا، وان تلك هي رغبة الجميع في هذه البلاد. ولقد التزم الداي شعبان باحترام هذا الاتفاق اثناء حكمه ومن بعده من طرف الذين سيخلفونه لادراكه صفاء النية والاخلاص في العهود لدى الناس. «إن سكان هذه البلاد يبدون للذي لا يعرفهم جيدا على غير الذي هم عليه في الحقيقة، انهم رجال الحرب الذين هم في مقابل مثقال من الاحسان، يردون عشرة أمثاله»[61].

لقد انجز البلدان عملا سلميا رائعا سوف يصمد أمام كل الصعوبات والاخطار. ويكفي للدلالة على أهميته أنه أثبت وأقر السلم بين البلدين لمدة قرن وأربعين سنة. وخلال كل هذه المدة الطويلة ورغم العديد من الصعوبات والمنازعات التي كانت تطرأ في المعاملات بين الدولتين فان الآلية التي أقيمت لضبط هذه المعاملات وحل المنازعات والمتمثلة في معاهدة 24 سبتمبر 1689، كانت في مستوى طموحات الطرفين حيث استطاعت امتصاص الخلافات على مر السنين بفضل توفر الارادة الحسنة واحترام كل جانب

لمصالح الجانب الآخر. فلم يحدث أن قامت الحرب بينهما خلال كل هذه المدة الطويلة. والزوبعة التي شهدتها العلاقات بين البلدين عقب أزمة حملة نابليون على مصر لم تؤد إلى مجابهة مسلحة بين البلدين. رغم الإعلان الرسمي لحالة الحرب بينهما، وهي في الحقيقة كانت عبارة عن تجميد للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين أكثر منه في حالة حرب حقيقية بينهما. كما تمكنت الجزائر بالرغم من تحرشات الدبلوماسية الفرنسية المتكررة من المحافظة على برودة الأعصاب وتجنب الصدام مع فرنسا. وليس ذلك خوفا منها ولكن كانت بدافع الرغبة على المحافظة على الصداقة التقليدية والتي أصبحت مشوبة بين البلدين. ومن واجب الصديق أن يتجاوز عن هفوات صديقه إذا كان هذا يعيش ظروفا خاصة وحالة توتر عابرة.

لقد اكمل هذا العمل السياسي بتوقيع معاهدة حول الباستيون في سنة 1695، وهي المعاهدة التي تصبح المرجع الأساسي الذي يستند عليه عند الامتياز للفترة اللاحقة[82].

لقد أثبتت هذه المعاهدة وأقرت ترتيبات المعاهدة السابقة بهذا الخصوص ولم تضف شيئا جديدا عليها غير ذلك الترتيب الذي ينص على إقامة رحى واحدة في الباستيون ونصب رحى على كل مرتفع من المرتفعات الأربعة المحيطة به. كما كانت منع تشييد مباني جديدة في الباستيون وملحقاته، والاكتفاء فقط بإصلاح المباني القديمة وإعادتها إلى الحالة التي كانت عليها في السابق مع السماح بإقامة سور حوله قصير السمك والارتفاع لحماية الباستيون من اللصوص والمتطفلين.

لقد خرجت العلاقات الجزائرية الفرنسية بفضل هاتين المعاهدتين من حالة الاضطراب والمد والجزر إلى حالة من الاستقرار والهدوء، وأصبحت الركيزة الصلبة التي ارتكزت عليها العلاقات بين البلدين حتى عام 1830.

هوامش الفصل الثاني

ج ③ (1) ـ رسالة الداي الحاج حسين الى تورفيل 18 أفريل 1684 عن Plantet ن، م، ص ص : 85-87.

ج ③ (2) ـ انظر القسم الثالث النص رقم : 9 و 10.

ج ③ (3) ـ من المفيد دراسة هذه النقطة لمعرفة تأثير ذلك على النشاط التجاري وانعكاسها على الوضعية الاقتصادية للمنطقة الشرقية من البلاد بصفة عامة ؛ لان تجميد أسعار المواد الزراعية لمدة تزيد عن قرن ونصف (1628-1790) في الوقت الذي كانت فيه حركة الاسعار في أوروبا والحوض الغربي للمتوسط تتجه نحو الارتفاع مما كان له بدون شك أثارات ضارة على اقتصاد المنطقة بوجه خاص وعلى اقتصاد البلاد بوجه عام، وقد يكون هذا عنصرا من العناصر الهامة التي تسببت في نشوب الأزمة الاقتصادية الخانقة التي ستعيشها البلاد منذ مطلع القرن التاسع عشر.

ج ③ (4) ـ رددت المصادر الفرنسية كثيرا بكون مهمة المبعوث الجزائري لدى لويس الرابع عشر هي لطلب العفو واعلان الخضوع له وهو ادعاء لا يستند على أي أساس وانما كان اختلاقا محضا ابتدعه دبلوماسي ومترجمي «الملك الشمس» لارضاء غروره فالرسالة التي حملها الداي لمبعوثه ليسلمها لملك فرنسا لا تشير الى موضوع الاعتذار، وطلب العفو لا من قريب ولا من بعيد، كما أن الرسالة التي رد بها لويس الرابع عشر على رسالة الداي لا تنص على أن هذا الملك قد تقبل الاعتذار وطلب العفو وانما أشارت فقط الى أن هذا المبعوث قد عرض عليه وجهة نظر الجزائر فيما حدث ورغبة بلاده في احترام معاهدة السلم الجديدة التي أبرمت بين الطرفين، لكن في الرسالة التي حملها المركي دامفرفيل والموجهة الى الديوان فيها اشارة الى قضية الاعتذار هذه. ولا يمكن أن يكون موضوع الاعتذار واردا عند الطرف الجزائري لأن ذلك ليس مستساغا من جميع الوجوه حتى بالنسبة لأجيال تلك الفترة. ويبدو أن الفرنسيين قد اخطؤوا في تأويل وتفسير الرسائل الجزائرية بعدم وضعها في سياقها الصحيح السائد في ذلك الوقت. ذلك أن المراسلات الدبلوماسية الشرقية كان يطغى عليها اسلوب التعظيم والتبجيل والتضخيم للمخاطب والتقليل من قيمة ومكانة المتكلم، واعطاء هذا الاسلوب مدلولا سياسا ومحاولة تحميله عمليا ما ليس في نية أصحابه سيكون عنصرا آخر من عناصر سوء الفهم بين الأوروبيين والشعوب الشرقية الذي يعكس التعارض بين العقليتين. ونعتقد أنه عندما يوقع الدايات مراسلاتهم باسم «العبد الفقير فلان» لم يكن هذا التواضع يثير إعجاب المخاطب بقدر ما كان يدفعه الى الزهو والتعالي والتعاظم ؛ حول سفارة الحاج جعفر انظر A.N.P./Marine B7 210 وكذلك A.E.P./M.D. Algérie 15.

ج ③ (5) ـ رسالة الداي الى لويس الرابع عشر مؤرخة في جوان 1684 في : A.E.P./M.D. Algérie 15.

ج ③ (6) ـ A.E.P./M.D. Algérie 15.

ج ③ (7) ـ A.N.P./Marine B7 210.

ج ③ (8) - A.E.P. / M.D. Algérie 15.

ج ③ (9) - المصدر السابق.

ج ③ (10) - A.N.P. / M.D. Algérie 210.

ج ③ (11) - لقد عمد القنصل الفرنسي لابطال تأثير شكاوي الحاج جعفر على المسؤولين باغمارهم بالهدايا والاكراميات تحت مختلف العناوين ويبدو أن لذلك بعض الاثر على هؤلاء المسؤولين لفترة من الوقت.

ج ③ (12) - لقد بينت هذه المسألة مدى الجدية والوفاء الذي كانت تراعيه فرنسا في التزاماتها مع الدولة العثمانية، اذ من أين جاء هؤلاء الأسرى والعلاقات السلمية قائمة بين الدولتين، وتجديد الامتيازات لصالح فرنسا كان يتم دوريا مع هذه الامبراطورية. لقد احتاطت فرنسا على أن لا تدرج ضمن هذه الدفعة أولئك الاسرى الذين هم من أصل مغربي لاعتقادها أن ذلك سيزيد من قوات البحريات المغربية بطريقة أو بأخرى.

ج ③ (13) - رسالة الداي الى لويس الرابع عشر مؤرخة في شهر مارس 1685 عن Plantet ن، م، ص ص : 96-98.

ج ③ (14) - A.N.P. / marine B^7 210.

ج ③ (15) - مذكرة الداي الى لويس الرابع عشر مؤرخة في مارس 1685 عن : Plantet ن، م، ص ص : 102-103.

ج ③ (16) - «مذكرة حول عدد من الاضافات التي يمكن الحاقها بمعاهدة السلم مع الجزائر» مؤرخة في 28 ماي 1686 في A.N.P. / Marine B^7 528.

ج ③ (17) - «مذكرة حول الرسوم التي تدفع على السفن والسلع التي تدخل وتخرج من المواني الجزائرية» في A.N.P. / Marine B^7 213.

ج ③ (18) - A.N.P. / Marine B^7 528.

ج ③ (19) - انظر : رد الداي على هذه المطالب في : A.N.P. / Marine B^7 210.

ج ③ (20) - رسالة الداي الى ملك فرنسا 24 جويلية 1686، لقد حررت هذه الراسالة بالفرنسية في الجزائر وبعثت وعليها خاتم الداي انظر : A.N.P. / Marine B^7 210.

ج ③ (21) - A.N.P. B^7 528 ليس صحيح ماذكره Plantet في ص : 121 هـ 1، أن هذا المبعوث كان على رأس عمارة كبيرة أرست في ميناء الجزائر، انما هو مبعوث مدني مما يوحي بالاعتقاد أن الفرنسيين احذوا بعين الاعتبار عدم رغبة الجزائر في عدم استقبال مبعوثين مسلحين.

ج ③ (22) - A.N.P. / Marine B^7 528.

ج ③ (23) - رسالة الداي الى لويس الرابع عشر في : 21 سبتمبر 1686 في : A.N.P. / Marine B^7 213.

ج ③ (24) - رسالتي الداي ابراهيم خوجة الى كاتب الدولة للبحرية ورسالة الداي لاويس الرابع عشر المؤرختين في 21 سبتمبر 1686 في : A.N.P. / Marine B^7 210.

ج ③ (29) - انظر : نص هذه الرسائل في Plantet ن، م، ص ص : 148-157.

ج ③ (30) - رسالة الديوان الى ديسو 27 ماى 1686 عن Plantet ن، م، ص ص : 156-157.

ج ③ (31) - مما يثير الانتباه أن صاحب الزهرة النائرة لا يشير الى هذه الحملة لا من قريب ولا من بعيد، واذا عرفنا أنه أورد ذكر قصف سنتي - 1682 و 1683، وذكر الخسائر المادية والبشرية التي نجمت عن هاتين الغارتين التي اعتبرت قليلة الأثر والتأثير من طرف المصادر الفرنسية نفسها فانا نستغرب أن لا يورد ذكر هذا القصف الاخير و(فداحته) كما صورته هذه المصادر، مما جعلنا نعتقد أن الاضرار الناجمة عنه كانت أقل بكثير مما ذكرته ، إن كانت حدثت هناك أضرار.

ج ③ (32) - A.N.P. / Marine B^7 213.

ج ③ (33) - رسالة فوفرى الى كاتب الدولة للبحرية 9 جوان 1689. A.N.P. / Marine B^7 213.

ج ③ (34) ـ A.N.P. / Marine B^7 213 وكذلك A.E.P. / M.D. Marine 15 توجد نسخة للتعليمات التي زود بها مارسيل في هذا السجل الأخير.

ج ③ (35) ـ انظر : القسم الثالث النص رقم 12.

ج ③ (35م) ـ وهو ما يعادل مبلغ ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسين ريالا (موزونة) بالنسبة لجندي من عسكر الاوجاق والفي ريال بالنسبة للاسرى الآخرين أي حوالي ثلاثين سلطاني جزائري بالنسبة للعساكر وعشرين سلطاني ونصف بالنسبة للاخرين.

ج ③ (36) ـ رسالة اسماعيل باشا الى سفير فرنسا بالقسطنطينية مؤرخة في 14 سبتمبر 1688 في : /.A.N.P Marine B^7 213.

ج ③ (37) ـ رسالة اسماعيل باشا الى لويس الرابع عشر في 15 أكتوبر 1688 عن : Plantet ن، م، ص ص : 159-162.

ج ③ (38) ـ توجد النسخة الاصلية لهذه الرسالة باللغة التركية مع ترجمتها الفرنسية في : A.N.P./Marine B^7 214.

ج ③ (39) ـ هذه التعديلات تخص التنصيص على استرداد السفن الخمس وليس ثلاث، وادخال تعديل يتعلق بحرية شراء الاسراء حيث عدلت الصيغة لتصبح ملزمة للطرفين المتعاقدين وكذلك فيما يتعلق بسعر شراء هؤلاء الاسرى الذي كان بندا سريا في الاتفاق الذي ابرم مع الباشا السابق ليصبح علنيا ومدرجا ضمن ترتيبات المعاهدة. انظر : رسالة الداي شعبان الى كاتب الدولة للبحرية سينيلاي في 15 جانفي 1690 في : A.N.P./Marine B^7 214.

ج ③ (40) ـ المصدر السابق.

ج ③ (41) ـ ن، م.

ج ③ (42) ـ قامت السفينتان الفرنسيتان اللتان جاءتا لنقل الاسرى الفرنسيين الذين تم اطلاق سراحهم بتهريب عدد من الاسرى الأوروبيين ـ كانوا ثلاثين ـ ولقد اثار ذلك غضب الناس في المدينة وأرسلوا وفدا الى الداي شعبان للاحتجاج على هذا العمل والتنديد بهذا السلوك معتبرين أن معاهدة السلم التي أبرمت مع فرنسا ما هي الا تضليل وغش «ما هو هذا الصلح الذي ابرمته مع فرنسا ؟ بعدما اصبحنا مثل الاخوة معهم يقومون بخطف اسرانا تحت أنظارنا وينقلونهم الى سفنهم تحت راية صلح مغشوش. هل امبراطور فرنسا يقبل ذلك ؟ وهل يرضى أن يقوم رعاياه الذين يأتون إلى هنا بخطف أسرانا؟ هذا الصلح ما هو إلا خديعة وليس صلحا مخلصا. . . وهل سيسلك مثل هذا يتفق وإرادة الله». لقد وجد الداي شعبان صعوبات كبيرة في تهدئة الخواطر وكتب بهذا الخصوص رسالتين إلى كل من ملك فرنسا، كاتب الدولة للبحرية بتاريخ في أفريل 1690، مطالبا بإعادة هؤلاء الأسرى ومعاقبة المسؤولين عن هاته الأعمال التي تشكل خرقا صريحا للصلح المبرم حديثا بين الطرفين. انظر رسالة الداي الى لويس الرابع عشر في نصها الأصلي باللغة التركية وملخصا عنها باللغة الفرنسية في A.N.P./Marine B^7 213 - 214.

ج ③ (43) ـ يوجد عدد من الرسائل باللغة التركية دبجها الدفتر دار محمد الأمين بخط يده يعود تاريخها الى ما بين عامي 1690 و 1695 في : A.N.P./ Marine B^7 214 et 215.

ج ③ (44) ـ رسالة مؤرخة في 10 ماي 1690 في A.N.P. / Marine B^7 214.

ج ③ (45) ـ كانت فرنسا تواجه في هذه الفترة ائتلافية أوروبية جديدة تتكون اطرافها من كل من هولندا، وانجلترا، والنمسا الى جانب اسبانيا وهي الائتلافية التي اشتهرت تحت اسم عصبة أقسبورق.

ج ③ (46) ـ الاوقة كانت قيمتها تعادل قيمة السلطاني الجزائري وكانت تصرف في هذه الفترة في حدود 11,14 فرنكا ذهبيا.

ج ③ (47) ـ انظر : المذكرة التي قدمها محمد الأمين الى لويس الرابع عشر عندما استقبله هذا الأخير يوم

26 جويلية 1690 في: A.N.P / Marine B' 214

(48) - رسالة الداي شعبان الى لويس الرابع عشر 15 جانفي 1690 في Plantet ن. م، ص ص 212-207.

(49) - رسالة محمد الأمين الى كاتب الدولة للبحرية 10 جويلية 1690 في A.N.P / Marine B' 214 يبدو أن الداي شعبان وكأنه يتوقع مثل هذه المعاملة عندما أرسل رسالة الى مارسيل بتاريخ 26 جوان حثه فيها على الوفاء بوعده والثبات على كلمته «ويجب ألا ننسى ذلك أبدا، اذ يبدو واضحا كالشمس بكوننا لا زلنا في حاجة الى بعضنا البعض» انظر: ن. م.

(50) - يوجد هذا الخطاب باللغة التركية مع ترجمته الفرنسية موقعا من طرف محمد الأمين في A.N.P / Marine B' 214 / وقد أرخ بيوم 18 جويلية والاستقبال كان قد وقع يوم 26 جويلية، ويبدو أن يوم 18 جويلية هذا هو اليوم الذي سلم فيه المبعوث الجزائري خطابه الى مترجم الملك ليقوم بترجمته الى اللغة الفرنسية.

(51) - رسالتي محمد الأمين الى كل من كاتب الدولة للبحرية والى نائب أميرال فرنسا دي تورفيل المؤرختين 22 سبتمبر و 30 نوفمبر 1690. في A.N.P. / Marine B' 214.

(52) - A.N.P. / Marine B' 214.

(53) - «وخلال ستة أشهر صرفنا ألف ومائة ريال، والاثنا عشر شخصا الذين هم في رفقتي يتقاضون أربعة قروش في اليوم وندفع قرشين للسكن لليوم الواحد بحيث أن مصاريفنا اليومية تصل الى أحد عشر ريالا، وقد اضطررنا الى الاستدانة ونحن في الطريق أثناء سفرنا من باريس الى طولون وقد كلفتنا هذه الرحلة مائتي ريال» رسالة محمد الأمين الى تورفيل، ن، م.

(54) - أورد Plantet هذا الرد في شكل رسالة موجهة الى الداي شعبان من طرف كاتب الدولة للبحرية بتاريخ 22 سبتمبر 1690، ولكننا نميل الى الاعتقاد بكون هذه الرسالة لم ترسل بل كانت مجرد مشروع، اذ لو اتصل بها محمد الأمين لتمكن على الأقل من تبرير فشل مهمته اعتمادا على هذه الرسالة. ذلك إننا نراه يلح بعد هذا التاريخ على أن يعطى له على الأقل رسالة يبرر فيها تأخره كما رأيناه يطلب الاذن بالسماح له بالعودة الى بلاده. ويتضمن مشروع الاجابة هذه رفضا كليا لمطالب الديوان. وبخصوص الأسرى، فان كاتب الدولة للبحرية يقول بكونه أرجع كافة الأسرى من عساكر الأوجاق الذين نصت عليهم معاهدة 1684 وما تبقى فما على الجزائر الا أن تحذو حذو فرنسا بأن تفتدي أسراها كما فعلت هي ذلك. وينفي هذا المشروع قيام رباني السفينتين الفرنسيتين باختطاف ثلاثين اسيرا من ميناء الجزائر ويقول أن ذلك لم يحدث. ومما يجدر ملاحظته بهذا الخصوص أن مرسيل نفسه أكد في مراسلاته حدوث هذا الاختطاف كما أن خليفة سينيلاي على كتابة الدولة للبحرية بونشرطران سيعترف بذلك ويختلف فقط مع السلطات الجزائرية حول عدد الأسرى الذين تم تهريبهم من طرف رباني السفينتين. كما يرفض مشروع الرد هذا، اقترح تعيين لومير قنصلا ويقول «أن جلالته لم يتعود عند تعيينه لقناصله أن يسترشد برأي أولئك الذين يتم تعيينهم عندهم»، انظر: مشروع الرد في Plantet ن. م ص ص: 259-261.

(55) - لم تظهر هذه المعاملة الحسنة في الواقع، الا منذ بداية شهر ديسمبر وبتعليمات صريحة من لويس الرابع عشر الذي خشي إن عاد السفير الى بلاده فارغ اليدين أن يؤدي ذلك حتما الى القطيعة مرة أخرى وسيزداد حرج موقف فرنسا من جراء ذلك أكثر خاصة في البحر الأبيض المتوسط. ولهذه الغاية أوفد ديسو مرة أخرى الى الجزائر للعمل والسعي لتوطيد أواصر الصداقة مع الجزائر وتفويت الفرصة أمام أعداء فرنسا الذين كانوا يسعون جاهدين لجرها معهم في صراعهم ضد فرنسا.

(56) . رسالة سونتشرطرات إلى محمد الأمير 9 ديسمبر 1690 عن Plantet ، ج ، ص ص 291-294

(57) . حول مصادقة محمد الأمير على المعاهدة انظر التقرير الذي بعثه فوفرلي إلى بونشيطرات في 17 ديسمبر 1690 في A.N.P / Marine B7 215

(58) . توجد النسخة الأصلية لهذه الرسالة باللغة التركية مع ترجمتها بالفرنسية في A.N.P / Marine B7 215

(59) . رسالة الداي شعبان إلى لويس الرابع عشر في A.N.P / Marine B7 215

(60) . وقد مأمور البحرية في طولون يعتقد بكونها الهدية عندما رد الباشا مركبا مهترئا من صنع أوروبا سفينتان توجدان في طولون . رسالة الداي إلى كاتب الدولة للبحرية 23 جويلية 1691 في ن. م.

(61) . رسالة الداي شعبان إلى لويس الرابع عشر 29 أكتوبر 1691 في A.N.P / Marine B7 215

(62) . انظر : قسم المعاهدات النص رقم 16

الفصل الثالث :

استقرار السلم المئوي
1790 - 1690

تميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال المائة سنة هذه بالاستقرار والتعايش السلمي، منذ أن تمت تسوية مشكلة الاسرى بكيفية مرضية لكلا الجانبين، واذا حدث أن طرأت بعض الحوادث من جهة أو من أخرى فان هذه لم تؤد في أي وقت من الأوقات الى القطعية. وكانت التوترات تجد دائما حلولا لها اعتمادا على بنود معاهدة السلم المئوي التي كرست مبدأ التعامل الند مع الند واحترام مصالح كل من الطرفين المتعاقدين اعتمادا على هذا المبدأ؛ وكان ذلك عاملا أساسيا في استقرار هذا السلم وترسيخ قواعده. لقد عمد الطرفان بين الحين والآخر الى إثراء هذه المعاهدة بإضافة بنود جديدة لها للتلائم ومتطلبات الظروف القائمة من جهة ودرء كل نزاع والذي ان اختمر قد يؤدي في النهاية الى القطيعة في المستقبل من جهة أخرى.

نظرة سريعة على العلاقات بين البلدين خلال هذا القرن تعطي لنا صورة عن تلك الجهود التي بذلت في هذا الاتجاه تدعيما لمبدإ التعامل الند مع الند الذي كرسته الجزائر في جميع المعاهدات التي أبرمتها مع الدول الأجنبية الصغرى منها والكبرى على السواء حيث لم تميز في تعاقداتها معها بينها، وتتعامل مع الجميع على قدم المساواة.

1 ـ لمحة عن العلاقات بين البلدين فيما بين عامي 1695-1732 :

عند أواخر عهد الداي شعبان طرأت بعض الصعوبات بسبب تلكأ

الفرنسيين في ترضية بعض المطالب التي تقدمت بها الجزائر من جهة، وكذلك بسبب تدخل قنصلهم السافر في تونس وتذكيته لنار الحرب الأهلية الدائرة في هذه البلاد من جهة أخرى.

كانت لحالة عدم الاستقرار التي تميز بها نظام البايات والحروب الأهلية التي كانت دوما مستعرة في هذا القطر بين أفراد الأسرة المرادية، أن كثيرا ما كان يستنجد بعض أطراف هذه الصراعات بالجزائر لمساعدتهم على حسم الموقف لمصلحتهم، غير أن تدخل الداي شعبان في هذه المرة كانت له أسباب أخرى أوضحها في رسائله الى لويس الرابع عشر والى كاتب الدولة للبحرية بونشرطران ليبرز بذلك الوجه العدائي لتحرك القنصل الفرنسي سورهاند في تونس؛ وليتساءل ما اذا كان عمله هذا يستند على تعليمات وجهت اليه من فرنسا بهذا الخصوص ليستخلص من ذلك النتائج المنطقية لهذا الموقف.

لقد بين الداي شعبان أن دخوله الى تونس كان ردا لعدوان محمد باي ضد الجزائر عندما عمد هذا الأخير الى نسج تحالف بينه وبين مولاي اسماعيل سلطان المغرب الأقصى لمهاجمة الجزائر من الشرق ومن الغرب في آن واحد. وأن القنصل الفرنسي هو الذي أمده بالسلاح والعتاد مما مكنه من تطويل مدة الحرب ومقتل تسعة آلاف رجل من الطرفين من جراء ذلك[1]. ولقد حقق الداي بنفسه مع القنصل واعترف هذا الأخير بتدخله ومساعدته لمحمد باي. وطلب الداي من السلطات الفرنسية سحب هذا القنصل واستبداله بقنصل آخر يكون مزودا بتعليمات صارمة لمراعاة الحياد في هذه الصراعات. كما كان للجزائر عدد من شكاوي أخرى تمثلت في استيلاء الفرنسيين على عدد من المراكب التجارية التابعة لرعاياها أو لتجار من اليهود بالقورنة والتي تحمل جوازات جزائرية منحت لهم لغرض تموين البلاد، ببعض من السلع التي كانت في حاجة شديدة اليها، نظرا لتعطل التجارة الأوروبية وشللها بسبب الحرب. لقد فهم الداي بكون تلكإ الحكومة الفرنسية في الاستجابة لمطالب الجزائر يعود الى العراقيل التي كان يضعها موظفوها في مرسيليا وطولون، وخاصة مأمور البحرية في هذه المدينة الأخيرة فوفرى، الذي كان يعمد حسب ما يؤكده الداي الى حجز الرسائل التي كان يرسلها الى الملك أو الى كاتب الدولة للبحرية؛ وفي بعض الاحيان كان يقوم بترجمتها

ترجمة غير دقيقة مما جعل الداي شعبان يقترح على لويس الرابع عشر بأن يرسل اليه مترجمين أو أكثر من الجزائر للاقامة في بلاطه يتوليان ترجمة المراسلات التي تصله من هذه البلاد أو تتم ترجمة هذه الى الفرنسية هنا بالجزائر[2].

لقد عمدت السلطات الفرنسية الى ترضية الداي بخصوص مراعاة الحياد في تونس وقررت تفتيش كل السفن الفرنسية التي تخرج من موانئها للتأكد من عدم شحن الذخائر والاسلحة التي تزيد عن حاجتها، كما قدمت ترضيات بخصوص المطالب الأخرى مما أوجد ارتياحا وغبطة لدى المسؤولين في الجزائر.

لم تتأثر هذه العلاقات الحسنة بمقتل الداي شعبان في شهر أغسطس من سنة 1695، ويبدو أن السبب في اغتياله يعود الى رغبته في جود حملة جديدة ضد تونس لمديد المساعدة لحليفه محمد بن شكري بعد أن تمكن محمد باي من استعادة مدينة تونس وافتكاكها من بين يديه[3].

لقد استمرت العلاقات بين البلدين في التحسن بالرغم من ظهور مشكلة الأسرى مرة أخرى، وايفاد مبعوث الى فرنسا لتسوية هذه القضية.

لقد وقع الاختيار على سليمان بلوك باشى،[4] للقيام بهذه المهمة وكان هذا الأخير أوفد في الصيف الماضي (1695) الى فرنسا من قبل الداي شعبان وموضوع سفارته هو المطالبة باسترداد مركبين كان القراصنة الفرنسيون قد استولوا عليهما وأنجز مهمته بنجاح. وهدف مهمته الثانية هذه، هو مطالبة السلطات الفرنسية باطلاق سراح الاسرى الجزائريين الذين لا يزالون في هذه البلاد.

لقد وردت رسائل منهم بينت أنه لا يزال يوجد بفرنسا قرابة المائتي أسير يرزحون في الاصفاد، وكان ذلك مفاجأة بالنسبة للسلطات التي اعتقدت أن هذه القضية قد سويت بتحرير جميع الأسرى وأنه لم يبق أحد منهم في هذه البلاد واستنادا على هذا الاعتقاد قام الداي شعبان بتسجيل اقرار بطلب من المبعوث الفرنسي ديسو، بكون هذه القضية، قد صفيت، وعندما وصلت رسائلهم في نهاية ربيع سنة 1695 اشتاط الداي شعبان غضبا واستدعى القنصل الفرنسي لومير ليحتج على هذا المسلك الذي يتنافى مع الصداقة

القائمة بين البلدين. ويبدو انه كان من بين مهام سليمان بلوك باشي في سفرته الأولى خلال صيف هذه السنة (1995)، هو تقصي أخبار هؤلاء الاسرى وحصر عددهم.

لقد سبق أن أشرنا بكون الجزائر لا تتوفر على وسائل ومصادر للمعلومات تمكنها من تتبع أخبار أسراها في البلدان الأوروبية، لذلك فانه من الصعب إن لم يكن مستحيلا أن تكون لديها صورة واضحة عن أماكن تواجدهم وعن عددهم. واذا لم يفلح هؤلاء في ايصال رسائلهم الى الجزائر تنبئ عن مكانهم والظروف التي تم أسرهم فيها فانهم يعتبرون في حكم المفقودين، وهذا ما يفسر ظهور هذه المسألة من جديد بعد أن اعتبرت قضية منتهية.

ففي القوائم التي أعدت بأسماء الاسرى على إثر عودة محمد الأمين من سفارته من فرنسا في آخر صيف 1691 كان عددهم مائتين وسبعة وخمسين أسيرا، أطلق الفرنسيون سراح معظمهم والاربعة والعشرون الذين ينقصون عن العدد اعتبرتهم السلطات الفرنسية موتى أو مفقودين وعوضتهم بأسرى مسلمين من الأقطار الأخرى؛ لكن تمكن الاسْرى من ايصال رسائلهم الى الجزائر سوف يؤدي الى طرح هذه القضية من جديد ويستلزم الأمر ايفاد مبعوث آخر الى فرنسا لهذا الغرض.

كانت السلطات الفرنسية تحتاط كثيرا من هؤلاء المبعوثين وتحيطهم برقابة شديدة وتقلص تحركاتهم واتصالاتهم في أضيق الحدود. ونظرا لهذه العراقيل فان هؤلاء المبعوثين كثيرا ما تكون معلوماتهم عن الأسرى تقريبية وغير دقيقة لعدم السماح لهم بزيارة الموانىء الفرنسية. المختلفة غير طولون ومرسيليا، وفي أضيق الحدود بالنسبة لهذين الأخيرين.

فبمجرد إخطار فرنسا بنية الجزائر في إيفاد مبعوث جديد بادر كاتب الدولة للبحرية الى إرسال تعليمات بخصوصه الى مأمور البحرية في طولون يأمره فيها بتعيين مرافقين له ونقله على وجه السرعة الى باريس «لقد أخطرت بأن الهدف من مهمته هو المطالبة باطلاق سراح الأسرى الباقين في الاجفان، فعليكم أن تمسكوا عن إعطائه أية معلومات حولهم واكتفوا فقط بأخذ قوائم بأسمائهم منه إن اعطاها لكم وأن تمنعوه من الذهاب الى مرسيليا بدعوى تجنب كل تأخر»[5]. وبالفعل، فقد تم تأطير المبعوث الجزائري من طرف الفارس دارفيو، الذي كان في السابق قنصلا بالجزائر، حيث كلف بمهمة

مرافقته في رحلته من طولون الى باريس.

كان سليمان بلوك باشي قد اعتقد أنه تخلص من الرقابة عندما رفض مصاحبة السيد لومير، أخ القنصل الفرنسي بالجزائر بدعوى أنه ليس في حاجة الى أية مصاحبة وأنه يكيفه فقط أن يكون بمعية المترجم الذي قدم معه من الجزائر للقيام بهذه الرحلة ؛ لكن جهوده لم تفلح. واضطر في النهاية الى قبول رفقة الفارس دارفيو مرغما، والذي تخلص منه لمجرد وصولهما الى باريس[16].

لقد طرح سليمان بلوك باشي. في لقائه مع كاتب الدولة للبحرية، قضية الأسرى طرحا غير ملائم وغير موفق، بالرغم من كونه ذا خبرة ودراية بالشؤون الدولية ؛ اذ قام بعدة سفارات قبل ذلك الى كل من انجلترا والأراضي المنخفضة، لكن يبدو أن التعليمات التي زودته بها السلطات لم تعطه قدرا كافيا من حرية التصرف لطرح هذه القضية طرحا ملائما.

لقد كانت تطرح كل قضية من هذا القبيل في الماضي، على أساس الاعتماد على بنود المعاهدة القائمة بين البلدين حول الموضوع وايعاز القصور الذي حدث في التطبيق من الطرف الفرنسي الى سوء نية الموظفين الذين أسندت اليهم مهمة التنفيذ. وكان يطلب من السلطات العليا في فرنسا التدخل لوضع حد لتجاوزات هؤلاء الموظفين ؛ لكن الداي الجديد، الحاج محمد، الذي يبدو بكونه عديم الخبرة والدراية بالشؤون العامة طرح هذه المسألة طرحا قصير النظر، عندما حمّل مسؤولية بقاء أسرى جزائريين في فرنسا الى العهد السابق والى محمد الأمين على وجه الخصوص والذي قال عنه بكونه تآمر مع ديسو، من أجل مصالح شخصية، للابقاء على عدد كبير من الجزائريين في الأسر واطلاق سراح غيرهم ممن ليسوا من الجزائر[7] ؛ فكان على الملك والسلطات العليا في هذه البلاد في منظور هذا الطرح، أن تتكرم وتتفضل باطلاق سراح الأسرى المتبقين اعتبارا ومراعاة للصداقة القائمة بين البلدين وليس تطبيقا لبنود الاتفاق المبرم بينهما. وبالفعل فان فرنسا وجدت في هذا الطرح طريقا فسيحا لتمييع المسألة وتقديم طلبات ترضية من طرفها ليست لها علاقة بالالتزامات التي أقرتها المعاهدة القائمة بين الطرفين.

ففي لقاء جمع بين كاتب الدولة للبحرية وسليمان بلوك باشي يوم 12 جوان (1696) وبعد أن أوضح المبعوث الجزائري بكون المسؤولية في بقاء

الأسرى الجزائريين في فرنسا، لا تعود الى هذه الأخيرة وانما الى محمد الأمين ومع ذلك فهو يطلب اطلاق سراح هؤلاء المتبقين وعددهم مائتان واحد وستون، وسلم له القوائم بأسمائهم . لقد رد كاتب الدولة بكون فرنسا قد أوفت بجميع التزاماتها بهذا الخصوص، وان لها إقرارا بذلك من الديوان ومن الداي شعبان وأن القضية اعتبرت منتهية منذ سنة 1692 ؛ ولكن بالرغم من هذا، ونظرا لرغبة فرنسا في الابقاء على أواصر الصداقة بين البلدين ودرء لأي سوء تفاهم قد يطرأ، فهي على استعداد لأن تأخذ هذا الطلب بعين الاعتبار ودراسته «فليس بضار أن يطلب الاصدقاء من أصدقائهم بعض الخدمات وليس ذلك بغريب اذ أنه تجمع بيننا صداقة أخوية ونحن جيران ولا نعتبر أنفسنا أجانب عن بعضنا البعض»[8]. وأردف الوزير الفرنسي هذه التصريحات بتقديم عدد من المطالب منها : اطلاق سراح عدد من الفرنسيين الذين تم أسرهم وهم جنود أو بحارة على سفن معادية للجزائر والغاء تلك الزيادة التي أضافها الديوان للعوائد التي كانت تدفع مقابل استغلال امتياز الباستيون[9] وعدد من المطالب الأخرى، ولما كان المبعوث الجزائري ليس له اعتماد الا بخصوص مسألة الأسرى فقط، فإنه أوضح لمحدثه بكونه ليس في امكانه مناقشة هذه المطالب إذ ليست له صلاحيات بذلك. ولقد كاتب الجزائر بخصوصها ولكن ردود الداي لم تحمل اجابات واضحة حولها، مما دفع بالفرنسيين الى إيفاد ديسو الى الجزائر من جديد لتسوية هذه المسألة. وهكذا تم ربط قضية الاسرى بالمطالب الفرنسية الجديدة والمسؤولية في ذلك تعود الى الادارة الجزائرية التي طرحت المسألة طرحا سيئًا ينبئ عن ضيق الافق لدى السلطة الجديدة وجهلها التام بملف هذه القضية وحتى بترتيبات المعاهدة المبرمة في سنة 1689.

فلو أخذت على عاتقها تفحص بنودها لوجدت فيها ما يخول لها تقديم طلبها اعتمادا عليها وليس تكرمة ومنحة تتفضل بها السلطات الفرنسية عليها. فالبند العاشر من المعاهدة ينص على تمكين كل أسير من عساكر الأوجاق من حريته إذا ما قام بدفع فديته بنفسه أو دفعت عنه في أي وقت وفي جميع الظروف والبند الرابع ينص على حرية شراء الأسرى بالنسبة لكل من الطرفين بدون تمييز بينهم.

لقد أظهر هذا الداي وخليفته بابا حسن قصورا واضحا في تسيير شؤون

الدولة وانعكس ذلك على هيبتها ومكانتها. وظهر ذلك واضحا في الاتفاق الذي أبرمه الحاج أحمد مع ديسو، حول الأسرى، فمن بين المائتين وواحد وستين أسيرا الذين تمت المطالبة بهم اثناء سفارة سليمـان بلوك باشي الى فرنسا، وافق الداي في النهاية على استرداد واحد وعشرين أسيرا، الذين سيتم استبدالهم بالفرنسيين الذين تم أسرهم كجنود وبحارة على سفن الاعداء ؛ والباقي ترك الباب مفتوحا، بتخلي الدولة عن المطالبة بهم، للاتجار والمزايدة بالاعلان أن كل من يرغب في تحـرير «أسيـره» فعليه بـالتوجـه الى مسكن المبعوث الفرنسي للاتفاق معه على الفدية مقابل ذلك[10].

وعلى عهد الداي مصطفى عمدت فرنسا الى السعي من أجل اقناع الجزائر بالوقوف الى جانبها ضد الائتلافية الأوروبية التي بدأت تتكون ضدها. ولقد دخلت فرنسا في الحرب بالفعل ؛ ضد هذه الائتلافية في عام 1702 وهي الحرب المعروفة باسم حرب الوراثة الاسبانية. لقد أرسلت فرنسا وفدا لهذا الغرض الى الجزائر في عام 1701 ولم تسفر جهوده عن أية نتيجة[11]. وبالرغم من هذا الفشل فان فرنسا لم تيأس، وكلف القنصل ديرون بمتابعة الجهود في هذا الاتجاه ولكن بدون جدوى ؛ واعترف في النهاية بكونه لم يستطع جر الجزائريين وراء فرنسا في هذا الصراع خاصة «لأن الانجليز يمدونهم، وبثمن بخس، بالبارود والرصاص والحديد والمواد الأخرى المحـظورة علينا نحن بيعها لهم»[12].

وبالرغم من فشل هذه الجهود فان العلاقات بين البلدين لم تتأثر بذلك وقـام الطرفـان بتنفيذ التـزاماتهمـا ازاء بعضهما البعض كمـا تبينه عـدد من الحوادث التي وقعت في هذه الفترة.

قام بعض الحجاج الجزائريين بعد تأديتهم لفريضة الحج باستئجـار مركب فرنسي من ميناء الاسكندرية وحملوا عليه سلعا للعودة به الى الجزائر، ولقد تم أسرهم في الطريق من طرف قرصان ألماني ؛ لكن بعد بضعة ايام وقع هو الآخر بدوره بين أيدي سفينة حربية فرنسية أستولت على السلع وباعتها في مالطة. فالمعلومات الأولى التي وصلت الى الجزائر بهذا الخصوص هو أن مركب التجار كان قد وقع بين أيدي السفينة الحربية الفرنسية قبل أن يتمكن القرصان الالماني من الاستيلاء عليـه، الشيء الذي جعـل الداي يكـاتب السلطات الفرنسية مطالبا برد السلع التي أخذت، وإطلاق سراح الأسرى.

ولكن بعدما تبين له أن المركب كان قد استولى عليه القرصان قبل أن يفتكه من الفرنسيون، راجع موقفه وطلب فقط بأن ترد السلع كاكرام وتفضل وليس الزاما، لأن قوانين البحار تخول للفرنسيين اعتبار هذه السلع غنيمة مشروعة إذا بقيت تحت يد القرصان مدة تزيد عن أربع وعشرين ساعة، ولقد رد كاتب الدولة للبحرية على هذا الطلب بكونه كان يود ترضية الجزائر بهذا الخصوص بالرغم من أن القانون الى جانبه ولكنه وجد نفسه عاجزا لأن حصيلة الغنيمة تم توزيعها على مستحقيها وهؤلاء يزيد عددهم عن مائتي شخص قبل أن تصله رسالة الداي، ويتعذر عليه الجري وراء كل واحد منهم لافتكاك حق من حقوقه منه[13]. لقد أهمل الداي هذا الطلب ولم يكرر المحاولة. لكن حادثة الاستيلاء على سفينة القبطان جاكومو، وهو اغريقي الجنسية والذي كان يقوم بنقل الأسرى من البلدان المسيحية الى الجزائر والعكس، على مقربة من السواحل الجزائرية من طرف سفينة حربية فرنسية ستؤدي الى بعض التوتر في العلاقات بين البلدين.

كان الديوان قد زود هذا القبطان بجواز جزائري لتسهيل مهمته ولقد اكتسب شهرة عند الجزائريين لنزاهته وصدقه في التعامل مما جعل كثيرا من التجار يستخدمون سفينته في نقل سلعهم.

لقد قام الفرنسيون بتفريغ جزء من شحنة المركب واطلاق سراح صاحبه في مدينة وهران ؛ وسيق المركب مع باقي السلع الى ميناء طولون واعتبر غنيمة مشروعة.

كان الرد الأول الذي بعثه كاتب الدولة للبحرية على احتجاج الداي حسين الشريف على هذا العمل، هو أن جاكومو لم يكن يحمل أي جواز وأنه كان الى جانب ذلك يحمل رسائل من أحد أمراء الايطاليين حلفاء انجلترا الى قنصل هذه الدولة ؛ وهو بذلك يساهم في الجهد الحربي لاعداء فرنسا. لم تقتنع الجزائر بهذا التبرير ونفت أن يحدث ذلك نفيا قاطعا، وازداد قلق السلطات عندما قام أحد القرصان الفرنسيين كان قد استقبل في الميناء وقدمت له كل التسهيلات التي طلبها وبالرغم من ذلك فبمجرد خروجه وضع يده على مركب جزائري وهو على مرأى العين من المدينة، هذا الاعتداء دفع بالداي الى أن يطرح مرة أخرى قضية حرمة المياه الاقليمية الجزائرية متسائلا أنه اذا كان البحارة الجزائريون يراعون دائما بكل دقة حرمة المياه الاقليمية الفرنسية

فانه لا يرى سببا في عدم احترام الفرنسيين للمياه الاقليمية الجزائرية منهيا رسالته بلهجة قاطعة بكونه لا ينتظر من فرنسا سوى «الرد وفي كلمة واحدة»[14].

وأنهيت هذه المشكلة بالموافقة على رد المركب مع شحنته وأوفد عثمان رايس برفقة صاحب المركب جاكومو الى طولون لاستلامه والعودة به الى الجزائر.

وحتى عام 1718 وهي السنة التي تم فيها اقرار وتثبيت معاهدة السلم من طرف لويس الخامس عشر لم يطرأ على العلاقات أي توتر ولم يحدث أي نزاع رغم وقوع بعض الحوادث بين حين وآخر ولكن هذه كانت سرعان ما تسوى ويتبادل البلدان الترضيات حولها.

لقد أظهرت فرنسا حرصا شديدا على الوفاء بجميع ارتباطاتها بدون التواء ولا مراوغة، ليس فقط خلال الفترة التي كانت فيها حرب الوراثة الأسبانية مستعرة وانما حتى بالنسبة للفترة التي تلتها وحتى عام 1729.

لقد جنى الطرفان فوائد كثيرة في ظل هذا التعامل المخلص، فالفرنسيون قد استطاعوا خلال سنوات القحط التي اجتاحت جنوب المملكة في نفس الوقت الذي كانت فيه الحرب على أشدها، تغطية بعض احتياجاتهم من الحبوب بفضل الشحنات التي كانت ترسل من الجزائر بواسطة الشركة الافريقية التي تولت في هذه الفترة استغلال امتياز الباستيون. ومعدل ما كانت ترسله هذه الشركة من الحبوب سنويا الى فرنسا بين عامي 1701 الى 1710 هو عشرون ألف طن[15]. كما استفادت الجزائر من جهتها من هذا التعاون حيث تمكنت من اقتناء كميات من المعدات البحرية التي هي في حاجة اليها وبسهولة[16]. هذه التسهيلات كانت ضمن ترتيبات معاهدة السلم ولكن تطبيقها كان يواجه صعوبات وعراقيل بحيث أن طلبات الجزائر كانت نادرا ما تحظى بترضية مما دفع السلطات الجزائرية الى العزوف عن تقديم هذه الطلبات الا في حالات نادرة، وعندما تكون العلاقات جيدة. ومما يجدر ملاحظته بهذا الشأن أنه اذا كانت فرنسا توافق من حين الى آخر على بيع المعدات البحرية فانها كانت ترفض بيع الأسلحة للجزائر وبمرور الزمن اكتسب هذا الموقف «نوعا من القدسية» واعتبر موقفا مبدئيا لا يمكن الحياد عنه مهما كانت الظروف.

في بداية عام 1718، أرسلت الحكومة الفرنسية مبعوثا الى الجزائر هو مونبيي ديكين - ابن أخ ابراهام ديكين الذي قصف مدينة الجزائر سنتي 1682-1683 في مهمة التفاوض مع السلطات الجزائرية من أجل اضافة عدد من البنود لمعاهدة السلم القائمة.

لقد أعد الفرنسيون مشروع البنود الأربعة التي يريدون الحاقها، وتهدف هذه، السماح للفرنسيين بالاتجار في جميع مناطق البلاد، وهو حق كان في الواقع قد سجل في معاهدة 1689، وبالنسبة لكل من رعايا البلدين؛ وانما أراد الفرنسيون إبرازه في ترتيب خاص به مما يدل على أن حركة المبادلات قد انتعشت من جديد في الحوض الغربي للمتوسط بعد فترة الركود والكساد التي تسببت فيها الحروب الأوروبية الطويلة، كما رغب الفرنسيون في تعيين قنصل لهم في مدينة وهران وكذلك اقناع الجزائر بتخفيض رسومها الجمركية التي كانت مرتفعة جدا بالنسبة للرسوم التي كانت تستخلص في البلدان الاسلامية الأخرى[17].

لم ترفض الجزائر مبدأ إدراج عدد من البنود الجديدة في المعاهدة، ولكن ربطت ذلك بترضيتها حول حادثة كانت قد وقعت منذ سنتين ولم تتم تسويتها لحد الآن. ولذلك فان ديكين اكتفى بالحصول على اقرار وتثبيت للمعاهدات السابقة، وبوعد على ترضية بعض طلباته في المستقبل. كما تم خلال هذه السنة (1718) اقرار وتثبيت معاهدة استغلال امتياز الباستيون على نفس الشروط السابقة[18].

وبالفعل، فان الجزائر كان لها ما يبرر الموقف الذي اتخذته، ذلك أن حادثة اختطاف عدد من الحجاج الجزائريين والتونسيين وسلب ممتلكاتهم ثم الالقاء بهم في جزيرة صقلية ليصبحوا أسرى، عمل أقل ما يقال فيه أنه دنيء.

لقد اكترى هؤلاء الحجاج سفينة فرنسية تحمل جوازا من أميرال فرنسا، كانت قد أرست في ميناء الجزائر وحملوا عليها أمتعتهم ثم توجهت هذه الى تونس لنقل حجاج آخرين. وبدل أن تتوجه بهم الى الشرق عرجت الى صقلية حيث قام ربان السفينة بسلب أمتعتهم وألقى بهم في الجزيرة ليعود الى فرنسا؛ وتولى القنصل الفرنسي بالجزيرة تتميم العملية، فسلب ما تبقى لهم من الامتعة ثم كبلهم في الأغلال وباعهم. وعبثا انتظرت الجزائر عودة هؤلاء

ولكن بدون جدوى، وكرد على هذا العمل، قام البحارة الجزائريون بالاستلاء على سفينة فرنسية كانت تقل عددا من الاسبان وسيق هؤلاء، الى الجزائر وتم حجزهم كرهائن، ولكن لم يؤسروا اذ بقوا تحت رعاية القنصل الفرنسي.

لقد تعهد ديكين باسم حكومته بالسعي لاطلاق سراح الأسرى الحجاج ولكن يبدو أن الفرنسيين لم يتمكنوا من تسوية المسألة مع الاسبان، وعندما يفد ديسو للمرة الأخيرة الى الجزائر عند أواخر عام 1719 كانت هذه القضية لا تزال معلقة.

لقد عدلت السلطات الجزائرية من موقفها نسبيا، من هذه القضية حيث لم تعد تعتبر عودة هؤلاء الاسرى كشرط مسبق للدخول في أية مفاوضات حول المقترحات الفرنسية الجديدة، وانما اكتفت فقط بأخذ تعهد جديد من المبعوث الفرنسي ديسو باسم حكومته، بمتابعة الجهود لاطلاق سراح هؤلاء، كما اتخذ الطرفان احتياطا في حالة ما اذا لم تسفر المساعي الفرنسية عن نتيجة عندما أكدا في البند الأول من البنود الثلاثة التي الحقت بالمعاهدة بأنه «في حالة ما اذا لم يتمكن السيد ديسو من اطلاق سراح الأتراك[19] الذين ألقى بهم في صقلية والذي تم حجز الاسبان في الجزائر كرد على هذا العمل في مدة سنة، فان ذلك لن يؤدي الى المساس بمعاهدة السلم التي تم تجديدها ولن يقوم أي طرف بمجاذبة الطرف الآخر حول هذا الموضوع»[20]. كما سويت قضية الرسوم الجمركية التي خفضتها الجزائر من 12,5 الى 5% على الواردات و2,5% على الصادرات. كما منح الفرنسيون حق الاتجار في مدينة وهران وتعيين نائب قنصل لهم بها.

وحتى عام 1730 لم يطرأ على العلاقات بين البلدين أي توتر حاد وبدا وكأن الآلية السلمية التي أقيمت قادرة على مجابهة كل المشاكل والتغلب على كل الصعوبات التي تنشأ بين الطرفين. وحتى عندما لم يتم استقبال المبعوث الفرنسي الذي وفد على الجزائر في بداية عهد الداي عبدي باشا (1724)، من طرف الديوان لأسباب بروتوكولية؛ ذلك أنه جرت العادة في الجزائر أن يستقبل الاجانب اذا ما أرادوا المثول أمام الديوان وهم وقوف ورؤوسهم عارية، وهو التقليد الذي امتثل له كل من وفد على الجزائر، واستقبل من طرفه، لكن هذا الوافد استنكف من أن يمتثل أمام الديوان على هذه الصورة؛ وبالرغم من الحاحه فانه لم يستقبل سوى من طرف الداي وتم تبادل الهدايا

بينهما ولم ينجم عن هذه الحادثة أي ضرر على العلاقات بين البلدين[21].

ولكن منذ عام 1729 ظهرت عدد من المشاكل التي لم تكن في جوهرها عسيرة الحل اذ هي مشابهة لنفس الحوادث التي كانت تقع بين حين وآخر في الماضي، ولكن يبدو، أن الطرف الفرنسي عاوده الحنين الآن، الى استخدام الاسلوب الذي حاول لويس الرابع عشر، وهو في أوج عظمته خلال الثمانينات من القرن الماضي، اتباعه مع الجزائر مع نسيان النتائج التي أدى اليها؛ وهو أنه في كل مرة هو الذي كان يسعى الى الصلح وانهاء النزاع. وقد ظهرت هذه الروح الجديدة خلال عدد من التصرفات اتبعتها السلطات الفرنسية في هذه الفترة.

لقد تم أسر بحارة سفينة جزائرية، منذ أواخر عام 1728 وعددهم اثنان وثلاثون أسيرا من طرف القراصنة المالطيين وسلم هؤلاء الاسرى الى مملكة فرنسا، ورغم ما تنص عليه المعاهدة في مثل هذه الحالات وهو اطلاق سراحهم وارسالهم الى بلادهم، فان الفرنسيين عمدوا الى اخفاء أمر هؤلاء الأسرى، ولكن خبرهم وصل الى الجزائر التي طالبت بهم. ولم يقبل الفرنسيون سوى ردّ تسعة عشر أسيرا واحتفظوا بالباقي. كما وقعت حادثة أخرى خلال سنة 1729 وهي الاستيلاء على مركب جزائري، كان قد خرج من ميناء وهران، من طرف المالطيين بالتعاون مع سفينة فرنسية استعملها هؤلاء كطعم للبحارة الجزائريين.

لقد انطلت عليهم الحيلة ووثقوا في كلام ربان السفينة الفرنسية الذي قال لهم بكون السفن التي ترافقه هي سفن فرنسية، عند ذلك هاجمهم المالطيون وشدوا وثاقهم وعذبوهم، وعندما طالبت السلطات الجزائرية باطلاق سراحهم رد موريبا كاتب الدولة للبحرية بكونه لن يطلق لا قائد المركب ولا بحارته لأنه لم يصدق في رواية الحادثة عندما كاتب الداي بخصوصها[22].

وعندما قام تجار فرنسيون بفرض حجز على شحنة من الصوف - كان الداي قد بعث بها الى مرسيليا لتباع وشراء معدات لتجهيز سفينة جديدة تم بناؤها مؤخرا في الجزائر - لأن هؤلاء اعتبروا المركب والشحنة ملكا لأحد التجار الفرنسيين المقيمين بالجزائر ويدعى ميشان لما لهم من ديون عليه، فان التفسيرات التي أعطاها الداي حول هذه المسألة لم تقنع سلطات هذه

البلاد مما دفع الجزائر الى الرد على هذا العمل بالاستيلاء على أربعة مراكب فرنسية على السواحل الأسبانية.

لقد أرسل الفرنسيون على إثر ذلك أربع سفن حربية الى مرسى الجزائر للتهديد واجبار الداي على تقديم ترضيات لهم حول ما سمته «باعتداءات القرصان الجزائريين على رعاياها» ولأول مرة تعمد فيه فرنسا الى هذا الاسلوب «للتفاوض» منذ سنة 1687 ؛ ولقد شجب المسؤولون في ذلك الوقت هذه الطريقة بشدة وتعمدوا رفض كل ما يطلبه الفرنسيون بهذه الصورة حتى «المعقول منها» ؛ والعودة الى استخدام هذا الأسلوب من جديد في العلاقات بين الدول يثير أكثر من تساؤل، هل الظروف الصعبة التي كانت تعيشها فرنسا عندما كانت في حالة حرب مستمرة مع الدول الأوروبية هي التي فرضت عليها نبذ هذا النوع من الاساليب في علاقاتها مع الجزائر ؟. أم أن هناك ذهنية عدوانية ثابتة تخبو وتطفو الى السطح بين حين وآخر حسب الظروف والأمزجة ؟ وصلت العمارة الفرنسية الى مرسى الجزائر يوم 11 جوان 1731 ومن سفينة القيادة بعث قائد العمارة، دُوقَايْ تْرُوانْ رسالة الى الداي تخللتها اشارات يشتمّ منها رائحة التهديد، يخبره فيها عن مهمته التي هي تقديم القنصل الجديد للسلطات من جهة والحصول على ترضية على عدد من المطالب من جهة أخرى، وبدون تأجيل، لأن ملك فرنسا أمره بعدم مغادرة مرسى الجزائر الا بعد ترضيتها. انزعجت السلطات لوصول هذه العمارة وغضب الداي من هذه المظاهرة غضبا شديدا. لقد استدعى القنصل وطلب منه توضيحات حول ذلك، خاصة وأن بعض الأوروبيين بالمدينة كانوا قد روجوا شائعات مفادها أن فرنسا تريد إهانة الداي بقيامها بهذه المظاهرة وانها ترغب في القطيعة. فالتفسيرات التي أعطاها القنصل للداي لم تقنعه وبالرغم من ذلك، فانه لم يتخل عن واجبات الضيافة كما جرت العادة بذلك[23]. ولم تفلح الرسالة الثانية التي بعث بها قائد العمارة الى الداي في تهدئة الخواطر.

لقد رفض عبدي باشا ترضية أي مطلب للفرنسيين قبل أن ترضى مطالبه هو أولا. وعندما قام القنصل بتهريب عدد من الأسرى الى السفن الفرنسية، فقد أصر الداي - على غير العادة ذلك أن السلطات كانت كثيرا ما تغض الطرف عن مثل هذه الحوادث - على أن يرد هؤلاء الأسرى الذين تم ردهم بالفعل. وقد قام باطلاق سراحهم بعد ذلك مسجلا موقفا مبدئيا من جهة ومن

جهة أخرى أراد أن يبين للفرنسيين أن أسلوب التهديد واستعراض القوة لا يزعجه وأظهر استعداده للسير قدما في اتجاه القطيعة اذا كان ذلك هو رغبة فرنسا[24].

كما قام الداي بعد ذلك بترويض قنصل فرنسا الجديد دولان الذي أراد أن يكيف هو، نظام التشريفات المعمول به في البلاد لا أن يتكيف معه، فمن بين التقاليد المتبعة في الجزائر منذ وقت طويل هو عدم السماح للقناصل بالمثول أمام الدايات بأسلحتهم، فقناصل جميع الدول امتثلوا لهذا التقليد. قنصل فرنسا الجديد الذي عاش طويلا في الولايات العثمانية في الشرق، أراد الخروج على هذا التقليد وصمم على المثول أمام الداي ومعه سلاحه[85]. وبطبيعة الحال فلم يجُن هذا القنصل أي شيء من هذا السلوك غير اللائق. فبعد أن عجزت السلطات وحتى مواطنوه في اقناعه بالعدول عن فكرته أبعد عن البلاد وتم تعيين قنصل آخر بدله.

بالرغم من حالة الاهتزاز في العلاقات منذ ثلاث سنوات فان الداي لم يضع أية عرقلة في وجه نشاط تجار الباستيون بل على العكس، فقد شجعهم بمصادقته على الاتفاق الذي وقعه مدير الباستيون مع حسين باي عام 1714 والذي يمنح تسهيلات للفرنسيين لشراء الحبوب وهو الاتفاق الذي مدد في هذه السنة (1731) وعدل بتعهد باي قسنطينة بمد تجار الباستيون بمائتي قفيز[26] من القمح سنويا، بسعر عشرة قروش للقفيز، كما وسع في الامتياز التجاري للباستيون عندما ألحق بالشمع والجلود والصوف التي كانت تجارتها احتكارا لهم، القمح والشعير والفول ؛ كما وافق على الغاء رسم الارساء للسفن الفرنسية التي تجبرها ظروف اضطرارية الى اللجوء الى أحد موانئ البلاد بدون أن تقوم بتفريغ أو شحن أية بضاعة وألحق هذا الترتيب كبند جديد بمعاهدة السلم[27].

2 ـ بعض الجوانب من العلاقات الجزائرية الفرنسية فيما بين عامي : (1733-1764) :

تميزت العلاقات بين البلدين في هذه الفترة بالهدوء أحيانا وبعض التوتر أحايانا أخرى، ومما يجدر ملاحظته هو ظهور خلال هذه الفترة ما يمكن تسميته بمشكلة القناصل الأوروبيين في البلدان الاسلامية. وعلى خلاف

كان جاريا في الماضي، عندما كان هؤلاء يقومون بمهامهم في هدوء ورزانة، فان القناصل الفرنسيين في هذه الفترة ـ على الأقل بالنسبة للجزائر ـ ظهروا كعنصر قلق واضطراب للعلاقات بين البلدين، ويمكن الملاحظة بكون هذه الصفة اتسم بها على الخصوص أولئك القناصل الذين سبق لهم أن عملوا في الولايات العثمانية في الشرق بوجه خاص. وبطبيعة الحال فان الخدمة في الجزائر لا توفر لهم تلك الراحة والامتيازات والنفوذ الذي كانوا يتمتعون به في غيرها من البلدان الشرقية، مما جعلهم يتذمرون من تعيينهم بها وينعكس هذا التذمر في التقارير التي كانوا يرسلونها الى حكوماتهم وفي بعض تصرفاتهم التي تعتبرها السلطات الجزائرية تصرفات غير مقبولة وغير مسموح بها، مما يدفعها الى المطالبة بتغيير هؤلاء القناصل من حين الى آخر. وقد أوعز بعض المؤرخين ذلك الى رغبة هذه السلطات في تلقي هدايا جديدة، اذ جرت العادة أن يقوم كل قنصل جديد بتقديم هدايا لسلطات البلاد التي عين بها؛ ولقد نسي هؤلاء أن يتذكروا أن طلب تغيير القناصل كان نادرا ما كان يحدث قبل الثلاثينات من القرن الثامن عشر، وأن السبب الحقيقي يعود الى تحركاتهم المشبوهة والى الشغب الذي كانوا يقومون به في البلدان التي تستقبلهم. وقد دفع ذلك بعض دايات الجزائر الى اعطاء درس لكاتب الدولة للبحرية الفرنسي حول مهام وواجبات القنصل والصفات التي يجب أن يتحلى بها.

لقد كان لاستيلاء البحارة الجزائريين على سفينة فرنسية محملة بمواد البناء وعلى متنها عدد من المسافرين من الفرنسيين الذي تبين أنهم جنود مرتزقة في خدمة الجيش الاسباني وكانوا متوجهين الى مدينة وهران التي استردها الاسبان، فرصة للطرفين لتبادل التهم خاصة بالنسبة للجزائر التي كانت مستاءة ومتذمرة من الموقف الفرنسي، وللدعم غير المعلن الذي منح للأسبان لاسترداد المدينة. لقد أتهم موريبا، كاتب الدولة للبحرية، السلطات في الجزائر بكونها انتهكت معاهدة السلم القائمة، باستلائها على هذه السفينة وطالب باطلاق سراح كل الركاب بدون استثناء. لقد كلف القنصل لومير للقيام بمساعى في هذا الاتجاه مسنودا بقائد عمارة بحرية أرسلت خصيصا لهذا الغرض[28] وقد رد الداي على هذا الاتهام في رسالة وجهها الى موريبا بتاريخ 6 فبراير 1734 [29] أوضح فيها موقف الجزائر بخصوص هذه الحادثة وندد بتحركات القنصل لومير متهما اياه بالعمل لتعكير العلاقات بين البلدين

بالحاحاته، وطالب بأن تعطى له التعليمات بالكف عن ذلك. وفي تعرضه لقضية السفينة الفرنسية أشار أولا الى أن قانون البحار المعمول به بين الدول الأوروبية ذاتها في حالات مثل هذه، هو من جانب الجزائر كما أشار الى الصداقة القائمة بين البلدين وموقف الحياد الذي كان يتحتم على فرنسا أن تراعيه بين طرفي الصراع ومذكرا أنه عندما احتاجت الجزائر الى اكتراء عدد من السفن الأوروبية التي كانت راسية في الميناء لارسال امدادات للجيش الذي كان يحاصر مدينة وهران فان القناصل الأوروبيين سعوا لديه ليبينوا له أن ذلك عمل مخالف للحياد وأنه اذا ما قام الاسبان بوضع يدهم على هذه السفن فانها ستحجز وتصادر المواد التي تحملها، وهي في ذلك محقة. وعندما تساءل الداي عمذا سيكون عليه موقف الجزائر اذا ما وجدت سلعا اسبانية على متن سفن دول صديقة فردوا عليه بكونها لها أن تصادرها فهي غنيمة مشروعة لا اعتراض عليها. إن ذكر هذه الحادثة من طرف الداي في رسالته للوزير الفرنسي، لا يعني بكون الجزائر تسترشد في علاقاتها وفي سلوكها بمواقف القناصل الأوروبيين، وانما أراد أن يبين أن مسلك الجزائر في هذه القضية يستند على مبدإ أساسي في قانون البحار، وأن المبدأ يحظى بالموافقة الاجماعية من طرف كل الدول بما فيها فرنسا، اذ أن حق تفتيش السفن الجاري به العمل لم يكن ما يبرره سوى البحث عن الرعايا وسلع الدول المعادية.

كما تناول الداي في هذه الرسالة الموقف الفرنسي من هذه الحرب ليندد بازدواجيته: صداقة معلنة وعداء مضمر. «اذا كنتم فعلا صديقا لنا بينوا لنا صداقتكم إذ أصبح واضحا كالنهار أن الانتصار الذي احرزه الاسبان في وهران بمفاجأتها كان بفضل مساعدتكم لهم بالقوات والذخيرة، إن صداقة معلنة مقرونة بعداء مضمر هو نذير سوء، ذلك أن الصداقة يجب أن تكون باطنها موافقا لظاهرها. لكن عندما فاجأ الاسبان وهران كنتم قد ساعدتموهم بأربعة أو خمسة آلاف جندي مسلحين تسليحا جيدا تحت امرة ضباطكم»[30]. وبالرغم من هذا فان السلطات الجزائرية مراعاة للصداقة القائمة بين البلدين قد اكتفت بمصادرة شحنة السفينة وأسر بعض ركابها الذين تأكد أنهم جزء من الحامية الاسبانية بوهران وأطلقت سراح الباقي. وقد حرص الداي على تسجيل هذا الموقف ليبين مدى تمسكه بالعهد الذي أبرمته الجزائر وحرصها على العيش في سلام مع الدول الأخرى.

لقد احتجت السلطات الجزائرية عندما قام الفرنسيون بأسر عدد من البحارة الذين اضطرتهم سوء الاحوال الجوية الى الالتجاء الى أحد الموانىء الفرنسية وافتكاك الاسرى الاسبان الذين كانوا بين أيديهم بدعوى أنهم فرنسيون، واعتبرت أن هذا المسلك يتنافى وروح الصداقة ويتناقض مع الاتفاقات القائمة بين البلدين[31]. وحرص الداي على أن يسجل في رسالة الاحتجاج التي بعثها الى الوزير الفرنسي بأنه لم يحدث مطلقا عمل مماثل في الجزائر ضد البحارة الفرنسيين. «ان هؤلاء كانوا يرسون في ميناء الجزائر بغنائمهم ولم يحدث أن طمع أحد فيها ولا يوجد مثال واحد على أن الجزائريين قاموا بافتكاك ما بين أيدي هؤلاء، أرقاء كانوا أم أسرى حتى عندما يكون هؤلاء رعايا أمة معادية للجمهورية»[32].

ويلاحظ أنه منذ أن تم طرد القنصل لومير من الجزائر في عام 1734 هدأت العلاقات بين البلدين رغم تعدد حوادث البحر. فرسائل الداي ابراهيم للسلطات الفرنسية تشير فقط الى سوء معاملة موظفي الموانىء الفرنسية للبحارة الجزائريين الذين تضطرهم ظروف مختلفة الى الالتجاء اليها على اعتبار انها موانىء دولة صديقة، كما كانت السلطات الفرنسية تشتكي من جهتها من البحارة الجزائريين الذين تتهمهم بكونهم ينتهكون حرمة مياهها الاقليمية، وهذه التهمة من الصعب تأكيدها أو نفيها بالرغم من كون البحارة ينفونها نفيا قاطعا.

ظهرت هذه المشكلة عندما تم الاستيلاء على سفينة جزائرية من طرف الاسبان على مرأى من ميناء طولون، وبمقتضى المعاهدة فانه كان من المفروض أن تحمى من طرف مدفعية حصون الميناء لكن الاشاعات التي وصلت الى الجزائر أفادت بأن الاستيلاء عليها كان بتحريض من موظفي الميناء الفرنسيين، ويبدو أن السلطات الجزائرية قامت كاجراء ضد هذا السلوك بحجز السفن الفرنسية الراسية في ميناء الجزائر. فرسالة كاتب الدولة للبحرية للداي ابراهيم ما يوحي بذلك ولكنه يقول بكونها اشاعات وصلته، ولم يصدقها «ذلك أن حبّكم للعدالة وأفكاركم الحكيمة المعروفة لا تسمح لكم بالقيام بعمل من هذا القبيل قبل اطلاعكم على جميع الملابسات التي تتصل بالحادث»[33]. وبالرغم من تعدد مثل هذه الحوادث فإن العلاقات بين البلدين لم تتأثر. كما أن الجزائر لم تحاول من جهتها استغلال مشاغل فرنسا

القارية، والتي أبرزها في هذه الفترة نشوب حرب الوراثة النمساوية، استمعر أنانيا بل على العكس فقد راعت الحياد التام والالتزام المخلص مع الأطراف التي تعاقدت معها فرنسيون هم أم غيرهم

وخلال عام 1753 وقعت حادثة من حوادث البحر المعتادة، كادت هذه المرة أن تؤدي الى القطيعة. فكرت فرنسا جديا في شن حرب على الجزائر وارسال عمارة بحرية لقصف العاصمة بالقنابل. وسبب وقوع الحادثة يعود الى رفض أحد المراكب الفرنسية التوقف للتفتيش عند التقائه بأحد السفن الحربية الجزائرية قرب مدخل مضيق جبل طارق. لقد بادر الربان الفرنسي باطلاق نيران مدافعه على السفينة الجزائرية مما أدى الى نشوب المعركة وتم الاستيلاء على المركب وسيق الى الجزائر حيث احتجز وصودرت شحنته وتم أسر ملاحيه ومعاقبة ربان المركب بجلده مما تسبب في وفاته على ما يبدو[34] ان رفض التفتيش والمبادرة باطلاق النار يعتبر انتهاكا صريحا لمعاهدة السلم القائمة التي نصت من جهة أخرى على معاقبة ربابنة السفن معاقبة جسدية على انتهاكهم لها.

لقد سبق أن أشرنا كيف تم معاقبة رياس سفن جزائرية، في الديوان وبمحضر القنصل الفرنسي عندما ثبتت عليهم انتهاكاتهم للصلح القائم. ومما يلاحظ بهذا الخصوص أن هذه المعاهدة تنص على معاقبة كل طرف لربابنة سفنه ولم تتعرض لحالة مثل هذه. ويبدو أن الدافع الذي جعل السلطات الجزائرية تتشدد في هذه القضية هو تلك الخسارة الكبيرة في الأنفس التي مني بها بحارة السفينة الجزائرية اذ قتل منهم أحد عشر شخصا بسبب هذه الحادثة واعتبرت خسارة بغير موجب تسبب فيها تعنت الضابط الفرنسي. لقد سبق لهذه السلطات أن الفتت انتباه الحكومة الفرنسية مرارا لموقف البحارة الفرنسيين الذين كانوا يرفضون الامتثال لاجراءات التفتيش ملحة في كل مرة على ضرورة اعطاء تعليمات صارمة لهؤلاء بهذا الخصوص، مما يدل على أن البحارة الجزائريين كانوا قد اشتكوا مرارا لسلطات بلادهم من هذه المواقف.

ان الطرف الفرنسي يعارض وجهة نظر الجزائر حول الحادثة من زاويتين: الأولى تتعلق بالظروف التي وقعت فيها هذه الحادثة عندما أكدت بكون قائد السفينة الفرنسية لم يكن يعلم بكونها سفينة جزائرية لأنها لم تكن تحمل راية ولم تخطره بالاشارة بكونها ترغب في تفتيشه بل اتجهت نحوه

بسرعة كبيرة وهو ما حمله على الاعتقاد بأنها سفينة بحارة سلا تريد الهجوم عليه مما اضطره الى الدفاع عن نفسه والمبادرة باطلاق النار عليها ؛ والزاوية الثانية هو عدم مشروعية الأجراء الذي قامت به الجزائر بمعاقبة الربان، اذ كان من المفروض أن يرسل الى فرنسا لمعاقبته حسب قوانين البلاد. ومن الصعب التأكد من صحة رواية أحد الطرفين لأن كل واحد له وجهة نظره في الحادثة، غير أن الشيء الذي يثير الانتباه هو التساؤل عن الدافع الذي جعل البحارة الجزائريين يخفون رايتهم مع أن رفع الراية هو الذي يوفر لهم الأمن أكثر مع أصدقائهم وإخفائها يجعلهم عرضة لهجوم الأصدقاء والاعداء على السواء. ويمكن أن نضيف ملاحظة أخرى بهذا الصدد هو أن السفن الجزائرية كانت لها خصائصها الهيكلية تميزها عن بقية السفن الأخرى، عن بعد «وعلى مسافة يوم على الأقل» كما كتب الداي ذلك في احدى رسائله. وقبل أن تتخذ الحكومة الفرنسية موقفا نهائيا من قضية الحرب أو السلم، عمدت الى القيام باستشارات واسعة عندما طلبت من الدبلوماسيين والعسكريين الذين لهم دراية بشؤون البحر وبالأوضاع السائدة في الجزائر، الاقتصادية منها والعسكرية والسياسية[35]، موافاتها بتقارير حول هذه المسألة. لقد تبنت هذه التقارير وجهتي نظر مختلفتين : احداهما تعتبر أن الحرب مفيدة وأنها الوسيلة الوحيدة «لقمع الجزائريين ووضع حد لتجاوزاتهم» والأخرى تعتبر أن استعمال القوة والدخول في الحرب لن يؤدي الى نتيجة، معتمدة في ذلك على تجارب الماضي ؛ وتدعو الى تجنب الحرب حرصا على مصالح فرنسا التجارية واتباع سياسة سلمية ولكنها «صارمة» مع الجزائر. من المفيد استعراض وجهتي نظر هاتين بشيء من التفصيل.

ففي تقرير مطول مؤرخ في شهر ديسمبر عام 1753 (غير موقع) والذي تبنى فيه صاحبه وجهة نظر الداعية للحرب، نجد في هذا التقرير التعبيرات الأولى لتلك الذهنية العدوانية التي ترى الأمور بمنظار واحد : أسود وأبيض، ملاك وشيطان، والذي ترد فيه نقط الارتكاز التي تستند عليها هذه الذهنية في نظرتها للعلاقات الدولية وخاصة مع الدول غير الأوروبية[36]. ويبدأ هذا التقرير بداية زائفة وغير حقيقية عندما يسجل كموقف مبدئي بكون الجزائريين يخافون من القوة ولا يرضخون الا لها، وأن ذلك هو الذي حملهم على احترام معاهداتهم مع فرنسا، اذ لا تزال أحداث قصف مدينتهم في أواخر القرن الماضي عالقة في أذهانهم ويخشون أن يتجدد ذلك ضدهم، وهذا الخوف هو

الذي حملهم على احترام التزاماتهم مع فرنسا في حدود معقولة، لأن هذه تحترم احتراما كاملا من طرفهم. ولكن تجاوزاتهم هذه لم تصل إلى الحد الذي لا يطاق إذ «انه لا يمكن أن نأمل من البرابرة تنفيذ المعاهدات التي يبرمونها باخلاص تام»(37). وبعد أن استعرض التقرير عددا من الحوادث التي وقعت في البحر مؤخرا ومن بينها حادثة المركب الذي تم الاستيلاء عليه على مقربة من مضيق جبل طارق، يعود ليؤكد أنه من الضروري اعطاء «درس [illegible] للجزائريين». لأن ذكرى قصف مدينتهم من طرف دبكين بدأت تتلاشى من ذاكرتهم، ليلاحظ في نفس الوقت أن هذه العملية لم تعد سهلة كما كان عليه الحال في أواخر القرن الماضي إذ أن المدينة أصبحت تحميها الآن مدفعية قوية وكثيرة العدد ؛ ومع ذلك فمهاجمتها «ليست عملا مستحيلا كما يدعي البعض ذلك». ولتسهيل هذه العملية فقد تم استدعاء القنصل الفرنسي بالجزائر للاستفادة من المعلومات التي عنده حول أحوال البلاد من جميع الجوانب، كما تم استدعاء مهندس فرنسي يعمل في الجيش الاسباني من مدريد، وكان هذا أسيرا سابقا في الجزائر وأقام بها عدة سنوات فهو بذلك يعرف التحصينات والمنشآت العسكرية الموجودة بالمدينة والمنطقة القريبة منها معرفة جيدة. ويوصي التقرير في الختام بضرورة احتلال كل من تطوان وطنجة لتدعيم التواجد الفرنسي في المتوسط.

ووجهة النظر الثانية تناولت استعراض الموقف من زاوية المصالح التي ستجنيها فرنسا أو ستفقدها من جراء حربها مع الجزائر(38). وأكدت وجهة النظر هذه موقفا مبدئيا مناقضا للموقف ووجهة النظر السابقة عندما أكدت بكونه ليس هناك أمل في قمع الجزائريين بالقوة مستندة في ذلك هي الأخرى، على الدروس المستخلصة من المجابهة بين الطرفين خلال الثمانينات من القرن الماضي، كما استعرضت كذلك علاقات القوى القائمة في المجال البحري بين البلدين ملاحظة أنه اذا كانت الجزائر في القرن الماضي تملك سفنا أكبر وأكثر عددا مما لها الآن(39)، ولكن فرنسا كانت قد واجهتها بسفن أكبر منها وتحصينات ومدفعية المدينة كانت أضعف بكثير مما هي عليه الآن. وان البحرية الجزائرية تتوفر اليوم على سفن متوسطة الحجم تسمى بالشباك، لم تكن معروفة في القرن الماضي، بامكانها أن تلحق خسائر كبيرة بالاسطول التجاري الفرنسي، كما استعرضت وجهة النظر هذه صعوبات أخرى اضافية ابرزها أن فرنسا اليوم لا تستطيع فرض حصار ومصادرة الشحن التي تتجه الى

الجزائر، كما حدث ذلك على عهد لويس الرابع عشر والذي كانت تبرره حالة الحرب التي كانت عليها فرنسا مع الدول الأوروبية الأخرى في ذلك الوقت؛ كما أن طلب مساعدة الاسبان يقف امامها عدة محاذير، ففرنسا لا يمكن لها أن تشاطر تطلعات الاسبان ومطامعهم في الجزائر كما أنه من مصلحة التجارة الفرنسية ألّا يتم قيام صلح بين مدريد والجزائر. هذه الاعتبارات الى جانب مشاغل فرنسا القارية سوف تجبر هذه الى التخلي عن فكرة ارسال الحملة ضد الجزائر والاكتفاء بالاعتماد على العمل الدبلوماسي من أجل الحصول على ترضية مطالبها.

كانت لحالة التوتر السائدة على العلاقات بين الدول الأوروبية عشية اندلاع حرب السبع سنوات تأثيراتها السلبية على العلاقات الجزائرية الفرنسية. وبرز ذلك في العديد من الحوادث التي وقعت في البحر خلال هذه المدة والشكاوي المستمرة التي كان يقدمها الطرف الجزائري للسلطات الفرنسية عن عدم احترام ربابنة السفن الفرنسية التجارية ورفضهم الخضوع لاجراءات التفتيش. وهي حوادث تعبر عن الوضع المتوتر في الحوض الغربي للمتوسط في ذلك الوقت. فموقف الحياد الذي اتخذته الجزائر ودول المغرب البحرية الأخرى من هذا الصراع كان من الطبيعي أن ينجم عنه صعوبات كثيرة مثل تكرار حوادث الصدامات المسلحة بسبب مسألة التفتيش مما أجبر الجزائر في النهاية الى اتخاذ موقف صارم بهذا الخصوص؛ فلن تكتفي كما فعلته في السابق بمعاقبة ربان السفينة الذي يرفض الخضوع للتفتيش واطلاق سراح السفينة وملاحيها، وانما قررت مصادرة مراكب هؤلاء الربابنة وأسر الملاحين ومصادرة الشحن.

لقد أعلنت هذا القرار في رسالة بعث بها الداي علي خوجة الى كاتب الدولة للبحرية الفرنسية ماشو، بتاريخ 29 جويلية 1755 [40] عندما أعلن له فيها بكونه «سيعتبر أولئك الذين لا يخضعون لأوامركم وينتهكون بتصرفاتهم المعاهدات بالرغم من كونهم يرفعون راية امبراطور فرنسا على سفنهم بكونهم ليسوا بالفرنسيين وسيعاملون كأعداء لكم وسوف تتم معاقبهم بالحق والعدل»، ولن يقتصر ذلك على قائد السفينة وحده وانما أيضا سيجري العقاب على بحارته الذين «سيشنقون» أو يسترقون «واذا ما أفلتوا فانني سأخبركم بذلك لتعاقبونهم عندما يعودون اليكم، كما تقتضيه الصداقة، عقوبة تلائم من يتمرد

الجزائر، كما حدث ذلك على عهد لويس الرابع عشر والذي كانت تبرره حالة الحرب التي كانت عليها فرنسا مع الدول الأوروبية الأخرى في ذلك الوقت، كما أن طلب مساعدة الاسبان يقف امامها عدة محاذير، ففرنسا لا يمكن لها أن تشاطر تطلعات الاسبان ومطامعهم في الجزائر كما أنه من مصلحة التجارة الفرنسية ألاّ يتم قيام صلح بين مدريد والجزائر. هذه الاعتبارات الى جانب مشاغل فرنسا القارية سوف تجبر هذه الى التخلي عن فكرة ارسال الحملة ضد الجزائر والاكتفاء بالاعتماد على العمل الدبلوماسي من أجل الحصول على ترضية مطالبها.

كانت لحالة التوتر السائدة على العلاقات بين الدول الأوروبية عشية اندلاع حرب السبع سنوات تأثيراتها السلبية على العلاقات الجزائرية الفرنسية. وبرز ذلك في العديد من الحوادث التي وقعت في البحر خلال هذه المدة والشكاوي المستمرة التي كان يقدمها الطرف الجزائري للسلطات الفرنسية عن عدم احترام ربابنة السفن الفرنسية التجارية ورفضهم الخضوع لاجراءات التفتيش. وهي حوادث تعبر عن الوضع المتوتر في الحوض الغربي للمتوسط في ذلك الوقت. فموقف الحياد الذي اتخذته الجزائر ودول المغرب البحرية الأخرى من هذا الصراع كان من الطبيعي أن ينجم عنه صعوبات كثيرة مثل تكرار حوادث الصدامات المسلحة بسبب مسألة التفتيش مما أجبر الجزائر في النهاية الى اتخاذ موقف صارم بهذا الخصوص ؛ فلن تكتفي كما فعلته في السابق بمعاقبة ربان السفينة الذي يرفض الخضوع للتفتيش واطلاق سراح السفينة وملاحيها، وانما قررت مصادرة مراكب هؤلاء الربابنة وأسر الملاحين ومصادرة الشحن.

لقد أعلنت هذا القرار في رسالة بعث بها الداي علي خوجة الى كاتب الدولة للبحرية الفرنسية ماشو، بتاريخ 29 جويلية 1755 [40] عندما أعلن له فيها بكونه «سيعتبر أولئك الذين لا يخضعون لأوامركم وينتهكون بتصرفاتهم المعاهدات بالرغم من كونهم يرفعون راية امبراطور فرنسا على سفنهم بكونهم ليسوا بالفرنسيين وسيعاملون كأعداء لكم وسوف تتم معاقبهم بالحق والعدل»، ولن يقتصر ذلك على قائد السفينة وحده وانما أيضا سيجري العقاب على بحارته الذين «سيشنقون» أو يسترقون «واذا ما أفلتوا فانني سأخبركم بذلك لتعاقبونهم عندما يعودون اليكم، كما تقتضيه الصداقة، عقوبة تلائم من يتمرد

عن أوامركم»[41]

والمظهر الثاني الذي اتخذته هذه الحوادث هو مصادرة شحنات القمح التي كان يرسلها التجار اليهود من الجزائر الى الفورنة، وقد كانت هذه ترسل على متن سفن جزائرية وبجوازات جزائرية غير أن حالة الحرب القائمة بين الدول الأوروبية جعلت هذه الشحنات هدفا لقراصنة الدول. لقد أظهرت الجزائر الحسم في معالجة هذه المسألة مع كل الأطراف الأوروبية مطالبة بالترضيات التي تستوجبها هذه الاعتداءات. وهي: إما رد السفينة بشحنتها أو تعويضها بدفع ثمنها مع ثمن شحنتها، حدث ذلك مرارا مع فرنسا ومع انجلترا ومع الدول الأخرى، ويلاحظ أن الجزائر لم تستغل الظرف لخدمة مصالحها الأنانية وانما عمدت الى الدفاع عن حقها في الحياد والزام الاطراف الأخرى باحترام هذا الموقف الذي هو من المبادئ الراسخة في قانون البحار في هذا العصر.

وبالرغم من هذه التجاوزات فان العلاقات بين البلدين لم تتأثر، كما لم تتأثر كذلك بسوء معاملة الأسرى الجزائريين في فرنسا[42] ولا برفض هذه البلاد بيع عدد من السفن لها إذ يبدو أن سلطات الجزائر قد اقتنعت بوجهة نظر الفرنسيين بهذا الخصوص[43].

ولوضع حد لهذه الحوادث، عمدت فرنسا عند انتهاء حرب السبع سنوات بتوقيع معاهدة باريس عام 1763 إلى إيفاد مبعوث الى الجزائر في مهمة تسوية القضايا المعلقة بين البلدين والاتفاق على ترتيبات جديدة تمنع من تكرار حوادث البحر.

لقد اختارت لهذه المهمة، فابري، الذي امتثل أمام الداي وعرض عليه المطالب الفرنسية، ولكنه تبين أنه غير مزود بالصلاحيات الكافية التي تخول له التفاوض حول جميع القضايا المعلقة بين الطرفين، ذلك أن الجانب الفرنسي تعمد تجاهل مطالب الطرف الجزائري وهو الشيء الذي اضطر الداي الى رفض الدخول في أية مفاوضة ما لم يتم مناقشة مطالب كلا الطرفين والموازنة بينهما للوصول الى تسوية مرضية لكليهما. لقد زود المبعوث الفرنسي بصلاحيات جديدة وابتدأت المفاوضات. وفي يوم 16 جانفي 1764، توصل الطرفان الى تسوية جميع القضايا المعلقة والاتفاق على اضافة سبعة بنود جديدة لمعاهدة السلم القائمة بينهما[44].

الاسلامية في هذه المناطق مضافا للعوائق التقليدية المتمثلة في الحرب الدائمة التي شنها فرسان مالطة والبحريات الايطالية ضد هذه التجارة.

تمكن الروس، بعد انتصارهم على الدولة العثمانية في الحرب الأخيرة التي اندلعت عام 1768 والتي انتهت بصلح كونشوك كاينرجي (جويلية 1774) من النفاذ الى المياه الدافئة عندما فتحت المضايق أمامهم للدخول الى بحر ايجه والحوض الشرقي للمتوسط. ومما يجدر ملاحظته بهذا الخصوص هو ذلك التعاون الذي ظهر في الحين بين الروس وفرسان مالطة في عدائهما للبحرية الاسلامية. لقد اضطر بعض التجار الجزائريون الذي كانوا في الاسكندرية الى اكتراء سفينة فرنسية للعودة بها الى الجزائر على اعتبار أنها توفر لهم الأمن أمام الروس وأمام فرسان مالطة، وفي أثناء الطريق توقفوا في بعض الموانىء المأمونة وهناك وجدوي سفينتين حربيتين فرنسيتين وقام ضباطهما بطمأنة التجار وحثهم على متابعة طريقهم نحو الجزائر مؤكدين لهم أنه لا خوف عليهم ما داموا يقلون سفينة فرنسية؛ لكن بعد خروجهم من هذا الميناء مستأنفين طريقهم نحو الجزائر هاجمهم الروس الذين نقلوهم الى مالطة حيث صودرت سلعهم واسترقوا[49].

لقد طلب الداي من السلطات الفرنسية السعي لاطلاق سراح التجار ورد بضائعهم اليهم أو تعويضها بما يقابلها من النقود، مبينا أن هؤلاء كانوا يقلون سفينة فرنسية ومبحرين تحت العلم الفرنسي، وتابعوا طريقهم بناء على الضمانات التي أعطاها لهم ضباط السفينتين الفرنسيتين «انكم تعرفون أكثر من أي أحد تقاليد البر والبحر وتقرون أنه ليس بمحمود ولا بنزيه أن تتم مضايقتنا بهذه الصورة في الوقت الذي نسعى فيه الى توسيع وتطوير حسن التفاهم المشترك بيننا». لقد استجابت فرنسا لهذا الطلب فقامت بمساع حثيثة ومتصلة في كل من سان بطرسبورق ولدى فرسان مالطة وأطلق سراح التجار وردت سلعهم لهم.

وعلى إثر الحملة الاسبانية ضد الجزائر خلال شهر جويلية من سنة 1775، قام الداي بارسال هدايا للسلطان العثماني، وبهذه المناسبة فقد طلب بعض المساعدات من السلطان لشد أزر البلاد في الصراع الذي كانت تخوضه ضد اسبانيا. وبالرغم من الظروف الصعبة التي كانت تعيشها الدولة العثمانية في ذلك الوقت فان السلطان قد قرر ارسال مساعدات عسكرية معتبرة لكن

ايصال هذه الى الجزائر طرح مشكلة أمام السلطات الجزائرية. لقد وقع الاختيار على الراية الفرنسية على اعتبار أنها توفر ضمانا أكثر لنقل هذه المعدات الى الجزائر، نظرا للمكانة التي تحضى بها فرنسا في الحوض الشرقي للمتوسط بسبب صداقتها القديمة مع الدولة العثمانية، ولكونها كذلك في حالة سلم ووئام مع كل من اسبانيا والامارات الايطالية، ولعلاقاتها الخاصة بفرسان مالطة الى جانب صداقتها مع الروس ؛ هذه الاعتبارات جعلت المسؤولين الجزائريين يعتبرون أن الراية الفرنسية هي أفضل وأكثر ضمانا من أية راية دولة أوروبية أخرى. يضاف الى هذا اعتبار آخر هو الصداقة القائمة بين البلدين والخدمات التي سبق للجزائر أن قدمتها لفرنسا في ظروف صعبة شبيهة بالتي عليها الجزائر الآن.

من الواضح أن ترتيبات المعاهدة المبرمة بين البلدين لا تلزم فرنسا بأي شيء من هذا القبيل، فالبند السابع من المعاهدة ينص على عدم جواز إجبار أية سفينة فرنسية بحمل أية سلعة من السلع ولا على الاتجاه الى مكان لا تريد الذهاب اليه ؛ فالشيء الذي تطلبه الجزائر هو تقديم خدمة لها لا تندرج ضمن الالتزام والتعهدات التي للطرفين على بعضهما البعض، ويقف في مواجهة هذا الطلب ترتيبات القانون العام الأوروبي الذي ينص على عدم جواز قيام دولة محايدة بنقل سلع ومواد ذات طابع عسكري لطرف من طرفي الصراع. لقد استند سفير فرنسا وربابنة السفن الفرنسية في القسطنطينية على هذا المبدإ، ليرفضوا نقل هذه المعدات الى الجزائر، وتبادل الطرفان، الجزائري والفرنسي، عددا من الرسائل حول هذه المسألة. اعتمد الجانب الجزائري في الدفاع عن وجهة نظره على عنصرين أساسيين أولهما أنه سبق للجزائر أن اكترت في السابق سفنا أوروبية لنقل هذا النوع من المعدات من القسطنطينية الى الجزائر ولم يسبق أن أثيرت اعتراضات من أي أحد على ذلك ولا قدم تبرير للرفض كالذي يثار الآن، والعنصر الثاني ويطرح قضية جوهرية على درجة كبيرة من الأهمية والتعقيد في نفس الوقت وهي، حول سريان وعدم سريان مفعول القانون العام الأوروبي على غير الدول الأوروبية. وجهة نظر الجزائر بهذا الخصوص هو أن ما يدخل تحت تسمية البضائع المحظور تصديرها أو استيرادها هل تلك البضائع التي ترسل من بلد إسلامي الى غير بلد إسلامي أما التي يتم تبادلها بين البلدان الاسلامية فهي لا تخضع لهذا التعريف، وتستند وجهة النظر هذه الى التقاليد المتبعة بخصوص هذه المسألة

الماضي والسوابق التي لا حصر لها في هذا المجال. ومن المفيد ملاحظته، أن هذا الجدال سوف لن يتم حسمه الا في القرن التالي اعتمادا على مبدأ الحق للأقوى، أما بالنسبة للمسألة المطروحة فان الطرف الفرنسي أبدى تفهما كبيرا للخدمة التي طلبتها منه الجزائر وحاول أن يجد طريقا يوفق بين التزاماته الأوروبية وعلاقاته الوطيدة مع الجزائر والدول الاسلامية. ويبدو أن لويس السادس عشر هو الذي يكون قد طلب من موظفي البحرية على أن يفسروا البند السابع عشر من معاهدة 1689 تفسيرا يستجيب مبدئيا لرغبة الجزائر من جهة وعدم اظهار فرنسا بكونها انتهكت التزاماتها الأوروبية من جهة أخرى.

وبالفعل فقد تم الاتفاق بين الطرفين على أن يتم اكتراء سفن فرنسية لنقل هذه المعدات التي سيتم تفريغها في ميناء حلق الوادي بتونس تم تنقل الى الجزائر[50]. وتم بالفعل نقل هذه المعدات على متن سفينة فرنسية الى تونس ولكنه لم يتم تفريغها، ذلك أن القنصل الفرنسي بالمدينة أكد لسيد حسن وكيل الحرج ومبعوث الجزائر الى البلاط العثماني الذي رافق الشحنة، بأنه لا يوجد في الطريق أي خوف وأن بامكانه استئناف طريقه بحرا الى مدينة الجزائر. غير أن السفن الاسبانية اعترضت السفينة الفرنسية واستولت على شحنتها كما قامت بأسر وكيل الحرج ومرافقيه وساقتهم الى مدينة قرطاجنة. ستذكي هذه الحادثة الجدال الذي سبق أن أثير، عندما يطلب الداي من السلطات الفرنسية رد الشحنة وإطلاق سراح الأسرى. لقد وضع هذا الطلب السلطات الفرنسية في موقف حرج للغاية، اذ يبدو أن الاتفاق كان قد تم بين الطرفين على نقل هذه المعدات بدون ضمانها، وهو ما جعل كاتب الدولة للبحرية يتعرض بالتفصيل في رسالة بعث بها للداي بتاريخ 29 جويلية 1976 لترتيبات معاهدة 1689 وخاصة بالنسبة للبند السابع عشر منها معلنا في نفس الوقت أن الملك حرصا منه على الصداقة القائمة بين فرنسا والبلدان الاسلامية سيقوم بمساع لدى البلاط الاسباني لاسترداد المعدات التي تمت مصادرتها أو تعويضها بثمنها «ومهما تكن نتيجة هذه المساعي فان طيبة جلالة الامبراطور تدفعكم لأن تبعدوا عنكم كل قلق اذ أنكم ستحصلون بالتأكيد اما على المعدات بعينها أو ما يقابل قيمتها»[51].

لقد اتخذ الاسبان قرارا فجائيا بارسال حملة الى الجزائر بنية الاستيلاء

عليها. ولم يكن ذلك متوقعا في ظل تلك الظروف التي كانت سائدة في الحوض الغربي للمتوسط، بل كل الدلائل كانت تشير الى احتمال انهاء الصراع الاسباني الجزائري بتوقيع صلح بينهما، ولذلك كان قرار حكومة مدريد قد فاجأ أعداء وأصدقاء أسبانيا على السواء.

عرفت الاستعدادات الحربية الاسبانية، التي كانت تتم في موانئها قبل شهور من معرفة الوجهة التي ستوجه اليها. فقد كان البعض يعتقد أن الغرض منها كان لتقوية وتدعيم مواقعها في العالم الجديد بسبب التهديدات التي تزداد شدة عليها، من طرف الانجليز، خاصة بعد توقيع معاهدة باريس (1763) حيث أصبح المجال مفتوحا للتوسع الانجليزي في القارة شمالا وجنوبا باختفاء فرنسا كقوة كبيرة مناوئة لها في هذه المناطق. كما أن البعض كان يعتقد أن الهدف من هذه الاستعدادات هو من أجل استعادة جبل طارق وافتكاكه من بين أيدي الانجليز، وبعضهم كان يرى أن غرض اسبانيا هو توجيه هذه الاستعدادات الى جنوب ايطاليا لغرض استعادة سيطرتها على هذه المناطق ، والقليل من كان يرى أن اسبانيا ستوجه جهودها الى منطقة المغرب[52].

ويبدو أن اسبانيا بعد أن تقلصت مكانتها كدولة كبرى وانحدرت الى مصاف الدول الوسطى، عاودها الحنين الى مجدها القديم الذي تسنمته على عهد الامبراطور شارل الخامس واعتقدت أنه بامكانها استرداد هذه المكانة اذا ما اتبعت نفس الطريق الذي سلكه هذا الأمبراطور والذي أشاد عليه سمعته في أوروبا بحملاته المختلفة التي شنها على بلدان المغرب وخاصة باحتلاله لمدينة تونس وفرض حمايته عليها. ولم تكن اسبانيا تقصد مجرد القيام بحملة عسكرية رادعة ثم العودة الى مواقعها وانما كان هدفها الاحتلال والاستقرار. وقد استهدفت مدينة الجزائر على اعتبار أنها القوة الكبرى والاساسية في المنطقة وأنها اذا ما تمكنت من تحطيم هذه القوة والسيطرة عليها فان ذلك سوف يسهل عليها تنفيذ مشاريعها الطموحة في عموم المنطقة.

عبأ الاسبان إمكانيات ضخمة لانجاح هذه الحملة حيث جندوا جيشا قوامه اثنين وعشرين ألفا وخمسمائة رجل عدا القوات البحرية، محملا على ثلاثمائة وأربعة وأربعين سفينة ناقلة يضاف اليها أربعة وأربعون سفينة حربية، وهو أسطول ضخم يدل على الجهد التعبوي الكبير الذي بذلته اسبانيا من أجل تجهيز هذه الحملة[53].

قامت السلطات الجزائرية من جهتها، عندما تأكدت لديها وجهة الاستعدادات العسكرية الاسبانية بتعبئة واسعة لامكانياتها البشرية والمادية لمواجهة هذا الخطر. لقد ذكر مأمور البحرية الفرنسي سان ديدي في مذكرة له عن الحملة الاسبانية ضد الجزائر وجهها الى كاتب الدولة للبحرية أنه منذ بداية المنتصف الثاني من شهر جوان (1775) كان الداي قد قام بتعبئة واسعة لمواجهة الحملة الاسبانية وان المدينة كانت تعد نفسها لمقاومة طويلة، وان السلطات قد رخصت للاجانب المقيمين بمغادرة البلاد اذا ما رغبوا في ذلك، كما ورد في هذه المذكرة أن بطاريات كثيرة العدد قد وضعت للدفاع عن العاصمة وعلى الميناء وان عدد المدافع التي تحيط بالمدينة من جهة البحر ومن الناحية الشرقية والغربية تبلغ الألفي مدفع، كما أن بايات المقاطعات قد وفدوا على رأس قوات كثيرة العدد. فباي قسنطينة جاء على رأس قوة عسكرية تبلغ الأربعين ألف رجل وباي تيطري جاء بما يقرب نفس العدد وخليفة باي معسكر كان معه عشرون ألف مقاتل بالاضافة الى ما بين ثلاثين وأربعين ألف مقاتل كانوا تحت قيادة باي الغرب نفسه في مواجهة المرسى الكبير. وإن عساكر الاوجاق الذين يبلغ عددهم حوالي عشرة آلاف رجل كانوا موزعين على مجموعات للدفاع على أبواب المدينة الثلاثة[54].

لقد اختار الاسبان مكانا للنزول بين مصب وادي خنيس ووادي الحراش لميزة هذا الموقع من ناحيتين : أولا لقربه من مدينة الجزائر من ناحية وبعده عن مدافع حصون المدينة والاميرالية من ناحية أخرى. ولفترة من الوقت راودتهم فكرة القيام بالانزال في منطقة عين البنيان، ولكن تم العدول عن هذه الخطة للصعوبات التي تكتنفها : بعد مكان النزول عن العاصمة وما يتطلبه التقدم نحوها من جهد، والمصاعب التي يمثلها التقدم من هذه الناحية بسبب وعورة الأرض. هذا الانزال البديل يمكن اللجوء اليه في حالة الاضطرار، ولكن ما دامت الرياح قد اعتدلت وأصبحت تلائم الانزال في المكان المحدد مبدئيا فقد تم العدول عن هذه الخطة الاضطرارية.

لقد قام الاسبان بجهد معتبر عندما تمكنوا من انزال قرابة ثمانية آلاف جندي الى الشاطئ من فجر يوم 8 جويلية الى مطلع الشمس[55]. كما تمكنوا في ظرف قصير من اقامة متاريس في غاية من التحصين والمنعة ضد تقدم الفرسان والمشاة. لكن قرب الموقع من بطارية وادي خميس جعله تحت

رحمة هذه البطارية التي كانت تصب عليه وابلا من القذائف بدون توقف والحقت بأفراد العدو خسائر كبيرة. لقد تحطم هجوم جنود الدفعة الأولى الذين حاولوا التقدم الى الأمام في اتجاه العاصمة على يد الفرسان وراكبي الابل الذين استقدم منهم صالح باي اعدادا كبيرة، وكان استخدام الجمال في المعركة مفاجئة للاسبان إذ أدخل في قلوبهم الرعب. كما أن استخدام الفرسان للبندقية في وضع اطلاق النار مع الحركة كان هو الآخر عنصرا مفاجئا لهم. وهو عنصر تعبوي جديد اذ لم يسبق أن استخدم الفرسان في أوروبا البندقية بهذه الكيفية[56].

لقد تحطم الهجوم وارتد الاسبان الى متارسهم بعد ما تكبدوا خسائر كبيرة حين فقدوا خيرة قواتهم في هذه المعركة وأجبروا على التسمر في مواقعهم ثم الانسحاب تحت ستار الليل الى سفنهم والعودة الى بلادهم[57].

كان لهذه الهزيمة التي مني بها الاسبان أمام مدينة الجزائر صدى واسع في الساحة الدولية. ففي الغرب كما في الشرق اعتبرت ضربة قاضية وجهت لهذه الدولة ليس فقط بالنسبة لمشاريعها الاستعمارية وانما أيضا بالنسبة لموقعها ومكانتها كدولة كبرى. لقد قام سان ديدي بتحليل هذه الهزيمة وانعكاساتها على العلاقات الأوروبية من جهة وعلى العلاقات الفرنسية الجزائرية من جهة أخرى[58]. وبعد أن بين أن كل الأمور بدأت تسير على أحسن ما يرام بالنسبة لفرنسا ولكنها فوجئت بالقرار الاسباني الذي تحول الى كارثة. لقد استطاعت فرنسا أن تحصل على ما كانت تصبو اليه منذ عهد لويس الرابع عشر وكولبير في أن تحتل مكانة الصدارة في التجارة المتوسطية، وعندما بدأت في اقتطاف ثمار جهود أجيال وانفتحت أمامها أبواب التجارة الشرقية والمتوسطية الواسعة ومعينها الذي لا ينضب في هذا الوقت «فاجأها رعد تولد في أحشاء دولة صديقة هدد وجودها السياسي في البلدان الافريقية وأصبحت تجارتها التي كانت منتعشة ومأمونة تعيش تحت كابوس القلق وعدم الاطمئنان»[59] وبعد أن عدّد الآثار السلبية التي سوف تتحملها اسبانيا من جرّاء هذه الهزيمة، بين سان ديدي أن فرنسا سوف يكون لها هي الأخرى نصيب من ذلك، اذ أن ضعف الاسبان سيؤدي حتما الى تشجيع أعدائها الذين سيعمدون الى محاولات قضم مستعمراتها وهذا سيؤدي بدون شك، الى نشوب حرب جديدة ستتحمل فرنسا العبء الأكبر فيها. واذا كانت هذه

الحرب تبدو كاحتمال بعيد الآن فان مصالح فرنسا في المتوسط لا يمكن بأي حال إلا أن تتأثر بحالة الحرب القائمة بين الجزائر واسبانيا. وبعد أن عدد المكاسب التي تجنيها فرنسا الآن في ظل هذا الوئام والتفاهم مع الجزائر لاحظ بأن هذه المكاسب ليست مأمونة بالنسبة للمستقبل في ظل الصراع القائم بين الطرفين. واذا كانت فرنسا قد استطاعت حتى الآن بمعاملتها اللبقة والمرنة مع الجزائر أن تمنع هذه «بالرغم من وشايات الاعداء وتحريضهم بدعوى وجود تحالف بين فرنسا واسبانيا» من مد يدها الى المصالح الفرنسية والاضرار بها «فالداي باسم الصداقة والشرف رفض حتى الآن أن يعير آذنا لهذه الوشايات»، ولكن من يضمن استمرار الجزائريين على هذا الموقف. يكفي وقوع مركب فرنسي يحمل سلعا جزائرية بين أيدي الاسبان لحدوث القطيعة، فستجد فرنسا نفسها في وضع لا تحسد عليه «فمن جهة أمير غاضب ومن جهة ثانية وزارة اسبانية مقررة العزم على التضحية بمصالح فرنسا من أجل اشباع رغبتها في الانتقام». وبعد أن تساءل عما هو الموقف الذي يجب أن تسلكه فرنسا أمام هذه الوضعية المعقدة اقترح سان ديدي، لخروج بلاده من هذا المأزق، أن تقوم هي بالعمل من أجل تذويب الخلافات بين الطرفين والوصول الى اقناعهما بضرورة عقد الصلح بينهما؛ مشيرا أنه اذا كان موقف الدبلوماسية الفرنسية في الماضي هو محاربة فكرة عقد مثل هذا الصلح لما في ذلك من الضرر على مصالحها التجارية، ولكن فرنسا، اذا ما وازنت الآن بين مصالحها على ضوء هذه المعطيات الجديدة فانها ستجد أن مصلحتها في قيام تصالح بين البلدين وعلى فرنسا أن تقوم ببذل مساعيها في هذا الاتجاه فسوف لن تخسر شيئا في حالة فشلها وتربح وتستفيد كثيرا في حالة نجاحها.

لقد زعزع سان ديدي بعض المفاهيم التقليدية الراسخة في فرساي والتي تربت على قناعة مفادها أن مصلحة فرنسا تقضي عدم قيام تصالح بين اسبانيا والجزائر، إذ سوف نلاحظ أن هذا الاتجاه الذي اقترحه ستتبناه الحكومة الفرنسية بعد ذلك[60].

اذ أن الذي فتح باب المفاوضات بين الجزائر واسبانيا كان فرنسيا اعتمده بلاط مدريد لهذه الغاية. وعندما خطت هذه خطوات الى الأمام ووافقت الجزائر على استقبال المبعوث الاسباني، لاحظنا أن القنصل الفرنسي قام بتتبع خطوات هذا المبعوث واسنادها بكل عزم ونشاط حتى أن

ترتيبات المعاهدة التي أبرمت بين الجزائر واسبانيا في 16 جوان 1785 تكاد تكون ترجمة حرفية للمعاهدة الفرنسية الجزائرية[61].

طرحت قضية تجديد معاهدة السلم المئوي نفسها بالحاح على الطرفين عند منتصف الثمانينات باقتراب نهاية مدة سريان مفعولها، ذلك أنها كانت ستنتهي عند أواخر عام 1788. وعندما أثيرت هذه المسألة تبين أن هناك خلافا بين الطرفين حول بداية سريان مفعول المعاهدة المئوية الأولى. فالجانب الجزائري يعتبر أن بدايته هو بتاريخ توقيعها في 24 سبتمبر 1689، والجانب الفرنسي يرى أن هذه المعاهدة كانت قد مددت في عام 1719 ويبدأ حساب المائة سنة ابتداء من هذه السنة الأخيرة، وعلى ذلك فلن ينتهي اجلها وفقا للتقويم الهجري الا في عام 1814، فالواقع أن الطرف الجزائري الذي لم يثر هذه القضية بالحاح ولا استعجال هو الذي كان يستند على أساس واقعي مجرد من كل خلفية سيئة ذلك أن الذي حدث في عام 1719 هو اضافة بنود جديدة لمعاهدة 1789 سويت بها بعض القضايا التي كانت محل نزاع الطرفين، كما حدث نفس الشيء في عام 1732 وعام 1764. لكن الطرف الفرنسي اعتبر أن سنة 1719 هي التي يبدأ فيها حساب المائة سنة وهو موقف له دلالته في كون فرنسا تنظر الى منطقة المغرب كوحدة متكاملة : ذلك أنه في بداية سنة 1720 ستوقع معاهدتين مع كل من تونس وليبيا ولنفس الأجل والتي لا تختلف ترتيباتهما العامة - عدا في بعض الجزئيات بعض منها أساسي - مع المعاهدة المبرمة مع الجزائر[62]. وتريد أن تنتهي هذه المعاهدات في نفس الآجال ؛ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فان فرنسا تريد أن تعطي لنفسها حرية الحركة أكثر لتقييم الظروف فيما اذا كانت مناسبة أو غير مناسبة لتجديد المعاهدة واضافة بعض البنود التي ترغب في اضافتها. فالطرف الفرنسي هو الذي أثار قضية تجديد المعاهدة في هذا الوقت رغم اعتقاده - ظاهريا - أن سريان مفعولها سوف لن ينتهي الا في آخر عام 1814.

لقد تكررت حوادث البحر خلال الجزء الثاني من العقد الثامن لهذا القرن وتركزت هذه ليست في الاعتداءات والتجاوزات التي كانت تتم في أعالي البحار وانما على السواحل وفي «المياه الاقليمية الفرنسية». ومن المفروض أن احدى ترتيبات معاهدة 1689 حددت عرض هذا النطاق بعشرة فراسخ داخل البحر في مقابل التزام فرنسا بحماية البحارة الجزائريين من

اعدائهم وغنائمهم كذلك، داخل هذا النطاق.

وتكررت في الفترة الأخيرة هذه الحوادث نظرا لصعوبات تحديد هذا الشريط بالضبط داخل مياه البحر. ولهذا الغرض فقد استقر رأي الطرفان، لوضع حد لهذه المسألة الشائكة وتسويتها نهائيا في اطار المفاوضات التي ستجرى بينهما لتمديد معاهدة السلم المئوى.

أوفدت فرنسا مبعوثا الى الجزائر لهذا الغرض في شهر جانفي من سنة 1790 وهو الفارس سانفيل. لقد كللت هذه المفاوضات بالنجاح بتوقيع اتفاق بينهما في 29 مارس (1790) يمدد أجل الصلح الى مائة سنة أخرى ابتداء من تاريخ التجديد أي حتى سنة 1887 [63]. كما تم الاتفاق على تعديل البند التاسع من معاهدة 1689 بتحديد امتداد حرمة المياه الاقليمية الفرنسية التي لم تعد بعشرة فراسخ وانما أصبحت تمتد على مسافة مرمى المدفع داخل البحر. لقد تعهدت فرنسا بحماية البحارة الجزائريين من أعدائهم داخل هذا النطاق مقابل تعهد الجزائر بعدم مهاجمة اعدائها في داخله، [64] كما طرح الفرنسيون قضية الجوازات التي يمنحونها لبحارتهم والتزمت الجزائر بقبول أي تجديد أو تحديث لهذه الوثيقة بشرط ألاّ يؤدي ذلك الى الاخلال بأي ترتيب من ترتيبات الصلح القائم.

وفي شهر جوان من نفس السنة (1790) وقعت معاهدة جديدة حول امتياز استغلال الباستيون وتحتوي هذه على نفس ترتيبات المعاهدة السابقة، ماعدا ما يتعلق باللزمة التي عدلت تعديلا جوهريا حيث رفعت قيمتها الى أزيد من ثلاثة أضعاف، على ما كانت عليه[65]، فمن حوالي سبعة عشر ألف فرنك سنويا الى ستة وخمسين ألف وسبعمائة فرنك، تدفع على ستة أقساط، كما كان معمولا به في السابق[66]. ومما يجدر ملاحظته أن اللزمة لم تتغير قيمتها منذ أن بدأ الفرنسيون في استغلال امتياز الباستيون استغلالا منظما على عهد صانصون نابللون (1630)، بالرغم مما حدث من ارتفاع في الاسعار وتقلص قيمة العملات المتداولة. ذلك أن حركة التضخم أصبحت ظاهرة عالمية منذ منتصف القرن السادس عشر وأثرت في اقتصاديات جميع البلدان، خاصة تلك التي لها نشاط تجاري منتعش وحركة مبادلات نشطة ؛ هذه الوضعية هي التي أدت بالسلطات الجزائرية الى رفع قيمة اللزمة مبررة موقفها بأدلة ملموسة بينت الانعكاسات السلبية للتضخم على اقتصاديات البلاد.

هوامش الفصل الثالث

ج ④ (1) - رسالة الداي شعبان الى لويس الرابع عشر سبتمبر 1694 في : A.N.P. / Marine B[7] 245 لا يتعرض ابن ابي الضياف الى هذا التحالف وانما يقول بأن دخول الداي شعبان الى تونس كان بتحريض من كاهية محمد باي السابق، محمد بن شكري، الذي أقام بالجزائر بضع سنوات ساعيا لاقناع الداي بارسال حملة ضد محمد باي، انظر : اتحاف... الجزء الثاني ص ص : 79-78.

ج ④ (2) - رسالة الداي شعبان الى لويس الرابع عشر، 20 جويلية 1695 في : A.N.P. / Marine B[7] 214.

ج ④ (3) - أظهرت مراسلات الداي شعبان أنه كان يرغب ويسعى الى ايجاد نوع من الترابط والتلاحم بين دول المغرب البحرية الثلاثة، ولفترة من الزمن استطاع تحقيق نوع من التكتل بين هذه الأقطار ؛ ولقد عاجله الأجل قبل أن يتمكن من بلورة مشروعاته بهذا الخصوص.

ج ④ (4) - بلوك باشى هي رتبة في الأوجاق تعطى لقائد السرية واتسع استعمالها بمرور الزمن لتصبح مرتبطة ببعض الوظائف مثل وظيفة مدير الميناء.

ج ④ (5) - رسالة بونشرطران الى لومير في طولون 22 فبراير 1696 في : A.E.P. / M.D. Algérie 15.

ج ④ (6) - سجل الفارس دارفيو أحداث هذه الرحلة في التقرير الذي بعث به الى كاتب الدولة للبحرية والمؤرخ في شهر ماي 1696، تحت عنوان : «يوميات رحلة الفارس دارفيو برفقة المبعوث الجزائري سليمان بلوك باشى منذ خروجه من طولون حتى وصوله الى باريس».

انظر هذا التقرير في : A.N.P. / Algérie B[7] 220.

ج ④ (7) - رسالة الداي الى بونشوطران، 20 جانفي 1696 وكذلك رسالة سليمان بلوك باشى الى الداي 18 جوان 1696 في : A.E.P. / Algérie 220. هذا الاتهام يبدو أنه بعيد الاحتمال اذا ما أخذنا بعين الاعتبار تلك الجهود والمصاعب التي تكبدها محمد الأمين اثناء اقامته في فرنسا ثم موقف الديوان والداي شعبان بخصوص هذه المسألة الذي دام الأخذ والرد حولها قرابة الثلاث سنوات. ونميل الى الاعتقاد أن طرحه لهذه المسألة بهذه الكيفية كان مبعثه الحقد الشخصي الذي للداي الجديد على العهد السابق.

ج ④ (8) - رسالة سليمان بلوك باشى الى الداي، باريس 16 جوان 1696 في : A.N.P. / Algérie B[7] 220.

ج ④ (9) - لم تقع الزيادة في مبلغ اللزمة المستحقة وانما طلبت السلطات من اصحاب الامتياز أن يتم دفعها بالقرش الاسباني وهو عملة جيدة وموثوق بها. وانزعج وكلاء الباستيون لهذا القرار لأنهم كانوا في الماضي يعمدون الى اعطاء هذه العملة الجيدة للتجار اليهود في الجزائر مقابل سعر فائدة عليها ويقومون بتسديد اللزمة بعملة «القرش المغشوش ذو اللون الأحمر» انظر رسالة الداي الى بونشوطران. 29 أغسطس 1696 في المصدر السابق.

ج ④ (10) ـ رسالة الداي الحاج أحمد الى بونشرطران، 10 جوان 1697 في A.N.P Marine B⁷ 220
ج ④ (11) ـ انظر التقرير الذي قدمه هذا الوفد عن نتائج مهمته في A.E.P. M.D. Algérie 15
ج ④ (12) ـ تقرير ديرون الى كاتب الدولة للبحرية بتاريخ 25 ديسمبر 1702 في A.E.P. M.D. Algérie 15
ج ④ (13) ـ رسالة الداي مصطفى الى بونشرطران 29 جويلية 1704 وردي بونشرطران في 3 سبتمبر 1704، 21 جانفي 1705 عن Plantet ن، م، ج 2، ص ص 21-29
ج ④ (14) ـ رسالة الداي حسين الشريف الى بونشرطران جوان 1706 عن Plantet م، م، ص ص 47-49.
ج ④ (15) ـ Plantet ن، م، ج، 2، ص 65 هـ 2.
ج ④ (16) ـ أرسل الداي علي باشا، بكير الرايس الى فرنسا لشراء بعض المعدات وكذلك فدية عدد من الأسرى وقامت السلطات الفرنسية بتسهيل مهمته وترضية كل المطالب التي قدمها. انظر مراسلات بكير الرايس مع السلطات الفرنسية وردها عليه في : A.N.P. / Marine B⁷ 224
ج ④ (17) ـ A.N.P. / Marine B⁷ 275 et 534.
ج ④ (18) ـ انظر : القسم الثالث النصين رقم 17 و 18.
ج ④ (19) ـ ترد هذه العبارة في المراسلات والمعاهدات وهي تعني المسلمين. إن الأوروبيين لا يزالون حتى هذه الفترة يطلقون هذه التسمية على المسلمين.
ج ④ (20) ـ انظر القسم الثالث النص رقم 17.
ج ④ (21) ـ A.E.P. / M.D. Algerie 15.
ج ④ (22) ـ رسالة كاتب الدولة للبحرية الى عبدي باشا 24 أغسطس 1729 في : A.N.P. / Marine B⁷ 295. وكذلك Plantet ن،م، ص ص : 141-144.
ج ④ (23) ـ أرسل الداي الى العمارة احدى عشر رأس بقر وخمسين رأس غنم ومائتين وخمسين دجاجة وأربعة آلاف رغيف مع الخضر والفواكه، انظر : A.E.P. / M.D. Algérie 15.
ج ④ (24) ـ تقرير المبعوث الفرنسي حول مهمته في المصدر السابق.
ج ④ (25) ـ رسالة الداي الى كاتب الدولة للبحرية 23 أكتوبر 1731 في : A.N.P. / Marine B⁷ 371 وكذلك Plantet ن، م ص ص : 155-161.
ج ④ (26) ـ يزن القفيز 195 كلغ تقريبا انظر : Brunschwig R. : **sur les mesures tunisiennes de capacite au commencement du XVIIe siècle.** in A.I.E.O. T. III 1937 p. 74 et suiv.
ج ④ (27) ـ انظر : القسم الثالث النصين رقم : 19-20.
ج ④ (28) ـ رسالة موريبا الى الداي، 27 ماي 1733 عن : Plantet ن، م، ص ص : 172-173.
ج ④ (29) ـ A.N.P. / Marine B⁷ 321.
ج ④ (30) ـ ن، م، لقد تتبعت الحكومة الفرنسية عملية استرداد وهران من طرف الاسبان عن كثب وباهتمام. يؤكد ذلك التقارير العديدة التي كتبها الديبلوماسيون الفرنسيون والضباط حول هذه الحملة بتفاصيلها المختلفة وحتى بالنسبة للعمليات العسكرية التي جرت قرب وهران بعد احتلالها في الشهور التالية، انظر A.E.P. / M.D. Algérie 10 et 15.
ج ④ (31) ـ رسالة الداي الى موريبا 30 أفريل 1736 في : A.E.P. / Marine B⁷ 321 وكذلك Plantet ن، م، ص ص 185-187.
ج ④ (32) ـ المصدر السابق.
ج ④ (33) ـ عن Plantet ن، م، ص : 192.
ج ④ (34) ـ المصدر السابق ص : 216 هـ 2.

ح (4) (35) ـ يوجد عدد من هذه التقارير A.N.P. / Marine B7 385 et 385 وكذلك في : A.E.P. / M.D. Algérie 10.

ح (4) (36) ـ A.E.P. / M.D. Algérie 10.

ح (4) (37) ـ م. المصدر السابق.

ح (4) (38) ـ A.E.P. / M.D. Algérie 10.

ح (4) (39) ـ قدرت المصادر الفرنسية القوات البحرية الجزائرية عند هذا التاريخ (1753 كما يلي : سبعة سفن كبيرة مسلحة بما بين 56 الى 32 مدفعا وأحد عشرة شبكا مسلحا بما بين 24 الى 8 مدافع وستة سفن صغيرة مختصة بحراسة السواحل الى جانب بضعة وعشرين زورقا لحماية الميناء.

ح (4) (40) ـ A.N.P. / Marine B7 395.

ح (4) (41) ـ المصدر السابق.

ح (4) (42) ـ لقد احتج الداي علي خوجة في احدى رسائله الى كاتب الدولة للبحرية من سوء المعاملة التي يتعرض لها الأسرى الجزائريون في فرنسا وأورد عددا من الأمثلة : كهدم مسجد لهم كانوا قد بنوه لتأدية فريضة الصلاة، وحالة الجوع والعراء والفاقة الشديدة التي هم عليها وتسليط عقوبات جماعية لذنب اقترفه واحد منهم كمحاولة الهرب أو ارتكاب مخالفة ؛ لقد أنكر الوزير الفرنسي سوء المعاملة هذه مؤكدا انه لم يحدث أن كان للأسرى مسجد سواء في طولون، أو في مرسيليا أو في أي مكان آخر في فرنسا وانما كانت لهم مقبرة ؛ وهو حق اكتسبوه على اثر المساعي التي قام بها محمد الأمين أثناء سفرته الى فرنسا في العقد الأخير من القرن الماضي «وهي لا تزال على حالها كما كانت عليه في السابق»، رسالة الداي 12 ديسمبر 1760 ورد كاتب الدولة للبحرية 30 مارس 1761 في A.N.P. / Marine B7 408 et 418 وكذلك Plantet ن، م، ص ص : 256-262.

ح (4) (43) ـ طلب علي خوجة من فرنسا بيعه خمسة أو ستة سفن مسلحة بخمسين أو ستين مدفعا بالثمن التي تريده، لقد رد الوزير الفرنسي على هذا الطلب : «بكون سفن الامبراطور الحربية تعتبر في نظر قوانين الامبراطورية ملك لا يقبل التنازل عنه مثل الحصون والقلاع سواء بسواء، ولا يمكن التنازل عنها أو منحها أو بيعها بأي حال من الأحوال وبأي ثمن يكون» ملحا على الداي باهمال هذا الطلب الذي لا يمكن ترضيته لأنه سيكون مصدر ازعاج للعلاقات بين البلدين بدون جدوى انظر : Plantet ن، م، ص ص : 265-269.

ح (4) (44) ـ انظر : القسم الثالث النص رقم 26.

ح (4) (45) ـ رسالتي لويس السادس عشر الى الداي بابا محمد بن عثمان باشا المؤرخة في 12 ماي 1774 و 6 أغسطس 1775 عن Plantet ص ص : 307-308 و 321-322.

ح (4) (46) ـ A.N.P. / Marine B7 538.

ح (4) (47) ـ رسالة لويس السادس عشر الى الداي بابا محمد بن عثمان 6 ديسمبر 1789 عن Plantet ن، م، ص ص : 389-390.

ح (4) (48) ـ عن ن، م، ص ص : 293-295.

ح (4) (49) ـ رسالة الداي الى كاتب الدولة للبحرية 14 مارس 1771 عن : Plantet ن، م، ص ص : 300-302.

ح (4) (50) ـ انظر : المراسلات التي تدولت بين الطرفين حول هذه القضية في Plantet ن، م، ص ص : 322-343.

ح (4) (51) ـ عن Plantet ن، م، ص ص : 332-337.

ح (4) (52) ـ انظر : تقرير سان ديدي مأمور البحرية الى كاتب الدولة للبحرية المؤرخ في 24 جويلية 1775 في A.E.P. / M.D. Algérie 10.

ج ④ (53) - انظر : تقرير قنصل فرنسا المؤرخ في 25 ديسمبر 1775 حول الحملة الاسبانية ضد الجزائر في المصدر السابق.

ج ④ (54) - يبدو أن هذا الرقم الذي يجعل عدد الجيش المعبأ للمعركة قد بلغ حوالي مائة وأربعين ألف جندي فيه بعض المبالغة او بعض الخبراء الأوروبيين الذين تناولوا موضوع القدرة التعبوية من الناحية البشرية، للجزائر، في بداية القرن التاسع عشر يعتقدون أن هذه لا يمكنها أن تعبئ في أحسن الظروف أكثر من ستين ألف مقاتل. ولكن اذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الداي حسين (في عام 1830) لما قام بتعبئة جزئية فقط استطاع أن يجمع ستين ألف مقاتل، فانه يبدو أن ضعف هذا العدد في حالة تعبئة قصوى شيء محتمل ومعقول، مع الملاحظة أن القدرات العسكرية الجزائرية من الناحية البشرية كانت أفضل في هذه الفترة مما كانت عليه في عام 1830 نظرا للازمات المختلفة المتعددة الجوانب والتي عاشتها البلاد منذ مستهل القرن التاسع عشر.

ج ④ (55) - انظر : التفاصيل المتعلقة بهذه الحملة في : A.E.P. / M.D. Algérie 10. لقد تتبع الفرنسيون هذه الحملة عن كثب ودرسوها من جوانبها المختلفة لأسباب متعددة.

ج ④ (56) - كان من الممكن، لو وجدت مؤسسات عسكرية متخصصة، تطوير هذا العنصر التعبوي الذي يعتبر شيئا جديدا حتى ذلك الوقت. ولكنه تحول بعد ذلك، على يد الفرنسيين الى نوع من الفلكلور تحت اسم «الفانطازيا».

ج ④ (57) - يوجد وصفان لهذه المعركة من معاصرين جزائريين كانا شاهدي عيان وهما : محمد الصالح العنتري الذي رافق صالح باي ومحمد بن رقية التلمساني الذي يبدو أنه جاء مع خليفة باي الغرب، لقد سجل هذا الأخير وصفه في كتابه الزهرة النائرة . . . ووصف العنتري (مخطوطم، و، ب، رقم 5754) أكثر دقة وأوسع في التفاصيل، ومن غريب الصدف هو أن محمد الصالح العنتري أشار في وصفه الى تلك التعليمات التي تم العثور عليها في خيمة قائد القوات الاسبانية التي نزلت الى البر وأورد منها فقرات، وهي التي يأمر فيها ملك اسبانيا ضباطه بمعاملة السكان والمساجين بالحسنى وهي نفس التعليمات التي وصلت نسخة منها الى يد قنصل فرنسا بالجزائر وقام بترجمتها وارسالها الى فرنسا، وهي محفوظة في A.E.P. / M.D. Algérie, 10.

ج ④ (58) - مذكرة سان ديدي حول الجزائر مؤرخة في سنة 1776 في 10، المصدر السابق.

ج ④ (59) - المصدر السابق.

ج ④ (60) - مدريد 1 مارس 1784 في A.E.P. / M.D. Algérie, 10.

ج ④ (61) - حول الترجمة العربية للأصل الاسباني لهذه المعاهدة انظر : م، يلحميسي صفحات من تاريخ العلاقات الجزائرية الاسبانية معاهدة سنة 1786 بين الجزائر واسبانيا : في مجلة التاريخ وحضارة المغرب العدد 11 جوان 1974. لقد تم توقيع هذه المعاهدة في الجزائر يوم 16 جوان 1785. ولكن الاسبان حاولوا بعد ذلك التحلل من عدد من الالتزامات التي تعهد بها المبعوث مزاريدو وخاصة فيما يتعلق بمد الجزائر بكمية من الأسلحة والذخيرة المعدات البحرية، كما أن الداي قد اشترط كمبدإ لقبول فتح المفاوضات مع المندوب الاسباني مباشرة، تعهد هذا المبعوث باسم حكومته بالجلاء على وهران ومرسى الكبير واعتبر ذلك شرطا لا يقبل الجدال اذا ما رغب الاسبان في عقد الصلح مع الجزائر. لقد قبل المبعوث الاسباني هذا الشرط وانصبت جهود الطرفين الى تحديد الترتيبات المتعلقة بالجلاء على وهران وكذلك تلك التي تخص مد الجزائر بالمعدات العسكرية. ومن المعروف أن الجزائر كانت تتبع تقليدا في تعاقدها مع الدول الأخرى هو ألاّ يثبت في صلب المعاهدة سوى المبادئ العامة والترتيبات ذات الطابع الثابت أما ما يمكن تسميته بالتسويات فهذه تسجل في محاضر جلسات تعتبر أدوات أساسية لمعرفة محتوى التعاقد وجوانبه المختلفة. وقد لاحظنا أن المعاهدة مع اسبانيا تنص في بندها

العشرين على ابقاء الوضع على ما هو عليه بالنسبة لوهران والمرسى الكبير، فهذا الترتيب
يحتمل تأويلين : الأول هو تحديد ترتيبات الجلاء، والمدة المطلوبة لذلك في محاضر الجلسات
والاكتفاء بالاشارة الى بقاء الوضع في هاتين المدينتين على ما هو عليه الى أن يتم الجلاء. وإما
ان تكون المعاهدة قد أدخل عليها تحريف بخصوص هذا البند من الجانب الاسباني
للاستهلاك المحلي لأن النص المعتمد بالنسبة لكل من الطرفين هو النص التركي وليس
الاسباني، خاصة اذا ما عرفنا ان الاسبان كانوا قد قاموا بنشر هذه المعاهدة مباشرة بعد أن تم
المصادقة عليها من طرف ملك اسبانيا في عام 1786، فالمراسلات الدبلوماسية التي تبادلها
الطرفان فيما بين 1785-1791 توضح بدون شك هذه المشكلة . وتم كذلك تسوية قضية
التعويضات التي طالبت بها الجزائر للخسائر التي تكبدتها من جراء الحملات الاسبانية ضدها
(وهذه لم يتم التنصيص عليها هي الأخرى في صلب المعاهدة) واتفق على أن تقوم اسبانيا
بدفع مبلغ ما يقابل خمسة ملايين فرنك فرنسي ذهب (مليون قرش اسباني) الى جانب مبلغ
مليون وثلاثمائة وخمسة وخمسين ألف فرنك ذهب لمختلف موظفي الدولة في شكل هدايا.
حول الظروف التي تم فيها توقيع هذه المعاهدة والشروط التي تمت بها، انظر : المذكرة التي
بعثها القنصل الفرنسي الى باريس في شهر جوان 1785 في : A.E.P. / M.D. Algérie 10.

(62) - أوجه الاختلافات الأساسية بين المعاهدة مع الجزائر ومع كل من تونس وليبيا تتمثل في الرسوم
الجمركية التي حددت بالنسبة للبلدين بـ 3% على الصادرات والواردات وهي نفس الرسوم
المستخلصة في الولايات العثمانية في الشرق أما بالنسبة للجزائر فكانت هذه 12,5% حتى عام
1719 عندما خفضت الى 5% على الواردات و2,5% على الصادرات، والنقطة الثانية وهي
حق القناصل في رفع علم بلدهم على مساكنهم وعلى زوارقهم في الميناء وهو الحق الذي لم
يكتسبه هؤلاء في الجزائر بالرغم من أن السلطات كانت تغضى الطرف عندما يقوم هؤلاء برفع
أعلام بلدانهم على بيوتهم الريفية، وكذلك بالنسبة لقضية منح حق اللجوء للأسرى الفارين.
وهو حق اكتسبه الفرنسيون في كل من تونس وليبيا، ورفضت الجزائر السماح به باصرار. وكان
هذا الموقف مصدر قلق للعلاقات بين البلدين، وقامت السلطات بافتكاك هؤلاء الاسرى في
بعض الأحيان داخل السفن الحربية الفرنسية، كما حدث على عهد الداي عبدي باشا عام
1731. وقضية المرتزقة الفرنسيين الذين يأخذون على ظهر سفن معادية فهؤلاء يعتبرون أعداء
بالنسبة الجزائر. أما بالنسبة لتونس وليبيا فقد التزمتا في المعاهدتين اللتين وقعتهما مع فرنسا في
عامي 1785-1786 باطلاق سراح هذا النوع من الأسرى، على اعتبار أنهم من الفرنسيين. ومما
يجدر اضافته الى هذه النقطة هي مسألة اللغة المعتمدة في التعاقد : فقد لاحظنا أنه بالنسبة
للجزائر كان توقيع الطرفين الفرنسي والجزائري يتم تحت النص التركي ولا توجد ترجمة فرنسية
مرفقة بهذا النص أما بالنسبة لتونس فان الجانب التونسي يوقع تحت النص التركي والجانب
الفرنسي تحت الترجمة الفرنسية، اما بالنسبة لليبيا فانه نظرا لكثرة عدد الموقعين من هذا الطرف
فإن توقيعاتهم كانت تغطي النصين التركي والفرنسي على السواء، والمبعوث الفرنسي كان
يحرص دائما على وضع توقيعه وختمه تحت النص الفرنسي انظر : على سبيل المثال :
A.N.P. / Marine B7 537

(63) - A.E.P. M.D. Algérie 10

(64) - انظر : القسم الثالث النص 29

(65) - انظر : القسم الثالث النص رقم 30

(66) - انظر : حول هذا الموضوع المذكرة الخاصة بمنحو اللزمة منذ 1694 الى عام
1820 في A.E.P. M.D. Algérie 10

الفصل الرابع :

ضغوط وعدوانية

شهدت العلاقات الفرنسية الجزائرية خلال هذه الفترة الحاسمة من تاريخ العالم، التي تميزت بتلك الانقلابات والتغييرات الكبرى التي واكبت أحداث الثورة الفرنسية وانعكاسات ذلك على الخريطة السياسية الاوروبية، وامتداد التأثيرات التي أوجدها هذا الحدث الكبير الى القيم والمفاهيم التي كانت سائدة في أوروبا حتى ذلك الوقت لتحدث فيها تغييرات نوعية عميقة وفي بعض المجالات، جوهرية، مما أدى إلى تبلور ذهنية توسعية ابتلاعية مكنت الاوروبيين من الوصول الى أسباب القوة والبأس، جعلتهم يمدون نفوذهم الى جميع أركان المعمورة. لقد تحول العالم من تنوعه وتعدد حضاراته ومفاهيمه إلى عالم أحادي النظرة والنموذج.

لقد انعكست هذه الاحداث وامتداداتها على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال الاربعين سنة القادمة، بحيث يمكن أن نميز فيها بين ثلاث فترات : تبدأ الأولى منها باقرار وتمديد معاهدة السلم المئوي لمائة سنة أخرى، في أواخر شهر مارس من عام 1790 وتنتهي عند القطيعة التي حدثت بين البلدين على إثر الحملة الفرنسية ضد مصر في صيف عام 1798 . ونلاحظ أن الصداقة التقليدية بين البلدين ازدادت تمكنا، في هذه الفترة، بالرغم من وقوع عدد من الحوادث : أضرت بمصالح الطرف الجزائري إضرار كبيرا. غير أن استعدادات الجانب الفرنسي لتقديم الترضيات وتفهم الجانب الجزائري للصعوبات التي كانت تمر بها فرنسا خلال السنوات الأولى من قيام الثورة، بتجرئ أعدائها عليها وانتهاكهم لحرمة مياهها الاقليمية وأراضيها،

يوميا، مكن الطرفان من حصر هذه الحوادث في أضيق الحدود وعدم السماح لها بالانعكاس سلبيا على علاقتيهما. وعندما تسترد الثورة الفرنسية أنفاسها وتتمكن من مجابهة أعدائها، بنجاح، نلاحظ ان الجزائر سوف لن تكتفي، بالرغم من الالحاحات والاغراءات الكبيرة التي عرضت عليها بالوقوف على الحياد في الصراع الدائر في أوروبا وإنما ستتخذ موقفا أكثر تعاطفا وميلا الى فرنسا والذي يمكن تسميته بموقف الحياد المتفهم حيث أعلنت استعدادها لمساعدة فرنسا في شكل تقديم عدد من التسهيلات المختلفة لشراء الحبوب والعلف والمواد التموينية الأخرى التي هي في أشد الحاجة إليها.

لكن هذا الموقف الذي كان بالنسبة للجزائر موقفا مبدئيا وأخلاقيا يبدو وكأنه لم يفهم على هذه الطريقة من الطرف الآخر، بل اعتبر ذلك نجاحا يعود الفضل فيه للدبلوماسية الفرنسية وليس لجهة أخرى. وبالتالي لا يلزم فرنسا بأي التزام معنوي إزاء الجزائر، فالدبلوماسية الفرنسية يجب أن تحرر نفسها من أي التزام معنوي من هذا القبيل. هذه النظرة الانتهازية والمصلحية سرعان ما يكون لها انعكاسها السلبي على العلاقات بين البلدين عندما تعتقد فرنسا أنها ربحت المعركة على ساحة أوروبا الغربية وبدأت في الاعداد لمد نفوذها الى ماوراء البحار. وهو ما سيؤدي الى نوع من البرود وبعض التوتر في العلاقات في البداية ثم الى القطيعة عندما يقوم نابليون باحتلال مصر.

وتبدأ الفترة الثانية بعودة العلاقات بين البلدين في عام 1800 عندما يتم توقيع هدنة غير محدودة الأجل بين الطرفين خلال هذه السنة وابرام معاهدة سلم جديدة بينهما في العام التالي. وبالرغم من ذلك فان العلاقات الجزائرية الفرنسية لم تشهد فترة من التوتر والتشنج كالتي ستشهدها خلال هذه الفترة بالرغم من حسن الاستعداد وبرودة الاعصاب التي تحلت بها الديلوماسية الجزائرية. لقد سيطرت الذهنية العدوانية على الدبلوماسية النابليونية وتعذر الحوار والتفاهم حتى على مدلولات الاشياء البديهية؛ إذ يبدو أن هناك عالمين للقيم في ميدان العلاقات الدولية في مجابهة بعضهما البعض: عالم القيم التقليدية التي على أساسها أبرمت المعاهدات ونظمت العلاقات بين الدول وعالم القيم الجديدة التي تستقي منابعها من النظرة الفولتيرية للعالم غير الاوروبي، والتي وجدت في الترميدوريين تلامذتها النجباء ومن نابليون سيفها المشهر. لقد تبين استحالة تعايش هذين العالمين تعايشا سلميا. فالوضع

الأوروبي وحده هو الذي منع حدوث صدام مباشر مسلح بينهما.

لن يؤدي سقوط نابليون سوى الى رد السيف الى غمده مؤقتا ريثما تحين الفرصة لاشهاره من جديد لانجاز نفس المهمة ولكن تحت شعارات أخرى.

والفترة الثالثة وهي التي تسجل عودة أسرة البوربون الى عرش فرنسا وعودة الهدوء الى العلاقات بين البلدين ولكنه لفترة قصيرة فقط وذلك أن موقف الجزائر المتمثل في الحياد المتفهم إزاء صديقتها فرنسا، في ساعة محنتها سوف يؤلب عليها القلوب ويشحن ضدها الضغائن وتريد هذه القوى الحاقدة أن تسوي حسابها مع الجزائر بعد استقرار الأمر في أوروبا، وتنتهي هذه الفترة بسقوط الجزائر على إثر طعنة من فرنسا.

سنحاول في الصفحات التالية إعطاء لمحة عن العلاقات بين البلدين خلال هذه المراحل الثلاثة.

1 ـ من التفاهم الى القطيعة 1790-1798 :

لم يمض على الاستقرار وتمديد السلم المئوي سوى بضعة أيام، عندما وقع حدثان أحدهما داخل ميناء طولون نفسه والآخر في مرسى الميناء على مرمى مدافع الحصون الفرنسية، كان بحارة نابوليتانيون موجودين في ميناء طولون عندما دخلت إليه سفينة جزائرية تسوق غنيمة نابوليتانية متمثلة في مركب مشحون بالقمح كانت قد استولت عليه في أعالي البحار، لقد عمد البحارة النابوليتانيون بمساعدة موظفي الميناء من الفرنسيين، بدون شك، الى تسليح بضعة وعشرين زورقا ومهاجمة الغنيمة الجزائرية ليلا ونجحوا في الاستيلاء عليها والهروب بها بعد أن جرحوا قائد السفينة وواحد من بحارته، وقتلوا بحارا آخر. كما وقعت حادثة أخرى، في نفس الفترة، عندما قام بحارة جنويون بمطاردة سفينة جزائرية كانت قد استولت على مركب جنوي مشحون بالرز والقهوة، والتجأت به الى مرسى طولون. لقد افتكها هؤلاء على مرمى مدافع حصون المدينة بدون أن يعبأوا بالقذائف التهديدية التي أطلقت عليهم[1]. احتجت السلطات الجزائرية بشدة ضد هذه الاعمال والانتهاكات التي كانت تحدث على مرأى ومسمع من الفرنسيين وخاصة في سنتي 1791 و 1792، كما أن قرار الجزائر باكتراء سفينة أسبانية لنقل المبعوث الجزائري الى

القسطنطينية بدل سفينة فرنسية أثار كثيرا من التساؤلات والاستفسارات من طرف الفرنسيين الذين ساورهم الشك في النوايا الحقيقية للجزائر إزاءهم في هذه الظروف. لقد أعطوا لهذا القرار أهمية كبيرة جعلهم يفدون مبعوثا خاصا الى الجزائر للاستطلاع الموقف الجزائري من جهة وتسوية قضية الترضيات التي تطالب بها الجزائر من جراء الاعتداءات التي وقعت على بحارتها في المياه الاقليمية الفرنسية من جهة أخرى.

لقد جرت العادة منذ وقت بعيد، قيام السلطات الجزائرية باكتراء السفن الفرنسية وتفضيلها على ما عداها من سفن الدول الأخرى. لأسباب ذاتية وموضوعية: ففرنسا هي أول دولة مسيحية (صديقة) للمسلمين وبالتالي يجب أن تحضى بالمرتبة الأولى المفضلة في التعامل من بين الدول الاوروبية الأخرى، وهذا الاعتبار كان له وزنه وتأثيره الكبير على الديبلوماسية العثمانية وديبلوماسيات دول المغرب البحرية. لقد بدا لنا أن هذا العامل جثم بكل ثقله على دبلوماسيات هاته الدول لمدة تزيد عن ثلاثة قرون وتسبب في شل حرية حركتها بمنعها من الاستفادة من الظروف والاوضاع التي كانت تطرأ على الساحة الاوروبية والمتوسطية. كما لاحظنا من الناحية الأخرى أن الطرف الفرنسي لم يتقيد بهذا العامل إلا في الحدود التي تضمن مصالحه وتوسع امتيازاته في البلدان الاسلامية. والاعتبارات الموضوعية، هي أن الراية الفرنسية إلى جانب كونها راية دولة صديقة تحضى بمعاملة مفضلة، توفر أمنا وضمانا مساويا لرايات الدول الأخرى مثل انجلترا إن لم يكن يفوقها نظرا للعلاقات الوطيدة القائمة بين فرنسا وفرسان مالطة الذين يجسدون الرعب والهلع للبحرية التجارية والمواصلات الاسلامية، وبمرور الزمن اعتبرت فرنسا هذا التفضيل وكأنه حق من الحقوق، ولم يسبق قبل هذا التاريخ أن طرحت هذه القضية من هذه الزاوية من طرف الفرنسيين، إذ لم يحدث ما يوجب ذلك بل لاحظنا ان الجزائر هي التي أثارتها عندما رفضت السفن الفرنسية نقل معدات وأسلحة من القسطنطينية الى الجزائر أثناء الحرب الجزائرية الاسبانية، الاخيرة وفي الواقع، فان موقف الجزائر من هذه المسألة، كما شرحه الداي في رسالة له إلى لويس السادس عشر أملته فقط ضرورة عملية. لقد طلب من الفرنسيين أولا أن يمدوه بسفينة تحمل مبعوثا وهدايا كان يريد إرسالها الى القسطنطينية بمناسبة اعتلائه كرسي الدايلكية، لكن حالة الاضطراب التي كانت عليها فرنسا في ذلك الوقت لم تمكنها من

إرسال السفينة في الوقت المناسب، وعبثا كرر الداي طلبه ولكن بدون جدوى. وفي النهاية اضطر الى تحديد أجل لوصول هذه السفينة، وبعده سيتصرف وفق ما تمليه عليه المصلحة. وبانتهاء الأجل، كانت سفينة اسبانية راسية في الميناء، على استعداد للابحار لأول إشارة، وهي التي حملت المبعوث والهدايا الى القسطنطينية. ولم يكن بالإمكان الانتظار أكثر لقرب حلول فصل الشتاء. هذا الاعتبار هو الذي حمل الداي في النهاية الى اعتماد هذا الحل الاخير، ففي الوقت الذي عمد فيه إلى توضيح هاته الظروف درءا لكل تأويل وتفسير خاطئ لموقف الجزائر إزاء فرنسا، حرص في نفس الوقت على توضيح هذه المسألة بالتأكيد على أن الافضلية التي كانت تمنح لفرنسا في هذا المجال هي مجرد اكرام واعتبار معنوي لا يلزم الجزائر بأي واجب نحو فرنسا ولا يعطي لفرنسا أي حق مشروع بهذا الخصوص [2].

وعندما وصل المبعوث الفرنسي الى الجزائر قام هو الآخر من جهته بشرح الظروف التي جعلت فرنسا تتأخر في الاستجابة لطلب الداي بإرسال السفينة، وهي الظروف التي تفهمها الجانب الجزائري الذي سعى من جهة الى التأكيد على عمق الصداقة التي تربط بين البلدين وحرصه على الوفاء بجميع الالتزامات التي تفرضها الصداقة وخاصة في الظروف الصعبة التي تمر بها فرنسا الآن، فالصديق الحق هو الذي يقف إلى جانب صديقه في السراء والضراء. وقد تردد هذا المبدأ على لسان الداي في عدد من الرسائل التي بعثها الى ملك فرنسا والى كاتب الدولة للبحرية في هاته الفترة. كما تم تسوية مسألة التعويضات وقدم المبعوث الفرنسي الترضيات المادية المطلوبة في نفس الوقت الذي حرص فيه الداي على مساعدة فرنسا على اجتياز محنة المجاعة التي كانت تمر بها عن طريق التسهيلات والتشجيعات التي منحتها للشركة الافريقية لاقتناء الحبوب. وبلغ مقدار ما أرسل منها الى فرنسا عام 1791 75 ألف كيلة قمح اشترته بالسعر العادي الجاري في السوق [(2)م]. وفي الرسالة التي بعث بها الداي الى لويس السادس عشر عن طريق المبعوث ميسيي (نوفمبر 1791) عبر فيها لأول مرة عن وجهة نظره في الاحداث الجارية في فرنسا والذي لم يكن على ما يبدو منشرحا لها «منذ القدم لم يحدث شيء من هذا القبيل في فرنسا. إنه لشيء غريب حقا قيام مثل هذا التجمع من المشاغبين وتلك الاعمال الفوضوية التي قاموا بها وخروجهم عن الطاعة، وإنه ليستحيل علينا ان نصف لكم مقدار فرحنا وغبطتنا عندما علمنا،

أنه بفضل رحمة الله وعونه، قد عادت الأمور الى مجراها، وأخذ كل شخص المكان الذي يستحقه، فقطع الله دابر العصاة والمتعنتين أينما وجدوا، آمين»[3].

لم تجر الأمور في فرنسا كما كان متوقعا وكما تصوره مشرعو الجمعية التأسيسية، والذين انتهت مهمتهم بالمصادقة على الدستور وانتخاب الجمعية التشريعية (1791) التي وقع على عاتقها مهمة بناء صرح النظام السياسي الجديد : ملكي دستوري، حيث لا يزال يتمتع فيه الملك بصلاحيات واسعة أبرزها حق المصادقة واقرار القوانين التي تسنها الجمعية التشريعية ؛ ذلك أنه سرعان ما ظهرت استحالة التعاون بين هذه الجمعية والملك. فصلاحية المصادقة على القوانين التي يتمتع بها الملك في ظل دستور سنة 1791 جعل بامكانه تجميد وشل عمل السلطة التشريعية وهو التناقض الذي حلته جماهير مدينة باريس عندما قامت بالهجوم على قصر التويلري ـ مقر إقامة الملك تحت الحراسة على إثر محاولة الفرار التي قام بها في شهر جوان (1792) والمعروفة بحادثة فارين ـ يوم 10 أغسطس 1792 واعتقال الملك، وهي الحوادث التي انتهت باعلان سقوط الملكية ؛ وأصبح هذا الاجراء قانونيا بعد انتخاب جمعية تأسيسية جديدة معروفة باسم جمعية الوفاق القومي، واصدار هذه للقانون يقضي بالغاء نظام الملكية رسميا يوم 22 أكتوبر 1792.

لقد حرص وزير الحربية الفرنسي الجديد، بمجرد تسلمه لمنصبه على اخطار السلطات الجزائرية بحدوث هذه التطورات وقيام النظام الجديد، في نفس الوقت الذي أكد فيه رغبة الجمهورية في تمتين روابط الصداقة التقليدية بين البلدين والقائمة منذ عهد بعيد.[4] كما أن وصول السفينتين الجزائريتين اللتين تم إصلاحهما في ميناء طولون ـ بعد العطب الذي ألحق بهما من طرف النابوليتانيين والجنويين في هذا المرسى ـ كانت فرصة أخرى لتأكد هذه النوايا الحسنة المتبادلة بين الطرفين. لقد عمد الداي إلى إرسال رسالة اعتراف بالنظام الجديد مقرا ومثبتا في نفس الوقت جميع المعاهدات والاتفاقات التي أبرمت بين البلدين «وكذلك كل الترتيبات والشروط التي تضمنتها بنود المعاهدات المبرمة في السابق بيننا ومهما كان نوعها، ورغبة منا في أن تنفذ كما كان عليه الشأن في الماضي، فاننا أقررناها وهذا الاقرار سجلناه ووقعناه من طرفنا على هذه المعاهدات التي هي بين يدي قنصلكم»[5].

لقد مرت فرنسا خلال عامين 1793 و1794 بأعسر مرحلة عرفتها منذ قيام

الثورة. لقد تحولت أوروبا الى قوة معادية لفرنسا انتظمت في إطار ائتلافية واسعة (فبراير 1793) هدفها خنق الثورة في المهد. ولقد قامت قوات الائتلافية بمهاجمة فرنسا من الجهات الأربع. والى جانب هذه الاخطار الخارجية، اندلعت في داخل البلاد ثورات مضادة في عدد من المناطق أخطرها تلك التي نشبت في مقاطعة الفاندي، وبالاضافة الى هذه الاخطار الخارجية والداخلية فإن فرنسا كانت لا تزال تعاني من أزمة المواد الغذائية التي اشتدت وطأتها أكثر خلال هذه السنوات الصعبة. ونظرا للدور التقليدي الذي كانت تلعبه الجزائر فيما يتعلق بتموين المناطق الجنوبية من فرنسا بالحبوب، فقد ارتأت لجنة الانقاذ الوطني إيفاد مبعوث جديد الى الجزائر ومبعوث آخر الى تونس للقيام بهذه المهمة. «إن مهمة المواطن دوشي تكتسي أهمية أكبر من مهمة زميله لالمون بسبب النفوذ الذي تمارسه إيالة الجزائر على تونس وعلى دول بلاد البربرية الأخرى. إنه من الضروري أن يراعي هذان المواطنان في تنسيقهما لجهودهما ما هو مضر أو مفيد للجزائر ؛ إذ من هذه الاخيرة، يأتي الدفع الذي يجعل باي تونس يتخذ موقفا أقرب الى مصلحتنا» [6].

فالمهمة الأولى التي كلف بها دوشي هي القيام بتنظيم عملية شراء الحبوب من الجزائر، فالشركة الافريقية كانت قد حلت نفسها وحولت امتيازها الى الحكومة الفرنسية فعلى هذا المبعوث أن يسعى لتنظيم أمور هذه الشركة والاستفادة من الاحتكار الذي تتمتع به في شراء الحبوب، وهذه هي مهمته الرئيسية «ذلك أن مملكة الجزائر كانت منذ وقت طويل المستودع الرئيسي لتموين العمالات الجنوبية» [7]. والمهمة الثانية لدوشي هي السعي من أجل إيجاد حل لقضية الاسرى الفرنسيين الذين كانوا في خدمة الجيش الاسباني في مدينة وهران «والذين فضلوا الاسترقاق في الجزائر على الخدمة في الجيش الاسباني»، فهؤلاء كانوا قد كاتبوا جمعية الوفاق القومي والتمسوا مساعيها للتخلص من حالة الاسر التي هم فيها.

والواقع أنه لا توجد أية مشكلة حول هذه القضية بين الجزائر وفرنسا اذ لم تكن الجزائر تطالب سوى بفديتهم وقد أخذت وعدا من الاسبان على أن يقوم هؤلاء بذلك ولكنهم تحللوا فيما بعد من هذا الوعد وبقيت المسألة معلقة لسنوات طويلة لأن فرنسا من جهتها لم تكن مستعدة لدفع فدية حوالي مائتي أسير في الظروف المالية الصعبة التي كانت توجد فيها. وهو مبلغ كان

سيكلفها حوالي مائة ألف قرش اسباني (حوالي خمسمائة ألف فرنك ذهب) كما تعرضت هذه التعليمات التي زود بها دوشي، لمسألة الصلح بين الجزائر والولايات المتحدة. لقد تعهدت فرنسا في السابق والتزمت للأميركان بكونها سوف تقوم بمساعي لدى دول المغرب في هذا الاتجاه لتتمكن الولايات المتحدة من الدخول الى المتوسط «لكن حكومة النظام القديم سواء بسبب الاهمال أو عن قصر النظر الذي أملاه الحسد، تجاهلت القيام بهذه المساعي بكيفية متصلة للوفاء بتعهدها [8]».

والواقع أن الحرص على الوفاء بالإلتزام لم يكن هو الدافع الحقيقي الذي جعل الدبلوماسية الفرنسية تسعى لعقد صلح بين الجزائر والولايات المتحدة وأن الدافع الى القيام بهذا المسعى في الحقيقة هو اتفاق الهدنة الذي وقع بين الجزائر والبرتغال بسعي من انجلترا والذي سيمكن البحارة الجزائريين من الدخول الى المحيط الاطلسي وبالتالي، فسوف يهددون التجارة الامريكية مع فرنسا ؛ فالحرص على تأمين هذه التجارة هو الذي جعل الفرنسيين يريدون أن يتم عنه الصلح بين البلدين. وعندما تنتهي الهدنة مع البرتغال (أفريل 1794) بدون أن يتم عقد الصلح بين البلدين، ستعود فرنسا الى تبني موقفها السابق الذي يرى في دخول الولايات المتحدة الى المتوسط تهديدا خطيرا لمصالحها التجارية.

لقد استطاع دوشي إنجاز مهمته بكل نجاح حيث منحته السلطات الجزائرية كل التسهيلات التي طلبها لشراء الحبوب والمواد الأخرى التي كانت فرنسا في حاجة إليها، ومن بين هاته التسهيلات منحه قرضا بمبلغ خمسين ألف قرش اسباني لتسديد ثمن مشترياته، وإعطاء الفرنسيين جوازين جزائريين لتأمين نقل هذه الحبوب الى فرنسا، ففي رسالة وجهها الداي الى المسؤولين الفرنسيين في 16 أكتوبر 1794، أكد فيها استعداده لتلبية أي طلب تتقدم به فرنسا اذا كان ذلك في نطاق إمكانياته : «مثل المواد التموينية والخيول الجيدة، فهذه هي منتجاتنا الرئيسية، إن الصديق الحقيقي هو الذي يعلن عن نفسه عند الحاجة، فهذه هي مبادئنا ونحن على استعداد بأن نمدكم بالحبوب والمواد الغذائية من كل نوع وبكلمة واحدة كلما تطلبونه منا لاننا نشعر ان الحرب العامة التي تواجهونها ضد كل دول أوروبا تجعل من المستحيل أن لا تجدوا صعوبات من أجل الحصول على المواد المعاشية

وسلع أخرى ذات ضرورة حيوية . . . وبالفعل ففي مثل هاته الظروف الصعبة التي نوجدون فيها يتحتم علينا نحن أن نراعي أكثر من أي وقت مضى الواجبات التي يفرضها علينا الجوار كما تفرضها علينا الصداقة القديمة بيننا»[9]. لقد ذهب الداي لتأكيد حسن نواياه إزاء فرنسا الى درجة اقتراح تنظيم اتصال منتظم ومستمر بين فرنسا والجزائر بواسطة سفينة تعين خصيصا للقيام بهاته المهمة. لقد برر الداي اقتراحه بأن الشائعات التي يروجها أعداء فرنسا في الجزائر تجعل من الصعب عليه متابعة أخبارها وما يجري بينها وبين أعدائها بموضوعية وصدق. فهو يفضل أن تقوم فرنسا بتزويده بهاته الاخبار. ولقد هلل المسؤولون الفرنسيون لهذه المبادرة واعتبروها دليلا على الاخلاص وعمق الصداقة القائمة بين البلدين[10]. ولم تحد الجزائر عن الخط الذي رسمته لنفسها فيما يتعلق بالصراع القائم في أوروبا بالرغم من الالحاحات الشديدة التي قامت بها الدول الاوروبية الأخرى وخاصة انجلترا واسبانيا. لقد رفضت كل العروض والاغراءات التي قدمت اليها للدخول في الصراع الى جانبها ضد الفرنسيين، كما حرصت على أن لا تغض الطرف عن أي ضرر يحيق بمصالح فرنسا في الجزائر من طرف أعدائها. وعندما قامت سفن اسبانية بالاستيلاء على سفينة فرنسية كانت قد خرجت من ميناء الجزائر، وبالرغم من كون هاته كانت بعيدة عن مرمى مدافع الحصون وبالتالي فهي ليست ملزمة بحمايتها وفقا لما نصت به المعاهدة القائمة بين البلدين، ومع ذلك، فقد قام قائد الميناء بتسليح عدد من الزوارق ومهاجمة السفن الاسبانية. وبالفعل فقد تم تخليص هاته السفينة من بين أيدي الاسبان وإرسالها الى فرنسا [11]. وعندما قامت أزمة بين فرنسا وتونس بسبب قيام الانجليز بالاستيلاء على ثلاثة سفن فرنسية كانت راسية في ميناء حلق الوادي، قام الداي حسين بمساع نشطة لدى باي تونس، لاقناعه بضرورة تعويض الفرنسيين عن هاته الخسارة لان ذلك يتعلق بشرف وحرمة الكلمة التي تقطعها الدول الاسلامية. فتونس ملزمة بحكم معاهدتها مع فرنسا بحماية سفن هاته الاخيرة في الموانئ التونسية. ولقد قبل الباي هذه المساعي وقدم تعويضا مرضيا للفرنسيين [11].

وعندما طلبت فرنسا من الجزائر إقراضها مبلغ خمسة ملايين قرش اسباني، رد الداي على هذا الطلب برسالة كلها أسف واعتذار: ان امكانية الخزينة الجزائرية لا تسمح بترضية هذا الطلب لضخامة المبلغ المطلوب

ولكنه في نفس الوقت أعطى تعليمات للخزناجي بأن يضع في يد المبعوث الفرنسي هيركولي مبلغ مائتي ألف قرش (مليون فرنك ذهب) في الحين، كما عمد نزولا عند رغبة الفرنسيين الى الضغط على التجار اليهود الجزائريين، لكي يقوموا بارسال صادراتهم من الحبوب الى الموانئ الفرنسية، وعندما اعتذر هؤلاء بأن ظروفهم المالية لا تسمح لهم بترضية مطالب الفرنسيين بهذا الخصوص، وضع بين أيديهم أموالا كان قد استخرجها من الخزينة ليقوموا بهاته العمليات.

في ظل هاته التسهيلات والمساعدات المختلفة التي كانت تقدمها الجزائر لفرنسا في هذا الظرف الصعب الذي تجتازه هاته البلاد تتولد المسألة الشائكة التي سوف تثقل كاهل العلاقات بين البلدين عندما تقوم فرنسا باتخاذ خطوة على درجة كبيرة من الخطورة والتي تتمثل في تسييس هذه المعاملات التجارية مع اليهود واعتبار عدم تسديد الديون التي لهؤلاء على الخزينة الفرنسية الناجمة عن الصادرات من الحبوب التي كانوا يزودون بها فرنسا، رهنا وضمانا لولائهم لها. لقد لعب القنصلان جون بون سانت أندري وديبوا تانفيل على وجه الخصوص دورا أقل ما يقال فيه أنه غير أخلاقي وغير شريف عن طريق تلك الحملات والتنديدات التي كانوا يشنوها على هؤلاء اليهود لاقناع المسؤولين في فرنسا بضرورة معالجة قضية هذا الدين معالجة سياسية واعتباره رهنا وورقة هامة بين أيدي فرنسا ضد بوشناق وبكري بدعوة أن لهما نفوذا كبيرا، والاخير على الخصوص، في الجزائر؛ وأن الداي يأتمر بأمرهما ويعمل وفق مشورتهما، وفي هذا الادعاء كثيرًا، من المبالغة [12].

ويندرج ضمن هذا الموقف المتفهم الذي اتبعته الجزائر إزاء فرنسا اعترافها بالحاق جزيرة كورسيكا بها، ومعاملة الكورسيكيين مثل الفرنسيين من طرف الجزائر. وتظهر أهمية هذا الموقف عندما ندرك أن هذا الاعتراف قد أغاظ الدول الأوروبية الصديقة الأخرى مثل انجلترا واسبانيا، التي كانت تأمل أن ترى الجزائر تتخذ على الأقل موقفا مائعًا ومنهما حول هذه المسألة، ولن تقف الجزائر عند هذا الحد بل تسير قدما في هذا الاتجاه عندما تعمد الى الغاء قرار كانت قد اتخذته عندما اشتكت منه حكومة فرنسا. ذلك ان الجزائر كانت قد اتخذت موقفا يقضي بمنع بيع الغنائم التي اخذت من على متن السفن المحايدة في موانئها، ولكن لما تقدم الفرنسيون بشكوى مفادها ان هذا الاجراء سيضر بمصالحهم أكثر مما يضر بمصالح أعدائهم وأنّ التجارة

الانجليزية في المتوسط تنقل معظمها بواسطة السفن المحايدة، ألغت الجزائر قرارها السابق وسمحت ببيع هذه الغنائم في موانئها [13].

بدأت بعض السحب تتجمع في جو العلاقات بين البلدين عند المنتصف الثاني من عام 1797 تسبب فيها سوء تصرف القنصل جون بون سانت أندري، لقد عبر الداي في رسالة بعث بها الى المسؤولين الفرنسيين في شهر سبتمبر من هذه السنة، عن تذمره وقلقه من سلوك هذا القنصل ملفتا نظرهم للآثار الضارة التي ستنجم من جراء هذه التصرفات على العلاقات بين البلدين ولذلك فقد طلب ان يتم سحبه، وان يستبدل بقنصل آخر يتحلى بالرزانة. لقد أخذ الداي على هذا القنصل سعيه المستمر للدخول في مشاجرات ومنازعات مع المواطنين بسبب أو بدون سبب وصلفه في التعامل مع السلطات حيث يرفض تسوية أية قضية الا مع الداي شخصيا سواء تلك التي تدخل في نطاق العلاقات بين البلدين أو قضاياه الشخصية. كما يؤخذ عليه كذلك تفوهه بكلام جارح في حق الداي والمسؤولين في أوساط الاوروبيين وغيرهم ؛ وانه كان كثيرا ما يطلب خدمات باسم حكومته وتبين بعد ذلك انها كانت لفائدته الشخصية [14].

وبالرغم من تغيير هذا القنصل فان العلاقات ازدادت توترا بسبب الموقف الجديد الذي اتخذته السلطات الفرنسية ازاء التجارة البحرية الجزائرية وقضية الديون التي للبكرى والرعايا الجزائريين الآخرين على الخزينة الفرنسية.

لقد استولى القراصنة الفرنسيون على سفينة سويدية مزودة بجواز جزائري تحمل بضائع باسم التاجر بكري موجهة الى الجزائر، في نفس الوقت الذي استولوا فيه على مركب آخر كان مشحونا بالقمح موجه الى مرسيليا وعلى مركب آخر لنفس هذا التاجر قادما من القورنة الى الجزائر ؛ الى جانب تلكئ فرنسا في تسديد ديون رعايا الجزائر، بالرغم من الرسائل الكثيرة التي بعثها حسن باشا حول هذا الموضوع [15]. ويبدو أن السلطات الفرنسية لم تعد تشعر بالحاجة الى مراعاة التزامها واحترام معاهداتها مع الجزائر بعد أن تمكنت من انهاء الحرب العامة التي كانت تواجهها، لصالحها، على اثر توقيع معاهدة كومبو فورميو في 17 أكتوبر 1797. وتندرج هذه الانتهاكات التي قامت بها البحرية الفرنسية ضد التجارة الجزائرية في إطار ذلك الجهد التي كانت

تبذله هاته الدولة لاجبار الانجليز للجلوس على طاولة المفاوضات وارغامها على قبول الأمر الواقع القائم في منطقة أوروبا الغربية، اذ تعتقد أن التجارة الانجليزية في المتوسط كانت تتم عن طريق السفن المحايدة، وبالتالي لا يوجد في تصور هذا الموقف سوى صنفين من الدول : دول حليفة ودول معادية وليس هناك دول محايدة. ومما يجدر الاشارة اليه ان الجزائر جابهت نفس هاته المشكلة مع الانجليز عندما قام هؤلاء بالاستيلاء على سفينة فرنسية قرب السواحل الجزائرية وصادروا في البحر شحنة سفينة جزائرية كانت محملة بالحبوب ومتجهة الى مرسيليا. ولكن موقف السلطات كان صارما، لقد وضع الانجليز أمام اختيارين : إما التعويض أو الحرب. وحاول الفرنسيون استغلال هاتين الحادثتين لاقناع الجزائر باعلان الحرب ضد الانجليز بدعوى أن هؤلاء سوف لن يقبلوا بترضية المطالب الجزائرية.
ويضاف الى عوامل التوتر هاته في العلاقات بين فرنسا والجزائر عنصر آخر جديد وهو قيام الفرنسيين بارسال حملة الى مصر واحتلال مدينة القاهرة في شهر جويلية من عام 1798. لقد تلكأ الداي طويلا قبل أن يتخذ موقفا حول هاته القضية واضطر في النهاية تحت ضغط الرأي العام في الداخل والحاحات السلطان العثماني الى إعلان الحرب ضد فرنسا في 21 ديسمبر من نفس السنة.

2 ـ التحرشات النابليونية واضطراب العلاقات 1814-1800 :

في اعلانها للحرب ضد فرنسا لم تكن السلطات الجزائرية تنوي الذهاب بعيدا في الاعمال العدائية أكثر من مجرد تجميد للعلاقات الدبلوماسية ريثما تهدأ الخواطر وتتبين النوايا الفرنسية بخصوص مشروعاتها في مصر. وبالفعل فان هذا الموقف بالنسبة لها لا يعني أكثر من مجرد موقف شكلي اتخذته تحت ضغط الرأي العام المحلي والاسلامي في المغرب وفي المشرق. ويتضح هذا، اذا ما تفحصنا عن قرب، عددا من الاجراءات التي اتخذتها ضد الفرنسيين في ظل هذه القطيعة. فالاجراء الأول الذي يتمثل في حجز القنصل والرعايا الفرنسيين وتوقيفهم والذي هو أقرب الى اقامة جبرية منه

الى أسر حقيقي لم تطل اقامتهم على هذه الحالة طويلا، إذ بعد بضعة اسابيع من اعلان الحرب بصفة رسمية أطلق سراحهم قبل أن يتضح الموقف بخصوص نوايا فرنسا ازاء مصر بالرغم من الحاح الدولة العثمانية والانجليز على ضرورة دخول الجزائر جديا في حرب ضد الفرنسيين. والاجراءات التي لها بعض الأثر تمثلت في تجميد نشاط الوكالة الافريقية القائمة باستغلال امتياز الباستيون وحجز سفينة فرنسية تحمل جنودا فرنسيين تابعين للحامية التي كانت معسكرة في جزيرة كورفو.

لقد كان القنصل ديبوا تانفيل، الذي تعين عند منتصف عام 1798 خلفا للقنصل مولتَدُو الذي طلبت السلطات الجزائرية سحبه واستدعى بالفعل ولكنه لم يرتحل بعد عن الجزائر عندما حدثت القطيعة بين البلدين، الذي كان يتابع يتابع من مرسيليا تطورات الموقف الجزائري عن كثب عن طريق التجار اليهود من الجزائريين. لقد أكد له هؤلاء أن السلطات الجزائرية على استعداد لانهاء حالة الحرب بين البلدين كما اعلنوا أنه سيستقبل بكل حفاوة في الجزائر اذا ما قرر الالتحاق بمنصبه. وفي العديد من التقارير التي بعث بها من مرسيليا الى باريس أكد للمسؤولين فيها أهمية إعادة العلاقات بين فرنسا والجزائر في هذه الظروف، والفوائد الكبيرة التي ستجنيها فرنسا من وراء ذلك [16]. وعندما انجلى الموقف العسكري في أوروبا اثر عودة نابليون - في شهر أغسطس من عام 1799 - الى فرنسا وقيام نظام حكم جديد في البلاد، والمتمثل في النظام القنصلي أرسلت تعليمات الى ديبوا تانفيل للالتحاق بمنصبه في ربيع 1800. ففي رسالة التوصية التي زوده بها نابليون للداي مصطفى باشا أوضح فيها هذا الأخير ان حالة الحرب القائمة بين البلدين لا تستمد جذورها من العلاقات الخاصة بين الجزائر وفرنسا، ولذلك فان استمرار القطيعة بينهما ليس لها ما يبررها الآن [17].

التحق ديبوا تانفيل بمنصبه بعد صعوبات وأخطار. لقد فتشت السفينة التي كان يقلها من اسبانيا الى الجزائر، من طرف الانجليز في البحر ولم ينج من الاعتقال والاسر الا باعجوبة حيث استطاع إخفاء هويته وجنسيته. لقد انطلت هاته الحيلة على السلطات الانجليزية التي أطلقت صراحه وتمكن من متابعة رحلته الى الجزائر التي وصل اليها متنكرا على متن سفينة جزائرية. ولقد استقبل القنصل الجديد بكل حفاوة من طرف سلطات البلاد التي تفهمت

الظروف الحرجة التي كانت تجتازها فرنسا، وتغاضت عن مراسيم التشريفات التقليدية التي كانت متبعة عندما يلتحق قنصل بمقر عمله في الجزائر[18].

لقد كان على القنصل الجديد السعي لتحقيق عدد من المهام: ابرام صلح جديد مع الجزائر بوضع حد لحالة الحرب القائمة وشراء الحبوب والمواد التموينية الأخرى وارسالها الى جزيرة مالطة لتموين الحامية الفرنسية الموجودة بها. وباعتبار ان الانجليز بتحالفهم مع الدولة العثمانية أصبحوا يسيطرون على المتوسط سيطرة تامة مما أدى الى انقطاع كل اتصال مع القوات الفرنسية الموجودة في مصر، فان على ديبوا تانفيل أن يسعى الى ايجاد طريق للاتصال بهاته القوات سواء عن طريق البحر أو عن طريق البر انطلاقا من المغرب. وبالاضافة الى هذه المهام فـان القنصل يجب أن يسعى كـذلك لاقناع السلطات الجزائرية باطلاق سراح الاسرى الفرنسيين الذين كان يتراوح عددهم ما بين سبعمائة الى ثمانمائة أسير[19].

كانت الاتصالات الأولى غير الرسمية التي أجراها القنصل في الجزائر بواسطة التاجر بكري مشجعة، ومهدت الى بدء المحادثات الرسمية بين الطرفين التي ابتدأت يوم 15 جويلية (1800). استوضح الداي في البداية قنصل فرنسا عن نوايا حكومته ازاء مصر. ولقد أثار هذه القضية بنبرة حادة وبنوع من الغضب، إذ لم ير ما يبرر قيام فرنسا وهي دولة صديقة للمسلمين منذ عدة قرون، بالاعتداء على بلد اسلامي واحتلال أراضيه. ولقد عمد القنصل الى إقناع الداي بالتأكيد على أن حكومته لم تكن لها أية نية عدوانية ضد أي بلد اسلامي وأن فرنسا لم تكن تستهدف من وراء هذه الحملة سوى النيل من المصالح الانجليزية وتهديدها، والدليل على ذلك في رأيه، هو أنه بمجرد أن استقرت فرنسا بها «وبالرغم من كـونتا أصبحنـا سادة فيهـا فقد عمـدنا الى تسليمها ووضع مقاليد أمورها بين أيدي السلطان»[20].

وردا على تساؤل الداي عن السبب في عـدم خروج الفـرنسيين من مصر، أجاب تانفيل بكون الانجليز هم الذين عرقلوا هذا الجلاء بدفع الاتراك الى نقض اتفاق العريش، وقيام الحرب من جديد، وان فرنسا ليس لها هدف آخر سوى ضمـان أمن جيشها عنـد جلائـه عن هاتـه البلاد. وبعـد هاتـه التوضيحات تناول الطرفان المسائل التي تهم علاقاتهما مع بعضهما البعض وفي مقدمتها قضية ديون بكري وبوشناق، لقد تعهد قنصل فرنسا باسم حكومته

بتسديد هذه الديون على اقساط ويتم اتفاق تحديد مبالغها بمجرد انتهاء حالة الحرب القائمة بين البلدين ؛ كما اتفق الجانبان على توقيع اتفاق أولي ينص على وقف كل الاعمال العدائية ضد بعضهما البعض وهو الاتفاق المعروف باسم «الهدنة الغير المحددة»، في 18 جويلية (1800) في انتظار توقيع صلح جديد بينهما [21].

وينص اتفاق الهدنة على وقف كل الاعمال العدائية من كلا الجانبين، كما يقضي برد المراكب والسفن التي يستولي عليها أحد الطرفين، بشحنتها وركابها بدون فدية أو تعويض، من تاريخ توقيع الهدنة ؛ وفي انتظار توقيع معاهدة السلم الجديدة فإن سفن الطرفين يمكنها التردد والارساء في موانئ البلدين بكل حرية ؛ وفي حالة حدوث قطيعة جديدة، يعطي الحانبان مهلة شهر لبعضهما البعض قبل أن تستأنف الاعمال العدائية بينهما.

كان رد فعل الانجليز سريعا وعنيفا ضد هذه الهدنة التي أبرمتها الجزائر مع فرنسا، فبمجرد تفشي خبرها أسرع قائد القوات البحرية الانجليزية في المتوسط، اللورد كيت بارسال رسالة طويلة الى الداي عبر فيها عن اندهاشه من موقف السلطات الجزائرية «التي استقبلت بحفاوة وتكريم مبعوث الأمة الفرنسية التي هي أكبر عدو للمسلمين» كما قام بالتعريض بالحالة التي وصل عليها هذا المبعوث الى الجزائر، الذي قال عنه بكونه قد أفلح في تضليل السلطات الانجليزية في ماهون لأنه أنكر هويته وصفته، وعلى عكس مبعوث ملك انجلترا «الذين يلتحقون بمراكز عملهم على متن سفن حربية من الدرجة الاولى فان هذا المبعوث قد وصل الى ميناء الجزائر على متن مركب وضيع وفي حالة تنكر»، ولقد طلب من الداي الغاء الهدنة التي عقدت وطرد المبعوث الفرنسي من البلاد.

لقد أعلن الضابط الانجليزي الذي حمل هاته الرسالة أن تعليماته تقضي بعدم الدخول في أية مفاوضات حول هذا الموضوع وأن مايطلبه هو رد محدد حول طلب حكومته.

لقد رد الداي على هذا المبعوث بكونه هو سيد في بلاده وأنه يحكم في الجزائر تماما مثلما يحكم جورج الثالث في انجلترا. وبعد بضعة أسابيع جاءت رسالة أخرى من الاميرال الانجليزي (أغسطس 1800) أعرب فيها عن رغبته في زيارة الجزائر للتباحث مع الداي حول هذه الموضوعات، ولكن

ظروف الحرب اضطرته الى الاتجاه الى مكان آخر ويأمل في النهاية أن تجد مطالبه تفهما واستجابة من طرف السلطات الجزائرية [22] وتضم هذه الرسالة الى جانب عروض مغرية تهديدات مستترة مما دفع السلطات الجزائرية الى القيام باتخاذ عدد من الاجراءات العسكرية لمجابهة الموقف في حالة قيام الاسطول الانجليزي بمهاجمة الجزائر، كما أهملت في نفس الوقت الرد على هذه الرسالة [23].

رأى الانجليز ان أفضل طريق لارغام الجزائر على الدخول في حرب مرة أخرى ضد فرنسا هو استخدام نفوذ السلطان العثماني في البلاد، ولما كانوا يدركون أن نفوذه لا يعدو كونه مجرد نفوذ معنوي لا أكثر، وأن الجزائريين كثيرا ما كانوا ينكرونه عندما يتعارض ذلك مع مصلحة بلادهم، فقد أوعزوا الى السلطات العثمانية باتخاذ إجراءات قمعية مباشرة تجعل الجزائريين يحسون بثقلها إحساسا مباشرا.

لقد صادف في هذه الفترة وجود بعثة جزائرية في القسطنطينية تحت رئاسة وكيل الحرج ووجود عدد كبير من التجار في هذه العاصمة وفي غيرها من مدن الامبراطورية.

قامت السلطات العثمانية بوقف البعثة كما أوقفت الرعايا الجزائريين وحجزت ممتلكاتهم في كل أراضي الامبراطورية. ولقد كان لهذه الاجراءات وقع الصاعقة في الجزائر، إذ يبدو أن السلطات الجزائرية كانت شديدة الثقة بنفوذها في البلاط العثماني مما جعلها تندهش لهذه الاجراءات التي اتخذت في القسطنطينية ضدها.

ولقد استفاد من حالة القلق هاته ذلك التيار الذي كان موجودا في الرأي العام والذي كان له صداه وأنصاره في الديوان نفسه. لقد كان هذا التيار متحفظا إن لم يكن معارضا لسياسة الداي الانفتاحية نحو فرنسا ليستغل هذا الموقف لدفع الداي إلى إعلان القطيعة مرة أخرى مع فرنسا وإخراج القنصل الفرنسي من الجزائر [24]. وعندما عادت البعثة الجزائرية من القسطنطينية استأنف الطرفان علاقاتهما الدبلوماسية بابرام معاهدة سلم جديدة في أواخر ديسمبر من عام 1801 قبل أن يتم توقيع صلح أميان (ماي 1802) الذي وضع حدا للحرب بين دول الائتلافية بما فيهم الدولة العثمانية من جهة، وفرنسا من جهة أخرى [25].

تنص ترتيبات هاته المعاهدة [26] على عودة العلاقات السلمية بين البلدين واقرار وتثبيت المعاهدات السابقة المبرمة بينهما كما تعهدت الجزائر بالسماح للوكالة الافريقية باستئناف استغلالها لامتياز الباستيون ورفع الحراسة على ممتلكاتها وأموالها بعد استخلاص مستحق الخزينة من العوائد المتأخرة التي لم تدفع حتى تاريخ إعلان الحرب. وبالنسبة للمستقبل فان الوكالة سوف لن تطالب بدفع هذه العوائد الا بعد أن تستعيد نشاطها وتبدأ في استغلال الامتياز بكيفية منظمة. وقبل أن يتحقق ذلك فهي معفاة من هاته العوائد تعويضا لها عن الخسارة التي لحقت بها نتيجة لتوقيف نشاطها من طرف السلطات الجزائرية. وتعهدت فرنسا من جهتها بتسديد ديون الرعايا الجزائريين. كما نص الاتفاق على ارسال مبعوث الى فرنسا بصفته سفيرا استجابة لرغبة القنصل الأول بونابرت الذي ألح على هذا الطلب إلحاحا شديدا [27].

لقد صادق نابليون على هذه المعاهدة برسالة بعث بها الى الداي بعد بضعة أسابيع فقط من توقيعها مما يعكس الاهتمام الكبير الذي كانت توليه فرنسا لعلاقاتها مع الجزائر في هاته الفترة، وبعد توقيع صلح أميان سوف يتغير الموقف الفرنسي رأسا على عقب : من صداقة وتودد الى استفزاز وعدوانية.

لقد لعب القنصل ديبو تانفيل دورا بارزا في العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ انتهاء القطيعة في عام 1800 حتى عام 1814، لقد ساهم مساهمة كبيرة في توتير الموقف بين البلدين وجعل علاقاتهما تقف على فوهة بركان وفي حالة من التشنج المستمر.

ان المؤرخ الذي يتصدى لدراسة مراسلات هذا القنصل ليندهش من انعدام الشعور بالمسؤولية لدى هذ الرجل واندفاعه وتحامله على الجزائر بمبرر أو بدون مبرر وسعيه الدائب في تأليب حكومته ضد هاته البلاد والدعوة الى غزوها في كل مناسبة [28].

لقد خلا له الجو في العاصمة الفرنسية بسبب ظروف الحرب الدائمة التي كانت تواجهها فرنسا في ذلك الوقت، وضعف المسؤولين القائمين على ادارة دفة السياسة الخارجية في هاته البلاد وانعدام الخبرة لديهم خاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع البلدان الاسلامية مما جعل منه الصانع لسياسة فرنسا نحو

الجزائر والصانع لها وفقا لمزاجه المتقلب وحسب رؤيته الذاتية واعتبارا لطموحاته الشخصية. لقد كان يحلم بأن يلعب دورا بارزا في منطقة المغرب عندما تصبح هاته تحت الهيمنة النابوليونية بدون أن يهمل في نفس الوقت رعاية مصالحه المادية والتجارية وتنميتها [29]. ولا نخشى المبالغة عندما نؤكد أن هذا القنصل يعتبر المخرب الرئيسي للصداقة التقليدية القائمة بين الجزائر وفرنسا.

لقد صادف تحركات هذا القنصل واندفاعاته هوى في نفس نابليون الذي كان يريد أن يثأر للهزيمة التي حاقت بمشروعاته في مصر، بغزو واحتلال المغرب الاسلامي، انطلاقا من الجزائر ووضعه تحت هيمنته وسيطرته.

ارتكزت عناصر التوتر في العلاقات بين البلدين خلال هذه الفترة على محورين: المحور الأول وهو الذي يتمثل في رغبة نابليون في تغيير الاسس التي تقوم عليها هذه العلاقات والتي بنتها المعاهدات السابقة المبرمة بين الطرفين لمصلحة فرنسا، وفي هذا المجال فان السلطات الجزائرية لم تسمح ولم تتساهل في أية مسألة تندرج في هذا الاطار. ويمكن أن نعتبر موقفها الدبلوماسي هذا، بكونه موقفا دفاعيا يهدف الى المحافظة والابقاء على هذا الصرح، كما اشادته المعاهدات بدون أدنى تغيير. هذا الموقف المتصدى هو الذي جعل نابليون يفكر في غزو الجزائر عدة مرات. والمحور الثاني وهو يتمثل في الحوادث التي كانت تقع بين حين وآخر، ومطالب الترضية التي كانت تقدمها فرنسا بهذا الخصوص. وفي هذا المجال فاننا نلاحظ ان السلطات الجزائرية عمدت الى ترضية هذه المطالب في حدود الامكان حريصة على عدم الاخلال من طرفها بأي ترتيب أو عهد التزمت به مع فرنسا؛ وخاصة على عهد كل من الدايين مصطفى باشا، وأحمد خوجة. وسوف نتناول بعض عناصر المحور الثاني للتعرف على ملامح العلاقات بين الطرفين خلال هذه الفترة.

في شهر جانفي من عام 1802 جنحت سفينة حربية فرنسية كانت تقل خمسمائة وبضعة وثلاثون رجلا وست نسوة، قيل أنها كانت متجهة الى سان دومينق وقذفت بها العاصفة على الشواطئ الجزائرية عند ساحل مدينة تنس [30]. لقد ترددت إشاعات مفادها أن بعضا من ركابها كانوا قد نحوا الى

الشواطئ، ولكن سكان المنطقة قد احتجزوهم وسلبوا أمتعتهم. لقد ارسل القنصل مذكرة شديدة اللهجة الى الداي يطلب فيها باسم القنصل الأول بونابرت معاقبة المسؤولين عن هاته الاعمال، ورد ما سلبوه من ممتلكات هؤلاء الجنود، كما ارسل بونابرت نفسه رسالة الى الداي مملوءة بالتهديد والوعيد تعرض فيها لهاته الحادثة و«لعدد من التجاوزات الأخرى» ؛ كما سمح لنفسه بأن يتدخل تدخلا مباشرا في الشؤون الداخلية، عندما اتهم وكيل الحرج بكونه يضلل الداي بنصائحه ومساعيه بدفعه الى معاداة فرنسا : «إنني أكتب لكم هاته الرسالة مباشرة لأعلمكم بأنه يوجد من بين وزرائكم من يضللكم ويحملكم على اتباع سلوك من شأنه أن يجر عليكم ويلات كبيرة» [31]. وبعد أن عددت الرسالة عددا من «التجاوزات» عادت لتؤكد مرة أخرى ضرورة الاحتياط والحذر «من بعض الوزراء الذين هم اعداء فرنسا»، كما عمد الى التهديد والوعيد بشكل سافر في رسالة ثانية وجهها الى الداي بعد عشرة أيام من الرسالة الأولى : [32].

«إنني أعبر لكم عن نقمتي بخصوص الطلب الذي قدمه وزراؤكم، والذي يقضي بأن أدفع لكم مبلغ مائتي ألف قرش اسباني [33]. إنني لم أدفع أي شيء لأي أحد مطلقا، والحمد الله، لقد فرضت إرادتي على أعدائي كلهم، وحطمت امبراطورية المماليك لانهم بعد أن أهانوا الراية الفرنسية، قد تجرؤوا على المطالبة بالنقود بدل الترضية التي كان من حقي أن أطلبها منهم، يجب أن تتعظوا بما حدث لهم خشية أن يحل بكم نفس المصير، اذا لم يكن الله قد اعمى بصيرتكم، ويجعلكم تسعون الى حتفكم بأنفسكم، اعلموا من هو أنا، وماذا أستطيع أن أفعله. لقد أخطرت سفير الباب العالي الذي قمت بتجديد التحالف معه بهذه الأمور قبل أن أسير اليكم جيشا بريا وبحريا [34]. إنني أقول لكم وأكرر بكوني أريد أن أبقى معكم في صداقة ووئام وليس لي أي تطلع أو طموح ولست في حاجة الى أراضيكم لأحقق المرتبة الأولى بين الدول، ولكن اذا ما رفضتم ترضيتي بوضع حد لتحرشات وزرائكم الذين يتجرؤون على شتم أعواني، وتحرشات بحارتكم الذين يعتدون على رايتي، فانني سأنزل بثمانين ألف رجل على سواحلكم وسأخرب أيالتكم، لأنني لن أسمح بأن تعاملوا رايتي كما تعاملون رايات الدول الصغرى من شمال ايطاليا. يجب أن تتمعنوا أنتم ومجلسكم جيدا في محتوى هذه الرسالة لأن قراري إذا اتخذ لا رجوع فيه [35]».

ومما يثير الانتباه أن الرسالة التي رد بها الداي على هذه الرسالة التهديدية، لا تحمل أية اشارة لهاته التهديدات [36]. ويبدو ان الظروف الصعبة التي كانت تعيشها البلاد في ذلك الوقت كان لها تأثير في صياغة هاته الرسالة التي تتسم بالاتزان والاعتدال الشديد، ذلك ان الافاق المغامر صنعية الانجليز ابن الاحرش، كان قد قام باشعال نار الفتنة في شرق البلاد، وبعد أن اندلعت نيرانها وتأججت في الشمال القسنطيني، حمل شعلة الفتنة الى غرب البلاد ليضرم فيها النار كذلك [37]. لقد قدم الداي ترضيات على جميع المطالب التي تقدم بها الفرنسيون كما تخلى عن المطالبة بدفع المائتي ألف قرش ملاحظا بهذا الخصوص بأن : «لما رفضتم أن ترسلوا الي المائتي ألف قرش التي كنت قد طلبتها تعويضا عن الخسائر التي تكبدتها بسببكم وفقا لما تعهد به القائم بالاعمال وباسمكم، وسواء دفعتم لي هذا المبلغ أو لم تدفعوه فاننا سنبقى مع ذلك أصدقاء»، بالرغم من هذا الموقف المرن الذي اتخذته السلطات الجزائرية ازاء المطالب الفرنسية فانه يبدو أن نابليون كان قد عقد العزم على القيام بحملة ضد الجزائر، تشير الى هذا الاحتمال تلك التقارير والمعلومات ذات الطابع العسكري والسياسي التي جمعت حول الجزائر في هذا التاريخ. [38] لكن انقطاع صلح اميان وقيام حرب جديدة ضد انجلترا (ماي 1803) أجبر نابليون إلى تأجيل تنفيذ مشروعه وتحقيق مخططه.

لم تحاول الجزائر استغلال هذه الظروف الجديدة ضد فرنسا بل بقيت متمسكة بالتزاماتها نحوها. كما لم يتغير هذا الموقف بعد النكبة التي أصابت القوات البحرية الفرنسية في الطرف الآغر عندما تمكن منها الاسطول الانجليزي تحت قيادة الاميرال نيلسون وأبادها (أكتوبر 1805). ولقد نجم عن هذه الهزيمة اختفاء التواجد البحري الفرنسي في المتوسط لسنوات طويلة.

وإذا كانت الدبلوماسية الجزائرية على عهد الداي أحمد خوجة، الذي تربع على كرسي الدايلكية عام 1805 إثر مقتل الداي مصطفى باشا، لم تعد متسامحة ومتساهلة مع الطرف الفرنسي كما كانت عليه من قبل، فاننا نلاحظ أنها التزمت بسياسة الحياد التام في الصراع المضطرم في أوروبا، ولقد كان لهذا الموقف انعكاساته السلبية على العلاقات بين البلدين.

كان من نتائج التوسعات النابوليونية في شبه جزيرة ايطاليا أن أصبحت كل من نابولي وجنوا منضويتين تحت الحماية الفرنسية، ولقد طلبت فرنسا من

الجزائر انهاء حالة الحرب القائمة مع هاتين الدولتين وهو الشيء الذي رفضته الجزائر لاسباب موضوعية. ذلك أنه منذ نهاية الحرب مع اسبانيا عام 1785 واحتلال مالطة من طرف الانجليز عام 1799 لم يعد للجزائر عدو في المتوسط أشد ضراوة من هاتين الدولتين، ولقد تسببتا في عديد من الحوادث وقعت على السواحل وداخل الموانئ الفرنسية ذاتها في بداية الثورة في فرنسا. ولا يمكن عقد صلح معهما بمجرد قرار اتخذه نابليون أملته عليه مصالحه ومشاريعه في شبه الجزيرة. فللجزائر مطالب وترضيات تريد الحصول عليها من هاتين الدولتين قبل إنهاء حالة الحرب معهما وعلى ذلك فلا يمكن لها قبول طلب نابليون بهذا الخصوص. كما ظهرت منذ أواخر عام 1805، مشكلة تتعلق بامتياز استغلال الباستيون، ذلك ان الفرنسيين لم يستطيعوا تنظيم استغلال هذا الامتياز منذ أن رد اليهم بمقتضى معاهدة 1801، وتزداد حالته اضطرابا عندما يتمكن الانجليز من فرض سيطرتهم في المتوسط على إثر معركة الطرف الآغر، وملاحقة التجارة الفرنسية من طرف الانجليز ومحاصرتها محاصرة شديدة. لقد اضطر الفرنسيون لمواجهة هاته الحالة الى منح رخص اصطياد المرجان للايطاليين بمن فيهم الجنويين، والنابوليتانيين غير أن الجزائر عارضت في منح هذه الرخص لرعايا الدولتين اللأخيرتين على اعتبار أنهما في حالة حرب معها. كما انعكست حالة الفوضى التي عليها الباستيون على انعدام انتظام دفع اللزمة في أوقاتها المعلومة وتراكمت المخلفات المستحقة على الفرنسيين، مما اضطر السلطات في النهاية الى انتزاع الامتياز من بين أيدي الفرنسيين ومنحه للانجليز.

لقد تقدم هؤلاء بعروض سخية من أجل الحصول على هذا الامتياز حين اقترحوا رفع مبلغ اللزمة الى خمسين الف قرش اسباني بدل السبعة والعشرين ألف قرش التي كان يدفعها الفرنسييون بمقتضى معاهدة 1790 كما رفعوا العوائد التي تدفع لباي قسنطينة من ثلاثة آلاف قرش التي كان يدفعها الفرنسيون الى ثمانية عشر ألف قرش. وتحول امتياز استغلال الباستيون الى الانجليز منذ شهر جانفي 1807. وكان لهذا القرار أثره في توتير العلاقات بين البلدين، ولفترة من الوقت فكر الفرنسيون أنه مادام ليس بوسعهم ضرب الجزائر بجرد حملة ضدها في ظل الظروف القائمة فربما يمكن النيل منها عن طريق تشجيع أحد جيرانها ضدها.

ففي مذكرة أعدتها مصالح وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية حول دول

المغرب البحرية الثلاثة وعلاقاتها ببعضها البعض في هذه الفترة، وبعد ان اكدت المذكرة أنه ليس للجزائر نفوذ على الدولتين الأخريين، تونس وطرابلس، وضحت في نفس الوقت صعوبة وربما استحالة اقناع واحدة منهما بحمل السلاح ضد الأخرى لخدمة مصالح دولة مسيحية [39]. لكن السهولة التي استطاع بها نابليون السيطرة على الموقف في اسبانيا، مؤقتا، جعلته يفكر مرة أخرى في جرد حملة ضد الجزائر انطلاقا من الموانئ الاسبانية. لقد رسل بوطان، وهو ضابط في سلاح الهندسة، في مهمة تجسسية الى الجزائر وجمع معلومات عسكرية واقتصادية وسياسية على درجة كبيرة من الخطورة والاهمية، ولقد ساعده في أداء هذه المهمة، بفعالية، القنصل تانفيل حيث استغل معرفته بالبلاد والناس لتمكينه من زيارة الحصون ومرابض المدافع الى درجة ان اثار الشبهة حوله وهدد بالقتل ان هو أقدم على زيارة هذه الاماكن مرة أخرى[40].

لقد أكد بوطان في مقدمة تقريرة الذي اعده عند نهاية ربيع 1808، ان النقطتين الاساسيتين اللتين تسترعيان الاهتمام أكثر من أجل إعداد مشروع الحملة تتمثلان أولا في إختيار المكان اللائق لانزال القوات قرب العاصمة والمقاومة التي ستجابهها هاته القوات عند نزولها. وبالنسبة للموضوع الأول فان المكان الأفضل للإنزال هو ساحل سيدي فرج، بعد أن بين العيوب ومحاذير الانزال عند شرق العاصمة مستعينا لتأكيد وجهة نظره بالحملات التي قام بها الاسبان في هاته الناحية والتي أدت الى الفشل المعروف؛ اما في ناحية الغرب فالى جانب كون الشاطئ كله رمليا في هذا المكان فان المنطقة خالية من أي حصن أو استحكامات، وبرج سيدي فرج الصغير الذي لا يزيد علوه على خمسة عشرة أو عشرين قدما لا يستحق أي إهتمام لكونه قديما وشبه مهتري من جيهة، ولا يوجد به سوى قطعة مدفع صغير من جهة أخرى، فهول يستطيع الصمود أمام قصف مدفعي مركز؛ وبخصوص النقطة الثانية، فان الجزائر لا تستطيع في نظره جمع أكثر من ستين ألف جندي، والقيمة القتالية لهذه القوات بالنسبة للمشاة، هي في مستوى المشاة المصرية، وبالنسبة للفرسان فان خيالة المماليك تفوق، كما بدا له، الخيالة الجزائرية. ويرى التقرير انه لتوفير كل الظروف الملائمة لنجاح الحملة فان قيام حرب بين الجزائر وتونس يكون شيئا مفيدا، لأن ذلك سيشغل باي قسنطينة ويمنعه من الانضمام بحملته التي هي عدديا تفوق حملتي وهران والتيطري مجتمعتين.

كما أن إرسال وحدات الى وهران لمنع باي الغرب من الالتحاق على رأس قواته بمدينة الجزائر سيضمن التفوق العددي للقوات الغازية ؛ ويرى بوطان ان العمليات العسكرية من أجل السيطرة على العاصمة وضواحيها سوف لن تستغرق أكثر من شهر، كما حدد الوقت الملائم لانزال القوات على الساحل والذي يمكن أن يتم فيما بين شهر ماي حتى أكتوبر، ولكن أفضل فترة، هي التي تقع مابين 10 ماي و10 جوان (41).

لم تسمح الظروف لنابليون بأن يجرب حظه في هاته المحاولة بسبب تدهور الاوضاع أمامه في أسبانيا، وما أعقب ذلك من ظهور مقاومات وطنية في عدد من البلدان الاوروبية ضد هيمنته وتسلطه مقتدية بذلك بالمثل الاسباني، وسرعان ما أدى ذلك الى اندلاع حرب قارية جديدة والتي لن تنتهي بالرغم من المعاهدات التي أبرمت والتحالفات التي عقدت الا بسقوطه في شهر أفريل عام 1814. ومن جهة أخرى فان السلطات الجزائرية لم تكن تخشى نابليون ولم ترتعد لاحتمالات قيامه بجرد حملة ضد الجزائر. لقد عبر هؤلاء المسؤولون في مناسبات مختلفة لمخاطبيهم من الفرنسيين بأن نابليون سيخطئ في الحساب إذا ما اعتقد أنه بامكانه الفوز بتحقيق انتصار سهل في هاته البلاد اذ أنه سيجابه بكل حزم واستماتة وبكل الوسائل الممكنة.

تميزت العلاقات بين الدولتين فيما بين عامي 1808 حتى عام 1814، بنوع من المد والجزر والتأرجح ما بين التوتر والهدوء.

لقد أقدمت السلطات الجزائرية في بعض الأحيان على اتخاذ اجراءات صارمة ضد البحارة الفرنسيين بسبب الاعتداءات المتكررة التي كانوا يقومون بها بالاستلاء على سفن أعدائهم داخل المياه الاقليمية الجزائرية من جهة وكردّ على الاجراءات الجمركية التي فرضها نابليون ضمن سياسة الحصار القاري التي كان يتبعها ضد انجلترا من جهة أخرى. فالجزائر باعتبار كونها دولة محايدة ترفض الخضوع لهذه الاجراءات الجمركية الجديدة، وتصر على أن تنضبط العلاقات بين البلدين في هذا المجال وفقا لما نصت به المعاهدة القائمة بينهما كما ان قضية ديون بكري لم تجد حتى الآن حلا مرضيا لها، فالتسويفات والمماطلات الفرنسية كانت تدفع السلطات الجزائرية في بعض الاحيان الى طرح هذه المسألة طرحا جافا وحادا (42). والمسعى الذي قام به نابليون في آخر لحظة، بعد عودته الى الحكم في الفترة المعروفة في تاريخ

فرنسا باسم المائة يوم، عندما عبر عن رغبته في إقامة علاقات صادقة ومخلصة مع الجزائر مخطرا إياها في نفس الوقت بما يحاك ضدها في كواليس مؤتمر فيينا بقيت مجرد نوايا على إثر هزيمته في واترلو (18 جوان 1815) واختفائه من على مسرح السياسة.

3 - «يجب هدم الجزائر حجرا بحجر»:

انه لمن الصعب على المؤرخ الذي يتصدى لدراسة العلاقات الجزائرية الأوروبية بعد عام 1814 أن لا تعود به الذاكرة الى تلك الصيحة المدوية الشهيرة التي أطلقها كاتوا في مجلس الشيوخ الروماني اثناء الحروب البونية بوجوب «هدم قرطاجة»، فالماضي لا يعيد نفسه ولكن الذهنيات قد تجد تطابقا لها عبر مسيرة التاريخ.

بعد عودة الهدوء الى أوروبا على إثر سقوط نابليون وعودة البوربون الى عرش فرنسا، بادر الملك لويس الثامن عشر بارسال رسالة الى الداي [43] في 20 ماي 1814، يخبره فيها بجلوسه على كرسي آبائه وأجداده ملكا على هاته البلاد كما يقر ويثبت في نفس الوقت المعاهدات القائمة بين البلدين رغبة منه في السير على خطى أسلافه من أجل السلام والمحبة بين فرنسا والأمم الأجنبية. كما أخبر ملك فرنسا بكونه يعتمد القنصل ديبوا تانفيل، الذي كان يشغل هذا المنصب على عهد نابليون، كقنصل معتمد من طرفه في الجزائر. كما أقر الداي وأثبت من جهته، يوم 12 جويلية 1814، جميع المعاهدات القائمة بين البلدين وحرر لهذا الغرض وثيقة في نسختين سلمت احداهما الى قنصل فرنسا والأخرى احتفظ بها في خزينة القصبة [44].

وعند أواخر عام 1814 طرأ هناك ما استوجب ابعاد القنصل ديبوا تانفيل عن الجزائر، ففي رسالة وجهها وكيل الحرج سيدي مصطفى الى الكونت دي جوكور، وزير الخارجية أوضح فيها الاسباب التي دفعت السلطات الجزائرية الى ابعاد هذا القنصل مؤكدا في نفس الوقت أن الجزائر سترحب بأي شخص جديد يعينه الملك لشغل هذا المنصب [45].

لقد اثارت الرسالة التي بعثها الداي الى لويس الثامن عشر يهنئه فيها بجلوسه على عرش فرنسا، قضية بروتوكولية اثارت اهتمام مصالح الخارجية

الفرنسية التي أولتها عناية كبيرة.

لقد كتبت هاته الرسالة بالعربية واختلفت ديباجتها اختلافا جوهريا مع صيغة الرسائل التي تكتب باللغة التركية حيث كانت هاته الاخيرة تضم دائما مقدمة طويلة مملوءة بعبارات التبجيل والتفخيم وتخاطب ملك فرنسا باسم الامبراطور.

لقد حولت هذه الرسالة الى المستشرق سلفستر دي ساسي لدراستها وتعميق مدلولها، والملاحظة البارزة التي اثارت اهتمامه هو اطلاق اسم الملك على لويس الثامن عشر وهو خلاف لما جرت به العادة.

لقد سجل دي ساسي ملاحظاته في مذكرة للخارجية الفرنسية أورد فيها انطباعاته بكونه يعتقد أن وراء التسمية التي أطلقت على ملك فرنسا مقصدا سياسيا خفيا للسلطات الجزائرية غرضه التقليل من قيمة لويس الثامن عشر وعدم اعطائه نفس المكانة التي كان يتمتع بها أجداده في نظرهم [46] مما استجوب إرسال رسالة للداي بهذا الخصوص.

لقد لاحظ وزير الخارجية في هاته الرسالة، انه في الوقت الذي قرر فيه ملك فرنسا استعمال كل الوسائل التي تتلاءم مع العدل وكرامة فرنسا من أجل وضع حد وتصفية الخلافات والمنازعات «التي نشبت بين البلدين خلال العهد البائس الذي حرمت فيه فرنسا من حكامها الشرعيين ومن أجل إقامة علاقات مستقرة مبنية على حسن التفاهم بين الطرفين كما كان عليه الحال على عهد أسلافه الامجاد، فانه لاحظ أن الرسالة التي وصلته من سعادة داي الجزائر ردا على الرسالة التي بعث له بها جلالة الامبراطور والتي أخبره فيها بعودته الى مملكته، لم تتم ديباجتها بالصيغة التي تستوجبها كرامة تاج فرنسا والتي كرستها العادة القديمة المتبعة» [47]. وفي الحقيقة، فان حساسية فرنسا حول هاته المسألة لم تكن تعتمد على أي أساس ولم يكن للداي أي مقصد خفي أو نية سيئة، فبمجرد اتصاله برسالة وزير الخارجية الفرنسية طلب الاستحضار من الارشيف، نماذج من الرسائل القديمة وتم تدبيج رسالة جديدة الى ملك فرنسا وفقا لصياغة هذه النماذج [48].

إن الوضع المضطرب الذي عاشته فرنسا خلال عام 1815، لم يمكن القنصل الجديد الذي عين في أواخر 1814 من الالتحاق بمنصبه خلال هذه

السنة، ولم يلتحق دوفال بالجزائر الا في شهر فبراير من سنة 1816

لقد زود هذا القنصل بتعليمات محددة تستهدف اعادة العلاقات بين البلدين الى مجراها السابق وتسوية كل النزاعات والخلافات التي نشبت بين الجانبين على عهد نابليون تسوية مرضية. لقد أعطي دوفال تفويضا للقيام بهذه المهمة وكذلك بأخذ تعهد باسم حكومته بتصفية ديون بكري، وبوشناق في أقرب الاجال، وإسدال الستار على الماضي القريب المملوء بالقلق والتوتر والعودة بالعلاقات الى حالة الصداقة التقليدية.

لقد حمل القنصل الجديد هدايا إلى الداي والى المسؤولين في مختلف مصالح الدولة ـ وكان هذا الموضوع مصدر قلق وتوتر على عهد نابليون الذي اعتبر هذه الهدايا كنوع من الضريبة وهو بذلك يرفض الخضوع لها. [49] ـ في مثل الاهمية والقيمة التي قدمها آخر قناصل النظام القديم، السيد فاليير، كما كان على دوفال السعي لاقناع السلطات الجزائرية برد امتياز استغلال الباستيون للفرنسيين وافتكاكه من أيدي الانجليز، لقد أولت فرنسا لهذه المسألة الاخيرة أهمية كبيرة واعتبرتها نقطة أساسية في علاقاتها المقبلة مع الجزائر.

لقد كان للمؤامرات التي كانت تحيكها انجلترا ضد الجزائر منذ نهاية الحرب الاوروبية ان أدت بالعلاقات بين البلدين الى القطيعة والتي نجم عنها قصف العاصمة بالقنابل وحرق الاسطول في الميناء عند أواخر شهر غسطس عام 1816. إن هذا الاعتداء جعل الجزائر في حل من تعاقدها مع الانجليز بخصوص امتياز استغلال الباستيون. ويبدو أن الانجليز أيضا لم يكونوا على استعداد للاستمرار في الاحتفاظ بهذا الامتياز. إذا أصبح في نظرهم غالي التكلفة بعد أن اختفت الظروف التي جعلتهم في حاجة اليه بعدما وأصبحت موانئ المتوسط كلها مفتوحة أمامهم.

لقد سارع الفرنسيون لاستغلال هذا الظّرف لاسترداد هذا الامتياز باظهار الاستعداد لدفع مستحق اللزمة كما كان يدفعه الانجليز.

ففي المعاهدة التي أبرمت بين الطرفين في 15 مارس 1817 [50] منحت فرنسا هذا الامتياز على نفس الشروط التي حددتها معاهدة 1695 والتعديلات الملحقة بها منذ ذلك التاريخ حتى عام 1790، والتغيير الوحيد الذي طرأ على

هذا العقد هو ذلك الذي يتعلق بمبلغ اللزمة المستحقة الذي حدد في هذا الاتفاق الجديد بخمسين ألف دورو وهو ما يعادل مبلغ مائة وخمسة وسبعين ألف فرنك تدفع للخزينة، ومبلغ سبعة وثلاثين ألف وثمانمائة فرنك يدفع لباي قسنطينة، كما نص هذا الاتفاق على أن يتم دفع قطارين من المرجان، قطار من النوع الجيد والاخر من النوع المتوسط الى الداي، وقطار آخر من نوع المتوسط لباي قسنطينة. ولأول مرة يتم التنصيص على هذه العائدة بشكل صريح ومحدد بالرغم من أنها كانت تؤدى في الماضي. ولكن كانت تندرج ضمن تسمية عامة هي «الاتاوات الأخرى».

لقد حرصت السلطات الجزائرية على التنصيص على هذه الاتاوات صراحة بعد أن لاحظت ميل الطرف الفرنسي الى «نسيان» دفعها في السابق، وفي مقابل هذه الزيادة في مستحق اللزمة والاتاوة التي تدفع لباي قسنطينة تعهدت الحكومة بتجميد أسعار كل من الجلود والشمع والصوف، وأن باي قسنطينة سيعمد كما كان يفعل ذلك في الماضي الى تزويد الباستيون بخمسمائة قفيز من القمح سنويا بالسعر الجاري في السوق. [51].

لم تمض سوى شهور قليلة حتى تم تعديل هذا الاتفاق الاخير تعديلا جوهريا لصالح فرنسا. سوف لن ندخل في تفاصيل هذه المسألة وانما يكفي أن نشير فقط، بأن القنصل بيير دوفال قد استطاع بعد ظرف قصير من إقامته في الجزائر أن يكوّن صداقات «مفيدة جدا» وعلاقات قريبة من الداي الجديد علي خوجة، الذي اعتلى كرسي الديلكية بعد مقتل الداي عمر باشا، في شهر سبتمبر (1817). لقد استطاع بواسطة هاته العلاقات أن يقنع الداي بالغاء البند الاضافي الذي ألحق بمعاهدة امتياز استغلال الباستيون على عهد عمر باشا والمتعلق بمستحق اللزمة والاتاوة التي تدفع لخزينة باي قسنطية واعادة العمل بهذا الشأن بترتيبات معاهدة سنة 1790، بحيث يهبط مستحق اللزمة من حوالي مائة وخمسة وسبعين ألف فرنك الى سبعة عشر ألف فرنك وأتاوة باي قسنطينة من سبعة وثلاثين ألف وثمانمائة فرنك الى ستة آلاف وثلاثمائة فرنك، [52] وفي مقابل ذلك فان دوفال تعهد باسم حكومته على أن تقدم هاته سفينة حربية الى الجزائر ذات ثمانين مدفعا أو أكثر، ومن المفيد الملاحظة انه خلافا لما جرت

به العادة، فان الداي قد تصرف في هذه المسألة بدون استشارة أحد من اعضاء الديوان الذين كانوا في جهل تام بالذي حدث، وعندما يتولى الداي حسين مقاليد الأمور سوف يسعى الى رأب هذا الصدع ووضع حد لهذه المهزلة [53] ويمكن أن نعتبر هذا الحدث أول فصل في هذه المسرحية التي سيمثلها القنصل بيير دوفال على أرض الجزائر وستليها فصول لا تقل عنها غرابة خلال مؤتمر فيينا، الذي اجتمع لدراسة القضايا الاوروبية التي نجمت عن حروب الثورة والامبراطورية الفرنسية والتي زعزعت ميزان القوى التقليدي القائم في أوروبا لصالح فرنسا، فبعد سقوط نابليون كان على دول الائتلافية المنتصرة أن تعيد رسم الخريطة السياسية للقارة وفقا لميزان القوى الجديد الذي أسفر عنه هذا الصراع. وكان من المفروض أن لا يتجاوز هذا المؤتمر حدود القارة الاوروبية وعلى وجه التحديد مناطق وسط وغرب أوروبا، ولكن تطلع الدول الاوروبية لأن تجعل من نفسها قوة عالمية مهيمنة جعلها تعتبر نفسها مركزا للعالم والقوة الاساسية المحركة والموجهة له.

لقد حظيت دول المغرب البحرية باهتمام خاص خلال هذا اللقاء الاوروبي. ومن سخرية القدر ان تقوم مؤسسة صليبية قرصانية ـ فرسان مالطة ـ بطرح قضية «قرصنة الدول البربرية في المتوسط» أمام هذا المؤتمر، عندما قدمت مذكرة طالبت فيها باتخاذ الاجراءات على المستوى الأوروبي لقمع قرصنة الدول المغربية، وقد دعم هذا الطلب بمشروع مفصل قدمه بحار انجليزي يدعى سيدني سميث، الى المؤتمر عند أواخر شهر ديسمبر من سنة 1814 [54]. وعلى الرغم من أن المندوب الانجليزي قد أظهر نوعا من اللامبالاة وعدم الاكتراث بهذا المشروع خوفا من اثارة حساسيات الدول الأخرى نحو انجلترا واتهامها بكونها تريد أن تستغل الظروف لاحكام قبضتها على المتوسط فان هاته المبادرات في الواقع كانت قد أوحت بها لندن وبدافع منها. فانجلترا تريد تصفية حسابها مع دول المغرب وخاصة الجزائر بسبب موقف الحياد الذي اتخذته هاته الدولة اثناء الصراع الدائر في أوروبا. فهؤلاء لم يسمحوا للجزائر أبدا ذلك الموقف الحيادي الصلب الذي اتخذته في هذه الحروب بالرغم من مساعيهم ومحاولاتهم، فوجود دولة مصممة على أن تخطط سياستها بنفسها وباستقلالية تامة مثل الجزائر لم يعد في نظر الانجليز التي خرجت من هذا الصراع أقوى مما كانت، مقبولا ومسموحا به. لقد

اعتقدت إنجلترا أن الفرصة قد حانت لتوجيه ضربة في الصميم لهاته الدولة التي تعتبر في نظر الأوروبيين في هذه الفترة مركز الثقل الرئيسي في منطقة المغرب والقوة الرئيسية المحركة له. لقد انكشفت مناورة الانجليز بعد وقت قصير وظهرت مطامحهم ومشاريعهم بكل وضوح.

لقد استغل هؤلاء البند الذي صادق عليه مؤتمر فينا والذي يقضي بتحريم تجارة الرقيق على سواحل غرب افريقيا، لدعوة الدول المعنية الى اجتماع في لندن لدراسة الاجراءات العملية المتعلقة بهذا البند، ومنذ الجلسة الأولى التي عقدت يوم 28 أغسطس 1816 - وهو اليوم الذي أرسى فيه الاسطول الانجليزي في خليج الجزائر، تحت قيادة اكسموت وبدأ في قصف العاصمة بالقنابل - تحول اهتمام المندوبين من قضية محاربة تجارة الرقيق على سواحل غرب افريقيا الى موضوع قمع «القرصنة البربرية» على سواحل افريقيا الشمالية.

لقد كان كل من مندوبي النمسا وروسيا مهيئين لاثارة هذه المسألة في اجتماع لندن بمقتضى التعليمات التي زودا بها من طرف حكومتيهما. إن هتين الدولتين لهما مصلحة في اثارة هذه القضية في منظور التهيئة والاستعداد لسلب الممتلكات العثمانية في البلقان وشمال آسيا الصغرى، مقابل ترك منطقة المغرب كمنطقة نفوذ واحتلال لدول غرب أوروبا. ومما يجدر ملاحظته بهذا الصدد، أن هتين الدولتين أصبحتا لا تعترفان باستقلال الجزائر وترفضان اعتبارها دولة منفصلة عن الامبراطورية العثمانية. واذا كانت الجزائر لم توقع أية معاهدة مع روسيا لانعدام تواجد هاته الدولة في المتوسط، فانها وقعت معاهدات مع امبراطورية النمسا وخاصة معاهدة 8 أكتوبر 1748 التي تعتبر الاطار الاساسي الذي انتظمت داخله العلاقات بين الجانبين منذ هذا التاريخ. ولم يرد في هذه المعاهدة ذكر للدولة العثمانية، لا كوصية ولا كمجرد وسيط في توقيع هذا الاتفاق (55). فدافع الاستحواذ والسيطرة، هو الذي أملى على هتين الدولتين فكرة انكار استقلال الجزائر وموقفهما ينطلق من اعتبارات استعمارية بحتة ليس له أي سند على مستوى الواقع.

منذ الجلسة الأولى أعلن مندوبا الدولتين أنه وفقا لتعليمات حكومتيهما فانهما يلفتان انتباه المندوبين الى مسألة لا تقل أهمية عن قضية الغاء الرق والتي تخص قمع «القرصنة البربرية». لقد بادر المندوب الانجليزي إلى تأييد

هذا الاقتراح بكل حماس، عندما أعلن انه يشاطر رأي المندوبين تماما حول اهمية هذه المسألة. وتعددت اجتماعات المندوبين حول هذا الموضوع، وفي الجلسة السابعة تم اعداد مشروع يتضمن خطة عمل لمنع الرق من جهة وقمع «القرصنة البربرية» من جهة أخرى، وفقا للمقترحات الانجليزية بهذا الصدد، وعرض المشروع على المندوبين لمناقشته، ومنه انبثقت فكرة انشاء رابطة بحرية أوروبية تكون مهمتها قمع «القرصنة المغربية»، وتصفيتها [56]. وحسب هذا المشروع، تقوم الدول الاوروبية بانشاء قوة بحرية مشتركة توضع تحت قيادة القائد العام الانجليزي للقوات الائتلافية التي تحتل فرنسا، ويقوم بمساعدته في هذه المهمة مجلس مكون من مندوبي الدول المقيمين في باريس وبمعية هذا المجلس يتم اعداد الاجراءات التي يتعين القيام بها، كما يخول لهذا المجلس صلاحية إعطاء التعليمات للقناصل الأوروبيين العاملين في البلدان المغربية [57]. وبطبيعة الحال، فليس من صلاحيات المندوبين اتخاذ قرار على الفور حول مسألة خطيرة مثل هذه، وبالتالي فقد تم الاتفاق على أن يتم دراسة المشروع من طرف كل دولة على أن يعود المندوبون الى الاجتماع بعد أن يتم تزويدهم بالتعليمات بهذا الخصوص من طرف حكومتهم.

شعرت الحكومة الفرنسية بالحرج والضيق أمام هذا المشروع ذلك ان قبولها له يعني منح وسائل إضافية تساعد الانجليز على احكام قبضتهم على المتوسط من جهة، وقبول وضع مهين بالنسبة لها باحتلال مكانة ثانوية داخل هذه الرابطة من جهة ثانية. كما أن رفض المشروع صراحة ليس بالشيء اليسير بالنسبة لها خاصة وأن قوات الائتلافية لا تزال تحتل أراضيها وهي في حاجة الى ممالئة الانجليز لهذا السبب ولاسباب أخرى. وبالرغم من ذلك فان الحكومة الفرنسية بعد ما وازنت من منطلق مصالحها بين الرفض والقبول حددت موقفا نهائيا بهذا الخصوص في التعليمات التي أرسلتها الى مندوبها في لندن.

«على السفير أن يتجنب الدخول في التفاصيل والدقائق حول الموضوع بل يكتفي بالتستر وراء القرار الذي اتخذه جلالة الملك بخصوص الغاء الرق، كما كان عليه ايضا أن يبعد كل فكرة تستهدف دفع فرنسا الى التدخل لدى جلالة الملك الكاثوليكي (اسبانيا) لغرض إقناعه بقبول هذا المشروع» [58]

وعلى السفير من ناحية أخرى أن يسعى لاقناع اللورد كستلريغ بأن مصلحة فرنسا في هذا الظرف تتطلب الراحة التامة وتجنب الاقحام بنفسها في أي تدخل [59]. لقد انتهت اجتماعات لندن خلال هذه السنة (1816) بدون الوصول الى قرار نهائي حول مشروع الرابطة البحرية. ولقد توقفت هذه الاجتماعات لمدة تزيد عن سنة، ولم تستأنف الا في بداية عام 1818.

وفي انتظار ذلك طلب السفير الفرنسي من حكومته تزويده بتعليمات حول المشروع المطروح، ملاحظا في نفس الوقت أن هدف الانجليز من وراء هذا الاقتراح هو منع الرق وتحريم القرصنة من جهة وتحرير المسيحيين الاسرى من جهة ثانية؛ ولكن الخارجية الفرنسية لم تكن تشاطره هذا الرأي وليست مقتنعة بتجرد الانجليز وبمثاليتهم. وحسب المعلومات التي وصلت الى العاصمة الفرنسية، فان موقف كل من الروس والنمساويين من المشروع الانجليزي قد اعتراه تغيير. وعلى ذلك فان وضع فرنسا في المباحثات المقبلة سيكون أفضل مما كان عليه خلال عام 1816. لقد بدا لفرنسا أنه من الممكن الاتفاق مع هتين الدولتين حول صيغة للعمل مادامت تجتمع حول فكرة مفادها أنه يكفي «الاعلان مبدئيا أنه لا يحق للايالات البربرية اعلان الحرب أو عقد الصلح، وانها تابعة للباب العالي وبالتالي فلا يحق لها القيام بأي عمل عدائي الا ضد أعدائه. واذا ما اعتبرنا ان هذه الايالات لا يمكنها محاربة الأمم التي هي في حالة السلم مع الباب العالي، فان بحرياتها ستندرج ضمنيا في مصاف اللصوص، ويكفي الاتفاق على وجوب تفتيش كل مركب بربري واذا كان هذا مسلحا سيعتبر قرصانا ويعامل بمنتهى الشدة والقسوة، فالقوات البحرية للدول الاوروبية المجاورة تكفي للقيام بهذه الاجراءات» [60].

لقد أعطيت تعليمات للسفير الفرنسي في لندن للعمل في هذا الاتجاه.

وعندما بدأت الاجتماعات، أعلن المندوب الانجليزي أنه يريد إدخال تعديل على المشروع المطروح وينص هذا التعديل على الفصل بين مسألة مكافحة الرق على سواحل غرب افريقيا وقمع «القرصنة البربرية» واقترح على المندوبين مناقشة هذه المسألة والتفرغ لها وحدها [61].

كما قدم المندوب الروسي مشروعا هو الآخر في شكل مذكرة وزعت على المندوبين، ويلاحظ المشروع الروسي انه لكي لا تصبح هذه الرابطة مجرد قوة ردع ظرفية ولكي تؤدي بالفعل الى نتائج قارة وثابتة فانه يجب ان

تعطى من الامكانيات ما سيسمح لها بالقيام بهذه المهمة حتى حق استخدام القوة ؛ ويرى الروس انه لكي يتحقق الهدف الذي من أجله أنشئت هذه الرابطة يجب أن تتزود بقوات برية الى جانب القوات البحرية وان يتم القضاء على دولة الجزائر وتصفية وجودها. فذلك هو الضمان الوحيد في نظر الروس للقضاء على القرصنة في المتوسط [62]. ويضيف المشروع الروسي أنه قبل أن يتم ارسال الحملة الى منطقة المغرب، يجب الاتصال بالباب العالي واخطاره بالاجراءات التي اتخذتها الدولة الأوروبية ضد هذه (الايالات). ولقد أظهر كل من النمساويين والبروسيين ميلا الى قبول هذا المشروع الروسي. لكن المندوب الانجليزي لاحظ عليه، بأنه اذا كان لا يعارضه من ناحية المبدأ لكن السعي لدى الباب العالي الذي يشترطه المشروع قبل الاتفاق على خطة العمل بدا له مضيعة للوقت، ولذلك فهو يقترح بدوره قيام المندوبين بتحديد قاعدة للعمل قبل القيام بهذا المسعى. لقد حول هذا الاقتراح الى الحكومات المعنية لارسال تعليمات بهذا الشأن لمندوبيها. وفي انتظار ذلك أعلن المندوب الانجليزي أن حكومته لا تنوي الانفراد بقيادة قوات الرابطة المقترحة وانما يتم تداول القيادة بين الدول المشاركة.

لم يتم الاتفاق حول خطة العمل كما تعذر التوفيق بين المشروعات المختلفة التي تقدمت بها الدول المشاركة مما دفع بالمندوبين في النهاية الى اتخاذ قرار بتحويل المسألة الى مؤتمر للقمة للبت فيها.

بدأ مؤتمر ايكس لا شابيل في عقد جلساته عند أواخر شهر سبتمبر (1818) ولم يتوصل المجتمعون الى اتفاق على خطة للعمل المشترك ضد الدول المغربية، وسويت المسألة باتفاق المجتمعين على اصدار تصريح موجه لدول المغرب البحرية يحمله مبعوثان (انجليزي وفرنسي) يرسلان خصيصا في مظاهرة بحرية الى هذه الدول لتبليغها إياها وافتكاك تعهد كتابي منها بعدم القيام بأعمال «القرصنة في المستقبل».

استقبل الداي حسين باشا المبعوثين يوم 5 سبتمبر (1819) وتسلم من أيديهما التصريح الذي اقرته الدول الأوروبية في السنة المنصرمة في ايكس لاشابيل، سلم التصريح باللغتين الفرنسية والانجليزية وتولى كل مبعوث ترجمة نسخته الى اللغة العربية وتسليمها الى الداي مرفقة بترجمتها. ومما جاء في هذا التصريح : أن «الدول التي اجتمعت في ايكس لا شابيل قد

عقدت العزم [illegible] الذي هو ليس مضرا بالمصالح العامة لكل الدول فقط وانما أيضا مخرب لكل أمل في الرخاء بالنسبة للذين يستخدمونه، واذا ما استمرت الايالات في اتباع نظام هو عدو للتجارة الآمنة فإنها سوف تجر عليها قيام عصبة عامة من الدول الاوروبية ضدها، ويجب عليها أن تفكر في ذلك قبل فوات الاوان. ذلك ان قيام مثل هذه العصبة قد يؤدي الى تهديد وجودها ذاته. وفي هذا الظرف العصيب فان الوعود الشفوية لن تكون كافية اذ المطلوب هو عهد رسمي على درجة كبيرة من الاهمية بالنسبة لأمن الملاحة، وتجارة جميع الدول. وبما اننا بلغناكم نوايا الدول الحليفة كتابة فاننا نعتبر أنه من حقنا أن ننتظر منكم ردا على هذا المسعى بنفس الطريقة» [63].

لقد عبر الداي عن دهشته لقيام الدول الأوروبية بهذا المسعى الذي اعتبره في غير محله. ذلك أن الجزائر هي في حالة سلم تام مع جميع الدول الاوروبية كما بين للمبعوثين أنه منذ أن تولى تسيير شؤون البلاد لم يحدث أن طرأت قضية من هذا القبيل التي هي موضوع هذا المسعى. لقد رد المبعوثان أن تلك هي الحقيقة، ولكنه في السابق حدثت تجاوزات، ولتجنب تكرار مثل هذه التجاوزات تريد الدول الاوروبية أن تحصل على ضمانات تؤمن تجارتها وبحريتها في المستقبل.

وقد رد على ذلك أن رغبة بلاده هي العيش في سلم وأمن مع جميع الدول وانه لن يسمح أبدا بالاعتداء على أية سفينة أو أسر أي احد من رعايا دولة لها قنصل في الجزائر. ثم تساءل عما اذا كانت الدول الاوروبية تقصد من وراء هذا التصريح حرمانه من حقه في اعلان الحرب ضد أية دولة اعتدت عليه ومطالبتها بتعويض الخسائر التي الحقتها به. لقد رد المبعوثان ان ذلك حق لا ينازعه فيه أحد ولكنه يخشى أن يستغل هذه الحرب للايذاء وإلحاق خسائر بتجارة المحايدين وبحرياتهم [64]. وكذلك بالدول التي تمارس نشاطها البحري والتجاري تحت حماية «القانون العام لحقوق الناس». لقد أعلن الداي بكونه يتفق تماما مع وجهة نظر الدول الأوروبية بخصوص تأمين وضمان ملاحة وتجارة الدول المحايدة ويمكن للمبعوثين أن يبلغا هذه الضمانات للدول الاوروبية التي اعتمدتهما. وعندما طلب منه منح هذه الضمانات في وثيقة مكتوبة، طلب الداي حسين مهلة للتفكير [65].

لم يكن في نية الداي استقبال المبعوثين مرة أخرى لاعتقاده أنه قد عبر عما يريد أن يقوله، وأنه ليس لديه شيء يضيفه الى ما سبق أن أعلنه، وعندما سأل المبعوثان بواسطة مترجمي قنصليتيهما هل هو على استعداد لأن يعطي لهما وعدا مكتوبا، رد عليهما بأنه لم يحدث مطلقا أن قام بأي عمل مضر في حق أية دولة أوروبية وأن نيته التى تتفق ومبادئه هو ضبط مسلكه دائما ازاء الدول الاجنبية في هذا الاتجاه، ولكنه ليس مستعدا بأن يمنح تعهدا مكتوبا بهذا الخصوص. ذلك أن الطريقة التي اعتمدتها الدول الأوروبية نحوه اعتبرها عملا غير لائق واستفزازي، وقبول هذا المسلك والرضوخ له يعني الاستسلام بدون قيد أو شرط لإرادة أجنبية، وهذه مسؤولية خطيرة وتحمل من الدلالات والنذر ما لا يمكن لأي مسؤول في هذا المستوى أن يتجاهل آثارها الضارة على مصالح البلاد في المستقبل.

لذلك قرر الداي عدم الرد كتابة على هذا التصريح بالرغم من أنه يشاطر رأي الدول الاوروبية في بعض جوانبه. وهو موقف له دلالته وبعده اذ يعكس الرفض وعدم الاستعداد للخضوع لارادة الدول الاوروبية التي تريد أن تجعل من نفسها الارادة الوحيدة في العالم.

فمؤتمر ايكس لا شابيل هو مؤتمر أوروبي وليس عالمي وعلى الكرة الارضية دول أخرى غير أوروبية وهذه الحقيقة هي التي أراد الداي تبليغها للدول الاوروبية من وراء موقف الرفض الذي اتخذه ازاء طلبهم.

ففي اللقاء الثاني مع الداي يوم 9 سبتمبر قدم المبعوثان صيغة لمشروع التصريح أعداه باللغة العربية، الى الداي، ويتناول مشروع التصريح هذا ما سبق للداي أن اعلنه لمترجمي القنصلية، بكونه منذ أن «وصل الى الحكم لم يقم بأي عمل ضار في حق أية دولة أوروبية وان نيته وفقا لمبادئه، هو ضبط مسلكه دائما في هذا الاتجاه في علاقاته مع الدول الاجنبية». واذا كان الداي قد أكد للمبعوثين أن تلك فعلا هي نيته ولكنه رفض وضع خاتمه والتوقيع على مشروع التصريح بدعوى انه لم يتلق رسالة موقعة من طرف عاهليهما، وتعرض الداي مرة أخرى في هذا اللقاء، لحق الجزائر في اعلان الحرب وعقد الصلح مع الدول الاخرى ليرد المبعوثان هذه المرة خلافا لما اعلناه في اللقاء السابق، «بأن ذلك لا يدخل ضمن صلاحيتهما وليس مخولين لاعطاء أية

توضيحات له حول هذا الموضوع، ملاحظين في نفس الوقت بكونه اذا ما قام الداي باعلان حرب غير عادلة ضد أية دولة أوروبية فانه يجب أن يتوقع المجابهة مع جميع الدول الاوروبية. كما تم التعرض لقضية حق تفتيش السفن في البحر وبهذا الخصوص، أعلن المبعوثان أن منع هذا الحق على الجزائر هو الدافع الاساسي الذي جعل الدول الاوروبية تقوم بهذا المسعى، ذلك ان هذا الاجراء يلحق اضرارا مادية كبيرة بالملاحة والتجارة لما يتسببه من التعطيل وتضييع الوقت، ونفقات زائدة بسبب الحجر الصحي المفروض على كل سفينة تعرضت لهذا التفتيش.

أعلن الداي للمبعوثين موقفه النهائي بخصوص مسعاهم مؤكدا في نفس الوقت أن بلاده سوف تفي بتعهداتها والتزاماتها مع جميع الدول التي ارتبطت معها بمعاهدة الصلح، كما أعلن عن قراره بالتمسك بحق التفتيش الذي اعتبره حقا مشروعا كانت تمارسه، الى وقت قريب، جميع الدول الشرقية، منها والاوروبية على السواء ليؤكد في آخر اللقاء أن أية دولة لن تعتبر صديقة في نظره الا اذا كان لها قنصل معتمد في الجزائر وما عداها فانها ستعتبر دول معادية وتعامل على هذا الاساس إلى ان يتم ابرام صلح معها، ولم يرد الداي على التهديدات التي لوح بها المبعوثان عندما اعلنا أن مسلكا كهذا سوف يجر على البلاد أخطارا كبيرة قد يؤدي الى تهديد وجودها ذاته، بل اكتفى بأن تمنى لهما رحلة سعيدة (66).

قامت الدول الاوروبية بسعي آخر في هذا الاتجاه لدى الدولة العثمانية بهدف إبلاغها القرارات التي اتخذتها بشأن دول المغرب البحرية. لقد عبر الباب العالي عن امتعاضه من هذا الموقف الذي اعتبره جديدا من نوعه، اذ جرت العادة أن يتم التعامل مع الدول الاوروبية كل دولة على حدة وليس ككتلة في مواجهة دول اسلامية.

لقد عكست المناقشات التي جرت في الديوان العثماني حول هاته المسألة، قلق سلطات هذه البلاد من احتمال تجسيد فكرة الرابطة البحرية والاخطار التي يمثلها ذلك على وجود الدول الاسلامية ذاته (67). ولكن على المستوى الرسمي وبعد أن سجلت تحفظها ازاء المبادرة التي قامت بها الدول الاوروبية بالسعي متكتلة على غير ما جرت به العادة حتى الآن، أوضحت السلطات العثمانية : «أنه لو كان الأمر يتعلق بتنفيذ اتفاق أو تسوية نزاع كان قد

حدث بسبب تطبيق الامتيازات، ففي هذه الحالة فانا على استعداد للدخول في مباحثات لتسوية هذه المسائل. ولكن لما كان الأمر يتعلق بالقرارات اتخذت في مؤتمر ايكس لاشابيل ـ وهو المؤتمر الذي لا نعترف به والذي لا يعنينا ـ من طرف الدول الاوروبية حول هذه أو تلك من المسائل فهذه أمور لا تعنينا أبدا، ولا ذلك الموقف الذي يعتبرنا مسؤولين عن تصرف ملوك اليمن او الافغان أو بخارى، لأنهم اخواننا في الدين [68]... يجب أن لا يقحم الباب العالي في أمور ويحمل مسؤوليات في قضايا لا تخصه ولا تتصل به مباشرة [69]».

لقد اشتد الضغط الأوروبي على البلاد بعد فشل مسعى دول مؤتمر ايكس لا شابيل، ورفضت الجزائر الخضوع لارادة القهر الاوروبية. ولقد تصدر الانجليز في هذه الفترة عملية التحرش والاستفزار التي ستؤدي الى مجابهة مسلحة بين البلدين في عام 1824.

لقد أراد الانجليز أن يفتكوا حقا لم يمنحوه هم أنفسهم لممثلي الدول الاجنبية في بلادهم، وهو حق اللجوء وحماية الاشخاص الذين يلجؤون الى مسكن القنصل أو مقر القنصلية. لقد حدث أن رعايا جزائريين مطاردين من طرف العدالة، لاذوا بمسكن قنصل انجلترا ورفض هذا الاخير تسليمهم للسلطات مما اضطر هذه الى اقتحام مسكنه للقبض عليهم[70]. كما طرأت أيضا حادثة أخرى تمثلت في السلوك الغير اللائق للقنصل الانجليزي ماكدونالد. لقد ثبتت عليه قضية أخلاقية جعلت السلطات تطرده من البلاد[71].

لقد جابهت الجزائر وتكبدت أعباء حصار بحري دام عدة شهور ولم تتزحزح قيد أنمله عن موقفها: لن يسمح لقنصل انجلترا بالعودة إلى الجزائر مهما كان الأمر ولن ترفع انجلترا علمها على مبنى قنصليتها في المدينة. ولقد اضطرت انجلترا في النهاية الى قبول تسوية وسطى حول النقطة الثانية وقبول الأمر الواقع بالنسبة لموضوع القنصل [72]. وعندما يخف ضغط انجلترا هذه السنة (1824) ستعود فرنسا الى احتلال مركز الصدارة في هذه المجابهة ضد الجزائر.

لقد بدأت فرنسا تتحرك في اتجاه معاد للجزائر منذ أن استردت أنفاسها على إثر الحروب التي أرهقتها والتي انتهت بغزوها على يد الحلفاء عام

على إثر الحروب التي أرهقتها والتي انتهت بغزوها على يد الحلفاء عام 1814. وإذا كانت هذه الدولة قد سجلت تحفظات حول مشروع الرابطة البحرية الذي اقترحه الانجليز فلأجل عدم تمكين هؤلاء من وسائل عمل جديدة تمكنهم من فرض هيمنة مطلقة على المتوسط على حسابها، وخلال قصف اللورد إيكسموت لمدينة الجزائر عند أواخر شهر أغسطس من عام 1816، سعت السلطات الجزائرية في اتجاه فرنسا في محاولة منها لتخفيف الضغط الواقع عليها من طرف الانجليز، ولكن الحكومة الفرنسية أشعرتها عن طريق قنصلها دوفال أن موقف فرنسا في هذه الأزمة هو الحياد التام بين الطرفين وعلى ذلك فليس في وسعها عمل أي شيء لمصلحتها. ثم ظهرت نوايا فرنسا واتضحت عندما أصبحت طرفا رئيسيا في المجابهة الدبلوماسية التي وقعت بين دول مؤتمر ايكس لا شابيل وبين دول المغرب البحرية وفي مقدمتها الجزائر.

لقد عمد دوفال منذ عام 1820 الى العمل من أجل زعزعة القواعد والأسس التي ارتكزت عليها العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ وقت بعيد. لقد تبنى هذا القنصل في مراسلاته موقف الرفض المطلق بالاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها، وأخذ على عاتقه وبكيفية متواصلة اقناع المسؤولين في فرنسا بهذه الفكرة وترسيخها في أذهانهم ولم يدخر من أجل ذلك أي جهد ولا توقف عند حد. لقد ذهبت به الجرأة، مستغلا طول اقامته في الاراضي العثمانية في الشرق ومعرفته للغة التركية، الى التأكيد لهؤلاء أن لفرنسا حقوقا اقليمية في الجزائر اكتسبتها من المعاهدات التي أبرمتها مع الدولة العثمانية ومع الجزائر والتي لم تترجم ترجمة صحيحة في السابق [73].

وقد لاحظنا أن هذا الجهد بدأت تظهر نتائجه عند المسؤولين في باريس، الذين بدأوا يقتنعون شيئا فشيئا بهذه الفكرة، ففي رسالة وجهها وزير خارجية فرنسا الدوق دي مومورانسي الى الداي حسين في 20 أفريل من عام 1822 عبر فيها عن استياء حكومته من موقف السلطات الجزائرية التي رفضت أن ترد المسكن والمخازن التي كانت «تملكها» الشركة الافريقية في مدينة عنابة، عندما كانت هاته تقوم باستغلال امتياز الباستيون قبل القطيعة التي حدثت بين البلدين في أواخر عام 1798، ويؤكد الوزير أن هاته المباني هي

ملك لفرنسا بالرغم من ضياع عقد التمليك منها من جراء حوادث النهب عام التي وقعت على ممتلكات الشركة عند القطيعة، ولكن في المقابل فان فرنسا تملك نسخة من حكم قضائي اصدرته محكمة عنابة عام 1810، والذي اعترفت فيه بشرعية ملكية الفرنسيين لهاته المباني [75].

ولم يرد الداي الدخول في تفاصيل هذه المسألة في رده على هذه الرسالة، وإنما اكتفي بالاشارة الى أن هذه المباني هي من أملاك الدولة وأعطيت منحة لمستغلي الباستيون لتسهيل نشاطهم، حتى أن الدولة لم تكن تتقاضى أي ثمن للكراء مقابل ذلك، ليضيف أن هذه المباني هي الآن بين أيدي الانجليز إذ دخلوها منذ أن حصلوا على امتياز استغلال الباستيون في عام 1807، وهو يستنكف من أن يفتكها من بين أيديهم «فالفرنسيون هم أصدقاؤنا والانجليز كذلك» ولتجنب الخوض في هذا الموضوع مرة أخرى اقترح على الفرنسيين التفاهم مع الانجليز مباشرة حول هذه المسألة.

لا ندري لماذا تجنب الداي حسين الخوض في صميم المشكل كما طرحه الفرنسيون، فاذا كانت غايته هو تجنب الأخذ والرد فانه لم يفلح في ذلك لأن الفرنسيين استمروا في ممارسة ضغطهم حول هذه المسألة ولا يستبعد أن يكون لذلك دور في توتير الموقف بين الجزائر وانجلترا عند أواخر عام 1823، وعلى أي حال، وحتى لو نجح في حسم هذه النقطة وترضية الفرنسيين حولها، فان لهؤلاء سهام أخرى في جعبتهم يستعدون لرميها في المعركة.

وهذا ما حدث بالفعل، فقضية ديون بكري وبوشناق لم يتم تسويتها لحد الآن بالرغم من العقود والاتفاقات التي أبرمت بشأنها. ولفترة من الوقت، تنفست الجزائر الصعداء واعتقدت أن المسألة انتهت. حدث ذلك عندما عرض الفرنسيون قاعدة للتسوية تمثلت في تخفيض هذه الديون من طرفهم من مبلغ حوالي سبعة عشر مليونا الى سبعة ملايين فقط، وموقف الداي في هذه المسألة لا يعدو كونه مجرد وسيط في العملية.

لقد أحضر بكري الى مجلسه وعرض عليه اقتراح الفرنسيين وطلب منه أن يتخذ قراره بكل حرية وفقا لما تمليه عليه مصلحته فقط بدون اعتبار آخر، فالدولة ملزمة بحماية مصالحه إذ هو واحد من رعيتها. لقد انسحب بكري من المجلس وتأمل طويلا في العرض الذي اقترحه عليه الفرنسيون، وبالرغم من ان مشروع التسوية هذا قد أجحف بحقه إجحافا شديدا ولكنه وازن بين

استخلاص سبعة ملايين أو عدم الحصول على أي شيء مطلقا.

وعندما استقبل مرة أخرى من طرف الداي بمعية أعيان من أقاربه أعلن لهذا الأخير قبوله بهذه التسوية، وطلب الداي منه في هذه الحالة أن يكتب تعهدا موقعا من طرفه ومن طرف شهوده يثبت فيه أن هذه التسوية المقترحة قد حازت على رضاه وأنه يقرها، واستنادا على هذا اعتبرت الحكومة نفسها أنها أوفت بالتزاماتها ازاء بكري ولم يبق سوى دفع المبلغ للمعني، صاحب الدين. غير أن المناورات حول هذه القضية لم تنته عند هذا الحد، إذ سرعان ما اثيرت اعتراضات في فرنسا وتم حجز جزء من هذا الدين بسبب ذلك.

لقد أثار هذه الاعتراضات عدد من اليهود المقيمين في فرنسا كانوا شركاء بكري والبعض منهم من أقاربه. وأدت هذه الاعتراضات الى اثارة قضية أخرى على جانب كبير من التعقيد، وتمثلت هذه في تنازع الصلاحيات في قضية تتعلق بالاحوال الشخصية لليهود، بين القضاء الفرنسي من جهة والقضاء العبري من جهة أخرى.

لقد اجتمعت المحكمة العبرية بالجزائر وأعلنت قرارها بهذا الصدد. لقد طلبت من المعترضين القدوم الى الجزائر للمثول بين يديها. ولتسهيل مهمة المحكمة أعطى الداي لهؤلاء اليهود المقيمين في فرنسا كل الضمانات بواسطة قنصل فرنسا بالجزائر، ولكن هؤلاء رفضوا المثول امام المحكمة العبرية. وهكذا لم تفلح الجزائر في التخلص من هذه المسألة الشائكة إذ وجدت نفسها مطالبة مرة أخرى بحماية حقوق رعاياها وامتيازهم القضائي (76).

وفي الواقع، إن الاسباب الحقيقية للقطيعة، والتي أسدل الستار عنها في وقت مبكر والتي أصبحت ولا تزال حتى الآن تحت غطاء سميك من البهتان والزيف والقول الضال (77)، يمكن أن نلخصها في ثلاثة عناصر رئيسية وعنصر ذاتي وهو لا يقل أهمية عن العناصر الثلاثة الأخرى. فالعنصر الأول وهو المتعلق بحق تفتيش السفن في البحر والذي ترفضه فرنسا الآن وتريد ارغام الجزائر على التنازل عن هذا الحق. ومن المعروف أن حق التفتيش هذا مبدأ عام في قانون البحار، مارست حقها فيه جميع الدول بدون استثناء. وفيما يخص وضع الجزائر مع فرنسا، فان هذا الحق تم تقنينه وضبطه بين الطرفين منذ أواخر القرن السابع عشر، ولم يسبق أن أثيرت هذه المسألة الا بعد

التصريح الذي صدر عن مؤتمر ايكس لا شابيل بخصوص هذا الموضوع والموقف الذي اتخذه الداي حسين من هذا التصريح يجب أن يوضع في سياقه الصحيح والذي لا يعني التعامي عن الحق وانتهاج طريق الضلال وإنما هو رفض الخضوع لارادة أجنبية والاستسلام لها ؛ اذ من المعروف أن الجزائر ككل دولة بحرية لها مصالحها هي الأخرى تريد حمايتها وتأمينها ولن يتسنى ذلك الا بواسطة ضمانات تحصل عليها من الطرف الآخر عن طريق ابرام اتفاق يضع مصالح الطرفين في كفتي الميزان ويعادل بينهما، وهو الشيء الذي حدث بين الدول الاوروبية مع بعضها البعض وبهذه الطريقة تطور وأثرى القانون العام الاوروبي. فالذي تطلبه فرنسا من الجزائر هو الخضوع لارادتها بدون قيد أو شرط، وبطبيعة الحال، فليس في وسع أية سلطة مسؤولة سوى الرفض وعدم الرضوخ لقرار أجنبي. ولم نعثر على أي شيء يثبت بأن فرنسا طلبت فتح مفاوضات حول هذه المسألة، أو حول مسائل أخرى، وإنما الشيء الذي كانت تطلبه هو الانصياع لارادتها بدون قيد أو شرط.

والعنصر الثاني من عناصر التوتر وهو المتمثل في ادعاء فرنسا بحقها على إضفاء حمايتها على ملاحة وسفن دول أجنبية لا ترتبط مع الجزائر بمعاهدة سلم مبرمة. لقد أثيرت هذه القضية عندما أضفت فرنسا حمايتها على السفن البابوية وطلبت من الجزائر أن تعترف رسميا بهذه الحماية.

لقد ادعى بيير دوفال أنه حصل على وعد شفوي من الداي بهذا الخصوص، ولكن هذا الاخير تحلل منه بعد ذلك. لقد أغاظ الفرنسيين اعتقادهم بكون الجزائر اعترفت بحماية الانجليز لملاحة وسفن بعض الدول ورفضت هذا الحق بالنسبة لهم. فالواقع ان هذا كان مجرد ادعاء ليس له أساس من الصحة، فالذي حدث بالضبط هو أن الانجليز قاموا بواسطة نشطة لعقد الصلح بين الجزائر من جهة، وبين عدد من الدول مثل البرتغال، وهولندا، ومملكتي سردينيا، ونابولي، وتم عقد الصلح بالفعل مع هذه الدول وأوفى الانجليز بجميع الالتزامات المالية التي تم الاتفاق عليها ومع ذلك فقد بقي هناك عنصر للقلق حول هذه المسألة تمثل في استمرار اعتماد القنصل الانجليزي كممثل لهذه الدول في الجزائر. ومنذ بداية العشرينات حرصت الجزائر على أن تقوم كل دولة بتعيين قنصل من جنسيتها ليمثلها في البلاد، وتابعت هذا الجهد بمثابرة واستمرارية ؛ ودوفال يعرف هذه القضية بتفاصيلها

ولكنه تعمد التفصيل حولها لتعقيد المسؤولين في باريس. فالذي طالبت به الجزائر هو عقد صلح مع البابوية يحصل كل من الطرفين بواسطته على ضمانات تؤمن مصالحه.

واذا كانت فرنسا لم ترفض مبدئيا فكرة عقد هذه المعاهدة لكنها لم تقم بأي جهد جاد في هذا الاتجاه، والجزائر من جهتها لم تكن مستعدة لتقديم تنازلات لفرنسا بهذا الخصوص، خاصة في ظل ذلك التوتر وتلك التحرشات التي كان يقوم بها قنصل فرنسا في البلاد.

والعنصر الثالث وهو الذي يتعلق بمحاولة فرنسا لاجبار الجزائر على الاعتراف بالمعاهدات التي أبرمت بينها وبين الدولة العثمانية وبالأخص فيما يتعلق بالامتيازات وتطبيقها في الجزائر. هذه المسألة كانت تثار في بعض الأحيان في الماضي، ولكن الجزائر بينت بكونها لا تتقيد سوى بالمعاهدات التي أبرمتها هي نفسها مع الاطراف الأخرى. صحيح أننا نجد في المعاهدات التي أبرمت مع فرنسا منذ عام 1619 أن البند الأول منها كان ينص على أن الجزائر تتعهد بتنفيذ المعاهدات التي أبرمتها أو ستبرمها فرنسا مع الدولة العثمانية. وهو ترتيب لا نجد ما يقابله في أية معاهدة أبرمتها الجزائر مع أية دولة أخرى غير فرنسا، فإن هذا الترتيب لم ينفذ في الجزائر في أي وقت من الأوقات بالرغم من كونه كان يتصدر هذه المعاهدات. ذلك ان الطرفين اعتبراه ترتيبا ذا طابع شرفي أكثر منه شيئا آخر. وعندما حاول لويس الرابع عشر وضعه موضع التنفيذ رأينا النتيجة التي أسفرت عنها هذه المحاولات، ومنذ ذلك الوقت لم يطرح الفرنسيون هذه القضية البتة.

لم نستطع تفسير موقف المتعاقد الجزائري الذي قبل إدراج هذا الترتيب على مر السنين بدون أن يعطيه أي محتوى عملي ؛ وعندما قام دوفال بتحريك هذا الموضوع من جديد جوبه باجابة صريحة من طرف الداي بكونه لا يعترف بهذه الامتيازات ولا يقرها في الجزائر [78].

لن نستوفي عرض العناصر الرئيسية الظاهرة للأزمة الفرنسية الجزائرية، مالم نشر إشارة مقتضبة وفي خطوط عريضة لعنصر آخر وهو وإن كان ذا طابع ذاتي، ولكن تأثيره في صياغة القرار السياسي ولا يمكن أن ينكره أحد ونعني بذلك ظهور وتطور الذهنية العدوانية في فرنسا ضد بلدان المغرب بصفة عامة وضد الجزائر على وجه الخصوص. فالذي لاحظناه بهذا الصدد أن فكرة

وهدم وتخريب الجزائر حجرا بحجر» كانت ترد بين حين وآخر ولكن لم تكن أبدا فكرة قارة وثابتة في أذهان الدبلوماسيين الفرنسيين، ولن تصبح كذلك إلا بعد عام 1790 عندما أصبحت فكرة شائعة تتردد في المراسلات الدبلوماسية بدون انقطاع، وهذا ما يفسر الاتجاه الذي أحدثته الادبيات السياسية الشائعة حول بلدان المغرب والجزائر على وجه الخصوص في هذه الفترة والطابع الذي اكتسته المدرسة التاريخية الاستعمارية الفرنسية والنهج الذي انتهجته بتأثير هذه الادبيات عليها.

هذه الاسباب هي الاسباب الظاهرة للعيان ولا نتعرض هنا «الحادثة المروحة» لأن قرار فرض الحصار على السواحل الجزائرية كان قد اتخذ قبل هذه «الحادثة» بخمسة أشهر إذ منذ شهر ديسمبر من سنة 1826 كانت الحكومة الفرنسية قد أعدت عمارة لتوجيهها الى الجزائر في مهمة تهديد الداي وإجباره على ترضية المطالب الفرنسية التي تندرج ضمن العناصر الثلاثة التي أشرنا اليها آنفا، وفي حالة رفضه تقديم هذه الترضيات فان العمارة تقوم بفرض حصار على السواحل الجزائرية. ولكن باقتراح من وزير البحرية الذي اعتبر - ربما - أن القوات التي أنيط بها القيام بهذه المهمة غير كافية، وأن الفصل فصل، شتاء أجل إرسال العمارة الى وقت آخر [79].

عند منتصف شهر جوان (1827) أرست عمارة فرنسية بقيادة القبطان كولي في مرسى الجزائر وقام هذا الضابط بارسال تهديد باسم ملكه الى الداي حسين يطلب فيه تقديم اعتذار عن «حادثة المروحة» بالشروط وبالكيفية التي حددها الفرنسيون، ومفاده : ان يرسل وفد الى سفينة القائد الفرنسي، مكون من كل من وكيل الحرج وزيرا للبحرية والشؤون الخارجية ومن الاميرال قائد البحرية وميناء الجزائر مصحوبين بكتاب الداي الأربعة الكبار، حيث يقوم وكيل الحرج بتقديم اعتذار باسم الداي للقنصل دوفال، ويتم في نفس الوقت رفع العلم الفرنسي على المباني البارزة في العاصمة خاصة على قصر الداي ومقر القيادة البحرية وتحيته بمائة طلقة مدفع من طرف مدفعية حصون المدينة؛ واذا لم يستجب الداي لهذا الطلب خلال الأربع والعشرين ساعة فان القوات الفرنسية ستقوم في الحين بأعمالها العدائية ضد الجزائر [80].

وهكذا فرض الحصار البحري على العاصمة وعلى سواحل البلاد والذي سيستمر حتى سقوط مدينة الجزائر.

وخلال عام 1828 قام الفرنسيون بمحاولة أخرى استهدفت هذه المرة اقناع الداي بارسال مبعوث الى فرنسا تكون مهمته تقديم اعتذار للملك عن (حادثة المروحة) وعقد معاهدة سلم جديدة بين الطرفين[81].

لقد رفض الداي فكرة تقديم اعتذار من أساسها كما عارض فكرة إرسال مبعوث جزائري الى باريس قبل أن يتم عقد الصلح بين البلدين. لماذا هذا الموقف ؟

لقد تأكد لدى الداي ولدى السلطات الجزائرية ان غرض فرنسا من وراء هذا الطلب هو إرغام هذا المبعوث على التوقيع على معاهدة كان قد تم اعدادها قبل ذلك من طرفها وتستهدف هذه سلخ المقاطعة الشرقية من البلاد ووضعها بين يديها. وهذا الموضوع هو عنصر الأزمة بين البلدين، ولكنه غلف واسدل الستار عليه، ولم يكن الداي حسين يجهل هذه النوايا التي عبر عن جزء منها القنصل دوفال في العديد من المناسبات وأمام مختلف المسؤولين، عندما كان يؤكد أن فرنسا تملك ملكية تامة بمقتضى الامتيازات شريط من ساحل القالة يمتد عمقه على مساحة عشرة فراسخ نحو الداخل [82]. وان فرنسا تتمتع بامتياز احتكار النشاط الاقتصادي في كامل المقاطعة الشرقية من البلاد وبصورة أبدية. وكان الداي يخشى أن يجد نفسه أمام أمر واقع مثل هذا، ولم يكن أمامه سوى طريقتين : إما قبول تفكيك وحدة البلاد أو خوض غمار الحرب، وقد اختار الطريق الثاني.

هوامش الفصل الرابع

ج ④ (1) - 144 ، A. N. P./Aff Etr. BI . لقد أظهر البحارة الايطاليون جرأة غير معهودة في انتهاك حرمة المياه الاقليمية والاراضي الفرنسية مستغلين حالة عدم الاستقرار التي كانت عليها فرنسا في هذه الفترة، وقد بلغت الجرأة ببعض منهم أن أعلن لموظفي ميناء طولون الذين حاولوا صدهم بأن لديهم أوامر تقضي بمطاردة أعدائهم أينما وجدوا وفي أي مكان.

ج ④ (2) - رسالة الداي حسن الى كل من لويس السادس عشر وكاتب الدولة للبحرية المؤرختين في نوفمبر 1791 و28 جانفي 1792 في .A. N. P./Aff. E. B I 144 .

ج ④ 2)م) - وهو ما يعادل سبعة آلاف وستمائة وخمسين طنا.

ج ④ (3) - رسالة الداي الى كاتب الدولة للبحرية نوفمبر 1791، في المصدر ص : السابق وكذلك Plantet ن ، م ، ص . ص : 413-416، التزمت السلطات الجزائرية في هذه الفترة بخط سلوكي لن تحيد عنه حتى عام 1798 عند حدوث القطيعة بين البلدين وهو عدم أخذ المعلومات التي كانت تصلها من قنوات مختلفة والتي هي معظمهما معادية لفرنسا، مأخذ الجد واعتبارها مجرد اشاعات يطلقها اعداوها لتسميم الجو ضدها من جهة ولفرض النيل من مكانتها عند أصدقائها من جهة أخرى. لقد أعطى المبعوث الفرنسي ميسيسي معلومات مطمئنة الداي عن الوضع في بلاده مؤكدا له انتهاء (أعمال الشغب) وعودة الامور إلى الاستقرار كما كانت عليه في الماضي، وهي المعلومات التي أخذها الداي مأخذ الجد وعلى أساسها سمح لنفسه بالتعبير عن وجهة نظرة بخصوص الاحداث التي جرت في هاته البلاد، ويبدو أن المبعوث الفرنسي لم يوضح للداي التطورات التي حدثت فيما يتعلق بالنظام السياسي الجديد والدور الذي سيقوم به الملك في ظل دستور 1791، إن رسالة الداي توحي بكونه يعتقد أن الأمور عادت الى مجراها السابق بدون أي تغيير.

ج ④ (4) - رسالتي وزير البحرية مونج الى الداي المؤرختين في 28 سبتمبر 1792 عن Plautet ن . م . ص ص : 432-435.

ج ④ (5) - رسالة الداي الى الوزراء ومسؤولي حكومة فرنسا بتاريخ 20 ماي 1793. توجد النسخة الاصلية للرسالة مع ترجمتها الفرنسية في A. E. P./M. D. Algérie 1

ج ④ (6) - التعليمات الخاصة للمواطن دوشي المبعوث الخاص الى الجزائر 14 بلوفيوز السنة الثانية (2 فبراير 1794) في : A. E. P./M. D. Algérie 15

ج ④ (7) - المصدر السابق

ج ④ (8) - للمزيد من التفاصيل حول معاهدات الصلح التي أبرمتها دول المغرب مع الولايات المتحدة انظر : إيروين، العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة 1776-1816 ترجمة اسماعيل العربي، الجزائر 1978، ومن المفيد الملاحظة ان هذا الموقف الذي شجبه لجنة الانقاذ الوطني بهاته الشدة سوف تعود وتتبناه حكومة الادارة التي انبثقت عن حركة

الترميدوريين، فرداً على طلب الداي من فرنسا القيام بمسعى الوساطة لابرام الصلح مع الولايات المتحدة أعطت تعليمات لقنصلها بالجزائر بأن يخطر الداي (انه لو كانت حكومة فرنسا لا تقبل وساطة أي شعب آخر فانها ترفض أن تجعل من نفسها واسطة للآخرين). انظر تقرير 28 بلوفيوز السنة 3 (16 فبراير 1795) في A. E. P./M. D. Algérie 15

ج ④ (9) - A.E.P./C.C.C. Alger 32

ج ④ (10) - Plantet ن. م. ص ص: 439-441

ج ④ (11) - كلفت هاته التعويضات خزينة تونس مبلغ حوالي مليون ومائتي ألف فرنك ذهب.

ج ④ (11)' - رسالة الداي إلى أعضاء لجنة الانقاذ الوطني مارس 1795 عن Plantet ن. م. ص ص: 448-449

ج ④ (12) - لن نتطرق الى هذا الموضوع، بعد الآن الا بشكل الاشارة اليه فقط بالرغم من كونه سيكون محل اهتمام الدبلوماسية الجزائرية حتى عام 1825. ومما يلاحظ بهذا الصدد، هو انه بالرغم مما كتب حول هذا الموضوع فهو لا يزال في حاجة الى القاء المزيد من الاضواء لتحديد المسؤوليات، إذ أن هاته لا تزال غامضة خاصة مسؤولية الطرف الفرنسي في هذه القضية.

ج ④ (13) - رسالة الداي الى المديرية التنفيذية 28 جوان 1797 عن Plantet ن. م. ص ص: 468-470.

ج ④ (14) - ليس صحيحا ما ادعاه Plantet (ن. م. ص ص: 471) في تعليقه على هذه الرسالة في كون السبب الرئيسي في تذمر الداي من القنصل يعود لكونه لم يقدم الهدايا التقليدية التي كان يقدمها القناصل الجدد للسلطات الجزائرية عند التحاقهم بمناصبهم، ذلك ان هذا القنصل كان قد قام بتقديم هاته الهدايا عند قدومه الى الجزائر في منتصف عام 1796 لأن الحكومة الفرنسية رأت أن الوقت المناسب لم يحن بعد لطرح هذه المسألة.

ج ④ (15) - رسالة مصطفى باشا الى المديرية التنفيذية، جوان 1798 في A.E.P./C.C.C. Alger 34

ج ④ (16) - انظر: مراسلات ديبوا تانفيل في هذه الفترة في: A.E.P./C.C.C. Alger 35

ج ④ (17) - يشير نابليون بذلك الى قرار فرنسا بحسب قواتها من مصر.

ج ④ (18) - جرت العادة أن يرسل القنصل الجديد الى مكان عمله على متن سفينة حربية تتبادل التحية بطلقات المدافع مع حصون المدينة، ويعلق الطرفان في الظروف العادية أهمية كبيرة لهذه المراسيم، ولقد احتج احد الدايات على فرنسا عندما التحق أحد قناصلها بمركز عمله على متن سفينة تجارية واعتبر ذلك اهانة له وللدولة الجزائرية وتسبب ذلك في حدوث برود في العلاقات مما أجبر فرنسا على تقديم توضيحات لازالة الآثار السلبية التي ترتبت عن هذا الحادث.

ج ④ (19) - A. E. P/ M.D. Algérie 14

ج ④ (20) - المصدر السابق، لقد أمضى كليبير خليفة نابليون على رأس الحملة الفرنسية في مصر الاتفاق المعروف باسم اتفاق العريش في 24 جانفي سنة 1800 التزمت فيه فرنسا بالجلاء عن مصر بدون قيد أو شرط، خلال ثلاثة أشهر. للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: د. محمد فؤاد شكري، عبد الله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر، القاهرة 1952 ص ص 157 وما بعدها.

ج ④ (21) - انظر: القسم الثالث، النص رقم: 32 يبدو أن الجزائر رفضت اقتراح عقد الصلح مباشرة، ورأت ضرورة تأجيل ذلك الى حين رحيل الفرنسيين عن مصر وكحل وسط تم توقيع الهدنة بين الطرفين.

ج ④ (22) - A. E. P/ M. D. Alger 14

ج ④ (23) - تكتسي العلاقات الجزائرية الانجليزية أهمية خاصة في هذه الفترة اذ يبدو ان الانجليز قد قرروا منذ هذا التاريخ تصفية حسابهم مع الجزائر بسبب هذا الموقف وينتظرون فقط سنوح الفرص المواتية لذلك. فالصعوبات التي ستجابهها الجزائر بعد عام 1814 يكون مصدرها في البداية عداء الانجليز لها وهو العداء الذي يستمر حتى بعد مهاجمتهم للاسطول الجزائري وحرقه في

الميناء في عام 1816 والذي سيستفيد منه الفرنسيون الذين سيقومون باعداد حملتهم ضد الجزائر بدون خوف كبير من هذه الدولة.

ج (4) (24) ـ لم تستأنف الحرب بين البلدين إنما الذي حدث هو تجميد العلاقات الدبلوماسية بينهما فقط ذلك أن العلاقات التجارية بقيت مستمرة ولم يتأثر التجار الفرنسيون بأي حال من الاحوال بهذا الاجراء الدبلوماسي، انظر : A. E. P./M. D. Algérie 14

ج (4) (25) ـ يمكن أن نستخلص من هذا الموقف عدم استعداد الدبلوماسية الجزائرية لربط نفسها بسياسة الدول الأوروبية على غرار ما فعلته الدولة العثمانية مع انجلترا في هذه الفترة، ذلك ان خروج الفرنسيين نهائيا من مصر أدى في نظر المسؤولين الجزائريين الى انتفاء سبب القطيعة، ويبرر عودة العلاقات بين البلدين الى مجراها الطبيعي.

ج (4) (26) ـ انظر : القسم الثالث، النص رقم : 33.

ج (4) (27) ـ بعد توقيع معاهدة أميان ينتفي المغزى السياسي الذي كان الفرنسيون يتوخونه من وراء هذا الترتيب، وتعطى تعليمات للقنصل تانفيل بالعمل بكيفية خفية على اقناع السلطات الجزائرية بعدم جدوى ارسال هذا المبعوث.

ج (4) (28) ـ إنه لمما يثير الانتباه ان هذا القنصل كان لا يخشى أن يتناقض مع نفسه، ودحض ما كان سبق أن أكده وألح عليه، ففي تقرير يكتب بأن حالة العلاقات بين البلدين هي على أحسن ما تكون ثم بعد شهر أو شهرين ينفي هذا الكلام ليؤكد عكسه مما يوحي بالاعتقاد بكون مزاجه الشخصي له تأثير كبير في صياغة تقاريره وأحكامه وهو مما يستلزم على الباحث التسلح بالحذر والتحفظ الشديد عند استخدامه لمراسلاته.

ج (4) (29) ـ ان التسيير السيّئ للشؤون المالية للقنصلية اثبتته لجنة التحقيق التي تشكلت على مستوى وزارة الخارجية بعد عودة الملكية الى فرنسا، لقد اتهم القنصل باختلاس وسوء استخدام مبالغ كبيرة من الاموال وصدر حكم قضائي بهذا الخصوص. لقد فرض الحجز على ممتلكاته بفرنسا التي وضعت تحت الحراسة. وبالرغم من أن السلطات الفرنسية سمحت له بالعودة الى بلاده بعد مساع كبيرة استمرت عدة سنوات لكن ممتلكاته صودرت لمصلحة الخزينة، بمقتضى حكم قضائي صدر بعد انتهاء التحقيق.

ج (4) (30) ـ انه لمن الغريب حقا أن تقذف الرياح بسفينة كانت متجهة الى امريكا، الى الشواطئ الجزائرية، وربّما كان اتجاه هاته السفينة نحو القالة لكن اكتشاف امرها بحلول الكارثة بها جعل السلطات الفرنسية تؤكد بكونها كانت متجهة الى سان دومينق.

ج (4) (31) ـ رسالة بونابرت الى الداي في 18 جويلية 1802 عن Plantet ن. م. ص ص : 500-501.

ج (4) (32) ـ رسالة بونابرت الى الداي بتاريخ 12 أغسطس 1802 ن، م، ص ص : 504-507.

ج (4) (33) ـ خلال المفاوضات التي جرت بين القنصل الفرنسي والداي لابرام المعاهدة الاخيرة تعهد القنصل للداي بدفع هذا المبلغ تعويضا عن الخسارة التي نجمت عن الاجراءات التي اتخذتها السلطات العثمانية ضد الرعايا الجزائريين بسبب عودة العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا.

ج (4) (34) ـ رد السفير العثماني على وزير الخارجية الفرنسية بكونه ليست له أية صلاحية ولا صفة تخول له حق التدخل في العلاقات بين الجزائر وفرنسا، وأنه أقصى ما يمكن أن يفعله هو كتابة رسالة شخصية للداي يطلعه فيها بموضوع شكاوي حكومة فرنسا، ولم يعبر السفير العثماني في هاته الرسالة التي وجهها للداي حتى على وجهة نظره الشخصية حول هذه الموضوعات بل اكتفى بنقل شكاوي الفرنسيين اليه بكل أمانة وبدون أي تعليق، انظر : A. E. P./C. C. C. Alger 36

ج (4) (35) ـ المصدر السابق وكذلك Plantet ن، م، ص ص : 502-504. بالرغم من المجهودات التي بذلتها السلطات الجزائرية لانقاذ منكوبي السفينة الفرنسية التي جنحت عند شواطئ مدينة تنس بأن حوالي 150 شخصا منهم كان قد هلك ومن الصعب تحميل هذه السلطات المسؤولية في



ذلك، والشيء المؤكد والذي لم تنكره السلطات الفرنسية نفسها هو أن سلطات هاته البلاد بذلت كل ما في وسعها للعثور على من نجا منهم الى الشاطئ وبقي على قيد الحياة

ج ④ (36) ـ رسالة الداي بونابرت 12 أغسطس 1802 عن Plantet ن. م

ج ④ (37) ـ مسؤولية هذا الآفاق المعامر في إضعاف البلاد وإنهاكها، بسبب الفتنة التي أوقد نارها، لم تحض لحد الآن بدراسة خاصة. أما موضوع علاقاته بالانجليز ثم بالاسبان فقد أصبح حقيقة لا تقبل الجدال والسلطات الجزائرية كانت تعرف هذا في ذلك الوقت. لقد عثرنا على رسالة لأحد النبلاء الفرنسيين كان يقيم في مدريد في هذه المدة تفيد بأن حكومة هاته البلاد كانت قد أعدت مخططا بالتعاون مع فرنسا عام 1805 يهدف الى تغيير نظام الحكم في الجزائر يكون لابن الاحرش والشريف الدرقاوي دور بارز في تحقيقه. لكن اندلاع الحرب من جديد، في اوروبا أدى الى إهمال المشروع.

ج ④ (38) ـ انظر : على الخصوص المعلومات التي جمعها كل من القنصل ديبوا تانفيل وتدينا وهو أسير سابق في الجزائر والذي أصبح مسؤول وكالة وزارة الخارجية الفرنسية بمدينة مرسيليا والجنرال بولان في

A. E. P./M. D. Algérie 14 ص : 259.

ج ④ (39) ـ A. E. P./ M. D. Algérie 14

ج ④ (40) ـ A. E. P./ M. D. Algérie 14 توجد نسختان من هذا التقرير في هذا السجل كما توجد نسخة في رصيد المراسلات القنصلية والتجارية. ويحتفظ ارشيف الحربية بقصر فانسان بنسخ من هذا التقرير في المجموعة الفرعية 1 .H .1 والمجموعة الفرعية B. B 7. Vol 8.

ج ④ (41) ـ فإلى جانب المعلومات العسكرية التي يتضمنها التقرير فانه يحتوي كذلك على معلومات ذات أهمية كبيرة تخص الوضع السياسي والاقتصادي والمالي والتجاري ومعلومات حول السكان، فهو وصف في غاية الوضوح لحالة الجزائر في هذه الفترة، واذا كان التجسس عملية تستنكرها الاخلاق ويمجها الذوق فان المؤرخ يجد نصيبه عندما تصبح هذه المعلومات في متناوله.

ج ④ (42) ـ انظر : المذكرة التي أعدتها الوزارة الخارجية غداة سقوط نابليون، والمؤرخة في شهر أفريل 1814 حول أسباب التوتر القائم بين البلدين في : A. E. P./M. D. Algérie 14

ج ④ (43) ـ لقد انقطع تبادل المراسلات بين عاهلي البلدين منذ 1803. لقد استنكف نابليون ان يراسل دايات الجزائر وبالتالي فقد وجد هؤلاء أنفسهم مضطرين الى عدم مكاتبته، وعندما يأخذ المبادرة بمكاتبة الداي في عام 1815 على إثر عودته القصيرة الى الحكم سوف يرد على هذه المبادرة ولكنه سيرفض اعادة القنصل تانفيل كما كان يرغب، لأنه سبق أن تم طرد هذا الاخير من البلاد.

ج ④ (44) ـ انظر : القسم الثالث النص رقم 36.

ج ④ (45) ـ Plantet ن، م، ص ص : 521-522. لقد أخذت عليه السلطات الجزائرية عدم وفائه بالوعود التي أعطاها لتسوية قضية ديون بكري وبوشناق وعدد من القضايا الأخرى بحيث اعتبرته غير مؤهل لأن يلعب الدور الجديد الذي تقترحه فرنسا في فتح صفحة جديدة للعلاقات بين البلدين.

ج ④ (46) ـ A. E. P./C. C. C. Alger 41

ج ④ (47) ـ رسالة وزير الخارجية الى الداي، 27 ديسمبر 1814 عن Plantet ص : 26 ن، م، ص ص : 525-526

ج ④ (48) ـ انظر : رسالة الداي الى لويس الثامن عشر 27 جانفي 1815 المصدر السابق، ص ص : 527-529

ج ④ (49) ـ قد نجانب الحقيقة إذا لم ندرك المدلول الذي كانت تعطيه الشعوب الشرقية لظاهرة الهدية والاهمية المعنوية التي كانت تكتسبها في نظرهم كدليل على الصديق والود والصفاء في التعامل ونظرنا اليها فقط من جانبها المادي واعتبارها تجسيدا للطمع وجشع الشرقيين، وهي النظرة التي

سيطرت على الأوروبيين الذين اعتبروها ممارسة من ممارسات النظام القديم التي يجب ان
تزول بزواله ، ومما يجب ملاحظته هو أن هاته الهدايا كانت متبادلة وانه عندما يقدم الفصل
هداياه فانه يستقبل هو كذلك هدايا من الذين أهداهم ويحصل أيضا على عدد من الامتيازات
الأخرى. كما ان دلالتها المعنوية هي أوضح من ان تنكر. لقد لاحظنا على مستوى الجزائر، إن
المسؤولين كانوا لا يقبلون هذه الهدايا الا اذا كانت لديهم نية في اقامة علاقات صادقة مع الطرف
الذي يهديهم، كما ان المبعوثين الجزائريين كانوا دائما يحملون معهم الهدايا عندما كانوا
يوفدون الى البلدان الاجنبية الأوروبية منها والشرقية.

ج ④ (50) ـ انظر : القسم الثالث النص رقم 37 .

ج ④ (51) ـ انظر : (الفصل الثالث هامش 26) .

ج ④ (52) ـ انظر : القسم الثالث النص رقم 38، وحول مفاوضات دوفال مع الداي علي خوجة انظر :
A. E. P./C. C. C. Alger 43

ج ④ (53) ـ انظر : القسم الثالث النص رقم 39، بالرغم من التعديلات التي أدخلت على مستحق اللزمة والاناوة التي تدفع لباي قسنطينة في معاهدة 24 جويلية 1820، فان هاته سوف لن تصل الى المبلغ الذي حددته معاهدة مارس 1817، لقد كان المبلغ الاجمالي للعوائد المنصوص عليها في هاته المعاهدة الاخيرة مائتين واثني عشر ألف وثمانمائة فرنك، أما بالنسبة لمعاهدة 24 جويلية 1820، فقد حدد المبلغ الاجمالي لهذه العوائد بمائة وواحد وتسعين ألف ومائة فرنك، انظر :
المذكرة حول تطور عوائد امتياز استغلال الباستيون (من عام 1694 الى 1820) في A. E. P./M. D.Algérie10

ج ④ (54) ـ انظر : مذكرة «حول اتصالات الدول الاوروبية بخصوص الايالات البربرية في مؤتمر فيينا» في : A. E. P./M. D. Algérie 10

ج ④ (55) ـ حولي مساعي الدولة العثمانية مع السلطات الجزائرية لابرام الصلح مع النمسا انظر : أدناه ص : 307.

ج ④ (56) ـ ليست هذه هي أول مرة تظهر فيها فكرة انشاء رابطة بحرية مكونة من الدول الاوروبية لمحاربة «قرصنة» دول المغرب، لقد ظهرت هذه الفكرة من قبل وواكب بزوغها ظهور الولايات المتحدة في المتوسط عند منتصف العقد الثامن من القرن الثامن عشر ؛ لقد تلقف جيفرسون الفكرة وسعى الى تطويرها وتنفيذها باعداد مشروع مفصل لهذا الغرض ينص على تكوين قوى ائتلافية من دول أوروبا المعادية لدول المغرب مثل البرتغال ومالطة، ومملكة الصقليتين، ولكن غموض المشروع وتحفظ الدول البحرية الكبرى مثل فرنسا وانجلترا إزاءه أدى الى إهمال الفكرة للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر : ايروين ن، م، الفصل الثالث.

ج ④ (57) ـ مذكرة حول مشروع الرابطة البحرية مؤرخة في عام 1818 في A. E. P./M. D. Algérie 10

ج ④ (58) ـ «ملخص للمراسلات مع انجلترا خلال عام 1816» المصدر السابق.

ج ④ (59) ـ قامت فرنسا من ناحية بمساع لدى الدولة العثمانية بهدف اقناعها بالعمل من أجل اعادة نفوذها على الدول المغربية والزام هاته الدول بعدم القيام بأي عمل عدائي ضد أية دولة أوروبية.

ج ④ (60) ـ A. E. P./M. D. Algérie 10 ومن المفيد الملاحظة انه في الوقت الذي تعمد فيه الدول الاوروبية الى تشجيع ظهور كيانات قومية في مختلف مناطق القارة الاوروبية تستعد لأن تضرب عرض الحائط بجميع عقودها ومعاهداتها مع الدول المغربية عندما رأت ان مصلحتها في هذه الفترة تقضي بأن تتعامل مع كيان اسلامي واحد مهترئ ومستسلم أفضل من أن تتعامل مع كيانات اسلامية متعددة بعض منها يشكل قلعة للصمود والاستبسال أمام الزحف الاوروبي قد يصبح نموذجا يحتذي من طرف الكيانات الاسلامية الاخرى وقوة دفع جديدة تؤدي الى احباط المشاريع الاوروبية في المغرب وفي المشرق.

ج ④ (61) ـ إن الموقع الاستراتيجي الذي يحتله المغرب الأقصى والتسهيلات التي منحت للأوروبيين على سواحله الشمالية وخاصة في مدينة طنجة جعلت الدول الأوروبية لا ترى الفائدة الآن في ادراج هذه المملكة ضمن دول المغرب المستهدفة

ج ④ (62) ـ لندن باريس 10 فبراير 1818 في A. E. P./M. D. Algérie 10

ج ④ (63) ـ A. E. P./M. D. Algérie 10

ج ④ (64) ـ يبدو أن ذاكرة الدول الاوروبية قد اصيبت بضعف وقصور عندما نسيت جهود الجزائر المتواصلة وسعيها لتأمين تجارة المحايدين أثناء حروب الثورة الفرنسية، وحروب عهد نابليون. لقد قررت في فترة من الوقت عدم استقبال الغنائم التي تؤخذ من على ظهر السفن المحايدة في موانيها. واعتبر هذا الموقف عملا غير ودي إن لم يكن معاديا من طرف بعض منها في ذلك الوقت

ج ④ (65) ـ انظر : المذكرة حول المقابلة الأولى التي تمت بين الداي وبين المبعوثين الاوروبيين يوم 5 سبتمبر 1819 في A. E. P./M. D. Algérie 10 لقد أبدى الداي تشككا في صحة اعتماد المندوب الانجليزي، عندما لاحظ في هذه الجلسة بأن مبعوثا جزائريا كان في لندن منذ وقت قريب ولم يخطر من طرف الحكومة الانجليزية بأي شيء يتعلق بهذا المسعى ولقد ردّ المبعوث الانجليزي على ذلك بكون حكومته رأت أنه ليس من المفيد مفاتحة مبعوث لا يملك اعتماد ولا صلاحية القبول أو الرفض ورأت أنه من الأحسن ايفاد مبعوث خاص من طرفها للقيام بهذه المهمة.

ج ④ (66) ـ «مذكرة حول المقابلة الثانية مع الداي في 9 سبتمبر 1819» المصدر السابق.

ج ④ (67) ـ (ملخص مراسلات تركيا لسنة 1819) المصدر السابق.

ج ④ (68) ـ تريد الدولة العثمانية التأكيد للدول الاوروبية ان علاقاتها مع دول المغرب البحرية هي من نوع العلاقات التي تربطها مع الممالك الاسلامية الأخرى.

ج ④ (69) ـ ن. م.

ج ④ (70) ـ انظر : تفاصيل هذه الحادثة ومراحل الازمة الجزائرية الانجليزية في مذكرات وليام أسالر قنصل امريكا في الجزائر 1816-1824، ترجمة اسماعيل العربي، الجزائر، 1982، الفصل السابع. إن المعلومات التي أوردها هذا القنصل في كتابه تستوجب أن تؤخذ بحذر وتحفظ.

ج ④ (71) ـ من المفيد مقارنة هذا الموقف الذي اتخذته السلطات الجزائرية بطرد قنصل انجلترا بسبب قضية اخلاقية بالموقف الذي اتخذه محمد علي ضد آغا الاسكندرية الذي اشتكاه قنصل فرنسا اليه، بسبب شجار وقع بين هذا الأغا ومغامر فرنسي كان يقيم في هذه المدينة ؛ لقد أزيح هذا الموظف عن منصبه واعتقل مدة ثم نفي الى أقصى الجنوب في الصعيد. حول هذه الحادثة انظر A. E. P./C. C. C. Alexanderie 24

ج ④ (72) ـ «مذكرة حول الاتفاقات التي عقدتها انجلترا مع الجزائر في عامي 1816 و1824 في : A. E. P./M. D Algérie 10

ج ④ (73) ـ لن نتوسع في مناقشة هذه المسألة لاعتقادنا أن أهميتها تستحق أن تخصص لها دراسة منفصلة.

ج ④ (74) ـ لم يحدث نهب لممتلكات الشركة الافريقية وانما الذي حدث هو عملية حجز لممتلكاتها والتي تمت بطريقة نظامية بوضع محضر جرد للاشياء والامتعة التي استولت عليها السلطات الجزائرية واحتفظ كل طرف بنسخ من هذا المحضر والذي على أساسه سويت هذه القضية بين الجانبين عند توقيع معاهدة السلم بينهما عند أواخر عام 1801

ج ④ (75) ـ يثير هذا الادعاء تساؤلين هما : متى اكتسب الاوروبيون والفرنسيون على وجه الخصوص حق الملكية في الجزائر ؟ فالمعاهدات المبرمة بين الطرفين لا تنص على شيء من هذا القبيل ويضيف الى هذا أن السلطات الجزائرية، حرصا منها على إبعاد الاوروبيين على منطقة جيجل وبجاية والقل بسبب تحركهم المشبوه وتغذيتهم للفتنة التي أثارها ابن الأحرش في بداية القرن ... استثنت هذه المدن الثلاث والمناطق المحيطة بها ـ بالرغم من أنها كانت في الماضي مفتوحة ...

لتجار الباستيون ـ من عقد امتياز استغلال الباستيون الذي ابرمته مع الفرنسيين عام 1817 وهو العقد الذي اقر وأثبت في اتفاق 24 جويلية من عام 1820 ولم يعترض الفرنسيون على ذلك في ذلك الوقت ولا يمكن لهم تقديم أي اعتراض، ذلك أن عقد استغلال امتياز الباستيون هو مجرد عقد كراء، لا أكثر ولا أقل. وعلى هذا الأساس فهمه كل من الطرفين منذ ظهور هذا الامتياز الى الوجود.

ج ④ (76) ـ انظر : الرسالة التي وجهها الداي بهذا الخصوص الى وزير خارجية فرنسا بتاريخ 6 أغسطس 1926 في Plantet ن، م، ص ص : 554-556 فلكي نوضع هذه الرسالة في سياقها يجب أن تندرج ضمن مراسلات سابقة ولاحقة بها أيضا

ج ④ (77) ـ لم تنجح المحاولة التي قام بها الداي حسين لابراز الحقيقة وتحديد المسؤوليات حول القطيعة التي حدثت بين البلدين عندما أرسل في شهر أكتوبر (1830) رسالة من نابولي، الى ملك فرنسا لوي فيليب مرفقة مفصلة عن أسباب قيام الأزمة بين البلدين، فأهمية هذه المذكرة هي الى جانب كونها تعرض وجهة نظر أخرى حول أسباب هذه الأزمة، تمثل وجهة نظر الجزائر الرسمية في الذي حدث. لقد بحثنا عن هذه المذكرة في أرصدة محفوظات الخارجية الفرنسية الخاصة بالجزائر وكذلك تلك المخصصة للدولة العثمانية ـ فاعتقادنا انها ربما تكون قد أدرجت ضمن الارصدة المخصصة لهذه البلاد ـ كما بحثنا عنها في محفوظات وزارة الحربية بقصر فانسان، ولم تسفر جهودنا عن أية نتيجة، ومع ذلك فلم نقطع الأمل في إمكانية العثور على هذه الوثيقة في يوم ما، في المستقبل.

ج ④ (78) ـ انظر : «مذكرة حول شؤون الجزائر» بدون تاريخ ولكنها يبدو أنها حررت عند أواخر عام 1828 على اثر فشل مهمة لابرو تونيير لدى الداي حسين في : A. E. P./M. D. Algérie 2 ذكرت بعض الكتب أن مهمة لابرو تونيير كانت في شهر جويلية من عام 1829، غير اننا وجدنا أن التقرير الذي قدمه للسلطات الفرنسية حول مهمته في الجزائر كان مؤرخا في شهر سبتمبر من سنة 1828، مما يدل أن هذا الأخير قام بمهمتين لدى الداي، الأولى في أواخر صيف عام 1829 والثانية في شهر جويلية سنة 1828.

ج ④ (79) ـ انظر : المذكرة التي أعدت حول هذا الموضوع والمؤرخة في 17 ديسمبر 1826 في : A. E. P./M. D. Algérie 1

ج ④ (80) ـ A. E. P./M. D. Algérie 2 وكذلك Plantet ن، م، ص ص : 563-564.

ج ④ (81) ـ مذكرة حول المهمة التي قام بها الكونت لابرو نونيير لدى الداي مؤرخة في شهر سبتمبر 1828 في : A. E. P./M. D. Algérie 2

ج ④ (82) ـ أنظر : «مذكرة حول شؤون الجزائر» في المصدر السابق ص 294.



القسم الثاني :

قضايا جدالية ومحاور البحث

تحت هذا العنوان، أردنا طرح عدد من القضايا الاشكالية التي تواجه تاريخ الجزائر في العصر الحديث. فبالرغم من قربنا من هذه الفترة، ومع ذلك فان معرفتنا لها لا تعدو مجرد كونها ملامح مضطربة مهزوزة لم تكتمل صورتها حتى في خطوطها العريضة. وليس بالامكان وحالة معرفتنا لها على هذا المستوى من النقص وضع جرد لجميع المسائل التي لا تزال غامضة ؛ فإلقاء مزيد من الاضواء على بعض المسائل الفرعية أو تعميق المعرفة لجزئيات ذات أهمية خاصة هو بمثابة نوع من الترف لم نصل اليه بعد. اذ لا يتسنى ظهور هذه المسائل الفرعية والجزائيات الخصوصية قبل أن تكتمل معرفة الصورة الأولية معرفة جيدة وللاسهام في ترسيخ هذه الصورة وتثبيتها، أردنا طرح عدد من القضايا الجدالية التي تتعلق بالفترة والتي ان تركزت جهود الباحثين حولها ستثري بدون شك معرفتنا لها إثراء كبيرا وتزيل الكثير من الغموض الذي لا يزال يكتنفها حتى الآن.

1 ـ مصادر التوثيق :

إن الباحث الذي يتصدى لدراسة هذه الفترة سوف يجابه منذ البداية بعقبة أولى وأساسية والتي تتمثل في البحث عن المصادر لجمع مادته، ذلك بأنه لا يمكن كتابة التاريخ بدون الاعتماد على المصادر. وبالنسبة للتاريخ الحديث والمعاصر فان المادة التاريخية توفرها الوثائق الادارية والمراسلات الدبلوماسية والنصوص التشريعية وغيرها من المصادر التي تسجل النشاطات المختلفة للمجتمع. ودور المحفوظات الوطنية تمثل في البلدان المختلفة

مستودعات هائلة لحفظ هذه الوثائق وتنظيمها وترتيبها حسب مقاييس محددة لتسهيل الاستفادة واستخدامها من طرف الباحثين. فإلى جانب هذه المستودعات الرئيسية توجد العديد من الوزارات، والمصالح الادارية والهيئات السياسية والنقابية والمنظمات الاجتماعية وغيرها التي تتوفر على مصالح مختصة لحفظ الوثائق التي تتعلق بنشاطها وترتيبها وعرضها للاستفادة منها. فالصعوبات التي تجابه الباحث في تاريخ الجزائر تتمثل في انعدام المادة الأولية المتمثلة في الوثائق المختلفة الاصلية التي تعود الى هذه الفترة. وبهذا الصدد فانه من المفيد توضيح نقطة تتعلق بهذا الموضوع وهي: ان الدولة الجزائرية قبل عام 1830 لم تكن تجهل أهمية الوثائق الادارية والمراسلات الدبلوماسية والمعاهدات، اذ أن كتاب الديوان الأربعة الكبار من بين مهامهم الاساسية حفظ هذه الوثائق والعناية بها. ولنا العديد من الأمثلة التي تؤكد هذا. وليس صحيحا ما يقال بأن الوثائق الجزائرية قبل عام 1830 يمكن البحث عنها في أرصدة الدولة العثمانية على اعتبار أن الجزائر كانت مقاطعة إدارية ضمن مقاطعات هذه الامبراطورية. إن الوثائق المتعلقة بالجزائر والمحفوظة في أرصدة هذه الدولة هي من نوع الوثائق التي نجدها في أرشيفات الدول الأوروبية التي لها علاقات مع الجزائر فهي توضح لنا جانبا من جوانب تاريخ الجزائر الحديث الذي يتعلق بالعلاقات العثمانية الجزائرية في مجالاتها المختلفة. فوثائق الدولة الجزائرية هي إذن، يفترض انها كانت في حوزتها وليست في القسطنطينية عشية سقوط الجزائر. فالعلاقات الجزائرية العثمانية كانت في هذه الفترة في حالة التوتر وعدم التفاهم مما يستبعد كل احتمال في تحويل الوثائق إلى هذه البلاد. إذ لو تم شيء من هذا القبيل لكان من الأجدر تحويل ذهب الخزينة «كنز القصبة» في المحل الأول قبل التفكير في نقل الوثائق.

لقد بقي بعض الأثر من هذه الوثائق في (الرصيد العثماني) الذي استعادته مصلحة الأرشيف الوطني من فرنسا وقامت بوضع فهرس تحليلي لمحتواه، (وهو يعطي لنا صورة عن القيمة الكبيرة للوثائق التي كانت في حوزة الدولة الجزائرية بالرغم من خلوه من المراسلات الدبلوماسية والادارية ما عدا بعض الشذرات).

كما أعطى لنا ديفو نموذجا للوثائق الدبلوماسية الجزائرية استخرجها من

وثائق الدولة التي تحولت إلى مصلحة الدومين، عندما قام بنشر عدد من الرسائل الدبلوماسية تتعلق بالحرب اليونانية العثمانية والتي يعود تاريخها إلى عام 1827 (المجلة الافريقية، العددان 6 و8 سنة 1857) هذه الشذرات تكمن اهميتها في إثبات وجود ارشيف للدولة عيشية الاحتلال.

أمام هذه الوضعية التي عليها حالة التوثيق، فـان الباحث يجـد نفسه مضطرا إلى الالتجاء إلى المصـادر الاجنبية لجمـع مادتـه والاعتماد عليهـا بالدرجة الأولى بالرغم من كونها غير كافية من جهة، وبكونها مصادر منحازة من جهة أخرى. إذ هي تعكس وجهـة نظر طـرف معين فى المسائـل التي تتناولها. وقد يتبادر إلى الذهن أن كتب المؤلفين الجزائريين المخطوطة منها والمطبوعة والتي تعود إلى هذه الفترة، يمكنها أن تسد النقص الموجود في المادة الوثائقية. فالذي نلاحظه بهذا الصدد أن الدراسات التاريخية في الغرب لم تسجل هذه الانطلاقة الكبيرة التي شهدتها منذ منتصف القرن التاسع عشر، وهذا التطور الكبير الذي حققته منذ هذا التاريخ، الا اعتمادا على المصادر المحفوظة ؛ والكتاب المخطوط أو المطبوع له مكانته في التوثيق ولكنه لا يمكن أن يحل بحال من الاحوال مكانة الوثيقة المخطوطة التي هي شاهد حي ومادة خام في نفس الوقت، لحادثة ما وخاصة لمّا يكون الأمر يتعلق بالتاريخ السياسي أو الاجتماعي ؛ ذلك أن امكانية التأثير الذاتي في الوثيقة المخطوطة أقل مما هي بالنسبة للكتاب. وبالتالي فهي أقرب إلى الحدث وأكثر التصاقا به مما يمكن الباحث من رصده ومعاينته في ظروف أفضل مما يوفرها الكتاب. ويمكننا أن نضيف ملاحظة أخرى حول كتب التاريـخ المخطوطـة المتعلقة بالجزائر في هذه الفترة، هي أنه ما وصلنا منها كان قليل العدد ومحدود الغرض بالاضافة إلى كون المعلومات التاريخية ـ السياسية منها على الخصوص ـ التي أوردها هؤلاء المؤلفون تتسم بالنقص الكبير ممـا يؤدي إلى الاعتقاد بعـدم اطلاعهم على سير الاحداث في عصرهم ؛ وهو شيء يثير الانتباه. اذ بينما نجد أن حركة التأليف في الفنون الأخرى سارت سيرا عاديا خلال هذه الفترة، فان الكتابة التاريخيـة شهدت انكمـاشا ملحـوظا حتى على مستـوى مجرد التسجيل للوقائع وتثبيتها. وبالاضافة إلى هذا فان عملية الجرد المنظمة التي قام بها المعربون من الفرنسيين خلال القرن التاسع عشر لكل المخطوطات التي كانت مودعة في المراكز التعليمية المثبوتة في جميع مناطق البلاد تجعلنا نتساءل فيما إذا كان الهدف من وراء هذا المسح المنظم والشامـل للتراث

الثقافي في الجزائر، كان لمجرد الرغبة في الاطلاع، وليس لشيء آخر وليس مستبعدا أن تكون بعض المخطوطات قد وقعت في الأسر خلال هذه الحملة، ولم يتم فك عقالها بعد، والمستقبل وحده كفيل بإنارتنا حول هذه النقطة.

تتوفر مستودعات المحفوظات الفرنسية على مادة غزيرة تتعلق بتاريخ الجزائر في العصر الحديث. ولم يتم لحد الان استغلال هذا المعين الهام، نظرا لعزوف الباحثين عن الاهتمام بهذه الفترة من تاريخ الجزائر لاسباب سياسية كانت قائمة بالتواجد الاستعماري في البلاد والذي ينكر الوجود الوطني للجزائر قبل عام 1830.

فأرصدة البحرية وخاصة المجموعة الفرعية B. 7 تتوفر على مادة هي على درجة كبيرة من الغزارة والتنوع، خاصة منذ بداية العشرينات من القرن السابع عشر.

لقد اعتمدت أرصدة البحرية في ترتيب هذه المادة طريقة جمع المراسلات والتقارير والمذكرات التي تخص البلدان الشرقية في مجلدات أو علب مشتركة تحمل عنوان «الشرق والبلاد البربرية» وقد لاحظنا أن النسبة المخصصة للجزائر في هذه المجلدات أو العلب كانت كبيرة مما يدل على أهمية العلاقات التي كانت قائمة بين الجزائر وفرنسا في هذه الفترة.

كما أن وزارة الخارجية الفرنسية قد سلمت للمحفوظات الوطنية الفرنسية بباريس رصيدين من الوثائق التي يعود تاريخها إلى ما قبل عام 1792، فالرصيد الاول وهو الذي يخص المراسلات القنصلية ويحمل رمز B. I. وقد أفرز للمراسلات مع الجزائر 31 مجلدا يبدأ من عام 1642 حتى عام 1792. والرصيد الثاني الذي يحمل عنوان «القنصليات مذكرات ووثائق» ويرمز له بـ : B. III.

لقد روعي في ترتيب هذا الرصيد الاخير نفس الطريقة التي اتبعت في أرصدة البحرية حيث جمعت المراسلات مع البلدان الشرقية في مجلدات أو علب مشتركة. كما أدرجت وثائق الغرفة التجارية لمدينة مرسيليا ضمن هذا الرصيد حيث تغطي 50 مجلدا أو علبة من مجموع 322 مجلد التي يحتوي عليها هذا الرصيد. وتغطي وثائق الغرفة التجارية لمدينة مرسيليا الفترة الواقعة

بين عامي 1650 إلى 1832 .

وتتوفر محفوظات الخارجية الفرنسية على رصيدين اخرين محفوظين عندها ، يتعلقان بالجزائر . الأول وهو المراسلات القنصلية والتجارية الذي هو استكمال للرصيد المودع في المحفوظات الوطنية الفرنسية تحت رمز A. E. B.I للفترة ما بعد عام 1792 . ورصيدا آخر يحمل عنوان «مذكرات ووثائق» جمعت فيه وثائق متفرقة موزعة على طول الفترة ما بين منتصف القرن السادس عشر حتى عام 1844 . وهو رصيد على درجة كبيرة من الأهمية خاصة بالنسبة للفترة الواقعة بين عام 1825 حتى عام 1830 ، ذلك أن مراسلات القنصل دوفال بعد عام 1825 قد أدرجت ضمن هذا الرصيد .

كما أن أرصدة محفوظات وزارة الحربية الفرنسية تتوفر هي الأخرى على عدد من الوثائق تخص الجزائر قبل عام 1830 فإلى جانب عدد من العلب المدرجة ضمن المجموعة الفرعية 1 H , والتي تتعلق بالفترة القريبة التي سبقت الاحتلال فان أرصدة «النظام القديم» المدرجة في مجموعة A. 1 تضم هي الأخرى عددا آخر من الوثائق تخص الجزائر في العصر الحديث. لقد تيسر الاستفادة من هذه المجموعة الضخمة بفضل الفهرس التحليلي الذي وضع لها والذي يقع في سبعة مجلدات .

كما أن محفوظات القنصلية الفرنسية بالجزائر المدرجة ضمن ارشيف الولاية العامة المحفوظ في ايكس آن بروفونس، تمثل هي الأخرى مصدرا من مصادر التوثيق وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا وحركة الملاحة بين البلدين. كما تهم حركة الملاحة الجزائرية خاصة منذ عام 1685 بسبب الاجراءات التي اتفق عليها البلدان بتزويد السفن الجزائرية بشهادات مستخرجة من القنصلية الفرنسية. كما تهم العلاقات القائمة بين السلطات المحلية وبين الفرنسيين القائمين على شؤون الباستيون والمراكز التجارية الفرنسية الأخرى.

وبالرغم من تعدد مصادر التوثيق - بالنسبة لفرنسا - والتي أشرنا اليها اشارة مقتضبة تبقى المعلومات المستقاة من هذه المراكز تمثل دائما وجهة نظر معينة مما يدعو الباحث إلى اتخاذ عدد من الاحتياطات للاستفادة منها استفادة

موضوعية. وهو ما يتطلب منه جهدا مضاعفا اذ لا يكفي استقاء المعلومات، وانما يجب نقدها أيضا للتأكد من موضوعيتها. وبصفة عامة، فان مبدأ نقد المصدر يجب أن يتحول إلى منهج للعمل وطريقة للبحث ويعود إلى احتلال مكانة الصدارة في أي عمل تاريخي استمد مادته الأولية من مصادر أجنبية.

ولا بد، قبل أن أختم هذا العرض حول اشكالية التوثيق أن اشير إلى أهمية المؤلفات الاجنبية التي كتبت عن الجزائر خلال هذه الفترة والتي يجب أن تعتبر واحدة من مصادر التوثيق التي لا يمكن الاستغناء عنها، فاعادة طبعها وترجمتها إلى اللغة العربية سيسد بدون شك ثغرات كبيرة في ميدان التوثيق ولكن بشرط أن تتصدر بمداخل تحليلية ونقدية لمحتواها يضعها المختصون. فطبعها بدون هذه المداخل سيسد بعض النقص ولكنه سيعمم ويشبع النظرة المنحازة، (ولدى البعض المتحاملة) التي لهؤلاء المؤلفين نحو تاريخ الجزائر، لدى الاجيال الجديدة.

2 ـ هل الجزائر ولاية عثمانية ؟

تعتبر الادبيات التاريخية الغربية والفرنسية منها على وجه الخصوص، أن الجزائر عبارة عن ولاية من ولايات الامبراطورية العثمانية. لقد تركزت جهود اجيال من المؤرخين لترسيخ هذه الفكرة إلى أن أصبحت حقيقة مسلم بها لا تقبل الجدال. ومنبع هذه الفكرة كان موقفا سياسيا اتخذته بعض الدول الاوروبية أثناء انعقاد مؤتمر فيينا (1814) ثم في مؤتمر ايكس لا شابيل (1818) عندما اعتبرت أن من مصلحتها انكار الوجود السياسي المستقل لدول المغرب البحرية في منظور تقسيم أقاليم الامبراطورية العثمانية، بينها، واعتبار منطقة المغرب وفقا لهذه النظرة التوسعية منطقة نفوذ لدول غرب أوروبا ـ فرنسا، وانجلترا ـ على وجه الخصوص. وليس من قبيل الصدفة أن تعود المبادرة في اتخاذ هذا الموقف إلى كل من الامبراطورية الروسية التي لها اطماع اقليمية على الحدود الشمالية والشمالية الغربية للدولة العثمانية، وللامبراطورية النمساوية التي لها تطلعات واسعة في شبه جزيرة البلقان، اللتان استضعفتا الدولة العثمانية وتريدان تصفية ممتلكاتها وتقسيمها فيما بينها في أقرب الاجال. وهذا الموقف سوف تتبناه فرنسا باصرار منذ بداية العشرينات من القرن الماضي عندما بدأت اطماعها في الجزائر تتبلور وتتحدد معالمها.

إن المؤرخ الذي يتصدى لدراسة الوثائق المتعلقة بتاريخ الجزائر لفترة

ما قبل 1830 سيندهش من المفارقة الكبيرة بين ما تثبته الوثائق عن الجزائر من جهة، وما تؤكده الكتابات التاريخية التي صدرت في عهد الاحتلال عن تاريخ هذه البلاد قبل عام 1830، من جهة أخرى. وسنعمد إلى توضيح هذه النقطة بإلقاء نظرة سريعة على العلاقات السياسية الجزائرية العثمانية والتي ستساعدنا بدون شك على تصور خصوصيات هذه العلاقات وتمكننا من طرح اشكاليتها طرحا سليما.

إنه مما يجافي الصواب ويبعد عن الحقيقة الاعتقاد بوجود تبعية سياسية وادارية للجزائر بالقسطنطينية من نفس التبعية القائمة بين الادارة المركزية والاقاليم.

فمنذ السبعينات من القرن السادس عشر يلاحظ بداية ظهور تباعد في المواقف والقرارات السياسية بين القسطنطينية والجزائر على الرغم من حرص هذه الاخيرة مراعاة مكانة السلطان الدينية باعتباره خليفة للمسلمين.

لقد حرصت الجزائر طوال القرون الثلاثة على عدم المساس بالمكانة الدينية والمعنوية للسلطان العثماني. ذلك أن الفكر السياسي المعاصر كان يعتبر وجود الخليفة الذي هو رمز الوحدة الدينية والسياسية للمسلمين ضروري، وعقيدة يجب أن يتحلى بها كل مسلم، وفيما عدا هذا الاعتبار النظري والاعتقادي فإنه على مستوى الممارسة للحياة السياسية بدت هناك خلافات جوهرية بين الباب العالي والجزائر منذ السبعينات من القرن السادس عشر حول موضوع العلاقات مع الغرب المسيحي، وأدى هذا التباين في الموقف إلى أن يسلك كل طرف طريقه وفق لتصوره الخاص لهذه المسألة.

لقد سبق أن أشرنا في بداية هذه الدراسة (انظر: الفصل المدخلي) إلى أن الغاء منصب البايلرباي يمكن أن يعتبر تحولا هاما في موقف الدولة العثمانية بخصوص سياستها الغربية في الوقت الذي لم ينجل فيه الوضع تماما في الحوض الغربي للمتوسط وكان احتمال قيام حملة صليبية جديدة لا يزال قائما.

لقد وضع هذا التحول السلطات الجزائرية أمام اختيارين: إما قبول الإرادة السلطانية والانضواء تحت كنف الامبراطورية وقبول كل نتائج التبعية المطلقة التي سوف تترتب عن ذلك أو الانفصال والابتعاد عن الدولة العثمانية

وما يمثله ذلك من الاخطار في مواجهة دول الغرب المسيحي

لقد لاحظنا أن السلطات الجزائرية قد اتخذت موقفا مرنا من هذه المسألة. فهي من جهة رفضت الرضوخ التام والتبعية الكاملة للدولة العثمانية، وحرصت في نفس الوقت من جهة أخرى على الابقاء على صلات معها بقبول تعيين موظف سام كممثل للسلطان في الجزائر، والذي يتمثل في شخصية الباشا. وان مقاليد السلطة والنفوذ في الجزائر على عهد الباشوات ليس بين أيدي ممثلي السلطان وانما كانت بين أيدي الديوان، فهو الذي كان يمسك زمام السلطة بيد من حديد وهو الذي كان يوجه أمور البلاد سواء بالنسبة للسياسة الداخلية أو في علاقات الجزائر مع الدول الاجنبية.

وعند أواخر الستينات من القرن السابع عشر ظهر تطور جديد في اتجاه الابتعاد أكثر عن الدولة العثمانية بتحويل الباشا إلى مجرد حامل للاختام وظهور الداي الذي هو المسؤول الفعلي عن الجهاز التنفيذي أمام الديوان. وقد وجد الطرفان صيغة للابقاء على أواصر العلاقات الخصوصية بينهما في ظل هذا الوضع الجديد، وذلك بمنح السلطان لقب الباشا للداي الذي ينتخبه الديوان كرئيس للدولة.

ويمكن أن نتساءل عن مدى استقلالية القرار الجزائري في ظل هذه العلاقات الخصوصية. وبهذا الصدد فانه من المفيد التذكير بكون الجزائر لم تحتل في أي وقت من الاوقات من طرف القوات العثمانية ومن المعروف أنه على عهد (عروج)، وقبل طلب الجزائر الانضواء تحت كنف الخلافة العثمانية كانت القوات التي كانت تحت أمرة هذا القائد تتكون أساسا من المغاربة والاندلسيين. وعلى عهد (خير الدين) أتيحت للسلطات الجزائرية امكانية تجنيد العساكر للاوجاق في الجزائر، في الولايات العثمانية الشرقية، وليس صحيحا ما هو شائع بكون عساكر الاوجاق هم فقط من الاتراك. فهذا الادعاء لا يقوم على أساس. لقد وجدنا في الوثائق على طول مدة هذه الفترة ما يؤكد وجود جزائريين ضمن أفراد الأوجاق.

والاوجاق في حد ذاته لا يشكل القوة العسكرية الرئيسية في البلاد إذ لا يعدو كونه مجرد قوات دائمة لحفظ الأمن وجباية الضرائب، وفي حالة الحرب فان التعبئة الشعبية هي التي كانت تسد هذه الثغرة. وهذه القوات المعبأة هي التي صدت كل محاولات الغزو التي تعرضت لها البلاد خلال هذه القرون

الثلاثة. انطلاقا من هذه العوامل، فاننا لاحظنا أن الجزائر لم تفقد في أي وقت من الأوقات السيطرة على ادارة دفة شؤونها بنفسها، وهذا منذ عهد خير الدين الذي نجح في تعبئة الامكانيات الهائلة للامبرابطورية العثمانية لمجابهة الخطر الصليبي في الحوض الغربي للمتوسط. وعندما تتحول وجهة اهتمامات الدولة العثمانية نحو الشرق في الربع الأخير من القرن السادس عشر، بعد تحرير تونس من الاسبان بفضل تعاون القوات الجزائرية والليبية والعثمانية، لم ينجم عن ذلك تحول في اهتمامات السياسة الجزائرية التي استمرت على نفس خط السير الذي يتمثل في التصدي لخطر الدول الغربية في الحوض الغربي للمتوسط. ولتوضيح استقلالية القرار الجزائري، يكفي الاشارة إلى موضوع العلاقات الاسبانية الاسلامية في هذه الفترة. ذلك أن هذه الدولة الاخيرة نجحت في إبرام معاهدة سلم مع الدولة العثمانية ومع ذلك فقد استمرت في حرب مع دول المغرب حتى الربع الاخير من القرن الثامن عشر. وموضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية هو أيضا واحد من الفصول التي تؤكد استقلالية القرار الجزائري طوال هذه الفترة. لقد كانت الدبلوماسية الجزائرية ترفض في بعض الفترات، حتى وساطة السلطان العثماني في بعض القضايا، مثل الذي حدث بالنسبة لمسألة عقد الصلح مع الامبراطورية النمساوية. لقد تعهدت الدولة العثمانية لهذه الدولة بالقيام بمساع حثيثة من أجل إقناع الجزائر بتوقيع صلح معها، ولقد ترك لنا أحد القناصل الفرنسيين صورة من الخارج للجدال الذي دار بين الطرفين حول هذا الموضوع.

لقد أوفد الباب العالي قبطان باشا إلى الجزائر في مهمة إقناع سلطات هذه البلاد بفائدة توقيع هذه المعاهدة (1726) وكان ذلك فرصة لهذه السلطات للتعبير عن تذمرها من السياسة العثمانية ازاء الدول الأوروبية من جهة، ومن موقفها من الجزائر من جهة أخرى. لقد ندد الديوان بهذه السياسة التخاذلية ازاء أوروبا كما ندد بموقفها من الجزائر عندما تعرضت هذه لخطر داهم عند أواخر القرن السابع عشر والذي تمثل في الهجمات المتكررة للاسطول الفرنسي ضد مدينة الجزائر من جهة والغزو الذي تعرضت له البلاد على حدودها الشرقية والغربية في نفس الوقت من جهة أخرى. ليتساءل : أين كان السلطان في ذلك الوقت وماهي المساعدة التي قدمها للجزائر في هذا الظرف العصيب ؟ ولم تقبل الجزائر في النهاية هذه الوساطة الملحة الا بعد أن قبل

السلطان إعادة بايلرباي مصر - الذي كان قد التجأ إلى الجزائر - إلى مصر وإعطاء ضمانات مؤكدة بعدم المساس به وإيذائه بأي حال من الأحوال

قد يطول العرض اذا عمدنا إلى استقصاء كل الوقائع التي تندرج في هذا السياق، ويكفي أن أضيف فقط، ان موقف الدولة العثمانية من الأزمة الفرنسية الجزائرية الأخيرة (1827)، ان أقلّ ما يقال فيه أنه موقف متخاذل وانهزامي. فهي لم تعمد إلى مديد العون والمساعدة للجزائر كما كان مطلوبًا أو كما فعلته الجزائر أثناء حرب الاستقلال اليونانية عندما ساهمت في الجهد العسكري للدولة العثمانية من أجل قمع ثورة اليونانيين، بل عمدت إلى المشاركة في جميع المناورات التي استهدفت إيجاد حالة من عدم الاستقرار في البلاد من جهة، كما أصدرت فرمانا تلو فرمان في هذه المناسبة لدعم الموقف الفرنسي من جهة أخرى ؛ وهي الفرمانات التي بقيت حبرا على ورق بطبيعة الحال، ولكنها أعطت سندا معنويا لفرنسا ضد الجزائر في هذه المجابهة الحاسمة. وتصل هذه المناورات إلى أوجها ببعثة الطاهر باشا الذي كان من بين أهدافها تنظيم اغتيال الداي حسين وترضية جميع المطالب الفرنسية بما فيها المطالب الاقليمية التي تعرض وحدة البلاد إلى الانهيار.

لقد كانت العلاقات العثمانية الجزائرية عشية الغزو الفرنسي في حالة التوتر الشديد إن لم تصل إلى حالة القطيعة.

3 - المؤسسات :

من بين القضايا البارزة التي تطفو إلى سطح الاهتمام أمام الباحث الذي يتصدى لدراسة تاريخ الجزائر في العصر الحديث هي قضية المؤسسات الموجودة في هذه الفترة والمكانة التي كانت تشغلها في دواليب الدولة، وفي المجتمع. ومن الضروري الملاحظة بهذا الخصوص أن تاريخ المؤسسات السياسية الجزائرية لم يحض لحد الآن بأي اهتمام خاص ويبدو أن السبب في ذلك يعود إلى نقص المادة الوثائقية حول هذا الموضوع.

واذا كان الكتاب الأوروبيين الذين كتبوا عن الجزائر قبل عام 1830 قد عمدوا إلى تناول بعض هذه المؤسسات باشارات مقتضبة، وحول البعض الاخر بشيء من التفاصيل، ولكن يبقى هذا التناول عبارة عن رؤيا من الخارج، لا يمكن الاعتماد عليها الاعتماد الكلي.

كما أن وثائق المحفوظات الاجنبية تناولت مسألة هذه المؤسسات في شكل تقارير أو مذكرات تتسم هي الأخرى بنفس النقص سواء بالنسبة للمعلومات أو التحيز في التناول. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن تاريخ المؤسسات لم يزدهر في أوروبا الا بفضل وجود مادة وثائقية غزيرة مستخرجة من محفوظات هذه المؤسسات نفسها، فاننا نجد أنفسنا أمام اختيار صعب: إما إهمال هذا الموضوع رغم أهميته أو قبول المجازفة باقتحامه بالرغم من الصعاب التي تكتنفه. ولا يعاب على المؤرخ أن يقوم بعملية سبر الأغوار واستطلاع لميادين ومجالات حتى وإن لم تتوفر لديه الادوات الضرورية التي تمكنه من القاء الاضواء عليها. ولكن في هذه الحالة يجب أن يتخذ كل الاحتياطات وكل التحفظات لكي لا تؤدي المعلومات التقريبية التي تم التوصل اليها بهذه الطريقة إلى الاعتقاد بكونها معلومات صحيحة وثابتة؛ وهذا ما نؤاخذ عليه أولئك الذين حاولوا تناول تاريخ هذه المؤسسات.

فبالرغم من الجهد المشكور الذي قاموا به باستطلاع هذه المجالات التي هي شبه مجهولة ومع ذلك، فبدلا من أن تقدم النتائج التي تم التوصل اليها بكل حيطة وحذر صيغت هذه بأسلوب قطعي بحيث تؤدي إلى الاعتقاد بأن هذه النتائج هي نتائج نهائية. ومن هنا فيجب أن لا تعتبر هاته المحاولات بمثابة تاريخ لهاته المؤسسات، فهذا التاريخ لا يزال لم يكتب بعد. فنقص المادة الوثائقية الاصلية لدراستها سيشكل دوما العقبة الكأداء التي تقف في طريق ذلك. واذا أسعفنا الحظ وتم العثور على بعض محاضر جلسات الديوان، ولو لفترة قصيرة، فإن ذلك سيساعد كثيرا على توضيح بعض الملامح البارزة للمؤسسات الجزائرية في العصر الحديث.

بالنسبة للمؤسسات السياسية فاننا نجد أن الديوان يأتي في مقدمة هذه المؤسسات، وهي بنية مقتبسة من الدولة العثمانية وكانت تمثل في حينها عنصر تجديد وتطوير أدخله السلاطين العثمانيون في المؤسسات الاسلامية وكان له صدى واسع في الرأي العام الاسلامي في البلدان المختلفة، إذ اعتبر دليل على صدق نوايا السلاطين في خدمة الاسلام بتطبيق مبدأ الشورى الذي نص عليه الكتاب والسنة.

وبالنسبة للجزائر فقد وردت إشارات إلى وجود مثل هذه المؤسسة على عهد خير الدين. فكثيرا ما كان هذا الاخير يعقد اجتماعات مع أعيان مدينة الجزائر خاصة في الملمات لتبادل الرأي والمشورة. ومنذ أواخر القرن

السادس عشر بدأت ترد اشارات صريحة إلى وجود هذه المؤسسة التي أصبحت تلعب دورا رئيسيا في حياة البلاد.

وإذا كان الدور السياسي لهذه المؤسسة يعتبر واضح المعالم، على الأقل منذ القرن السابع عشر وحتى عام 1830 فان دوره التشريعي أي التقنيني والتنظيمي يحيط به الغموض. ويلاحظ أن الديوان، إلى جانب كونه سلطة سياسية عليا مارس كذلك في فترة قبل عهد الدايات السلطة التنفيذية عن طريق موظفين يعينون من قبله ومسؤولين أمامه للقيام، إما بمهام معينة محدودة المدة والأجل أو يشغل مناصب ادارية أو عسكرية تحت إشرافه المباشر.

لقد واكب تطور نظام الدايلكية تقلصا لدور الديوان الذي بدأ يتحول شيئا فشيئا إلى هيئة استشارية وانتزع منه على مر السنين صلاحيات الاشراف والمراقبة على الجهاز التنفيذي الذي يترأسه الداي. وبالرغم من ذلك فقد احتفظ بصلاحياته في اختيار الداي وحل مشكلة الاستخلاف. ومن المفيد بهذا الصدد، الملاحظة بكونه ربما يعود اليه الفضل، في عدم ظهور نظام الحكم الوراثي في الجزائر وقيام أسر حاكمة تتوارث السلطة بين أفرادها. كما بقي يلعب دورا بارزا خلال الازمات الداخلية ووضع حد للفوضى والاضطراب الذي كان تحدث دائما في مثل هذه الظروف. فهو الذي أعاد الأمور إلى حالة الاستقرار في عام 1808 على إثر الاضطرابات التي شهدتها البلاد بعد اغتيال مصطفى باشا عام 1805، والتي سجلت تعاقب ثلاث دايات على السلطة في ظرف أقل من ثلاث سنوات. كما وقف الديوان إلى جانب الداي حسين واشترك معه في جميع المواقف والقرارات التي اتخذت لمواجهة الأزمة مع فرنسا التي اندلعت عام 1827، إلى صبيحة 5 جويلية 1830.

• ويمكننا أن نتساءل عمّن له الحق في عضوية الديوان وكيف يتم اختيار أعضائه. هذا الموضوع لا نملك امكانية الاجابة عليه بصورة يقينية. ذلك أن عدد اعضاء الديوان كان يزيد عن الألف، وفي بعض رسائل الداي شعبان وردت اشارات إلى هذه المؤسسة يستشف منها أنها جمعية يمكن أن يشارك في مداولاتها في بعض القضايا وخاصة تلك التي تتعلق بالدفاع عن البلاد ومواجهة الخطر الخارجي جميع من يريد الحضور بدون تحديد أو قيود. وربما تعتبر هذه حالات خاصة وجلسات غير عادية، أما في الحالات العادية

فالشيء المؤكد أن الموظفين السامين في الدولة والذين يمكن تشبيههم بالوزراء وكتاب للدولة هم أعضاء في الديوان، وكذلك القاضيين الحنفي والمالكي والمفتيين والفقهاء الكبار، في المدينة. فهؤلاء وردت اشارات باعتبارهم أعضاء في الديوان في المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع الدول الاجنبية. كما انه من المؤكد كذلك أن الأوجاق يتمتع بنسبة من التمثيل وكذلك البحرية لها أيضا نصيبها في هذه المؤسسة ومن الجائز الافتراض أن أعيان مدينة الجزائر كانوا ممثلين بمن فيهم من التجار الكبار ورؤساء الطوائف الحرفية.

لقد لوحظ تطور داخل هذه المؤسسة خلال القرن السابع عشر، ذلك أن العدد الكبير لأعضاء الديوان جعل منه هيئة ثقيلة الحركة وغير قادرة على متابعة الامور بدقة وبالسرعة المطلوبة مما أدى إلى انبثاق هيئة محدودة العدد من داخل الديوان نفسه والتي أطلق عليها اسم الديوان الصغير التي استؤثرت بالسلطة الفعلية داخل هذه المؤسسة الواسعة.

ومما يجدر الاشارة اليه هو وجود مؤسسات على نمط الديوان يطلق عليها هي الاخرى اسم الديوان على مستوى المقاطعات والاغويات وحتى على مستوى القايدات. وليس في وسعنا تحديد التاريخ أو الفترة التي حدث فيها هذا التطور وإنما يبدو أنها ظهرت في وقت متأخر إذ أن الاشارة التي وردت حولها تعود إلى القرن التاسع عشر، أي قبيل الاحتلال.

أما عن كيفية اختيار أعضاء الديوان والمقاييس المرعية في ذلك فهذا موضوع لا يزال مغلقا أمامنا وخاصة بالنسبة للافراد غير الموظفين في أجهزة الدولة العسكرية منها والادارية. والشيء المؤكد أن ما يدعيه بعض الباحثين من الأوروبيين بكون الديوان هو عبارة عن هيئة خاصة بعساكر الاوجاق هو مجرد ادعاء وافتراض لا يستند على أسس صحيحة، إذ هو من قبيل التبسيط لشيء صعب التناول وانعدمت فيه الارادة المخلصة لاستقصاء الحقيقة المجردة حوله.

من بين المؤسسات السياسية البارزة التي تستدعي الاهتمام هو الجهاز التنفيذي للدولة الذي شهد تطورا واضحا ونموا مطردا منذ منتصف القرن الثامن عشر، حين أصبح الجهاز التنفيذي الذي يترأسه الداي يتكون من كل من الخزناجي، ووكيل الحرج، والآغا وخوجة الخيل وبيت المالجي الذين

هم بمثابة الوزراء، وتحتهم عدد من الموظفين السامين الذين يمكن اعتبارهم كتاب للدولة.

وقد لاحظنا على الخصوص نمو وتبلور صلاحيات كل من الخزناجي الذي أصبح يلعب منذ بداية القرن التاسع عشر دورا شبيها بدور الوزير الأول في النظام الرئاسي، فهو إلى جانب كونه يشرف على المالية والادارة الداخلية للبلاد، كان يقوم مقام الداي وينوب عنه.

كما لاحظنا كذلك نمو صلاحيات وكيل الحرج، منذ أواخر القرن الثامن عشر، فهو إلى جانب اهتمامه بالشؤون البحرية المختلفة أصبح يترأس ديوان البحرية الذي كان من بين مهامه الفصل في القضايا والنزاعات التي تحدث في البحر بين الجزائريين وبين الدول الأخرى بحضور القناصل الاجانب المعتمدين في البلاد. ومما يجدر ملاحظته بهذا الصدد هو الحق الذي أعطي لهؤلاء القناصل في حضور جلسات ديوان البحرية للدفاع عن مصالح رعايا بلدانهم في النزاعات التي تحدث بينهم وبين البحارة الجزائريين، وهو امتياز منحته الجزائر طواعية، رغبة منها في اقرار الحق والعدل عند الفصل في هذا النوع من المنازعات. كما كان من مهامه أيضا متابعة علاقات الجزائر مع الدول الاجنبية أي وزير للخارجية. ولقد تأكدت هذه الصلاحيات الاخيرة بالقرار الذي اتخذه الداي أحمد عام 1807 بالزام القناصل الاوروبيين بالتعامل مباشرة مع وكيل الحرج. ولقد أثار هذا القرار في حينه ردود فعل واحتجاجات صاخبة من طرف الدول الأوروبية، ولكن الجزائر تمسكت به إذ يبدو أنه كان يندرج ضمن عملية اصلاح الهياكل، قامت بها الدولة في هذه الفترة.

وبالنسبة للمؤسسات العسكرية التي تتمثل في الاوجاق والبحرية فقد أنجزت حول هذين الموضوعين عددا من الدراسات، ولكن الملاحظ أن دور الاوجاق لا يزال مبالغا فيه، ونعتقد أن الموضوع لا يزال يحتاج الى تدقيق وتعميق خاصة بالنسبة لمسألتين : الأولى وتتعلق بالتخلص من الفكرة المسبقة القائلة بأن عساكر أوجاق هم من الاتراك وحدهم إذ العديد من الاشارات وردت في الوثائق تثبت وجود جزائريين ضمن عساكر الاوجاق، والنقطة الثانية وهي التي توحي بالاعتقاد بأن الاوجاق هو سيد الموقف في البلاد وأنه هو الذي كان يخلع وينصب الحكام وفق هواه ومشيئته.

لقد تتبعنا تحرك هذه الهيئة من خلال مصادر أجنبية في فترة اتسمت بالاضطراب (1805-1808) والنتائج الأولى التي توصلنا اليها أنه بالفعل كثيرا ما يقوم أفراد من الاوجاق بعمليات اغتيال ضد الدايات ولكن ليسوهم الذين كانوا يجنون الفائدة دائما من وراء ذلك. فلم ترفع أجور عساكر الاوجاق مثلا، منذ بداية القرن الثامن عشر حتى سقوط العاصمة سوى مرة واحدة فقط. ويمكن أن نطرح تساؤلا حول هذه العمليات المعزولة التي يقوم بها العساكر. ألا يمكن الافتراض بكونهم كانوا مجرد أدوات في أيدي مراكز الضغط تستخدمهم في صراعاتها ضد بعضها البعض ؟

أما بالنسبة لتاريخ المؤسسات الثقافية والاجتماعية خلال هذه الفترة، فان المعلومات المتوفرة حولها تمكن من القاء بعض الضوء عليها مع الملاحظة أن معظم المراكز التعليمية والهيئات الخيرية كانت تملك وثائقها الخاصة بها والتي تمت مصادرتها من طرف سلطات الاحتلال. فعندما تصبح هذه المادة في متناول الباحثين فان دراسة هذين الميدانين ستشهد بدون شك انطلاقة جديدة. ومما يثير الانتباه بالنسبة للمؤسسات التعليمية هو نمط التسيير الذي كانت تتمتع به والذي يسمى اليوم باسم التسيير الذاتي. فدراسة هذا الموضوع عن قرب انطلاقا من وثائق أصيلة سيثرينا بدون شك ويساعدنا على معرفة هذا النموذج من التسيير معرفة ميدانية، كما سيبين لنا آفاقه المحدودة في غيبة عن التنسيق والتخطيط على مستوى أوسع.

اننا نأمل من وراء هذه التساؤلات التي أثرناها حول بعض المؤسسات الجزائرية قبل عام 1830، اثارة فضول الباحثين ودفعهم إلى تعميق البحث والاستقصاء حولها وحول تاريخ المؤسسات في بلادنا بصفة عامة.

4 ـ القرصنة :

مسألة القرصنة تطفو إلى السطح وتثير الاهتمام بالنسبة لتاريخ هذه الفترة. لقد أغرقت الادبيات الاوروبية، عبر الاجيال هذه المسألة في بحر من الزيف والتضليل والتحامل إلى درجة أن كلمة القرصنة أصبحت مرادفة في المفهوم العام الشائع لكلمة اللصوصية، وعنوان يطلق على البحرية والبحارة المغاربة في هذا العصر. وهذا التسميم هو في الواقع عبارة عن استمرار للحملة الصليبية السياسية على المسلمين وتطوير لأسلوب من أساليب شحذ

الاذهان الذي مارسته الكنيسة في هذا العصر. فبعد كلمة «الكفار» و«سجنة بيت المقدس» وغيرها من الأوصاف التي كانت تطلق على المسلمين ابان الحروب الصليبية في العصور الوسطى، تطور أسلوب المجابهة الدعائية ضد المسلمين في هذا العصر لتحتل صفة القرصنة واللصوصية البحرية مكانة الصدارة في هذه المواجهة.

لقد حظيت الجزائر بحصة الأسد في هذا التنديد والتشنيع الى ان أصبحت توصف بكونها «وكرا للصوصية البحرية والقرصنة». واذا كانت الجزائر مارست كأية دولة بحرية في الشرق وفي الغرب القرصنة بمفهومها الشرعي والقانوني الذي حددته قوانين البحار التي كانت جارية والاعراف السائدة في هذا العهد، فانه لم يحدث منذ قيام الدولة الجزائرية الحديثة أن مارست هذه البلاد لصوصية بحرية أو أقرتها في أي نقطة أو مكان من أراضيها.

فالصراع المسيحي الاسلامي، كان ناشبا في المتوسط وبالرغم من ذلك فانه على عكس الطرف المسيحي الذي شجع قيام مؤسسات قرصانية خاصة، لا تخضع في الظاهر لأي نفوذ ولا لأية دولة كانت، فان دول المغرب البحرية قد أشرفت على هذا النشاط عن كثب وضبطته ضمن القوانين والاعراف التي كانت سائدة، وربما يرد على هذا بكون البحريات المغربية كان يقوم على شؤونها ويشرف عليها الخواص وليس الدول، وبالتالي فانه من الصعبه إن لم يكن مستحيلا، ضبط نشاط البحارة الخواص في اطار القوانين والاعراف الجارية.

في الواقع فان ظاهرة البحريات الخواصية لم تكن وقفا على دول المغرب وحدها بل كانت ظاهرة عامة اتبعتها جميع الدول. فمن هذه البحريات الخواصية نشأت البحريات الوطنية، ومما يلاحظ أنه بالرغم من النمو والتطور السريع الذي شهدته البحريات الوطنية في الدول الاوروبية منذ منتصف القرن السابع عشر، ومع ذلك فقد بقيت البحريات الخواصية تعمل جنبا الى جنب مع البحريات الرسمية حتى عام 1814.

والبحرية الجزائرية شهدت نفس التطور الذي اتبعته البحريات الاوروبية مع فارق واحد هام هو مراقبة الدولة مراقبة تامة لهذا النشاط، ومما يجدر الفات الانتباه اليه هي تلك الطاعة وذلك الانضباط الذي كان يتسم به البحارة الجزائريون باعتراف اعدائهم أنفسهم. فالتجاوزات التي كانت

تحدث في بعض الاحيان من طرفهم كانت تعاقب بمنتهى الصرامة والحزم، ولم نلاحظ هذا الانضباط والانصياع لأوامر الدولة وهذه الصرامة في معاقبة المخالفين لدى الأطراف الاوروبية. فعملية التزوير للجوازات ومنحها لمن لا يستحقها واضفاء الحماية على نشاطات لصوصية بهذه الطريقة وبالطرق الأخرى هي أكثر من أن تحصى. وقد أدت هذه التجاوزات الى توترات في العلاقات في بعض الاحيان، بين الجزائر، وبين الدول الأوروبية التي ترتبط معها بمعاهدة سلم صريحة بسبب ذلك، وخاصة مع فرنسا، التي يبدو أنها كانت تتساهل كثيرا في منح جوازاتها الرسمية لاعداء الجزائر وللمؤسسة القرصانية، فرسان مالطة على الخصوص. ومما يجدر اضافته بهذا الخصوص، هو أن الجزائر كانت قد بادرت الى تصفية مشاركة الخواص في النشاط البحري خلال المنتصف الثاني من القرن الثامن عشر، في الوقت الذي لا تزال فيه البحريات الخواصية تعمل في البلدان الاوروبية جنبا الى جنب مع البحريات الرسمية.

لقد طغى النشاط القرصاني الاوروبي في المتوسط خلال حروب الثورة الفرنسية والحروب النابوليونية، وتكبدت الجزائر من جراء ذلك صعوبات ومشاق باضطرارها بحكم المعاهدات التي أبرمتها مع الدول الاوروبية باستقبال قراصنتها في موانئها وتحمل المشاكل والصعوبات الناجمة عن ذلك في مثل هذه الظروف. وعندما قامت بمحاولة استهدفت تأمين ملاحة المحايدين من هذا النشاط بغلق موانئها في وجه القراصنة الذين يعتدون على السفن المحايدة، جوبه هذا الموقف باحتجاجات شديدة خاصة من طرف فرنسا التي اعتبرت أن ذلك يحابي الانجليز وأنه يشكل انتهاكا للمعاهدات القائمة بينها وبين الجزائر بهذا الخصوص.

ولن نختم هذه الملاحظات العامة حول القرصنة بدون الاشارة الى مسألة لها علاقة وطيدة بها : هي قضية «الجزية» التي كانت تدفعها بعض الدول الاوروبية للجزائر. وبهذا الصدد فانني أورد بعض الملاحظات التي اعتقد أنها ستسهم في توضيح هذه المسألة وطرحها طرحا سليما. ومما يجب أن يوضع في الاعتبار هو كون المعاهدات الأولى التي أبرمتها الدولة العثمانية مع فرنسا (1529-1535) ومع البندقية (1530) لا تشير الى موضوع الجزية لا من قريب ولا من بعيد مما يدل على أن القانون العام الاسلامي قد فصل في

هذه القضية، وانه يمكن لبلد مسلم أن يتعاقد مع بلد غير مسلم تعاقد البلد للبلد بدون أي التزام مادي يقدمه الطرف غير المسلم. نفس هذا الطريق اتبعته الجزائر في تعاقدها مع فرنسا ومع انجلترا، ومع عدد من الدول الأخرى. لكن بعض الدول كانت «تدفع اتاوات» في شكل مواد عسكرية تقدم سنويا أو على فترات يتفق عليها، وهذا النوع من التعاقد نجده في المعاهدات التي أبرمتها مع دول شمال أوروبا، ونعتقد أنه من الضروري تعميق بحث هذه النقطة من زاوية جديدة. إذ المحتمل ان تكون هذه (الاتاوات) غير المنصوص عليها في الاتفاقات المعلنة، كانت المقابل لفتح الموانئ والسوق الجزائرية لتجارة هذه الدول من جهة، وقبول عدم ارتياد البحارة الجزائريين لموانئ هذه الدول بناء على طلبها، من جهة أخرى. فالاختلال الذي يلاحظ في هذه التعاقدات مع الدول الشمالية على حساب الجزائر، وانعدام التوازن في المصالح بين الطرفين في النص الرسمي المعلن، الا يجد ما يقابله في هذا الاتفاق غير المعلن الذي حرصت الأطراف المعنية على عدم إفشائه لاسباب موضوعية كانت قائمة في ذلك الوقت ؟

كما يمكن أن تكون هذه «الاتاوات» هي عبارة عن تعهد من طرف هذه الدول ببيع كمية من الاسلحة والمعدات العسكرية سنويا أو على فترات، للجزائر. وإن هذا التعهد حولته دعاية الدول الأوروبية المتوسطية التي لا تزال متمسكة بالحضر البابوي الذي يقضي بعدم بيع الاسلحة والعتاد العسكري للدول الاسلامية الى «جزية».

5 ـ استرقاق الاسرى :

لقد أثارت هذه القضية جدالا محتدما، وعولجت من طرف الأوروبيين والمسلمين على السواء كل من وجهة نظره، خاصة خلال القرن التاسع عشر. وليس الغرض هنا الدخول في تفاصيل هذا الجدال وجزئياته الفقهية والقانونية التي تحيط به، وانما أثرناها على اعتبار أن الادبيات التاريخية الأوروبية حول الجزائر وحول البلدان الاسلامية بصفة عامة، توحي بالاعتقاد أن هذه الممارسة كانت وقفا على المسلمين فقط، وان الدول المسيحية لم تعرفها قط. وبهذا الصدد فمن المفيد العودة بالقضية الى أصلها الأول لمعرفة ماهي نظرة الاسلام حولها.

لقد فصل القرآن في هذه المسألة بعد غزوة بدر، بنزول الآية التي

تخص الاسرى، وتحدد وفقا لهذه الآية مسلكين إزاء هؤلاء : إما المن وإما الفداء، ولم يرد ذكر ولا اشارة الى احتمال استرقاق الاسرى، غير أن السنة أوردت أن الرسول (ﷺ) لم يشجب ذلك صراحة وانه غض الطرف عن استرقاق بعض الاسرى في بعض المناسبات بالرغم من أن سلوكه هو نفسه، كان عكس مسلك الاسترقاق الذي اتبعه بعض من أصحابه. ويستشهد على ذلك بما حدث لأسرى من بني المصطلق على إثر الغزوة التي قام بها الرسول (ﷺ) ضدهم والمعروفة في السيرة تحت هذا الاسم.

ويستشف من هذا الموقف أنه اذا كان الاسلام لا يحرم تحريما قاطعا مسألة استرقاق الاسرى فانه في نفس الوقت لا يحبذها ولا يشجع على العمل بها، غير أن المسلمين في الفترة التالية أصبحوا يمارسون هذه العادة اقتداء بغيرهم من الشعوب، اذ كانت عادة جارية في معاملة أسرى الحرب. وبمرور الزمن اكتسبت هذه العادة طابعا شرعيا باجتهاد من الفقهاء الذين حاولوا أن يستجيبوا لمتطلبات عصرهم بالرد بالمثل على مسلك الدول غير الاسلامية في معاملة أسراها من المسلمين. وقد بقيت هذه العادة جارية لدى المسلمين وغير المسلمين في معاملة أسرى الحرب وكانت تبيحها الاعراف السائدة. كان الاسرى المسلمين يباعون ويشترون في أسواق النخاسة بأوروبا كما كان وضع الاسرى الاوروبيين في البلدان الاسلامية. غير انه لوحظ منذ نهاية القرن السابع عشر اتجاه عام على ضفتي المتوسط نحو نبذ هذه العادة التي بدأت تتلاشى شيئا فشيئا، وقد لوحظ هذا التطور بالنسبة للجزائر في النسبة العالية للأسرى الذين كانوا تحت رعاية الدولة في معاقل البايلك والذين يمكن اعتبارهم مجرد أسرى حرب بالمعنى الحديث للكلمة. وتقلصت في المقابل نسبة أسرى الخواص أي تلك الطائفة من الاسرى القابلة للبيع والشراء. ويبدو أن هذا التطور شاهد نموا سريعا نسبيا خلال القرن الثامن عشر. وعندما طرحت انجلترا مسألة استرقاق الاسرى المسيحيين أمام السلطات الجزائرية، بعد مؤتمر فيينا، لاحظ قنصل فرنسا بيير دوفال ردا على سؤال وجهه اليه أحد المسؤولين الجزائريين حول المقارنة بين وضعية الاسرى في الجزائر ووضعيتهم في البلدان الأوروبية بكونه لا يوجد في الحقيقة فرق جوهري عدا في التسمية، وأن وضعية الأسرى في أوروبا هي مشابهة لما هي عليه في الجزائر.

ويبدو أن الدافع الذي جعل الجزائر ترفض تلبية طلب الانجليز يعود

الى سببين : **الأول** : هو أن القرار اتخذ بدون مشاركة الجزائر وقدم في شكل تهديد على غير العادة التي جرت في التعامل عندما كانت القضايا تسوى عن طريق المفاوضات.

والسبب الثاني : يعود الى اعتبار ديني على ما يبدو : كيف يستسيغ دينيا الرضوخ لقرارات صيغت بعيدا عن مشاركة الدول الاسلامية ؟ وهذا الاعتبار هو الذي يفسر، على ما يبدو، موقف الجزائر بطلب مهلة تسمح لها باجراء اتصالات مع الدولة العثمانية حول هذا الموضوع قبل اعطاء جوابها النهائي.

وقد التزمت بالفعل بعد ذلك بالغاء الاسترقاق ليس خوفا من انجلترا وانما لما تأكد لديها أن هذا المسلك لا يمس بأي حال من الاحوال مبادئها الدينية، واحترمت هذا الالتزام بدقة خلال الحرب التي نشبت بينها وبين اسبانيا وعومل الاسرى الاسبان معاملة أسرى الحرب.

أما فيما يتعلق بالحالة التي كان عليها الاسرى في هذا العصر، فبالنسبة للجزائر كانت المعلومات حول الاسرى الاوروبيين متوفرة على طول هذا العصر، ذلك أن مؤلفات كثيرة - بعضها كتب من طرف أسرى سابقين في الجزائر تعطي صورة دقيقة لحالتهم - بعض منها كتبت بموضوعية وبقدر من التجرد يثير الاعجاب، عندما يؤخذ بعين الاعتبار الذهنية السائدة في هذا العصر، والبعض الآخر بحقد وتحامل ؛ الى جانب وثائق الهيئات الدينية المتخصصة في رعاية الاسرى المسيحيين في الجزائر وتحريرهم والتي كان عددها في البلاد ثلاث هيئات، وتحيط برعايتها جميع الاسرى المسيحيين بدون استثناء، الى جانب المندوب البابوي الذي كانت مهمته الاساسية هي متابعة حالة الاسرى المسيحيين والسعي الى تحريرهم في كل مناسبة. يضاف الى هذا نشاط القناصل الاوروبيين في هذا المجال.

أما بالنسبة للاسرى المسلمين في البلدان الاوروبية فانه لم تتوفر لديهم حظوظ مثل التي توفرت لأسرى المسيحيين في البلدان الاسلامية، لا هيئات خيرية معتمدة في البلدان الاوروبية ولا وكلاء مقيمين بها، لذلك فانه من الصعب التعرف على دقائق وضعيتهم في الاسر. فالاسرى الذين كانوا يؤخذون من طرف الاسبان أو المالطيين أو الايطاليين كانوا يعتبرون في حكم المفقودين اذ ليس للدولة أية وسيلة للتعرف على أحوالهم ومتابعة شؤونهم في

هذه البلاد. وحتى بالنسبة للبلدان التي كانت ترتبط مع الجزائر بمعاهدة سلم فان المعلومات حول الأسرى الجزائريين بها لاتصل الا نادرا عندما يتمكن بعضهم من ايصال رسالة أو وصية للسلطات.[٢]

وعندما يوفد مبعوثون الى فرنسا لتقصي أحوالهم فان سلطات هذه البلاد كانت تقوم باخفائهم عن أعين هؤلاء. ولم تتمكن الجزائر في أي وقت من الاوقات، حتى قيام الثورة الفرنسية من معرفة عدد أسراها في فرنسا بالضبط بسبب انعدام وسائل المتابعة لشؤونهم لديها. وبعض الاشارات التي وردت حول الاسرى في المراسلات الدبلوماسية تدعو الى الاعتقاد بأن حالة الأسرى الأوروبيين في الجزائر يحسدهم عليها الأسرى المسلمون في أوروبا.

6 ـ بعض خصائص الدبلوماسية الجزائرية في العصر الحديث :

من بين المسائل التي تثير الانتباه في الدبلوماسية الجزائرية لهذا العصر، هو ذلك الوضوح في الرؤيا الذي كان لديها منذ وقت مبكر بخصوص التمييز بين الشؤون العامة ومصلحة الدولة وبين شؤون الخواص وخاصة من التجار.

لقد لاحظنا عدم الارتياح الذي كانت تشعر به (انظر : الفصل المدخلي) عندما كانت الدول الاوروبية تختار قناصلها من بين التجار، وكانت ترى في هذا الاختيار عناصر للتوتر وعدم الاستقرار للعلاقات السلمية بين الدول بسبب تداخل المصالح الشخصية لهؤلاء التجار مع مصلحة الدولة، فلم تستطع هضم سلوك الدول الأوروبية ولا فهم موقفهم حول هذه المسألة.

لقد أوضحت السلطات الجزائرية في عدد من مراسلاتها وخاصة في بداية القرن السابع عشر، موقفها بهذا الصدد : اذ انها كانت تعتبر أن مصالح الدولة يجب أن توكل الى أشخاص ليس لهم علاقة بالنشاط التجاري، ويجب أن يكونوا متجردين من كل الدوافع الشخصية أثناء تادية مهامهم كموظفين وأعوان للدولة، ويبدو أن هذا كان موقفا عاما بالنسبة للدول الاسلامية في ذلك الوقت، ذلك أننا لاحظنا أن بعض الوسطاء العثمانيين عندما كانوا

يوفدون الى الجزائر لغرض السعي لتحسين العلاقات بينها وبين دول أخرى وخاصة مع فرنسا كانوا يشاطرون نفس الرأي الذي كان للسلطات الجزائرية حول هذا الموضوع.

واذا كانت هذه الدبلوماسية لم تهضم فكرة تداخل المصالح الخاصة في الشؤون العامة فانها كانت تشجب في نفس الوقت فكرة تأثير وسيطرة اعتبارات الدولة على نشاط الخواص. ويعتبر هذا المبدأ حجر الزاوية في الدبلوماسية الجزائرية. وقد تم التنصيص عليه صراحة في المعاهدات التي أبرمتها مع فرنسا «إننا لا نقر الخلط بين أمور التجارة وشؤون الدولة» وقد توسعت في تفسير محتوى هذا المبدأ توسعا كبيرا، وذهبت الى أبعد ما يتحمله القانون الدولي العام المعاصر، إذ أنه يحق للتجار ورعايا الدول الاجنبية التي تكون في حالة حرب مع الجزائر الاستمرار في مزاولة نشاطهم التجاري بكل اطمئنان وبدون خوف أو خطر. وكان هؤلاء الرعايا يغادرون الجزائر في حالة الحرب مع هذه البلاد بطلب من حكوماتهم في الغالب.

كما أن الوفاء بالعهد والتقيد بالالتزام يمثل أيضا مبدأ من مبادئ هذه الدبلوماسية، فبالرغم مما تردده الادبيات التاريخية الأوروبية حول عدم احترام الجزائريين للعهود والمواثيق التي أبرموها فان هذا الاتهام لا يصمد أمام الحقائق. ثقة بهذا المسلك الذي سلكته الدبلوماسية الجزائرية عبر السنين والاجيال والذي كان موقفا ثابتا في مسيرتها، فان المسؤولين كانوا يعمدون في بعض فترات التوتر الى ارسال نوع من التحدي لمخاطبيهم من الاوروبيين ليبينوا في أية فترة وحول أية قضية أخلت الجزائر بعهدها وتحللت من التزاماتها، وكان لهذا المبدأ تأثيره في حركيتها بحيث أدى الى شلها وطبعها بنوع من التجرد والمثالية، ويمكن بهذا الصدد الاشارة الى واحد من الامثلة البارزة التي تندرج في هذا الاطار، وهو الذي يتعلق بموقف الديوان والداي شعبان من معاهدة السلم التي أبرمها الحاج حسين (ميزو مورطو) مع فرنسا في عام 1689، فبالرغم من التحفظات الكبيرة التي كانت لديهما بسبب ابرامها في ظروف اتسمت بالسرية على غير ما جرت به العادة، فان السلطات الجديدة أقرتها بعدما تم تسوية مشكلة الاسرى مع فرنسا.

إن المدة الزمنية المحددة لسريان مفعول المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع الدول الاجنبية موضوع يثير الانتباه ذلك انه يعكس التصور الذي

كان لهذه البلاد للعلاقات الدولية. ومن الملاحظات التي يمكن أن تثار حول هذه النقطة هي أن العلاقات السلمية بين الدول هي العنصر الدائم في التعامل مع بعضها البعض وحالة الحرب هي حالة خاصة واستثنائية لا يجوز أن تبنى العلاقات على أساسها، وهو مبدأ يشجب الرؤيا الانتهازية لهذه العلاقات. فالمدة الزمنية الطويلة المحددة لسريان مفعول هذه المعاهدات تبنى عن اعتقاد بوجود اقتناع بأن حالة السلم هي الحالة الطبيعية لهته العلاقات.

ويلاحظ بهذا الخصوص أن هذا الموقف ليس وقفا على الدبلوماسية الجزائرية وإنما كان اتجاها قارا وثابتا في الدبلوماسيات الاسلامية في العصر الحديث، فمعاهدات الامتيازات التي أبرمها السلطان سليمان القانوني في المنتصف الأول من القرن السادس عشر تفترض أن حالة السلم هي حالة دائمة وأبدية، والمعاهدات الأولى التي أبرمتها الجزائر مع الدول الأوروبية خلال القرن السابع عشر كانت معاهدات مطلقة ليست محددة بمدة أو زمن، وعندما تبين أن الواقع العملي يعاكس هذه النظرية المثالية للعلاقات بين الدول تم التنصيص لأول مرة في المعاهدة التي أبرمت مع فرنسا (1684) على أن السلم بين الدولتين سيكون لمدة مائة سنة.

وقد جددت هذه المعاهدة المئوية في عام 1790 ولنفس المدة. وخلال المفاوضات التي جرت بين مبعوث السلطان المغربي مولاي اسماعيل، ابن يعيش والسلطات الفرنسية (1698) لابرام الصلح بين الدولتين، طلب هذا الاخير أن يكون هذا الصلح أبديا. هذا العنصر في الدبلوماسيات الاسلامية يحتاج الى تعميق وتدقيق من عدة زوايا، اذا من المحتمل أن يكون نابعا من نظرة سكونية للشؤون وللمجتمعات ؛ واذا كان الأمر كذلك فانه سيساهم في تفسير العديد من النكبات والمحن التي عاشتها المجتمعات الاسلامية والتي لا تزال تعاني من نتائجها حتى الآن.

ان عدم الانصياع للقوة ونبذ هذا الاسلوب في المعاملات الدولية هو من الخصائص التي تميزت بها دبلوماسية هذه البلاد، وحول هذه النقطة فان الطرفين الأوروبي والجزائري يقفان على طرفي نقيض في تقييم هذا العنصر : فالطرف الجزائري يشجبه ويندد به على اعتبار أنه وسيلة غير أخلاقية من جهة، وليس بعملية كذلك من جهة أخرى، لكونها لن تؤدي الى أية نتيجة. لقد حرصت على تأكيد هذا المبدأ بالمسلك الذي اتبعته في الازمات

التي نشبت بينها وبين الدول طوال الثلاثة قرون، فكثيرا ما كان المسؤولون الجزائريين يرددون في مراسلاتهم مع المسؤولين الاوروبيين أن كلمة طيبة تدرج في رسالة يكون لها من المفعول والتأثير يفوق ما تحدثه جحافل الجيوش والأساطيل. وبالمقابل، فان مسلكها في القضايا الدولية كان يتلخص في كلمتين، كثيرا ما رددتها المراسلات الدبلوماسية وسجلت حتى في المعاهدات وهما كلمتي «حق ومعقول».

وعدم الرضوخ للقوة تمسكت به الدبلوماسية الجزائرية الى آخر المطاف وتحملت من أجل ذلك كل النتائج التي ترتبت عنه. ولا يبدو أنها تأسفت لاتخاذ مثل هذا الموقف مهما بلغت فداحة الخسائر التي منيت بها. وليس المجال هنا تقييم صحة هذا الموقف أو خطأه اذ الغرض هو استعراض بعض محاور الارتكاز لنشاط الدبلوماسية الجزائرية لهذا العصر.

لقد كان هناك نوع من حوار الصم بين الطرفين حول هذا الأسلوب، فالطرف الاوروبي بالرغم من العديد من الأمثلة التي سجلت فشل هذا الاسلوب في التعامل مع الجزائر ومع ذلك فقد بقي مقتنعا هو الآخر، انه الاسلوب الناجع في مخاطبة الطرف الآخر. ان انعدام التفاهم حول تقييم هذا الاسلوب في المعاملات الدولية ربما يجد تفسيره في اختلاف الثقافتين الذي نجم عنه اختلاف في النظرة الى الاشياء بينهما، ذلك أن كلتا الثقافتين قامت بصياغة ذهنية ملائمة لها ومتعارضة مع الاخرى، وعندما حدث الصدام، كانت الذهنية العدوانية أوفر حظا من منافستها لانها كانت قد أعدت في العمق، عوامل اخلال التوازن القائم، لصالحها.

ومن المفيد الاستفسار حول ما اذا كان للدبلوماسية الجزائرية تقيم وترتب الدول حسب حجمها وقوتها وأهميتها، وبالتالي التعاقد معها وفقا لهذا الترتيب. فالاستعراض السريع لبعض المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع دول شمال غرب أوروبا، خلال القرن الثامن عشر يبين أن دبلوماسية هذه البلاد تعاقدت على قاعدة واحدة مع جميع الدول دون النظر الى حجمها وقوتها. واذا تأكد ذلك فيعني أن الجزائر تعاملت مع جميع الدول وفقا لمبدأ المساواة، وهو المبدأ الذي لا تزال المجموعة الدولية تناضل من أجل تثبيته واقراره على مستوى الواقع حتى الآن بالرغم من اقراره نظريا في ميثاق الامم المتحدة.

ومن الضروري تعميق ظاهرة انعدام الحركية والاندفاع الى الامام في الدبلوماسية الجزائرية لهذا العصر، اذ أن الانطباع الذي يخرج به الباحث من تتبعه لمسيرتها هي كونها دبلوماسية متقوقعة سكونية تميل الى الاستقرار والركود أكثر منه الى الحركة والتقدم الى الامام. ويبدو أن ظاهرة ثقل العادات كان عبءا كبيرا عليها، ولم يحدث طوال هذا العصر أن كانت في أي وقت من الاوقات في موقف المطالب والمبادر في أي ظرف ولا في أية مناسبة، بل كانت أقصى ما ترمي اليه هو الوصول الى اقرار مبدأ المعاملة بالمثل في تعاقداتها المختلفة، ولم يكن ذلك ناجما عن ضعف أو قصور في الوسائل التي كانت تحت يدها، ولم يحدث أن سلكت طريقا يهدف الى استغلال الظروف المناسبة - وكانت كثيرة - لخدمة مصالحها.

لقد كانت كل غايتها هو العمل من أجل إبقاء الامور على ما كانت عليها بدون النظر والتمعن في طبيعة الظروف وتغييراتها، كما أنها عجزت من ناحية أخرى عن ايجاد وسائل عملية تمكنها من تتبع الامور عن كتب والتسلح بنفس المستوى الذي كانت عليه الدبلوماسيات الاوروبية في هذا العصر، فبالرغم من أن المعاهدات التي أبرمتها مع فرنسا كانت قد نصت على حقها في تعيين وكيل لها (قنصل) يقيم في باريس أو مرسيليا، ولكن بعد المحاولات الاولى التي بذلتها في هذا الاتجاه والتي فشلت بسبب رفض المرسليين قبول استقرار وكيل جزائري في مدينتهم، فانها سرعان ما تخلت عن الموضوع بعد وقت قصير، ولا نستطيع تفسير هذا الموقف الا اذا ضخمنا دور الفقهاء المتأخرين واعتبرناه حاسما في هذا الصدد، عندما كانوا يكرهون للمسلم الاقامة في بلد غير اسلامي، اذ كيف يفسر وجود وكلاء للجزائر في البلدان الاسلامية ولا يوجد نظرائهم في البلدان الاوروبية رغم اهمية العلاقات الاوروبية الجزائرية، كما يبدو أنها كانت تجهل جهلا تاما تلك التحولات العميقة التي كانت تجري في المجتمعات الاوروبية خلال القرن الثامن عشر، بالرغم من علاقاتها المباشرة والمستمرة مع منطقة غرب أوروبا التي كانت مركز هاته التحولات الكبرى، ومما يثير الدهشة والاستغراب، أن احداث الثورة الفرنسية والانعكاسات العنيفة التي أوجدتها حولها والتي كانت موضوع تتبع وتعاليق وحتى جدال ومشاحنات بين القناصل الاوروبيين في مدينة الجزائر، وهو النقاش الذي كان يجري على مرأى ومسمع من المسؤولين والشعب على

وهو النقاش الذي كان يجري على مرأى ومسمع من المسؤولين والشعب على السواء. إننا لم نلمس أي صدى لذلك في المحيط الجزائري. ولا نستطيع الجزم بهذا الرأي بسبب انعدام وتأخر الوثائق التي كان بالإمكان أن [illegible] هذا الموضوع. ولكن على مستوى الرأي العام واعتمادا على الأصداء التي وصلتنا منه من خلال بعض الكتاب الذين ألفوا في هذه الفترة، يمكننا القول إن المجتمع الجزائري كان يدير وجهه تماما عن ما يحدث في أوروبا أو على الأقل كان يشعر أن ذلك لا يعنيه من قريب ولا من بعيد.

كما يلاحظ كذلك انعدام المرونة والفعالية في الدبلوماسية الجزائرية، ذلك أن أسلوبها المباشر الصريح كان واحدا من العوامل التي مكنت الفرنسيين من عزلها، ليس فقط على المستوى الأوروبي، وإنما حتى مع جيرانها وأشقائها كذلك.

القسم الثالث :

نصوص المعاهدات

النص رقم : 1

معاهدة 21 مارس 1619 [1]

البند ـ 1

كل معاهدات الامتيازات المبرمة بين العاهلين (السلطان العثماني، وملك فرنسا) من أجل السلم والراحة العامة لممالكيهما ستبقى مرعية ومحترمة بدقة واخلاص ولن يمس بها بطريق مباشر أو غير مباشر ولا بأية طريقة كانت.

البند ـ 2

كل قرصنة أو غارة وكل الاعمال العدائية ستتوقف بين الطرفين، ومن الآن فصاعدا فان القراصنة [2] الجزائريين عند ملاقاتهم بالسفن والمراكب الفرنسية سواء تلك القادمة من الشرق أو الآتية من الغرب، أو بأي تاجر مبحر تحت الراية الفرنسية، فانه لا يجوز لهم الاستيلاء على هذه المراكب أو تفتيشها ولا أخذ أي شيء منها، ولا يحق لهم مساس أي شخص أو مد يدهم لأي شيء لا الى السفينة ولا الى الأمتعة أو السلع أو لأي شيء آخر، حتى ولو كانت هذه ملكا لاعداء السلطان وفقا لمعاهدات الامتيازات المشار اليها حيث أن هذا التخصيص تم التنصيص عليه فيها، وحتى ولو كان الاشخاص المقلين بهذه السفن مقاتلين باعتبار أن السلم مع الجزائر لا يشمل جميع البلاد المغربية [3] ولا يمكن التأكد من أي بلد كان المعتدى [4].

البند ـ 3

لضمان عدم خرق هذا الاتفاق من طرف الأفراد والخواص فلن يسمح لأي مركب أو سفينة قرصنة مغادرة ميناء مملكة الجزائر الا بعد تقديم ضمانات بكونها لن تتعرض للفرنسيين بأي أذى ولا اقتيادهم الى موانئ أخرى خارج المملكة.

البند ـ 4

لن يسمح لقرصان بلدان وممالك أخرى بسوق الاسرى من الفرنسيين الى الجزائر أو الى سواحلها، واذا ما حدث ذلك فانه سيطلق سراحهم في الحال وترد اليهم مراكبهم وأمتعتهم.

البند ـ 5

كما أن جلالته لن يسمح أبدا بتسليح أية سفينة في موانئه ومرافئه لغرض الاعتداء على المراكب الجزائرية، وفي حالة ما اذا قام بعض رعاياه الذين هم في خدمة أمراء أجانب بأعمال القرصنة على سواحل البلاد المغربية، فان جلالته يتبرأ منهم ولن يسمح لهم باللجوء الى سواحل مملكته أو سوق الاتراك[5] الى موانئه، واذا ما حدث ذلك فانه سيتم إطلاق سراحهم في الحال وترد اليهم أمتعتهم.

البند ـ 6

كل الفرنسيين بصفة عامة سواء الذين هم من أهل هذا الساحل أو أولئك الذين هم من أهل لانقدوك، ڤويين، نورماندي أو بروطانيا وبصفة عامة كل رعاياه أو غيرهم الذين أسروا تحت الراية الفرنسية والموجودين في مدينة الجزائر أو في الاراضي التابعة لها، سيطلق سراحهم وتعاد اليهم مراكبهم وأمتعتهم، كما أن كل أتراك مملكة الجزائر أينما وجدوا، سواء في أجفان الملك أو في داخل مملكة فرنسا سيطلق سراحهم ويسلمون الى هذين المندوبين لاقتيادهم الى الجزائر. واذا وقع البعض في الاسر في المستقبل فانهم سيوضعون بين أيدي قناصل هذه المدينة (الجزائر) في مرسليا ليتم

نقلهم الى الجزائر.

البند - 7

إن الايطاليين والاسبان الساكنين والمقيمين في فرنسا والذين يطلبون أن يعتبروا مثل رعايا الملك فانهم سيعاملون تماما كما يعامل الفرنسيون الاصليون.

البند - 8

من أجل ضمان أكثر لتنفيذ ترتيبات هذا الاتفاق وهذه المعاهدة فان صاحبي الفخامة الباشا والديوان، سيرسلان اثنين من الاعيان للاقامة في هذه المدينة، مرسيليا، كرهائن [7] لسماع الشكاوي التي تقدم بسبب التجاوزات التي قد تحدث وتبليغها للباشا والديوان بكل اخلاص، كما سيحضيان بكل انواع المعاملة الحسنة، وكذلك بالنسبة للقناصل الفرنسيين الذين سيقومون بنفس المهمة في الجانب الآخر والذين سيعاملون بالاحترام والتكريم اللائقين بموظف ممثل لشخص ملك كبير مثله.

البند - 9

وفي حالة ما اذا وقع حدث في المستقبل، من طرف أو من آخر والذي من شأنه أن يعتبر تعديا وانتهاكا، فانه لايجوز للطرف الذي يعتبر نفسه مؤذى أن يبادر الى استعمال القوة أو الرد بالتعدي وإنما يجب أن يطلب ترضيته في الحال، واذا ما رفض له ذلك ففي هذه الحالة يمكنه أن يعمد الى استعمال القوة. وبالنسبة للأمور الأخرى فانه يرجع فيها الى معاهدات السلم القائمة بين الامبراطوريتين (الفرنسية والعثمانية). لقد ألح على المندوبين بوجوب نشر هذه المعاهدات والتعريف بها بين رعاياهما لاحترامها والتقيد بها لكي لا يضطر صاحب الجلالة مرة أخرى الى استعمال جيشه الذي لا يقهر لأجل رفع الحيف الذي قد يحيق برعاياه والذي لا يقبله. لقد تعهد المندوبان باسم الباشا والديوان والاوجاق بالقيام بذلك [8].

النص رقم : 2
معاهدة 19 مارس 1628 (9)

البند ـ 1

كل الاسرى المسترقين من المسلمين الذين يفرون من أراضي الاعداء ويلتجئون الى بلاد فرنسا، ستعطى لهم حرية المرور للعودة الى الجزائر وستعطى أوامر لكل حكام المدن ومناطق الحدود لمملكة فرنسا ولكل انسان آخر بعدم ارجاع أو بيع هؤلاء المسلمين الى اعدائهم.

البند ـ 2

عندما تلتقي المراكب الجزائرية بالمراكب الفرنسية سوف تتبادل المعلومات كأصدقاء حقيقيين. ولكي يسمح لرجال السفن الجزائرية بزيارة (تفتيش) المراكب الفرنسية، فانه يمنع عليهم أخذ أي شيء كاستبدال أشرعة قديمة بأشرعة جديدة أو حبال أو مدافع أو ذخائر حربية أو أي شيء آخر، كما يحضر عليهم تهديد أصحاب المراكب أو الكتاب أو أي فرد من أفراد الطاقم أو غيرهم لاجبارهم على التفوه بغير الحقيقة.

البند ـ 3

اذا كانت السفينة أو كان المركب المفتش محملا بسلع لحساب اعداء السلطان، وبعد توضيح الأمر والتأكد منه جليا، فانه سيتم سوق المركب أو السفينة الى الجزائر حيث يتم استخلاص المكوس على هذه السلع ثم توجه الى حيث تشاء، ولن تصادر هذه السلع لئلا يؤدي ذلك الى ضياع ثقة الناس في السفن المكرية.

البند ـ 4

كل فرنسي أسر على مركب من مراكب اعداء الجزائر، ويكون متزوجا ومقيما في بلد هؤلاء الاعداء فانه سيعتبر عدوا.

البند ـ 5

واذا تعارفت المراكب الفرنسية والجزائرية وتم استجلاء الوضع بينهما،

وفي هذه الحالة فان هذه المراكب اذا ما قامت بمهاجمة المراكب الجزائرية وتم أسر المعتمدين فان هؤلاء، سيسترقون كما نصت بذلك توصيات السلطان.

البند ـ 6

لا يستطيع بحارة الجزائر أخذ أي طفل لاجباره على الارتداد عن دينه وختنه أو تهديده بأية صورة من الصور لاجباره على ذلك. ولكن اذا ارتد أحد الفرنسيين طواعية فانه يمتثل أمام الديوان أو المجلس ليعلن عن ذلك صراحة بكونه ارتد طواعية وبدون أي ضغط.

البند ـ 7

وفي حالة ما اذا كان أحد رياس السفن أو المراكب الجزائرية عند تفتيشه لأحد المراكب أو السفن الفرنسية، لم يرد الاقتناع بتصريحات قائد المركب أو السفينة الفرنسية، بأن ما يحمله من سلع هي ملك للفرنسيين وتم سوق المركب الى الجزائر فبمجرد وصوله يستجوب قائده في الديوان بلين وبدون استعمال العنف. واذا ما أصر على أن المركب وما يحمله هو ملك للفرنسيين فانه سيطلق سراحه في الحال ويعاقب الرايس المسؤول عن ذلك.

البند ـ 8

لا يمكن استرقاق المولودين في بلاد عدوة للسلطان ولكنهم مقيمون ومتزوجون في فرنسا، كما لا يجوز استرقاق فرنسيين يقلون مراكب هؤلاء الاعداء بشرط تقديم اثبات بكونهم من رعايا امبراطور فرنسا.

البند ـ 9

يتعهد كل الأفراد من الاوجاق الذين سيعينون رياسا، كذلك كل ضباط الاجفان الحربية (من الجزائريين) بكونهم لن ينتهكوا أبدا هذه المعاهدة، ولسد الطريق امام المغامرين من الاهالي أو الطقاريين الذين قد يستولون على مراكب فرنسية، ويقودونها الى سلا أو أي ميناء آخر، وهو عمل من شانه أن يلحق ضررا بهذا الصلح، لذلك فانه يلفت نظر الجمهور في هذه المدينة الى

ضرورة تجنب ذلك، ومن أجل ضمان أكثر، فانه سيتم أحد تعهد من كل الذين سيخرجون بالمراكب من أجل القرصنة بكونهم سيعودون الى الجزائر، ويمنع تعيين أجانب رياسا للاجفان والسفن.

البند ـ 10

يتعهد كل من الطرفين بمراعاة واحترام بنود المعاهدات المبرمة بين عاهليهما، اللذين يرفع الله مجدهما ويزيد من تقواهما، بدقة.

البند ـ 11

والتي بمقتضاها فانه لا يحق لأي احد أن يدخل بيت قنصل فرنسا ولأي غرض كان، واذا طلب أحد شيئا من القنصل فان الديوان يختار شخصا للفصل في ذلك بحضور الآغا، رئيس الديوان، وتراعي العدالة ولن يلحق بالقنصل أي أذى من أجل أن يعيش في أمن واستقرار مع كل التكريم والاعتبار.

البند ـ 12

قد يوجد سواء من جهة فرنسا أو من جهة الجزائر من يقوم بعمل من شأنه المساس ببنود هذه المعاهدة أو بوصايا السلطان أو بالمعاهدات المبرمة معه، هذا الشخص سوف يعاقب بالموت القاسي وكل من يمس بنود المعاهدة سوف تقطع رؤوسهم [10]

النص رقم : 3

«معاهدة السلم التي أبرمت مع الجزائريين من طرف السيد كوكييل في هذا اليوم 7 جويلية 1640» [11]

سبب تحرير هذا المكتوب هو أنه في سنة 1640 وفي السابع من جويلية الموافق لسنة 1050 من يوم الخامس من هلال ربيع الأول حسب تاريخ المسلمين الاصدقاء القدامى لامبراطورنا الاقوى والأمجد.

إن امبراطور فرنسا، ختم الله كل اعماله بالنجاح وابقاه دائما على طريق المجد، قد أرسل من طرفه جون باتيست دي كوليبل نبيله، كمبعوث الى مدينة الجزائر المحروسة لأجل العمل على تغيير حالة العداء القائمة بيننا الى حالة السلم الجيد.

ولقد امتثل من أجل هذه الغاية أمام ديواننا وقدم رسائل اعتماده بحضور يوسف باشا، أجاب الله دعاه وأمام الحكماء والقضاة وكل أعيان هذه المملكة الذين وافقوا جميعا، مراعاة للصداقة القديمة التي تربط بين امبراطورنا (السلطان) وامبراطور فرنسا، على كتابة هذه المعاهدة.

البند ـ 1

كل الاشخاص من أية جنسية يكونون الذين أخذوا في باستيون فرنسا وكذلك كل الفرنسيين الاصليين الذين أسروا بدون قتال والموجودين حاليا في هذه المدينة سيطلق سراحهم ويسلمون الى المعني دي كوكييل وكذلك كل الموجودين في الاماكن الأخرى وفي الأراضي الملحقة بالباستيون فانهم سيسلمون الى القنصل أو الى نائب قنصل فرنسا ويبحرون بدون دفع رسم الميناء ولا الرسوم الأخرى لموظفي الميناء.

البند ـ 2

وبالمقابل، فبمجرد وصول نبأ هذه المعاهدة الى فرنسا فانه سيرسل الى هذه المدينة (الجزائر) كل المسلمين الذين تم أسرهم من بحارة سفن: البرنوسي، ورجب رايس وفيليبو وكذلك أولئك الذين تم أسرهم من على متن البولاكر التي استولت عليها سفن الملك وكذلك طاقم المركب الذين أسروا قرب بونة.

البند ـ 3

سيسلم كذلك للمعني كوكييل باستيون فرنسا مسكاريس المشهور بالقالة والرأس الحمراء وميناء بونه وسواحله مثلما كان عليه الحال في الماضي.

البند ـ 4

في المستقبل، اذا ما التقت سفننا مع السفن الفرنسية فانها ستتبادل التحية وكذلك الاخبار مع بعضها البعض اذا رغبت في ذلك. ولا يسمح لأي فرد من البحارة بالصعود الى السفن الفرنسية ولا أحد أي شيء من تجهيزاتها ولا من مواد تموينها وسلعها ولا أي شيء آخر. ولا مضايقتها، كما لا يضرب أي أحد من بحارتها لاجباره على الاعتراف بما اذا كانت لديهم سلع ملك لاعدائنا، فهؤلاء يدلون بتصريحاتهم بدون أي ضغط ويسلمونها ان وجدت لديهم هذه السلع، وتدفع لهم أجرة النقل.

البند ـ 5

ولا يسمح بإجبار الأطفال ولا الأشخاص الآخرين لكي يصبحوا أتراكا، (أي مسلمين) والذين يقومون بهذا العمل سيعاقبون عند عودتهم والأطفال سيطلق سراحهم بعد الادلاء بأقوالهم.

البند ـ 6

فالساكنون والمتزوجون في فرنسا سيتمتعون بنفس الامتياز الذي للفرنسيين الأهليين مهما كانت جنسيتهم.

البند ـ 7

كل الفرنسيين الذين يعملون على السفن الحربية التابعة لاعدائنا ومتزوجين في بلدانهم فانهم سيسترقون عند أسرهم مثل الاعداء.

البند ـ 8

كل المراكب الفرنسية التي تضطرها سوء حالة الطقس الى الارساء في الجزائر أو في احدى الموانئ البربرية فانها لن تمس بأي أذى ولا حتى تساق الى مدينة الجزائر.

البند ـ 9

واذا ما وجد فرنسيون على متن سفن اعدائنا كمجرد ركاب فانهم لا

يعاقبون ولا يسترقون حتى ولو كانوا على ظهر سفن حربية.

البند ـ 10

واذا حدث أن قامت سفن من الجزائر، كانت قد جهزت (سلحت) من طرف الاهالي أو من الطقّاريين، (أهل الاندلس الذين استقروا في مدينة الجزائر) ولم يكن بها ضباط للديوان، بأسر أحد الفرنسيين منتهكة بذلك معاهدة السلم فان مجهزي هذه السفن سيعتبرون مسؤولين ويعوضون الخسائر.

البند ـ 11

ان الفرنسيين الذين لايزالون هنا كأرقاء والمسلمون الذين أخذوا من على ظهر الاجفان الاسبانية والموجودين في فرنسا (في نفس الوضع) فانه سيتم، بعون الله تحريرهم في أجل قصير، وفي انتظار ذلك، فاذا وجد من بين الفرنسيين الباقين هنا من يريد افتداء أنفسهم فانهم يستطيعون ذلك بدفع الثمن الذي اشتروا به لأسيادهم.

البند ـ 12

إن شخصية القنصل ستحترم وسيتمتع بنفس التشريفات والامتيازات والحقوق التي يتمتع بها نظراؤه في موانئ السلطان كما يعترف به من طرف رعايا الأمم التي ليس لها قنصل، وتدفع له الحقوق وخاصة رعايا القورنة وغيرهم.

البند ـ 13

يستطيع القنصل المعني استحضار قسيس أو غيره الى منزله لاداء الصلوات والقيام بالشعائر الأخرى في الكنيسة الخاصة التي يستطيع بناءها مثل القناصل الاخرين في الشرق بدون أن يمنعه أحد من ذلك.

البند ـ 14

ولضمان احترام هذه المعاهدة فانه يرسل عضو من الديوان ـ مزور أو آغا

او بلوك باشي - للاقامة في باريس لدى جلالته لضمان ما نص عليه اعلاه، والذي سيتم تغييره مرة كل ثلاث سنوات

البند ـ 15

ان المسلمين الذين يفرون من اسبانيا أو من الاماكن الأخرى تعطى لهم حرية المرور بفرنسا ويتم إرسالهم (الى الجزائر) في أول فرصة مواتية.

البند ـ 16

اعتبارا للسلم القائم بين سلطاتنا وإمبراطور فرنسا صديقه القديم الحميم، فاننا نحن كذلك وعدنا وأقسمنا على المحافظة على هذا السلم، ولن يستطيع أحد انتهاكه.

قرأت هذه المعاهدة أمام كل الحكماء واعيان الديوان وأمام كل الرياس والضباط وحررت في نسختين واحدة لترسل الى فرنسا والاخرى للاحتفاظ بها هنا في خزينة القصبة.

النص رقم : 4

معاهدة 7 جويلية 1640 الخاصة بالباستيون [1]

البند ـ 1

إن السفن والمراكب البولاكر [12] تستطيع ارتياد هذه الموانئ، بدون أن يتعرض لها أحد ويمنع على كل تاجر مزاولة نشاطه في هذه المنطقة تحت أي عنوان كان.

البند ـ 2

وفي مقابل هذا، فإن السيد دي كوكييل يدفع لنا مقابلا عن الأرض التي اجرها وعلى التجارة التي يمارسها في كل من القل وبونة مبلغ أربعة وثلاثين الف دوبل [13] كل سنة، منها أربعة وعشرون ألف دوبل توضع بين يدي الباشا

لمرتبات العساكر، والعشرة آلاف توضع في خزينة القصبة.

البند ـ 3

ويسمح له باقامة مبان في هذين المكانين : باستيون مسكاريس وفي الرأس الحمراء للدفاع عن نفسه ضد الاجفان الاسبانية وفرقاطات سردينيا وماجوركا ومينوركا، ولأجل توفير مأمن للسفن الاسلامية التي قد تلجأ الى الموانئ نتيجة لرداءة الطقس أو بسبب مطاردة الاعداء لها ومن أجل الدفاع عن نفسه كذلك ضد الأهالي العصاة.

البند ـ 4

كما يستطيع أن يبني كذلك نقطا للحراسة عند مدخل الموانئ.

البند ـ 5

واذا التقت أجفاننا بسفن دي كوكييل فانه يمنع عليها أخذ أي شيء من معداتها أو تموينها أو معاملة ملاحيها بسوء أو أخذ أي طفل من بينهم أو الحاق أذى بأحد وتحت أي مبرر كان، بل يجب أن تترك لها الحرية لمتابعة سفرها بأمان.

البند ـ 6

واذا حدث أن اصطرت سوء الاحوال الجوية مراكب صيد المرجان الى الالتجاء الى مرفأ من مرافئ مملكة الجزائر فانه لا يجوز أن يتعرض لها أحد بأذى بل يجب مساعدتها وتقديم كل التسهيلات لها.

البند ـ 7

إن سفننا الذاهبة أو القادمة من تونس لن تتعرض بأي أذى لمراكب صيد المرجان.

البند ـ 8

كما يسمح له (للسيد دي كوكييل) بالبناء أو الاستئجار في كل من بونة

والقل منازل ومخازن وفرن ورحى لايواء رجاله القائمين على أمور التجارة أو بصيد المرجان أو لأي غرض آخر من هذا القبيل، كما يسمح لمراكبهم باللجوء والاقامة في هذه الموانئ.

البند ـ 9

لا يلزم هؤلاء التجار أو الصيادين بشراء الخبز في القل ولكن يستطيعون صنعه في مخبزتهم بدون أن يمنعهم من ذلك أحد. كما يستطيعون اقتناء كل ما يلزمهم من المواد التموينية والفواكه لسد حاجتهم مثلهم مثل سكان المدينة وبنفس السعر دون أن يفرض عليهم أي احتكار على هذه المواد.

البند ـ 10

يمنع على أي أحد في كل من مينائي بونة والقل أن يبيع الصوف والشمع والجلود لرياس المراكب من التونسيين أو الجربيين أو لرياس آخرين الذين سيحملونها الى طبرقة أو تونس وحتى الى مدينة الجزائر لبيعها في الميناء لمراكب من القورنة. ويمنع منعا باتا على أي شخص الاتجار في هذه المواد، واذا ما وجدت هذه السلع في أحد المراكب أو السفن فانها ستصادر وملاحيه يسترقون.

البند ـ 11

لا يسمح لأي شخص من أهالي بونة أو القل أو لأي شخص آخر الاتجار في هذه السلع باسمه أو تحت اسم آخر.

البند ـ 12

على عهد السيد صانصون أدخلت عادات جديدة على هذه التجارة سواء في بونة أو في القل، ومن الآن فصاعدا فانه يمنع أخذ أية سلعة أخرى غير السلع التي جرت العادة على أخذها عندما كان الانجليز متعهدين في هذين المينائين، ولن تدفع للكاهية رسوم غير التي كانت تدفع على عهد الانجليز.

البند ـ 13

لا يلزم المتعهد، من طرف القائد أو النائب على توظيف مترجمين لمزاولة تجارته فهو ليس في حاجة لذلك.

البند ـ 14

لوضع حد للتجاوزات التي تمارس في هذين الميناءين من طرف الأهالي وسكان المدينة بتعمدهم غش الشمع عن طريق خلطه بالزيت أو الشحم أو أية مادة أخرى، فان الشمع المغشوش سوف يحرق والتجار المسؤولين على ذلك سيغرمون ويعاقبون عقوبة مثلى، مثالا للآخرين.

البند ـ 15

كل الاشخاص الذين يعملون في الباستيون أو على متن سفن الصيد، سواء أكانوا جانويين أو كورسكيين أو من الفلامان فانهم يتمتعون بنفس الحقوق التي للفرنسيين فلا يسترقون، على اعتبار أنه لا يمكن الاستغناء على خدمات رعايا مختلف الجنسيات سواء بالنسبة لصيد المرجان أو للأعمال الأخرى.

البند ـ 16

في حالة وفاة أحد من المستخدمين في هذين الميناءين فانه لا يجوز منع دفنه بها بل يجب تقديم كل المساعدات لتسهيل ذلك.

البند ـ 17

عندما يكون المقيمون في الباستيون في حاجة الى اقتناء، في كل من ميناءي بونة والقل، شحنات من الزيتون أو الزيت أو الجبن أو أية مادة غذائية أخرى فانه لا يجوز منعها عنهم وكذلك اذا ما احتاجوا إلى البسكويت فانه سيسمح لهم بشرائها حتى ترفع عنهم الحاجة.

البند ـ 18

لا يجوز اجبار سفن الباستيون باعطاء أشرعتها في مينائي بونة والقل،

واذا ما حدث هذا فان مسؤولية تعويضها تقع على عاتق سلطات الجزائر

البند ـ 19

لا يدفع أي رسم عن المبالغ التي ترسل إلى الجزائر في شكل الدمة

البند ـ 20

لا يجوز اجبار أية سفينة أو مركب للباستيون متجهة الى الجزائر على حمل الجلود، أو الشمع من مخازن الكاهية.

البند ـ 21

بسبب الخراب الذي حاق بالباستيون، وضياع السجلات والايصالات وكل وثائق المعاملات التي كانت تجري مع تجار مدينتي بونة والقل، فان المتعهد معفي وبريء الذمة من كل تعهد وقع في الماضي مع تجار المدينة.

البند ـ 22

ان وكلاء الباستيون المقيمين في مدينة الجزائر لمتابعة شؤونه تضفى عليهم الحماية ولا يجوز لأي أحد اساءة معاملتهم أو إيذائهم.

البند ـ 23

واذا حدث خلاف بيننا وبين الفرنسيين وأدى ذلك الى نشوب الحرب، فلن يحمل أشخاص الباستيون أية مسؤولية في ذلك وإذا ما أخلى الباستيون من طرفهم فانهم ملزمون بدفع الاربعة وثلاثين ألف دوبل في كل سنة والتي تدفع للباشا رواتب للعساكر ولخزينة القصبة، لكي لا تتأخر المرتبات على العساكر مما يستوجب تحصيل سعر الفائدة على هذا التأخير.

هذه هي بنود هذه المعاهدة التي كتبت وأشهرت في نسختين احداهما لحفظها في خزينة القصبة والأخرى أعطيناها للسيد جون باتيست دي كوكييل. أبرمت في منتصف هلال ربيع الأول من عام 1050 حسب تاريخ المسلمين

النص رقم : 5

معاهدة 29 فبراير 1661 الخاصة بالباستيون (14)

بنود منحها الأرفع الأمجد بابا رمضان الحاكم (45) والديوان، لبيير روميناك الفارس وسيد موراتـر من أجل استعادة نشاط باستيون فرنسا في المسكاريس الشهير بالقالة والرأس الحمراء وميناءي بونة والقالة والاماكن الأخرى التابعة له لأجل تجارة الصوف والجلود والشمع وسلع أخرى، ولصيد المرجان من القل حتى الرأس الحمراء واللذين تعهدا وأقسما على احترامها والعمل بها وهي الآتي :

البند ـ 1

كل ديون السيد بيكي وسابقيه التي اقترضوها سواء في مدينة الجزائر أو القل، بونة، الباستيون أو في الاماكن الأخرى، سواء من عند الأهالي أو من عند المسيحيين أو اليهود تعتبر مصفاة ومنتهية ولن يقبل أي طلب أو أية دعوى كانت، بهذا الخصوص؛ وكل من يخالف ذلك يعاقب عقوبة مثلى.

البند ـ 2

كل السفن والمراكب، فرنسية هي أم تابعة للأمم الأخرى يمكن لها التردد على هدا الميناء (الباستيون)، اذا كانت تحمل رخصة المرور مستخرجة من عند حاكم الباستيون، دون أن يعترض طريقها أحد أو يعتدى عليها، ويمنع على كل التجار الآخرين مزاولة نشاطهم بهذه الأماكن بدون رخصة منه.

البند ـ 3

اذا التقت سفننا الحربية بالسفن أو المراكب الذاهبة أو القادمة من الباستيون ومعها رخص من حاكم الباستيون فانه لا يجوز أن يعترض سبيلها أحد ولا يأخذ منها لا سلع ولا مواد تموينية ولا أي شيء، كما لا يجوز التعرض لها بأي أذى ولا أخذ أي طفل أو إذاية أحد من النوتية، ضابطا كان أو بحارا،

بل يجب ترك حرية كاملة لها في متابعة رحلتها ومساعدتها وحمايتها عند الحاجة، ولضمان أمنهم (البحارة) فانه يرسل اليهم إثنى عشر جوازا موقعة مختومة بخاتم الجمارك.

البند ـ 4

يسمح له باقامة مبان في أماكن الباستيون مسكاريس المدعو بالقالة والرأس الحمراء للدفاع عن نفسه ضد الاجفان الاسبانية وفرقاطات سرديبيا ومجووقا ومينورقا وغيرهما في حالة حدوث القطيعة، وكذلك لحماية سفن المسلمين التي تلتجئ الى هـذين الميناءين بسبب رداءة الـطقس أو بسبب الاعداء؛ ومن أجل حماية نفسه اذا ما هاجمه الأهالي من الأرض، كما يسمح له ببناء نقط للمـراقبة عنـد مدخـل الميناءين ووضـع حراس بهـا بالبنـادق والمنجنيق والأسلحة الأخرى الضرورية للدفاع عن موقعه.

البند ـ 5

ويسمح له كذلك ببناء رحى على كل المرتفعات المحيطة بالباستيون ذلك أن الرياح التي تهب من ناحية الأرض هي ضرورية لرحي الحبوب، وهذه الرياح لا تصل بدرجة كافية الى الموضع الذي بنيت عليه الرحى حاليا وبناء رحى جديدة في القالة يعتبر أكثر من الضـروري بسبب كثرة التجـار الذين يترددون على هذا المكان وصعوبة إقتناء الدقيق لسد حاجاتهم وقد عانوا كثيرا من هذا النقص في الماضي.

البند ـ 6

واذا حدث أن حملت الرياح أو سوء حالة الطقس سفن ومراكب الصيد التابعة للباستيون الى أي مرفأ من مرافئ مملكة الجـزائر أو رمت بهـا على الشاطئ سواء أكانت هذه المراكب قد خرجت من الأرض المسيحية أو من الموانئ التابعة للباستيون فانه لا يتعرض لها أحد ولا يمسها بأذى بل ستعطى لها كل المساعدات ولن يسمح بأخذ أي شيء من معداتها.

البند ـ 7

لا تتعرض السفن الحربية أو غيرها التابعة للجزائر، في ذهابها وإيابها من تونس أو الى جهة أخرى، للمراكب القائمة على صيد المرجان.

البند ـ 8

يسمح له بالبناء، في المكان الذي يراه مناسبا، في كل من بونة، والقل، منازل ومخازن وفرن ورحي، لايواء مستخدميه ومن أجل التجارة وحفظ المرجان الذي يستخرجونه، كما يسمح له ولكل المستخدمين التابعين للباستيون بالدخول والخروج من هذين المينائين.

البند ـ 9

لا يجبر مستخدموه ولا بحارة المراكب والسفن على أخذ الخبز من نوبة القل [16] ولا من أي موظف آخر بل سيصنعونه لانفسهم في مخابزهم بدون أن يتعرض لهم أحد على ذلك، كما يستطيعون اقتناء كل أنواع المواد التموينية والفواكه لسد حاجاتهم مثلهم في ذلك مثل سكان المدينة وبنفس السعر بدون أن يفرض عليهم أي احتكار.

البند ـ 10

يحدث في ميناءي بونة والقل أن يقوم البعض ببيع الجلود والشمع والصوف الى رياس المراكب من التونسيين والجربيين بدعوى ارسال ذلك الى مدينة الجزائر، والذين يقومون ببيعها بدورهم في طبرقة أو في تونس أو في ميناء مدينة الجزائر الى أصحاب المراكب من الاجانب من القورنة أو غيرهم. يمنع منعا باتا فعل ذلك، فهذه البضائع ان وجدت على ظهر المراكب سوف تصادر ويعاقب أصحابها.

البند ـ 11

لا يسمح لأي أحد من أفراد النوبة في بونة أو القل ولا لأي أحد من

التجار أن يتاجر في هذه السلع ولو تحت اسم آخر

البند ـ 12

لقد حدث في بونة كما في القل، في وقت السيد صانصون أن أدخلت عادات جديدة، ويمنع منعا باتا أخذ أية سلعة أخرى غير التي حددت في هذه البنود.

البند ـ 13

يسمح له «لمتعهد الباستيون» أن يستخدم في الباستيون والاماكن التابعة له المترجمين الذين يرغب فيهم وللمدة التي يريدها بدون أن يجبره لا الكاهية ولا آغا النوبة على أخذ مترجم لأعماله التجارية.

البند ـ 14

لوضع حد للتجاوزات التي تمارس في هذين الميناءين من طرف الاهالي وسكان المدينة بتعمدهم غش الشمع عن طريق خلطه بالزيت أو الشحم، هذا الشمع المغشوش سوف يحرق وتصادر السلع وأصحابها يغرمون ويعاقبون لاعطاء مثال الآخرين.

البند ـ 15

كل الاشخاص من أية جنسية هم، والذين هم في خدمة الباستيون أو في المراكب الذاهبة والعائدة منه يعاملون مثل الفرنسيين فلا يسترقون، ذلك انه لا يمكن الاستغناء عن خدمات هؤلاء الرعايا الاجانب سواء بالنسبة لصيد المرجان أو للاعمال الأخرى.

البند ـ 16

إذا حدث «توفي واحد من المستخدمين في هذين المنائين فلا يجوز

لاحد أن يمنع دفنه بهما بل يجب تقديم المساعدة في حالة الاحتياج.

البند - 17

لا يدفع أي رسم سواء من المرجان أو النقود على المبالغ التي ترسل لمدينة الجزائر لتسديد اللزمة.

البند - 18

إن وكلاء الباستيون المقيمين في مدينة الجزائر لمتابعة شؤونه سوف تضفى عليهم الحماية الكافية، ولا يجوز لأي أحد أن يسيء معاملتهم أو يؤذيهم، ولن يدفع أي رسم عن البضائع التي ترسل اليهم لمعاش عائلتهم.

البند - 19

بسبب ما أدخل من العادات الجديدة والمصاريف في موانئ بونة والتي لم تكن موجودة عند قيام الباستيون، فإن هذه المصاريف سوف تضبط كالآتي: تدفع اللزمة الى الكاهية والتي مقدارها مائتان وخمسون قرشا [17] في كل شهر، وفي مقابل ذلك فان صاحب الباستيون لا يتحمل أية مصاريف أخرى من هذا النوع ولن يدفع أي شيء لصغير أو كبير، كما تلغى التكريمات التي كانت تمنح لرياس الاجفان وضباطها.

البند - 20

كل الديون وكل المطالب من هذا القبيل التي قد يتقدم بها الاهالي في باستيون القالة والرأس الحمراء والمناطق المجاورة من أي نوع كانت وتحت أية دعوى تعتبر مصفاة ومنتهية، ولن يقبل أي طلب بهذا الخصوص.

البند - 21

ستدفع اللزمة التي للأهالي القاطنين حول الباستيون كما كانت تؤدى

على عهد صائصون، وكل من يخالف بنود هذه المعاهدة يعاقب عقابا رادعا وسوف يكلف الباي وكل حكام هذه المناطق بتنفيذ هذه البنود، ولأول شكوى يتقدم بها حاكم الباستيون اليهم بهذا الخصوص. كما يمنع على الباي وعلى كل واحد من أعوانه الدخول الى الباستيون بدون رخصة مستخرجة من إدارة الجمارك.

البند ـ 22

لا يلزم متعهد الباستيون على قبول أي دعوى أو طلب من أي نوع كان الا اذا تعهد بذلك كتابة وبخط يده في شكل عقد قانوني، ولا تؤخذ بعين الاعتبار أقوال الشهود أكان هؤلاء من المسيحيين أم اليهود أم غيرهم بهذا الخصوص، فهذه الشهادات تعتبر لا قيمة لها.

البند ـ 23

ليس ملزما (متعهد الباستيون) باعطاء لا للباي ولا لأي موظف آخر عند قدومه للباستيون لا البارود ولا خبز ولا بسكويت ولا علف ولا أي شيء سواء من الذخيرة أو التموين، ولن يزود بأية مادة أو أي شيء، أكان ذلك لأغراض حربية أو للاقامة أو النوم.

البند ـ 24

واذا حدث أن وقع خلاف بين أوجاق الجزائر والفرنسيين وأدى ذلك الى قيام الحرب بينهما فان القائمين على شؤون الباستيون لا يعتبرون مسؤولين على ذلك كما كان يحدث في الماضي بل سيستمرون في التمتع بامتيازهم في هذه الاماكن، واذا ما ارادوا تصفية نشاطهم فإنه يتحتم عليهم في هذه الحالة دفع الأربعة وثلاثين ألف دوبل في كل سنة وهي المخصصة لرواتب العساكر ولخزينة القصبة لكي لا تتعرض هذه الرواتب لأي نقص أو زيادة.

واذا حدث لا قدر الله، أن وقعت القطيعة وظهر من يريد دفع اللزمة والاتاوات الملحقة بها بنفس الشروط فان متعهد الباستيون يخطر بذلك

ويعطى له الوقت الكافي لاستقدام السفن والمراكب من فرنسا لنقل مستخدمية وأمتعته وكل ممتلكاته. وكل من يعترض سبيله سيتعرض لعقوبة مثلى، واذا ما التقت به سفننا الحربية في أثناء ذلك فإن هذه لن تتعرض له بأي أذى ولن تصادر أي شيء من سلعه أو النيل من الاشخاص الذين معه كما يمنع عليها تفتيش مراكبه بل عليها مساعدته وحمايته بكل ما لديها من قوة وحتى حراسته اثناء الطريق اذا دعت الحاجة الى ذلك.

البند - 25

مقابل الشروط السابقة فان السيد روميناك ملزم بدفع مبلغ الأربعة وثلاثين ألف دوبل ذهب في كل سنة بالضبط وعند آجالها، على الأرض التي استأجرها وعلى التجارة التي يزاولها في كل من القل وبونة، فالأربعة والعشرون ألف دوبل من هذا المبلغ تخصص لرواتب العسكر والعشرة الباقية تصب في خزينة القصبة ويبدأ دفع القسط الأول بعد ثلاثة شهور من دخوله في امتيازه والتمتع به وليس ملزم بدفع لزمة كتسبيق قبل هذا التاريخ، كما أن السيد روميناك ملزم بارسال مركبين في كل سنة الى ميناء مدينة الجزائر واذا لم يوف بهذا فانه سيدفع لادارة الجمارك مبلغ ستة الآف دوبل ذهب زيادة على مبلغ الأربعة والثلاثين ألف المنصوص عليه اعلاه.

البند - 26

بعد اطلاعنا وقراءتنا وتصحيحنا للبنود اعلاه قد منحنا وقبلنا هذه المعاهدة. لقد اختبرنا بالتجربة صدق وفضائل السيد روميناك، فاننا قد اخترناه ونختاره ومنحناه ونمنحه بهذا المكتوب الموقع من طرفنا والمختوم بخاتمنا، حكم هذا الباستيون وكل ملحقاته لاستغلاله هو وذويه بالشروط المنصوص عليها في هذه المعاهدة. إننا نرغب ونريد على اعتبار أن السيد روميناك قد تحمل مصاريف ونفقات كبيرة في شكل هدايا وأشياء أخرى للوصول الى الاتفاق بشأن المتأخر من الديون المستحقة لنا والتي كانت على المدعي بيكي سواء منها المتعلق بمستحق اللزمة التي لنا على الباستيون أو التي كانت لرعايانا على المدعي بيكي التي اقترضها هو وشركاؤه من على أراضينا، ولأجل وضع حد لهذه المطالب، أننا نمنع منعا صريحا على رعايانا وعلى

الآخرين اقلاق السيد روميناك ومطالبته بأي شيء ومن أي نوع كان ونعاقب المخالفين عقابا رادعا. إننا نعتبره بريء الذمة من كل دين حتى يومنا هذا مراعاة للهدايا التي قدمها لأعضاء ديواننا، وليس ملزما في المستقبل سوى بدفع اللزمة التي تم التنصيص عليها في هذه المعاهدة واعدين إياه باضفاء حمايتنا عليه أمام وضد كل رعايانا أو غيرهم.

حرر في ديواننا بالجزائر بمحضر الفقهاء والقضاة والمفتيين.

النص رقم : 6

معاهدة السلم بين مملكة فرنسا ومدينة ومملكة الجزائر المبرمة في 17 ماي 1666 (18)

البند ـ 1

إن المعاهدة المبرمة بين الامبراطورين أو أسلافهما وكذلك تلك التي سوف يبرمها سفير فرنسا والمبعوث الخاص الى باب السلطان من أجل السلم وراحة ممالك الامبراطوريتين، سوف تطبق بدقة واخلاص من الطرفين بدون أن يعمد أي منهما الى الاخلال بها بطريق مباشر أو غير مباشر.

البند ـ 2

كـل الاستفزازات والاعمـال العدائيـة سواء في البحـر أو على البر، ستتوقف بين الطرفين، وفي المستقبل فان بحارة مملكة الجزائر عند التقائهم بالسفن والمراكب الفرنسية سواء منها القادمة من المشرق أو من البحار الغربية سوف لن يقوموا بزيارتها (تفتيشها) وبصفة عامة فلن يمسوا أي أحد من التجار المبحرين تحت راية فرنسا من رعايا جلالة الملك ولن يمدوا أيديهم لأي شيء لا الى الاشخاص ولا للسلع ولا لغيرها التي هي في حوزتهم ولا لتجهيزات هذه المراكب. ولأجل ضمان أكثر لتطبيق هذه المعاهدة ذلك أن الخرق الذي وقع للمعاهدة السابقة كان بسبب الاعمال التي قام بها البحارة الخواص، فصاحب المقام الأرفع الباشا والديوان والاوجاق يأمرون هؤلاء بعدم المساس

بهذه المعاهدة بأية صورة كانت، وملزمون مستقبلا قبل خروجهم من الموانئ التزود بجوازات مستخرجة من القنصلية الفرنسية الموجودة في هذه المدينة (الجزائر) للتعرف عليهم من طرف السفن والمراكب الفرنسية لأجل منع المراكب الحربية الطرابلسية أو المغربية الأخرى من التستر تحت وحدة اللغة ووحدة الراية.

البند ـ 3

يمنع تسليح أية سفينة في الموانئ الفرنسية لغرض الهجوم على السفن الجزائرية، وفي حالة ما اذا قام أحد من رعايا صاحب الجلالة والذي هو في خدمة دولة أخرى بالاعتداء والهجوم على السفن الجزائرية تحت رعاية هذه الدولة، فان صاحب الجلالة يشجب ذلك ويتعهد أيضا بعدم منح اللجوء الى موانئه لأحد من هؤلاء، ولن يسمح لهم باقتياد اتراك هذه المدينة والمملكة المعنية اليها.

واذا حدث أن أرسى أحد من هذه المراكب في موانئه فان جلالته سوف يقوم باطلاق سراحهم في الحال ورد أمتعتهم وحوائجهم اليهم وفي المقابل، فاذا حدث وسيق فرنسيون بالقوة الى موانئ مدينة ومملكة الجزائر من طرف قراصنة ممالك وبلدان أخرى تابعة للسلطان، فانه سيطلق سراحهم في الحال وترد اليهم كل أمتعتهم.

البند ـ 4

كل الارقاء الفرنسيين الموجودين في المدينة وفي كل انحاء مملكة الجزائر والذين أسروا تحت أية راية كانت وكذلك الذين يحتمل أن يؤسروا في المستقبل تحت أية صفة وفي أي ظرف كان، بدون استثناء أحد، فانه سيطلق سراحهم بالرضى وحسن النية، كما أن رجال الاوجاق الموجودين في فرنسا الذين اسروا من على سفن مدينة ومملكة الجزائر وتحت رايتها فانه سيطلق سراحهم كذلك.

البند ـ 5

إن الاجفان والمراكب الأخرى سواء منها الحربية أو الخاصة بنقل

البضائع التابعة لطرف أو لآخر فانها عندما تلتقي في البحر وتتبادل الوثائق وتتعارف على بعضها البعض، البائتنا بالنسبة للمراكب الفرنسية وحوارات القنصل الفرنسي بالنسبة للمراكب الجزائرية عن طريق إرسالها الى بعضها البعض بواسطة القوارب، فإنها تتبادل المعلومات المفيدة لكليهما، وكل طرف يستقبل سفن الطرف الآخر في موانئه كصديق حميم وتمنح له كل التسهيلات لاقتناء المواد الغذائية والذخيرة والسلع التي هو في حاجة اليها ودفع ثمن ذلك بالسعر الجاري (في السوق).

البند ـ 6

لارساء دعائم التجارة بصفة قارة وثابتة فان الامجد الباشا والديوان والاوجاق سوف يرسلون اذا ما رغبوا في ذلك اثنين من الاعيان من بينهم، للاقامة والاستقرار في مدينة مرسيليا للسماع في عين المكان إلى الشكاوي التي قد تقدم اذا ما حدث انتهاك لهذه المعاهدة، فهذان الشخصان سيحضيان بكل الرعاية والمعاملة الحسنة، كما أن قنصل فرنسا الذي يقوم بنفس المهمة في مدينة ومملكة الجزائر سيعامل بمثل ذلك كذلك.

البند ـ 7

إن القنصل المعني سيتمتع بالتكريم والتسهيلات وكل الامتيازات التي منحتها أو ستمنحها في المستقبل الاتفاقات التي ستبرم بين الامبراطوريتين (السلطان وملك فرنسا) في المستقبل. وبهذا الخصوص،فان القنصل الفرنسي سيتمتع بحق الاولوية والسبق على غيره من القناصل، ويحق له القيام باحياء شعائر الدين المسيحي في منزله أو مع كل الفرنسيين الموجودين في المدينة المذكورة ، كما أن له امتياز حق تبديل مترجمه اذا ما رأى ذلك ضروريا.

البند ـ 8

لا يجوز اجبار لا القنصل ولا أحد رعايا جلالة الملك على دفع دين فرنسي آخر أو غيره ان لم يكن قد تعهد بذلك كتابة. كل الأمم التي تتعامل وتتاجر في المدينة، ومملكة الجزائر التي ليس لها قنصل يمثلها يجب عليها أن

تعترف بقنصل فرنسا كممثل لها وتدفع الرسوم التقليدية المعروفة بدون اعتراض.

البند - 9

ان الاقمشة والمواد الغذائية التي يستقدمها القنصل لسد حاجاته الشخصية أو لتقديمها كهدايا، لن تخضع لأي رسم أو ضريبة وكذلك المواد التموينية التي يشتريها في عين المكان لسد حاجاته العائلية، وفي حالة وفاة أحد من الفرنسيين أو أي شخص آخر تحت الحماية الفرنسية في أي مكان في عموم مملكة الجزائر، فان ممتلكاته تؤول الى الشخص الذي أوصى له بها ان كان قد ترك وصية، وفي حالة انعدامها تسلم الى القنصل الذي يودعها الى من له الحق فيها، وفي حالة حدوث خلاف من أي نوع كان وأدى الى حدوث القطيعة فانه يسمح في هذه الحالة للقنصل المعني بالانسحاب والتوجه الى أية جهة يريدها، كما يحق للتجار الفرنسيين وللخدم الذين معهم الخروج من مدينة ومملكة الجزائر صحبة أمتعتهم وممتلكاتهم بكل أمان.

البند ـ 10

واذا حدث أن غرقت سفينة أو أي مركب فرنسي قرب شواطئ مدينة الجزائر فانه سوف تقدم لها المساعدة في البحر أو على الشاطئ من طرف سكان المنطقة، كما يتم تسليم المركب والسلع لاصحابها أو توضع بين يدي القنصل، وإذا لم تبع هذه السلع أو غيرها في المدينة ومملكة الجزائر فانه لن يدفع عنها أي رسم أو ضريبة، كما أن السفن التي تحمل البضائع التي تم انقاذها ليس لها أن تدفع رسم الارْساء عند خروجها من الميناء، وفي حالة وقوع مثل هذه الحادثة للسفن والمراكب الجزائرية على الشواطئ الفرنسية فانها سوف تحظى بنفس المعاملة.

البند ـ 11

اذا ما أقام أحد من رعايا جلالته بضرب أو إساءة معاملة تركي أو واحد من الاهالي فانه سيعاقب اذا ما تم القبض عليه بعد اخطار القنصل، ولكن في حالة فراره فانه لا يمكن الاقتصاص من القنصل ولا من أي شخص آخر،

ويبقى متفقا عليه ان الأرقاء من الفرنسيين الموجودين بين أيدي الاتراك او الاهالي لا يمكن اجبارهم بالقوة ولا بالتهديد باستخدام القوة لـردهم عن دينهم.

البند ـ 12

سيعامل التجار الفرنسيون في جميع موانئ ومرافئ مملكة الجزائر بخصوص تفريغ السلع والرسوم المستخلصة عليها مثل ما يعامل غيرهم من أية أمة أجنبية وأفضل، واذا ما حدث شيء في المستقبل من شأنه أن يؤدي الى التذمر فلا يجوز للطرف الذي يعتبر نفسه مؤذي أن يبادر الى استخدام القوة أو القيام بعمل مماثل الا بعد رفض ترضيته. وزيادة على ذلك فان معاهدات الامتيازات التي أبرمت ستحترم من طرف كل من الجانبين، ولأجل عدم انتهاكها من طرف رعايا الامبراطوريتين فانه سيتم اعلانها ونشرها في كل المناطق في البلدين في أقرب الآجال. كل هذه البنود تم الاتفاق عليها في جمعية عامة، وحددت وتم التوقيع عليها من طرف الباشا، في الديوان مجتمعا[19].

النص رقم : 7

بنود ملحقة بمعاهدة 1666 أضيفت في شهر فبراير 1670 [20]

البند ـ 1

من أجل المحافظة ودعم الانسجام وحسن التفاهم بين أمتي مملكة فرنسا والجزائر فقد تم الاتفاق بين الأجل الأرفع السيد دوريان ماركي دي مارتل واللواء الملازم في القوات البحرية لجلالة الملك وبين الأمجد الباشا والديوان وأوجاق مدينة ومملكة الجزائر باضافة البنود الاتية للمعاهدة المبرمة عام 1666 بين الملك وسلطان الجزائر.

البند ـ 2

بسبب وفاة الدوق دي بوفور فان صلاحيات الاميرالية أصبحت تمارس باسم الملك وعلى ذلك فان جوازات المرور سوف لن تحمل منذ الآن فصاعدا توقيع السيد بوفور، وانما سوف تزود السفن بوثائق الابحار مختومة بخاتم الملك يصدرها الموظفون في الموانئ التي تخرج منها هذه السفن.

البند ـ 3

على اعتبار أن التجاوزات التي حدثت للمعاهدة الاخيرة قد مست بصفة خاصة البند الثاني من هذه المعاهدة، فاننا رأينا أنه من الأفضل أن يتم إقرار مبدأ المعاقبة الجسدية للبحارة المسؤولين عن هذه التجاوزات، ولتأمين الأمتعة والممتلكات فانه تقرر كذلك اعتبار أصحاب المراكب مسؤولين عن أعمال بحارتهم.

البند ـ 4

تتميما للبند الخامس للمعاهدة المذكورة فانه يضاف اليها بأنه لن يسمح في المستقبل بزيارة (تفتيش) المراكب الفرنسية وانه مجرد التعرف عليها بكونها فرنسية، سيسمح لها باستئناف رحلتها بدون مضايقتها أو المساس بأي أحد من ركابها من اية جنسية كانت ولا لأي شيء من اشيائهم وأمتعتهم، وستعطى أوامر لآغا كل سفينة حربية بمساعدة المراكب الفرنسية عند الحاجة ويعاقب المخالف لهذه الأوامر عقوبة جسدية.

البند ـ 5

لا يسمح ببيع أو شراء أي فرنسي في الجزائر ثم أسره تحت أية راية كانت، كما لا يسمح بذلك أيضا بالنسبة لأي تركي من مملكة الجزائر في فرنسا، وعندما يحوم الشك حول هوية الاشخاص فانه يحل الشك على الجانب الذي هو في مصلحة الاسير، فالذى ادعى بكونه فرنسيا سوف لن يباع بل يحبس فقط الى أن يتم استجلاء حالته بوضوح.

البند ـ 6

إذا قامت المراكب الحربية الجزائرية الموجودة حاليا في البحر

بالاستيلاء على بعض المراكب الفرنسية فانه يتم ردها بمجرد وصولها الى مدينة الجزائر مع كل سلعها وأمتعة بحارتها ونقودهم وكل الاشياء التي في حوزتهم، كما تتعهد بالمعاملة بالمثل اذا ما قامت السفن الفرنسية بالاستيلاء على بعض المراكب الجزائرية.

النص رقم : 8

معاهدة 11 مارس 1679 الخاصة بالباستيون (21)

معاهدة أبرمناها نحن : الأمجد الباشا، الديوان وأوجاق الجزائر مع صديقنا المخلص السيد دونيس ديسو الذي تقدم وطلب منا اعادة نشاط التجارة وصيد المرجان في الباستيون، القالة، الرأس الحمراء، بونة وشتورة والقل وجيجل وبجاية والأماكن الملحقة بها، لقد وافقنا على هذا الطلب نظرا للتقدير الذي نكنه لشخصه والقبول الذي حظي به طلبه عند امبراطور فرنسا حليفنا المخلص سيده.

البند ـ 1

بصفة عامة، كل ديون السادة بيكي، أرنو لاتور، لالو، لافونتين، بِرْتِيلو ورِيبُوتي، الذين كان لهم في السابق مصالح في الباستيون (أي شركاء) سواء تلك التي اقترضوها في مدينة الجزائر أو غيرها من الأماكن، تعتبر منتهية، وملغية كلية، ولا يمكن لأي أحد تقديم طلب بشأنها مطلقا، وعلى هذا الشرط فقط قبل السيد ديسو التعاقد معنا.

البند ـ 2

يمنع على كل ضباط سفننا ومراكبنا عرقلة نشاط مستخدمي الباستيون كما يمنع عليهم زيارتهم في الباستيون والاماكن الملحقة به فهم مزودون برخص من أميرال فرنسا عند قدومهم وبجوازات من حاكم الباستيون عند ذهابهم، كما يمنع عليهم عرقلة نشاط مراكب الصيد وتفتيشها واذ ما حدث شيء من ذلك فان هذه المراكب سترد بسلعها وركابها مع نقودهم وأمتعتهم بمجرد قيام وكيل السيد ديسو المقيم في مدينة الجزائر بتقديم شكوى بذلك.

البند ـ 3

نظرا لكون الباستيون والمباني الموجودة في القالة في حالة سيئة جدا فانه يسمح له باعادة بنائها بالصورة التي كانت عليها وأخذ المواد الضرورية لذلك في عين المكـان، كما يسمح له ببناء رحى على كل مرتفع يحيط بالباستيون، ذلك أن الرياح التي تهب من ناحية البر لا تستطيع تشغيل الرحى في الموقع الموجودة فيه حاليا، مما جعل مستخدمي الباستيون ينقصهم الخبز وهو شيء يجب تلافيه لضمان استمرار التجارة.

البند ـ 4

واذا وقع نزاع بين الاهالي وبين ديسو ونجم عنه تعذر حصوله على القمح لاعالة مستخدميه فانه يسمح له بأن يحصل عليه في بونة وفي الاماكن الأخرى من البلاد، ودفع ثمنه حسب السعر الجاري في السوق، كما يرخص له بشحن مركبين منه لارسالهما الى فرنسا لاعالة النساء وأطفال أولئك الذين هم في خدمته سواء في صيد المرجان أو في التجارة.

البند ـ 5

يدفع لكاهية بونة ثـلاثة الآف بـطاك [22] في السنة على ستة أقساط متساوية. يدفع القسط الأول في نفس الوقت الذي تدفع فيه اللزمة للجزائر، كما تدفع كل الاكراميات والهدايا للمسؤولين كما كانت تحدث في وقت السيد صانصون. وتلغى جميع التجديدات التي أحدثت منذ ذلك الوقت. ولا يحق للكاهية الارتياد الى الباستيون إلا بأمر من الديوان.

البند ـ 6

لا يدفع لمدينة بونة أي رسم على الدخول والخروج، كما يمنع على كل السكان بيع الشمع والجلود والصوف والشحم أو أية سلعة أخرى، كما لا تباع الجلود التي لاغاوات الزواوة ولا التي تزيد عن حاجة المدينة الا للسيد ديسو وبالثمن الذي كانت عليـه في وقت صانصـون، ويعاقب المخـالفون بمصادرة سلعهم لحساب جماركنا، كما يسمح للمراكب أن تشحن

الكسكسي والمواد التموينية الأخرى، ويرخص أن يقيم مع السيد ديسو رجل دين لأداء الصلوات في باستيون القالة والرأس الحمراء، كما يحق له أن يبدل أعوانه ومستخدميه، وعمل أي شيء كان ساريا في وقت صاحصون.

البند ـ 7

يرخص للسيد ديسو القيام بصيد المرجان في باستيون القالة والرأس الحمراء، بونة، القل، جيجل، وبجاية، دون أن يمنعه أحد من ذلك بل على العكس، يجب إعانته ومساعته بالسماح له بشراء كل المواد التموينية الضروبية والأشياء الأخرى، من هذه الاماكن حسب السعر الجاري.

البند ـ 8

لا يدفع لقائد القل من الرسوم سوى 10 في المائة من النقود التي يبعثها السيد ديسو الى هـذه الاماكن لشـراء الجلود ويمنع على القـائد منعـا باتـا استخلاص أي رسم آخر، كما يمنع على سكان هذه المملكة غش الشمع أو بيعه وبيع الجلود سواء للأهالي أو للمسيحيين، سوى للسيد ديسو، فذلك يتعارض مع حسن نيتنا ومع الكلمـة التي أعطينـاها وسيعـاقب المخالفـون بمصادرة سلعهم لمصلحة جماركنا.

البند ـ 9

إن النقود والمرجان التي ترسل الى الجزائـر لسداد اللزمـة والعوائـد الأخرى لن يدفع عنها أي رسم كما تعفى من جميع الرسوم، المواد المعاشية التي ترسل الى وكيل السيد ديسو بمدينة الجزائر، ويحق للسيد ديسو تغيير هذا الوكيل كلما بدا له ذلك، ويمنع مستخدمي ووكلاء السيد ديسو الاستدانة لأي سبب كان.

البند ـ 10

وإذا حدث، لسوء الحظ، أن وقع خلاف وأدى ذلك الى القطيعة مع امبراطور فرنسا، لا قدر الله، فان المعني ديسو سوف لن يقلق ولن يزعج بسبب هذا، ذلك اننا لا نريد خلط قضية عامة بقضية خاصة ولاشؤون الدولة بأمور

التجارة التي تمارس بنية حسنة. فان السيد ديسو سوف يعتبر في هذه الحالة مثل متعهدنا وصديق حميم، سيستمر في التمتع بامتياز الباستيون وملحقاته بهدوء واطمئنان. إذ أن ذلك سيعود بفائدة كبيرة بالنسبة لرواتب العسكر ولسكان هذه المملكة.

البند - 11

لقد التزم السيد ديسو بارسال مركبين الى مدينة الجزائر من أجل التجارة ويمكن له أن يرسلها بعد ذلك إلى باستيون القالة أو الى الساحل دون أن يجبره على شحن الجلود أو الشمع أو أية سلعة أخرى الا برغبته، واذا لم يتم ارسال هذين المركبين فانه يتحتم عليه دفع ستة الآف دوبل فوق مستحق اللزمة.

البند - 12

إن الخلافات وسوء التفاهم الذي وقع بين الشركاء الذين سبقوا السيد ديسو في تجارة الباستيون قد أدت الى كثير من الفوضى، حسب علمنا، في هذه التجارة، فاللزمة لم تدفع لا الى ديواننا ولا الى قائد بونة ولا للأهالي، كما تم التنصيص بذلك في عثماننا، وعلى ذلك فاننا نمنع السيد ديسو من قبول أي شخص في شركته بدون رضانا وموافقتنا واعتمادنا إياه، كما نمنع على أي شخص ارتياد هذه الاماكن الا بموافقته ورضاه.

البند - 13

مقابل هذه الرخصة وهذا الامتياز الذي نمنحه للسيد ديسو وذويه والتي لا نعطيها لأي شخص آخر الا بموافقته، وعندما يقوم بالدفع الى ديواننا اللزم المتأخرة الى شهر جانفي الأخير فقد تم الاتفاق على أن يدفع لنا في المستقبل أربعة وثلاثين ألف دوبل ذهب كل سنة على ستة أقساط متساوية، تدفع كل شهرين ابتداء من شهر فبراير الأخير، مقابل هذا، فاننا نتعهد باستمرار السيد ديسو وذويه في استغلال والتمتع باطمئنان بامتياز الباستيون والاماكن الملحقة به.

حررت وأشهرت في دار السلطان [23] والديوان مجتمعا بمحضر الأمجد اسماعيل باشا، والحاج محمد داي وآغا المليشيا والمفتي والقاضي، والفقهاء

27 والموافق للتاريخ الهجري 1679 ورجال القضاء، والحرب في 11 مارس
من هلال فبراير (كذا) 1089، فالصدق عندنا هو الصدق والكلمة عندنا هي الكلمة. توقيع وختم الباشا[24].

النص رقم : 9
معاهدة السلم المبرمة في 24 أفريل 1684[25]

بنود وشروط السلم التي منحناها نحن الفارس دي تورفيل لواء ملازم للقوات البحرية التابعة للأقوى والاسعد والذي لا يقهر، الامير لويس الرابع عشر، برعاية الله امبراطور فرنسا وملك نافار الى الامجد الداي الباشا ومليسشيا مدينة ومملكة الجزائر.

البند ـ 1

إن المعاهدة المبرمة بين امبراطور فرنسا والسلاطين، أو التي سيبرمها مستقبلا سفير فرنسا، المبعوث الخاص لدى الباب (العالي) من أجل السلم وراحة مماليكهما ستحترم وتراعى بدقة واخلاص بدون الاخلال بها من أي طرف من الطرفين.

البند ـ 2

كل قرصنة وكل الاعمال العدائية سواء في البحر أو على البر ستوقف من الآن فصاعدا بين سفن ورعايا امبراطور فرنسا وأصحاب السفن الخواص من مدينة ومملكة الجزائر.

البند ـ 3

سيقر السلم في المستقبل بين امبراطور فرنسا والاماجد الباشا والديوان وميليشيا مدينة ومملكة الجزائر وبين رعاياهما ويستطيعون المتاجرة في كل البلدين والابحار بكل أمان بدون التعرض لهم لأي سبب وتحت أي عنوان كان.

البند ـ 4

وللوصول الى السلم المعني فقد تم الاتفاق بين الطرفين على استرجاع كل الفرنسيين الذي أصبحوا أرقاء في مملكة الجزائر وتوابعها وأفراد أوجاق هذه المملكة الموجودين حاليا في الاجفان الفرنسية (كمجدفين) حسب القوائم التي يتم تبادلها. إن السيد ديسو حاكم الباستيون، تعهد والتزم باستقدام هؤلاء الأسرى على مراكب مخصوصة، ويقوم الديوان وسلطات الجزائر برد كل الأسرى الفرنسيين في نفس الوقت ويتم التبادل. كل الغنائم التي تؤخذ منذ اليوم الذي تم فيه ابرام هذه المعاهدة، يتم استردادها من الطرفين دون أن يحجز أي مركب أو سلع أو نقود أو معدات ولا أي شخص ممن هم عليها.

البند ـ 5

عندما تلتقي السفن المجهزة للحرب سواء أكانت قد خرجت من ميناء مدينة الجزائر أو من أي ميناء من موانئ المملكة بسفن مبحرة تحت راية فرنسا ومزودة بجوازات مستخرجة من الاميرالية وفقا للنموذج الذي سيلحق في آخر هذه المعاهدة سوف يترك لها الحرية لمتابعة رحلتها بدون أية عرقلة ومساعدتها عند الحاجة. مع الملاحظة انه لا يرسل الى المراكب لزيارتها (تفتيشها) سوى شخصين وطاقم القارب الذي يحملهما، ولا يدخل أحد غيرهما الا بإذن صريح من قائد المركب، نفس الاجراء تتبعه السفن الفرنسية مع مراكب الخواص التابعين لمدينة ومملكة الجزائر الذين سيزودون بجوازات يمنحها القنصل الفرنسي المقيم بالمدينة (الجزائر) والذي سيلحق نموذجا لها في آخر هذه المعاهدة.

البند ـ 6

سوف تستقبل السفن الحربية أو التجارية الجزائرية والفرنسية على السواء في موانئ كل من البلدين وتمنح لهما بها كل أنواع المساعدة من مواد غذائية أو غيرها، وبصفة عامة كل ما هي في حاجة إليه بالسعر الجاري في السوق في المكان الذي تم فيه الشراء.

البند ـ 7

واذا هوجمت سفينة تجارية فرنسية كانت راسية في ميناء مدينة الجزائر أو في أحد موانئ هذه المملكة من طرف سفينة حربية معادية، وكانت على مرمى مدافع الحصون سوف يدافع عنها وتحمى من طرف مدافع هذه الحصون. وقائد الميناء يلزم السفن المعادية المهاجمة بالسماح للسفينة بالخروج من الميناء، وترك الوقت الكافي لها للابتعاد؛ ولن يسمح للسفن المعادية بمطاردتها أثناء ذلك فنفس الالتزام يتعهد به امبراطور فرنسا بشرط ألا تقوم السفن الحربية الجزائرية بالاستيلاء على مراكب أعدائها على مسافة عشرة فراسخ من الشواطئ الفرنسية.

البند ـ 8

كل الفرنسيين الذين أسروا من طرف اعداء امبراطور فرنسا واقتيدوا الى ميناء مدينة الجزائر أو الى أحد موانئ هذه المملكة فانه سيطلق سراحهم في الحال ولن يسترقوا ولو كان هؤلاء قد اقتيدوا من طرف سفن طرابلسية أو تونسية أو غيرها والتي قد تكون في حالة حرب مع امبراطور فرنسا.

البند ـ 9

إن الداي، الباشا، والديوان وأوجاق مدينة ومملكة الجزائر سيعطون منذ الآن أوامر لولاتهم لجمع الارقاء وتهيئتهم ليتم شراؤهم من طرف قنصل فرنسا بأفضل الاسعار. نفس التسهيلات تتم في فرنسا ازاء رعايا مملكة الجزائر.

البند ـ 10

كل الارقاء الفرنسيين تحت أية صفة أو ظرف كانوا عليه أو هم عليه الآن، في عموم مملكة الجزائر والذين أسروا منذ 18 أكتوبر عام 1681، وحتى أولئك الذين تم أسرهم منذ ابرام المعاهدة بين امبراطور فرنسا وبين الداي، الباشا وديوان مملكة الجزائر في شهر فبراير 1670 سوف تعطى لهم مطلق

حربهم بدون دفع أية فدية ولهذا الغرض سوف يسمح للمندوب الذي سيعينه الفارس دي تورفيل بزيارة سجون البايلك والاماكن الأخرى التي يوجد بها الفرنسيون مصحوب بموظف يعين من طرف الحاكم لأخذ قوائم مضبوطة بأسمائهم ليتم تحريرهم، وفي حالة إهمال أو نسيان بعض منهم فانه سيستدرك ذلك ويطلق سراحهم ولو بعد مدة طويلة من إبرام هذه المعاهدة. لقد تم الاتفاق على عدم تحديد سريان مفعول هذا البند بمدة زمنية معنية.

البند ـ 11

بالنسبة للفرنسيين الذين تم أسرهم قبل معاهدة 1670. فقد اتفق على شرائهم كلهم بدفع ثلاثمائة ليفر [26] فدية عن كل واحد منهم مهما كان المبلغ الذي اشتراهم به أسيادهم.

البند ـ 12

لا يؤسر المسافرون الذين يقلون متن السفن الفرنسية ولا الفرنسيون الذين هم على متن السفن الأجنبية ولا يسترقون تحت أي مبرر كان، حتى ولو أخذوا على ظهر المراكب التي كانت قد دافعت عن نفسها قبل أن يتم الاستيلاء عليها. نفس الترتيب يراعى بخصوص الاجانب المقلين لسفن مدينة ومملكة الجزائر، وكذلك رعايا هذه المملكة الذين يقلون متن السفن الاجنبية.

البند ـ 13

اذا جنحت بعض السفن الفرنسية على شواطئ مملكة الجزائر أو اذا قام الاعداء بمطاردتها أو التجأت بسبب سوء الأحوال الجوية يجب مساعدتها ومدها بكل ما تحتاج اليه من أجل اعادة تعويمها في البحر وتفريغ شحناتها من السلع، مقابل دفع اجرة للعمال الذين قاموا بذلك. ولن تفرض رسوم ولا اتاوات على السلع التي أنزلت الى البر الا اذا بيعت في موانئ هذه المملكة.

البند ـ 14

كل التجار الفرنسيون الذين يرسون في موانئ أو على شواطئ مملكة الجزائر يستطيعون انزال سلعهم والقيام بالبيع والشراء بكل حرية ولن يدفعوا من الرسوم والضرائب غير التي يدفعها سكان هذه المملكة. يحصل نفس هذه المعاملة التجار الجزائريون في الموانئ التابعة لإمبراطور فرنسا. وفي حالة ما إذا أودع التجار بضائعهم في المستودعات ولم يبيعوها فإنهم يستطيعون اعادة شحنها بدون دفع أية رسوم.

البند ـ 15

لن تمنح أية مساعدة ولن تضفى أية حماية على السفن المغربية التي هي في حالة حرب ضد الفرنسيين ولا لأولئك الذين يتسلحون تحت امرتها. ان الداي، الباشا والديوان وأوجاق الجزائر سيمنعون رعاياهم من تسليح سفن للحرب تحت راية أي أمير عدو لتاج فرنسا، كما سيمنعون أولئك الذين هم في حالة حرب مع امبراطور فرنسا من تجهيز سفن في موانئهم لمهاجمة سفن رعاياه.

البند ـ 16

لا يجبر الفرنسيون لأي غرض وتحت أي مبرر كان على شحن أي شيء في مراكبهم رغم إرادتهم ولا على التوجه الى أية جهة لا يريدون الذهاب اليها.

البند ـ 17

يستطيع الامبراطور الفرنسي المعني الاستمرار في اعتماد قنصل له في الجزائر لمساعدة التجار الفرنسيين في كل ما يحتاجون اليه، ويستطيع هذا القنصل القيام بشعائر الدين المسيحي في منزله بكل حرية هو وكل المسيحيين الذين يريدون مشاركته، كما يستطيع اتراك مدينة ومملكة الجزائر القيام بشعائر دينهم في منازلهم اذا ما وفدوا الى فرنسا.

إن القنصل المعني يكون له حق السبق على غيره من القناصل وله كل

الصلاحيات القضائية للفصل في المنازعات التي قد تنشب بين الفرنسيين ولا يحق للقضاة الجزائريين التدخل في ذلك.

البند ـ 18

يرخص للقنصل الفرنسي المعني باختيار مترجم وسمسار له. وله كامل الحرية في زيارة السفن الراسية في الميناء والعودة كلما أراد ذلك.

البند ـ 19

وإذا حدث نزاع بين فرنسي وتركي أو واحد من الأهالي فان هذا النزاع لا يفصل فيه القضاة العاديون وانما يعرض على مجلس (قضائي) يعينه الباشا الداي، والديوان وأوجاق مدينة ومملكة الجزائر أو قائد الميناء في المكان الذي حدث فيه النزاع.

البند ـ 20

لايلزم القنصل المعني بتسديد ديون التجار الفرنسيين ما لم يتعهد بذلك كتابة. واذا ما توفي فرنسي في هذه البلاد فان أمتعته تسلم للقنصل الذي سيحتفظ بها على ذمة من لهم الحق فيها، نفس الاجراء يراعى بالنسبة لأتراك مملكة الجزائر المستقرين في فرنسا.

البند ـ 21

يعفى القنصل من دفع أية ضريبة على المواد التموينية وعلى السلع الضرورية لاستهلاكه المنزلي.

البند ـ 22

لا يعاقب فرنسي ضرب تركيا أو أهليا الا بعد استدعاء القنصل ليتولي الدفاع عنه، ولا يعتبر القنصل مسؤولا في حالة فرار المعتدي.

البند ـ 23

إذا انتهكت هذه المعاهدة فانه لا يجوز القيام بأي عمل عدائي مضاد الا بعد الرفض القاطع بتقديم الترضية.

البند ـ 24

لغرض دعم التجارة ووضعها على أسس ثابتة وقارة فان الأماجد الداي الباشا والديوان سيوفدون مبعوثا من الاعيان من بينهم عندما يرون ذلك مناسبا للاقامة في مرسيليا لسماع الشكاوي التي قد تقدم في عين المكان، حول التجاوزات التي تكون قد وقعت لهذه المعاهدة وسيلقى هذا المبعوث كل أنواع المعاملة الحسنة.

البند ـ 25

إذا قام قرصان، أكان من فرنسا أو من مملكة الجزائر بالاعتداء على سفن أحد الطرفين في عرض البحر، فانه سيعاقب ويتحمل أصحاب السفن المعتدية كل المسؤولية التي تنجم عن هذا الاعتداء.

البند ـ 26

إذا قامت السفن الجزائرية التي تجوب البحر الآن بالاستيلاء على بعض المراكب الفرنسية، فان هذه سترد بكل حمولاتها وتجهيزاتها وكل ما عليها من نقود وأمتعة البحارة بمجرد وصولها الى مدينة الجزائر. نفس الاجراء يتبع اذا قامت السفن الفرنسية بالاستيلاء على المراكب الجزائرية.

البند ـ 27

عندما ترسو سفينة حربية تابعة للامبراطور في مرسى مدينة الجزائر وبمجرد أن يخبر القنصل الحكومة المعنية بهذا القدوم فان حصون وقلاع

الميناء تقوم بتحية هذه السفينة باطلاق عدد من قذائف المدفع تناسب رتبة قائد السفينة ، على أن يراعى بكون عدد القذائف المرسلة لتحية السفن الفرنسية تفوق في العدد تلك التي تطلق لتحية السفن الأجنبية الأخرى، ويرد قائد السفينة التحية، بإرسال عدد مماثل من قذائف المدفع التي حيى بها، نفس الشيء يراعى عندما تلتقي السفن الحربية للطرفين في عرض البحار.

البند - 28

إذا ما وقع خرق لمعاهدة السلم هذه، لا قدر الله، المبرمة بين الفارس دي تورفيل باسم امبراطور فرنسا وبين الداي الباشا، الديوان وأوجاق مدينة ومملكة الجزائر فان التجار الفرنسيين وفي أي مكان يكونون في أراضي هذه المملكة يستطيعون الانسحاب الى أية جهة يريدونها بدون أن يتعرضوا للايقاف خلال مدة ثلاثة أشهر.

البند - 29

إن البنود أعلاه ستقر ويصادق عليها من طرف كل من امبراطور فرنسا والداي الباشا، الديوان، وأوجاق الجزائر للعمل بها واحترامها من طرف رعاياهما لمدة مائة سنة. ولكي لا يتذرع أحد بجهلها فانه يتم الاعلان عنها واشهارها في كل مكان تدعو فيه الحاجة لذلك [27].

حررت بدار السلطان بالجزائر والديوان مجتمعا بحضور الاماجد والأعاظم السادة : اسماعيل باشا، حاج حسين داي، آغا الميليشيا (الاوجاق) المفتيين، القاضيين والفقهاء ورجال القضاء وكل عساكر الأوجاق المنصورة، وبمحضر هاييت القنصل والمحافظ العام لقوات جلالة الملك البحرية مندوبا عن الفارس دي تورفيل وبمحضر ديسو متعهد الباستيون ودي لاكروا كاتب ومترجم جلالة الملك للغات الشرقية الذي قرأ هذه المعاهدة في الديوان في 8 جمادى الأولى 1095 الموافق 25 أفريل 1684.

النص رقم : 10

معاهدة 23 أفريل 1684 الخاصة بالباستيون [28]

معاهدات أبرمت بيننا وبين صديقنا السيد دونيس ديسو والذي منحناه بمقتضاها رخصة للذهاب وللاستقرار في باستيون فرنسا : القالة، رأس الحمراء، بونة، شتورة، القل، بجاية، وجيجل، والاماكن الأخرى التابعة لها ؛ لصيد المرجان وللتجارة المرتبطة بهذه الموانئ ومنحناها للمودة التي نكنها له بسبب الخدمات الهامة التي قدمها لنا والوساطة التي قام بها أثناء المفاوضات لعقد معاهدة السلم التي أبرمت اليوم مع السيد الفارس دي تورفيل ملازم القوات البحرية لامبراطور فرنسا القوي، وهذا العقد بيننا تم تحديده حسب البنود الآتية : في 23 أفريل 1684.

البند ـ 1

إننا نعلن أن السيد ديسو مالكا لباستيون فرنسا القالة، رأس الحمراء، بونة، والاماكن الأخرى الملحقة به (الباستيون) مانعين منذ الآن وبصفة دائمة كل تطلع اليها أو القيام بالاتجار فيها (أي في هذه الأماكن) في أية سلعة بدون موافقته وبدون رخصة صريحة منه.

البند ـ 2

نفس الترتيبات المنصوص عليها في البند 2 من معاهدة 1679.

البند ـ 3

نفس ترتيبات البند 3 في المعاهدة المذكورة مع إضافة هذه الجملة «وإحاطتها بسور (أي الرحى الموجودة على المرتفعات) لمنع أي اعتداء قد يقع من طرف السكان».

البند ـ 4

نفسه

البند ـ 5

نفسه

البند ـ 6

لن يدفع في بونة أي رسم على الدخول والخروج، ويمنع على كل السكان بيع الشمع، الجلود، الصوف، والشحم، وغيرها من السلع لشخص آخر غير ديسو وكذلك يمنع بيع الجلود التي في حوزة آغوات الزواوة لغيره ويدفع ثمن هذه السلع بالسعر الذي كان جاريا في زمن صانصون وكذلك الجلود المدبوغة التي تفضل عن حاجة المدينة لن تباع لغيره، يعاقب المخالفون بمصادرة هذه السلع لحساب جماركنا. ويرخص لمراكبه أن تشحن الكسكسي والمواد التموينية الأخرى لسد حاجيات المقيمين في هذه الاماكن، كما يرخص للسيد ديسو أن يقيم معه رجل دين لأداء الصلوات في باستيون القالة، والرأس الحمراء كما يحق له أن يغير أعوانه ومستخدميه وعمل أي شيء كان ساريا في وقت صانصون.

البند ـ 7

نفسه

البند ـ 8

نفس الترتيبات حتى آخر البند عند كلمة «جماركنا» وأضيف الى هذا البند هذه الجملة «سنعطي أوامر قاطعة للقائد وآغا القل للسهر على تنفيذ هذا الاتفاق وسيحاسبان على أي تجاوز قد يحدث بهذا الخصوص».

البند ـ 9

نفسه

البند ـ 10

نفسه

البند ـ 11

تعهد المعني ديسو بارسال مركبين في كل سنة الى مدينة الجزائر للتجارة ويمكن له أن يبعثها بعد ذلك الى باستيون القالة او إلى أي مكان آخر على الساحل بدون أن يجبر على شحن جلود أو شمع او أية سلعة أخرى رغما عنه.

البند ـ 12

نفسه

البند ـ 13

مقابل هذا الامتياز الذي نمنحه للسيد ديسو وذويه ونمنعه عن كل واحد دون موافقته فانه يدفع لديواننا أربعة وثلاثون ألف دوبل ذهب كل سنة على ستة أقساط متساوية، التي تدفع في كل شهرين وفي مقابل ذلك فاننا نتعهد بابقائه هو وذويه في التمتع باطمئنان باستغلال امتياز الباستيون والاماكن الملحقة به.

البند ـ 14

اعترافا منا بالجهود والصعوبات والمصاريف التي تكبدها المعني ديسون من أجل اقرار السلم الذي أبرمنا معاهدة لهذا الغرض بواسطته مع امبراطور فرنسا والذي يبقى مكلفا لتطبيق ما جاء فيها. ولهذ الاعتبارات فاننا سنعفيه من دفع اللزمة لمدة سنتين سواء المستحقة للديوان أو التي لباي قسنطينة أو لقائد القل والتي ستبدأ في حسابها ابتداء من أول أغسطس المقبل، إننا نعفيه منذ الآن من اللزمة المستحقة للديوان ونتعهد باعفائه من طرف باي قسنطينة وقائد القل، وعندما تمر السنتين فانه سيبدأ في دفع اللزمة كما تم تحديدها في المعاهدة.

حررت في نسختين وأشهرت في دار السلطان والديوان مجتمعا بحضور الاماجد: اسماعيل باشا، الحاج حسين داي والمفتي والقاضيين الحنفي والمالكي وآغا الميليشيا ورجال الفقه والعدالة والحرب.

في 8 من هلال جمادى الأولى 1095 الموافق 23 أفريل 1684.

النص رقم : 11

معاهدة 1 ديسمبر 1686 الخاصة بالباستيون (29)

معاهدة أبرمت بيننا نحن الأماجد الأعاظم السادة الباشا الداي، والديوان، وميليشيا مدينة ومملكة الجزائر المنصورة من جهة، وبين أصدقائنا الاعزاء السادة : ماتي دي فيتري لافيل، ودي مونج، ريبوتي ورينا وديسو من جهة أخرى، الذين نمنحهم رخصة متابعة نشاطهم في باستيون فرنسا القالة وجزيرة قاليت، الرأس الحمراء، بونة شتورة، القل والأماكن الأخرى الملحقة بها لصيد المرجان وللتجارة التابعة لهذه الموانئ. وهذه المعاهدة بيننا تم تحريرها بندا بندا على النحو الذي يأتي بحضور السيد بارتليمي ميركادي وكيلهم لدينا ووافق عليها باسمهم.

1 ـ ديسمبر 1686

البند ـ 1

إننا نعلن أن السيد دي فيتري وشركاءه الذين عددناهم أعلاه هم ملاك ملكية تامة للاماكن المعنية : باستيون فرنسا القالة، لاقاليت، الرأس الحمراء، بونة، شتورة، والقل، والاماكن الاخرى اللاحقة بها مانعين منذ الآن وبصفة دائمة على أي شخص التطلع اليها أو مزاولة التجارة بها بدون موافقتهم وبرخصة صريحة منهم مانعين السيد ديسو من الانتحال في المستقبل صفة المالك (الوحيد) لهذه الاماكن الا بقدر مساهمته وحصته في هذه الشركة.

البند ـ 2

نفسه كما في معاهدة 23 أفريل 1684

البند ـ 3

نفسه

البند ـ 4

نفسه

البند ـ 5

نفسه

البند ـ 6

نفسه مع إضافة ترتيب في الأخير وهو كما يلي : «نمنع قائد بونة من التدخل في الشؤون وأعمال السيد دي فيتري تجنبا للعقاب الشخصي الذي قد يحيق به بسبب ذلك».

البند ـ 7

نفسه مع حذف اسمي جيجل وبجاية من قائمة الاماكن الملحقة بالباستيون.

البند ـ 8

نفسه

البند ـ 9

نفسه

البند ـ 10

نفسه

البند ـ 11

نفسه مع إضافة هذا الترتيب «فالمركبين المشار إليهما أعلاه سوف لن يخضعا لأي رسم للدخول أو للخروج».

البند ـ 12

نفسه

البند ـ 13

نعلن ما تضمنه العثماني [30] الصادر في 8 جمادى الاولى 1095 الموافق 23 أفريل 1684 الخاص بالاعفاء من اللزمة لمدة سنتين أنه لم يمنح هذا الاعفاء للسيد ديسو وحده وانما لمصلحة الشركة والشركاء كلهم، كل حسب مساهمته فيها.

البند ـ 14

يضم نفس الترتيبات التي تم التنصيص عليها في البند 13 من معاهدة 1684.

حررت في نسختين، الأماجد الحاج حسين باشا وابراهيم أفندي داي، وحضر كذلك المفتي، القاضي الحنفي، والقاضي المالكي وآغا الميليشيا ورجال القانون والعدالة والحرب في أوائل شهر محرم الحرام سنة 1098 من هجرة النبي عليه أفضل الصلوات وأكمل التحية بمقام جزائر غرب المحروسة الموافق 1 ديسمبر 1686 [31].

النص رقم : 12

معاهدة السلم المبرمة بين امبراطور فرنسا وحكومة مدينة ومملكة الجزائر في 24 سبتمبر 1689 [32].

في عام ألف وستمائة وتسعة وثمانين في يوم 19 من شهر سبتمبر في عهد الشديد التعلق بالمسيحية والقوي الذي لا يقهر الامير لويس الرابع عشر امبراطور فرنسا وملك نافار، وبعون من الله باسمه : السيد قيوم مارسيل

محافظ البحرية والمبعوث من طرف سيدي الماركي دي سيلاي، كاتب الدولة مزودا بتعليمات جلالة الامبراطور على اثر المكتوب الذي ورد من الأماجد الأعاظم السادة حسين باشا داي، الديوان وأوجاق مدينة ومملكة الجزائر الى السيد فوفري مستشار الملك في مجالسه والمأمور العام للبحرية في البحار الشرقية حيث عبروا فيه عن رغبتهم في التفاهم لاعادة الصداقة القديمة والعلاقات الحسنة التي كانت قائمة في الماضي بين رعايا جلالة الامبراطور وحكومة مدينة ومملكة الجزائر.

لقد وفد الى هذه المدينة وبعد تسليمه رسالة اعتماده واجتماعه عدة مرات مع الباشا داي، المشار اليه أعلاه تم التفاهم على ضرورة اعادة السلم واحترامه والمحافظة عليه في المستقبل ولهذه الغاية اتفق الطرفان على البنود التالية.

البند ـ 1

إن المعاهدات المبرمة بين امبراطور فرنسا والسلاطين والتي سيبرمها مستقبلا سفير فرنسا، والمبعوث الخاص لدى الباب (العالي) من أجل السلم وراحة مماليكهما ستحترم وتراعى بدقة واخلاص بدون الاخلال بها من أي من الطرفين.

البند ـ 2

كل قرصنة وكل الاعمال العدائية سواء في البحر أو في البر ستتوقف من الآن فصاعدا بين سفن امبراطور فرنسا وأصحاب السفن من مدينة ومملكة الجزائر.

البند ـ 3

سيقر السلم في المستقبل بين امبراطورية فرنسا والأماجد الباشا داي، والديوان وميليشيا مدينة ومملكة الجزائر وبين رعاياهما ويستطيعون المتاجرة في كلا البلدين والابحار بكل أمان بدون التعرض لهم لأي سبب وتحت أي عنوان كان.

البند - 4

وللوصول الى السلم المعني، فقد اتفق الطرفان على حرية شراء الارقاء بدون تمييز بينهم بالسعر الذي يتم الاتفاق عليه بين الباشا وقنصل امبراطور فرنسا باستثناء طاقمي السفينتين محمد خوجة ومحمد الصغير الذين سيتم شراء الترك (عساكر الاوجاق) بسعر مائة وخمسين قرشا للشخص الواحد ومائة قرش للفرد بالنسبة للأهالي وتعهد الباشا باطلاق سراح نفس العدد من الأرقاء الفرنسيين وبنفس السعر (مائة قرش).

البند - 5

إن الباشا داي، والديوان وأوجاق الجزائر سيأمرون البراحين بالمناداة في الأماكن العمومية بعد ثلاثة أيام من اشهار هذه المعاهدة للاعلان بأن كل من له أرقاء فرنسييون في حوزته في المدينة أو في الريف يجب أن يرخص لهم بالذهاب الى بيت القنصل لتسجيل أسمائهم في القوائم فقط.

البند - 6

إن السفن الفرنسية المحجوزة في ميناء الجزائر تجاوزا سترد بكل معداتها وأسلحتها من مدافع وذخيرة وكل السلع وأمتعة الطواقم أويتم تعويض ذلك حسب التصفية التي سيقوم بها السيد ميركادي قنصل أمة فرنسا، وفي مقابل ذلك فإن امبراطور فرنسا سيرد السفن التي تسمى بـ «الشمس» و«البيغاء» و«التنين» التي استولت عليها سفن صاحب الجلالة، بكل معداتها ومدافعها وأمتعة طواقمها.

البند - 7

عندما تلتقي السفن المجهزة للحرب سواء أكانت قد خرجت من ميناء مدينة الجزائر أو من أي ميناء من موانئ المملكة بسفن مبحرة تحت راية فرنسا ومزودة بجوازات مستخرجة من الاميرالية وفقا للنموذج الذي سيلحق بآخر هذه المعاهدة سوف يترك لها الحرية لمتابعة رحلتها بدون أية عرقلة ومساعدتها عند الحاجة، مع الملاحظة أنه لا يرسل الى المراكب لزيارتها (تفتيشها) سوى شخصين وطاقم القارب الذي يحملهما ولا يدخل أحد غيرهما الا باذن صريح من قائد المركب. نفس الاجراء تتبعه السفن الفرنسية مع مراكب الخواص

التابعين لمدينة ومملكة الجزائر الذين سيزودون بشهادات يمنحها الفصل الفرنسي المقيم بمدينة الجزائر والذي سيلحق نموذجا لها في اخر هذه المعاهدة.

البند ـ 8

تستقبل السفن الحربية والتجارية الجزائرية والفرنسية على السواء في موانئ كلا البلدين وتعطى كل أنواع المساعدة، كما يرخص لها التزود بالمواد التموينية والمعدات وغيرها وبصفة عامة، كل ما هي في حاجة اليه بالسعر الجاري في المكان الذي وقع فيه الشراء.

البند ـ 9

وإذا هوجمت سفينة تجارية فرنسية كانت راسية في ميناء مدينة الجزائر أو في أحد موانئ هذه المملكة من طرف سفن حربية معادية، وكانت هذه على مرمى مدافع الحصون سوف يدافع عنها وتحمى من طرف مدافع هذه الحصون، وقائد الميناء يلزم السفن المعادية المهاجمة بالسماح للسفينة الفرنسية بالخروج من الميناء وترك الوقت الكافي لها للابتعاد، ولن يسمح للسفن المعادية بمطاردتها اثناء ذلك. نفس الالتزام يتعهد به امبراطور فرنسا بشرط ألّا تقوم السفن الحربية الجزائرية بمهاجمة مراكب اعدائها على مسافة عشرة فراسخ من الشواطئ الفرنسية.

البند ـ 10

تعهد امبراطور فرنسا على انه في حالة شراء الاتراك للعمل في أجفانه ووجد من بينهم من هو من هيئة عسكر أوجاق الجزائر وبعد الاثبات أمام قنصل فرنسا صفتهم هذه ويتم الاتفاق على مبلغ فديتهم مع أمين صندوق الاجفان فانه سيعطي أوامره لاطلاق سراحهم مباشرة بعد تسلم مبلغ الفدية من طرف أمين صندوق الاجفان.

البند ـ 11

كل الفرنسيين الذين تم أسرهم من طرف أعداء امبراطور فرنسا وسيقوا

الى مدينة الجزائر أو الى أحد موانئ هذه المملكة سيطلق سراهم في الحال بدون حجزهم واسترقاقهم ؛ وحتى عندما يتم أسرهم من طرف سفن طرابلسية أو تونسية أو غيرها ويساقون الى الجزائر فان الباشا داي، والديوان وأوجاق مدينة ومملكة الجزائر سيعطون الاوامر لكل الحكام بحجز هؤلاء الارقاء ونهبتهم ليتم شراؤهم من طرف قنصل فرنسا بأفضل سعر ممكن، نفس الاجراء يتبع في فرنسا بالنسبة لرعايا مملكة الجزائر.

البند ـ 12

بالنسبة للفرنسيين الذين تم أسرهم قبل أو منذ المعاهدة الاخيرة المبرمة في عام 1684 وحتى القطيعة، فانه تم الاتفاق على أن يتم شراؤهم جميعهم بمبلغ ثلاثمائة ليفر فدية كل واحد منهم مهما كان المبلغ الذي دفعه اسيادهم في شرائهم.

البند ـ 13

لا يؤسر المسافرون الاجانب المقلون للسفن الفرنسية ولا الفرنسيون المسافرون على مراكب أجنبية تحت أي مبرر كان، حتى ولو تم أسرهم على ظهر مراكب كانت قد دافعت عن نفسها قبل أن يتم الاستيلاء عليها، الا اذا كانوا متطوعين كبحارة أو جنود على السفن الاجنبية وتم أسرهم وبأيديهم أسلحة.

البند ـ 14

إذا جنحت بعض السفن الفرنسية على الشواطئ التابعة لمملكة الجزائر بسبب مطاردتها من طرف أعدائها أو لسوء الاحوال الجوية، فانه سيتم مساعدتها بكل ما هي في حاجة اليه لأجل تعويمها في البحر وإنقاذ السلع التي كانت مشحونة عليها فتدفع الاجور للعمال الذين قاموا بتفريغها بدون أن يدفع أي رسم أو ضريبة على السلع المفرغة الا إذا تم بيعها في موانئ المملكة.

البند ـ 15

كل التجار الفرنسيين الذين يرسون في موانئ أو على شواطئ مملكة

الجزائر يستطيعون انزال سلعهم والقيام بالبيع والشراء بكل حرية ولن يدفعوا من الرسوم والضرائب غير التي يدفعها سكان هذه المملكة، ويحظى بنفس هذه المعاملة التجارية الجزائريون في الموانئ التابعة لامبراطور فرنسا. وفي حالة ما اذا أودع التجار بضائعهم في المستودعات ولم يبيعوها فانهم يستطيعون اعادة شحنها بدون دفع أية رسوم.

البند ـ 16

ان الباشا الداي، والديوان وأوجاق الجزائر لا يسمحون تحت أي مبرر كان لأي قرصان مغربي في حالة حرب مع امبراطور فرنسا بالتجهيز والاستعداد في الموانئ التابعة للجزائر ولا سياقة وبيع الغنائم التي يكونون قد أخذوها من الفرنسيين، كما يمنعون على رعاياهم تجهيز سفن للحرب تحت راية أمير معادٍ لتاج فرنسا.

البند ـ 17

لا يجبر الفرنسيون لأي غرض وتحت أي مبرر كان على شحن أي شيء في مراكبهم رغم ارادتهم ولا التوجه الى أية جهة لا يريدون الذهاب اليها.

البند ـ 18

يستطيع الامبراطور الفرنسي المعني الاستمرار في اعتماد قنصل له في الجزائر لمساعدة التجار الفرنسيين في كل ما يحتاجون اليه، ويستطيع هذا القنصل القيام بشعائر الدين المسيحي في منزله وبكل حرية هو وكل المسيحيين الذين يريدون مشاركته، كما يستطيع اتراك مدينة ومملكة الجزائر القيام بشعائر دينهم في منازلهم اذا ما وفدوا على فرنسا، ان القنصل المعني يكون له حق السبق على غيره من القناصل، وله وكل الصلاحيات القضائية للفصل في المنازعات التي قد تنشب بين الفرنسيين، ولا يحق للقضاة الجزائريين التدخل في ذلك.

البند ـ 19

إذا ما أراد فرنسي أن يتحول الى تركي (أي مسلم) فانه لا يقبل طلبه الا

بعد أن يكرر رغبته ثلاث مرات في الاربع والعشرين ساعة والتي خلالها سيودع لدى القنصل ويكون تحت رعايته.

البند ـ 20

يرخص للقنصل المعني باختيار مترجم وسمسار له، وله كامل الحرية في زيارة السفن الفرنسية في الميناء والعودة منها كلما أراد ذلك، كما يسمح له باختيار منزل في المكان الذي يراه مناسبا، ويدفع ثمن ذلك كما له الحق في أن يقوم عند بابه عسكريين وتغيرهما متى شاء [33].

البند ـ 21

إذا حدث نزاع بين فرنسي وتركي أو أهلي فان هذا النزاع لا يفصل فيه القضاة العاديون وإنما سيعرض على مجلس للباشا داي والديوان أو مجلس قائد الميناء الذي حدث فيه النزاع.

البند ـ 22

لا يلزم القنصل المعني بتسديد ديون التجار الفرنسيين ما لم يتعهد بذلك كتابة. واذا ما توفي فرنسي في هذه البلاد فان امتعته تسلم للقنصل الذي سيحتفظ بها على ذمة من لهم الحق فيها، فرنسيين كانوا أم غيرهم، نفس الاجراء يراعى بالنسبة لأتراك مملكة الجزائر المستقرين في فرنسا.

البند ـ 23

يعفى القنصل من دفع أية ضريبة على المواد التموينية وعلى السلع الضرورية لاستهلاكه المنزلي.

البند ـ 24

إذا ما اعتدى فرنسي على تركي أو على واحد من الاهالي فانه لا يتم معاقبته الا بعد استدعاء القنصل ليتولى الدفاع عنه، وفي حالة فراره فان القنصل لا يعتبر مسؤولا عن جنايته.

البند ـ 25

إن الأب القائم بمهمة القسيس الباوي (أي تمثيل البابا) في الجزائر يستطيع مع زميليه القيام بمساعدة الأرقاء الموجودين في المملكة المعنية حتى أولئك الموجودين في سجون الباشا. ويعتبر أفراد الارساليات من أية جنسية يكونون هم بمثابة رعايا امبراطور فرنسا الذي يضفي عليهم حمايته، وبهذه الصفة فانه لا يجوز مضايقتهم تحت أي مبرر كان بل يرعون ويساعدون من طرف القنصل، كالفرنسيين.

البند ـ 26

وإذا حدث انتهاك لهذه المعاهدة فانه لا يجوز القيام بأي عمل عدائي مضاد الا بعد الرفض القاطع بتقديم الترضية المشروعة، ولأجل دعم التجارة ووضعها على أسس ثابتة وقارة فإن الاماجد الباشا داي، الديوان وأوجاق الجزائر سيوفدون واحدا من الاعيان من بينهم، عندما يرون ذلك مناسبا، للاقامة في مرسيليا لسماع الشكاوي، التي قد تقدم لهم، في عين المكان، حول التجاوزات التي تكون قد وقعت لهذه المعاهدة وسيلقى هذا المبعوث كل أنواع المعاملة الحسنة.

البند ـ 27

إذا ما قام قرصان، أكان فرنسيا أم من المملكة المعنية (الجزائر) بالاعتداء على سفن فرنسية أو على سفن المدينة المعنية التي التقى معها في البحر فانه سيعاقب ويتحمل أصحاب السفن المعتدية المسؤوليات التي تنجم عن هذا الاعتداء.

البند ـ 28

إذا ما قامت السفن الجزائرية التي تجوب البحر حاليا بالاستيلاء على بعض المراكب الفرنسية بعد يوم 14 أكتوبر القادم فانها سترد بكل سلعها وتجهيزاتها والنقود التي فيها وأمتعة البحارة، بمجرد وصولها الى ميناء الجزائر، نفس الاجراء يتبع اذا ما قامت سفن فرنسية بالاستيلاء على المراكب الجزائرية.

البند - 29

عندما ترسو سفينة حربية تابعة لامبراطور في مرسى مدينة الجزائر، وبمجرد ان يخبر القنصل الحكومة المعنية بهذا القدوم فان حصون وقلاع الميناء تقوم بتحية هذه السفينة باطلاق عدد من قذائف المدفع تناسب رتبة قائد السفينة على أن يراعى بكون عدد القذائف المرسلة لتحية السفينة الفرنسية تفوق في العدد تلك التي تطلق لتحية السفن الأجنبية الأخرى، ويرد قائد السفينة التحية بارسال عدد مماثل من قذائف المدفع التي حيّى بها، نفس الشيء يراعى عندما تلتقي السفن الحربية للطرفين في عرض البحار.

البند - 30

إذا ما وقع بتر لمعاهدة السلم المبرمة بين السيد مارسيل باسم امبراطور فرنسا، وبين الباشا داي، الديوان وأوجاق مدينة ومملكة الجزائر، لا قدر الله، فان التجار الفرنسيين في أية جهة يكونون من أراضي هذه المملكة يستطيعون الانسحاب بكل ممتلكاتهم الى أية جهة يريدونها بدون أن يتعرضوا للايقاف خلال مدة ثلاثة أشهر.

البند - 31

إن البنود أعلاه ستثبت ويصادق عليها من طرف امبراطور فرنسا والباشا داي، والديوان وأوجاق مدينة ومملكة الجزائر للعمل بها واحترامها من طرف رعاياهما لمدة مائة سنة ولكي لا يتذرع أحد بجهلها فانها تشهر وتعلق في أي مكان تدعو الحاجة لذلك.

حررت في التاسع من ذي الحجة الحرام سنة مائة بعد الألف هجرية والحمد لله رب البرية.

النص رقم : 13

معاهدة 5 ماي 1690 خاصة بالباستيون (34)

معاهدة بين الأماجد الأعاظم الداي، الديوان وأوجاق مدينة ومملكة

الجزائر وشركة الفرنسيين المعتمدين، لصيد المرجان وتجارة باستيون فرنسا المبرمة في 5 ماي 1690.
بسم الله خالق كل شيء...

بما أن معاهدة الامتيازات المبرمة عام 1604 بين امبراطور فرنسا والسلطان أحمد قد منحت للفرنسيين المعتمدين من طرف أميرهم، الحق في مزاولة التجارة وصيد المرجان على الشواطئ البربرية و خاصة في مملكة الجزائر وان سلطاتها (الجزائر) رخصت وسمحت لهم بالاستقرار سواء في باستيون فرنسا أو في الاماكن اللاحقة به فان السيد غيوم مارسيل المبعوث المكلف بمتابعة تنفيذ معاهدة السلم المبرمة بين الأرفع الأقوى والذي لا يقهر امبراطور فرنسا وهذه السلطات التي أكد لها بأن التجارة هي عنصر ضروري للمحافظة على الوئام والعلاقات الحسنة، ولهذا الغرض، وبعد أن قدم اعتماده واعتبر كافيا اتفق مع هذه السلطات باسم الشركة المعنية على البنود التالية [35].

البند ـ 13

اعترافا منا بالحرص والجهود والتنقلات والاتعاب التي تكبدها صديقنا الأعز السيد مارسيل الذي سعى كثيرا وباخلاص، لاقرار السلم الدائم مع فرنسا، ورغبة منا في تعويض الخسائر والاضرار التي تكبدها التجار الفرنسيون في الباستيون المعني، بسب الحرب الأخيرة فاننا نمنح للسيد مارسيل وللشركة المعنية اعفاء لمدة سنتين من أداء اللزمة لديواننا ولباي قسنطينة ولقائد القل التي تم التنصيص عليها في هذه المعاهدة والذي سيبدأ في حسابه (الاعفاء) في شهر أغسطس القادم، اننا نعفيه منذ الآن بالنسبة لنا ونعد باعفائه من طرف باي قسنطينة وقائد القل. وبانتهاء السنتين هاتين يبدأ في دفع اللزمة كما جرت به العادة، الى ديواننا والى الباي، والقائد في الأجال التي حددتها هذه المعاهدة [36].

حررت في نسختين وأشهرت في دار السلطان والديوان مجتمعا بمحضر الامجد الداي، والمفتي، القاضي الحنفي والقاضي المالكي، آغا الميليشيا ورجال الفقه والعدالة والحرب في يوم الخامس من ماي ألف وستمائة وتسعين وبتاريخنا العربي الأول من هلال شعبان سنة 1101، وشهادة

بذلك فقد وقع السيد الداي وحضرة مارسيل على هذه المعاهدة ووضعا خاتميهما عليها.

النص رقم : 14

المصادقة على معاهدة السلم المبرمة في عام 1689[37]

مقدمة صيغة المصادقة :

نحن محمد الأمين المبعوث الى الأقوى، امبراطور فرنسا العظيم من طرف الأمجد الأعظم سيدي الحاج شعبان داي باشا الجزائر وأعضاء الديوان وكل الاوجاق مزودا بتفويض مطلق للمصادقة واقرار المعاهدة اعلاه المبرمة بين امبراطور فرنسا القوي وسيدي الأعظم داي باشا الجزائر... وبمقتضى هذا التفويض فاننا صادقنا على هذه المعاهدة لتصبح نافذة المفعول لدى الطرفين في كل محتواها وتفاصيلها.

صيغة التصديق :

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وحده مالك الملك رب العالمين :

ان المبجل الأقوى سيدي الحاج شعبان داي باشا الجزائر، رغبة منه، وبموافقة الديوان وكل موظفي الدولة وكل الأوجاق وكل سكان البلاد، في المحافظة على هذه المعاهدة في كل قوتها ومدلولها وبعدها قد أوفدني لهذا الغرض الى الأعلى الاكبر الأقوى امبراطور فرنسا مزودا بتفويض صريح خاص، وبكامل الصلاحيات منه ومن كل السلطات لاقرار معاهدة السلم هذه.

لقد امتثلت أمام الأكبر المنصور امبراطور فرنسا مزودا بهذه الصلاحيات وعبرت له عن الاحترام ومحبة وصداقة الأمجد الأعظم الداي والديوان، كما أوصوني بذلك.

لقد أجابني جلالة الامبراطور إجابة ودية ولطيفة وبين لي بالحفاوة التي أحاطني بها نواياه الحسنة ازاء مملكة الجزائر ورغبته الصادقة في الابقاء والمحافظة على حسن التفاهم بيننا والي الأبد لمصلحة رعاياه ورعايا مملكة الجزائر. ومن أجل ذلك ولاعطاء ضمانات مؤكدة لجلالة الامبراطور عن مدى الصدق والاخلاص الذي يكنه الامجد المبجل الداي والديوان وحرصهما على المحافظة على حسن التفاهم بيننا وبمقتضى التفويض والصلاحيات التي زودت بها فانني أقررت وأقر هذه المعاهدة لتصبح سارية المفعول بيننا ولمدة مائة سنة ابتداء من يوم إقراري لها، في كل قوتها ومدلولها وفي كل أبعادها، كما أعلن ان تلك هي رغبة المبجل العظيم، الداي والديوان وكل سلطات مملكة الجزائر، انني أدعو الله أن يصب غضبه على أولئك الذين يعمدون الى انتهاكها وعلى أولئك الذين يضمرون النوايا السيئة للنيل منها باعمالهم الشيطانية. وكشهادة مني على اقراري هذا فانني سأوقع وأضع خاتمي.

محمد الأمين، في 18 ديسمبر 1690.

النص رقم : 15

مصادقة وإقرار لمعاهدة 1689 من طرف الداي شعبان في 3 أفريل 1692 (38)

إن الأقوى امبراطور فرنسا وملك نافار وباعتبار ما تم من تبادل اطلاق سراح رعاياه الذين كانوا موقوفين في الجزائر مع رعايا مملكة الجزائر الموجودين على الأجفان الفرنسية في مرسيليا وما تم من تسوية لكل الخلافات حول هذا الموضوع بين الأماجد العظام السادة : الباشا، الداي، والديوان وأوجاق الجزائر والسيد دونيس ديسو مبعوث جلالته الى هذه السلطات والذي باسم جلالة الامبراطور وملك نافار من جهة والمبجل العظيم السيد الحاج شعبان داي ورئيس حكومة المملكة المعنية من جهة ثانية قد أعلنا ويعلنان في هذا المكتوب (الوثيقة) بأن المعاهدة المشار إليها أعلاه والمتعلقة باقرار سلم ثابت وراسخ بين رعايا جلالة الامبراطور ورعايا مملكة الجزائر بكونها ملائمة ومنسجمة مع نوايا جلالته ونوايا شعبان داي المعني اللذين أقراها بجميع الترتيبات التي تحتوي عليها. فهما يصادقان عليها ويثبتانها ويعلنان كذلك بأن

جميع المطالب قد حظيت وأنهيت بتعهد المعني ديسو باسم جلالة الامبراطور بتنفيذها من طرف رعايا الاخير، وأنه لن يسمح بالاخلال بها بطريق مباشر أو غير مباشر وبأية طريقة أو وسيلة كانت ؛ كما تعهد من جهتهم الباشا داي والديوان وأوجاق الجزائر بالعمل على تنفيذها من جهتهم بنفس الطريقة.

حررت في نسختين وأشهرت في دار السلطان في 4 رجب 1103 الموافق 3 أفريل 1692 [39].

النص رقم : 16

معاهدة عام 1695 خاص بالباستيون [40]

البند ـ 1

في هذه الحالة، وبرعاية الله، ففي المدن والموانئ التابعة للجزائر المحروسة دار الجهاد المنصورة ومن الآن فصاعدا، فان التجار الموفدين من طرف صديقنا ملك فرنسا قد رخص لهم بأمر من ديواننا بالقيام بالبيع والشراء كما يبدو لهم حسب العادات القديمة في باستيون والقلعة [41] وفي مدينة بونة وفي موانئ جيجل بجاية، والقل، ومن جديد فان التجار الفرنسيين المشار اليهم اعلاه سيعودون الى المباني التي كانوا يقيمون فيها والتي هي ضرورية لاستثمار تجارتهم، وبمقتضى الاتفاق فاننا نعتبر أن هذا الطلب حق ولذا فمن الضروري تلبية كل المطالب التي قدموها في هذا الشأن، لتأدية الغرض من هذا الاتفاق ؛ وعلى ذلك ووفقا للعادة القديمة فانه لا يحق لغير التجار الفرنسيين المعنيين ولا لأي تاجر من جنس آخر أي كان من أن يتدخل في تجارة المتعهدين الفرنسيين لا في الشراء ولا في البيع ولا وضع العراقيل للعمليات التي يقومون بها لصالح تجارتهم.

حرر هذا المكتوب في آخر محرم الحرام عام 1107.

البند ـ 2

بمشيئة الله، فمن الآن فصاعدا اذا التقت سفن «الايالة» [42] المحروسة دار الجهاد بأجفان وفرقاطات وغيرها التي تدخل وتخرج من موانئ هذه

المملكة بالسفن الفرنسية وبمراكب صيد المرجان داهبة أو اتية والتي تحمل تجار الباستيون والقلعة وبعد تبادل التعارف فيما بينها فانه يترك لها كامل الحرية، اذا كانت مزودة بالرخص والجوازات مستخرجة من الباستيون والقلعة وبعد ما يتم تفحصها بعناية وتثبت صحتها، لمتابعة رحلتها ولا يجوز التعرض لها ولا لبحارتها تحت أي مبرر كان. واذا حدث أن مركبا من مراكب صيد المرجان مزودة بجوازات أن أسيئت معاملته من طرف سفننا وأسر بحارته واستولى على أمتعتهم وحسب العادة فبمجرد قيام الوكيل الفرنسي المقيم في مدينة الجزائر بالمطالبة بهذا المركب وحمولته فانه سترد له كما سيطلق سراح الأسرى الذين كانوا على متنه.

هذا هو الاتفاق وهكذا كان ضبطه.

حرر في آخر محرم الحرام عام 1107.

البند ـ 3

من الآن فصاعدا وعلى اعتبار أن الباستيون المشار اليه أعلاه والقلعة والرأس الحمراء أنها كلها في حالة فوضى وخراب بسبب إهمالها وهجرها ولذا فمن الضروري اعادة بنائها وتصليحها لتصبح جيدة لإيواء مستخدمي الباستيون الذين هم في عدد كبير، ولهذا الغرض فانه يرخص لهم شراء المواد الضرورية من كل نوع للقيام بهذه الاصلاحات في هذه الاماكن لأجل اعادتها الى الحالة التي كانت عليها في السابق، ويمنع على أي أحد وضع العراقيل أمامهم ومنعهم من اقتناء الاشياء التي هم في حاجة اليها. ومن جهة أخرى فانه يرخص لهم باقتناء المواد الضرورية لعيالة مستخدمي الباستيون والاماكن الاخرى وخاصة الدقيق، وبهذا الخصوص فانه يسمح لهم ببناء رحى واحدة في المكان المناسب حيث تكون الرياح ملائمة كما يرخص للباستيون والقلعة باقامة سور حول هذه الرحى يكون مبنيا من الطين وبسمك رقيق وعلى علو منخفض، وبالنتيجة فاننا نرخص بكل الأمور المشار اليها اعلاه للتجار الفرنسيين المشار اليهم اعلاه ونمنع بهذا الخصوص على كل واحد التدخل في هذه الشؤون ووضع عراقيل في طريق ذلك.

حرر هذا المكتوب في آخر محرم الحرام عام 1107.

البند - 4

وإذا حدث أن وقع بمشيئة الله وقدرته العلية، إن احتاج التجار المقيمين في الباستيون وفي القلعة، للمواد الغذائية اليومية كالقمح بسب المجاعة التي تكون قائمة في المدن المجاورة وفي هذه الحالة يتعين على العرب أن لا يضعوا العراقيل ولا يؤخروا وصول هذه المؤن التي يكون الفرنسيون قد اشتروها، ولا يجوز حدوث أي نزاع حول هذا. ومن جهة أخرى، ولتموين مستخدمي الباستيون والاماكن التابعة له في مراكز اقامتهم فانه يحق لهم اقتناء المواد التموينية في المناطق المجاورة لبونة والاماكن الأخرى بسعر السوق. ويمنع على أي كان وضع العراقيل ومنع ذلك، ووفقا للعادة القديمة ولغرض اعالة النساء وأطفال التجار المقيمين في الباستيون والاماكن اللاحقة به بانه يسمح لهم بشحن مركبين فقط من القمح لارسالهما الى فرنسا لعائلاتهم كل سنة.

حرر هذا المكتوب في آخر محرم الحرام عام 1107.

البند - 5

إن الخمسمائة بطاك التي تدفع حاليا كل شهرين لقائد حامية بونة تحت عنوان الهدايا وحسن الجوار، ومن الآن فصاعدا لن يدفع لقائد بونة أي شيء من هذه البطاكات التي ستدفع الى الجزائر بعد الآن ولن يستخلص قائد[43] حامية بونة سوى ثلاثة آلاف بطاك سنويا والتي ستوزع على أقساط مثل اللزمة وتدفع له في الاجال نفسها ولن يسمح بتقديم أي طلب بهذا الخصوص.

أما الهبات التي دخلت في حكم العادة والتي تقدم لشيوخ العرب فانها ستمنح حسب الطريقة التي وضعها القبطان صانصون في الماضي، وكل طلب أو تطلع الى ما فوق ذلك فانها لن تقبل سواء من طرف قائد مدينة بونة أو من طرف أي شخص آخر، ولن يسمح لاي أحد من الموظفين بالدخول الى الباستيون بدون رخصة صريحة من الديوان.

ومن أجل كل هذه الاشياء المشار اليها أعلاه حررنا هذا المكتوب في آخر محرم الحرام 1107.

البند ـ 6

الاعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب الحكومية الأخرى الجارية حاليا في مدينة بونة بعد سنة منذ الآن[44] واذا دخلت الى الميناء سفينة من جنسية أخرى فانها لا تشحن بأية سلعة لا بالزيت ولا بالعسل ولا بالجلود ولا بأية سلع أخرى ولا تقوم لا ببيع ولا بشراء أي شيء، إذ أن ذلك وقفا فقط على التجار الفرنسيين المشار اليهم أعلاه، كما يجب على معلم الدباغية بيع الجلود التي يجمعها بنفس السعر الذي كان جاريا على عهد القبطان صانصون ولا يجوز بيعها لأي شخص آخر سواء كان ذلك كثيرا أم قليلا. فالزائد عن حاجة الدباغين من الجلود تباع فقط للتجار الفرنسيين الذين يجب عليهم شراؤها، وحسب العادة القديمة، فانه اذا تم ضبط أي شخص من جنسية أخرى يزاول مهنة التجارة يشتري ويبيع ويقتني الجلود فان هذه السلع سوف تصادر لمصلحة الخزينة. ان القمح والمواد التموينية الأخرى كالكسكي، والضرورية لمعاش تجار الباستيون وملحقاته يمكن شحنها حسب العادة في المراكب بدون أن يعترض أحد على ذلك، كما يرخص لهم باقامة قسيس معهم (تجار الباستيون) ولا يحق لأحد أن يتدخل في التغييرات والتبديلات المتعلقة بالمستخدمين في هذه الاماكن ولا في الاشياء الأخرى بل يجب التمسك ومراعاة التقاليد المتبعة على عهد القبطان صانصون بهذا الخصوص.

حرر هذا المكتوب في آخر محرم الحرام عام 1107.

البند ـ 7

إن مسؤولي الباستيون والقلعة والتجار الفرنسيين المستقرين بهما وكذلك في الرأس الحمراء وبونة والقل وجيجل وبجاية وفي الأماكن التي أصطادوا بها قطعا جميلة من المرجان فان القائم على رعاية شؤونهم سيتبع نفس التقاليد، كما كان في الماضي، ولا يحق لأي شخص آخر وضع العراقيل أمامه ولا لأي أجنبي التدخل في شؤونهم ولا ايذائهم وفي حالة ما اذا احتاجوا الى المواد المعاشية أو التي يحتاجونها لمعداتهم وأدواتهم فانه يرخص لهم شراؤها وكذلك قبول خدمات جيرانهم لمساعدتهم بشرط دفع ثمن ذلك، وحسب السعر الجاري.

وهكذا تم الاتفاق حرر في آخر محرم الحرام عام 1107.

البند - 8

وفي الوقت الحالي فان المراكب التي تصل الى القل لشحن الجلود والشمع التابع لباي قسنطينة فان قائد القل يستخلص رسما مقداره عشرة في المائة من المبلغ المرسل لدفع ثمن هذه المشحونات حسب التقليد القديم وعلى ذلك فان المركب يعفى من أي رسم ولن يطلب منه حتى مقدار صول. لقد وجهت من جديد تحذيرات لتجار الشمع والزيت بعدم خلط هاتين السلعتين بمواد أجنبية، وحسب الشروط المشار اليها اعلاه فان الشمع والجلود لا يجوز بيعها لغير التجار المشار اليهم أعلاه لا للمسلمين ولا للمسيحيين، واضعين في اعتبارهم هذه المعاهدة، فلا يجوز أن يبيعوها لأي أحد آخر. ذلك أن التجار الفرنسيين يدفعون كرسم، واحد بطاك على كل قنطار من الشمع وبذلك فان بيعها لغيرهم يلحق خسارة كبيرة بالخزينة وبالتجار الفرنسيين اذا قام تجار آخرون باقتناء هاتين السلعتين مما يؤدي الى تقويض دعائم اتفاقنا. واذا كان بالرغم من هذه التحذيرات من سمح لنفسه بعصيان هذه الأوامر الصادرة عن الديوان، ومنا، وثبت ذلك فانه حسب العادة القديمة يتم مصادرة ممتلكاتهم لمصلحة الخزينة كما يتم القبض عليهم ويشد وثاقهم. ولمراعاة ماتمّ التنصيص عليه فان القياد والآغوات سيزودون بتعليمات صريحة للسهر على تنفيذ ذلك. واذا وصلتنا شكاوي من تجار الباستيون بهذا الخصوص فان القياد والآغوات وقواد الحاميات يعتبرون مسؤولين عن ذلك مسؤولية شخصية، وهذه الأوامر أعطيت من طرفنا كلنا.

حرر في آخر محرم الحرام عام 1107.

البند - 9

إن محتوى هذا المكتوب هو كما يلي : اذا حدث بيننا وبين فرنسا تجاوزات وأدت هذه الى بتر السلم بيننا، لا قدر الله، فانه لا يجوز اقلاق وازعاج الفرنسيين المقيمين في الباستيون بأية طريقة كانت، بسبب ذلك، ولا يلحق بهم أي أذى، ذلك أن أمور التجارة يجب أن تترك بعيدة عن شؤون الحكومة، ولا يجوز الخلط بينهما بأي حال من الأحوال ذلك أن التجار يجب

أن يكونوا دائما تحت حماية المعاهدات وعلى كل، فان وضعهم يجب أن يكون حرا ومريحا تحت كل الظروف ونفسهم مربحة ليستطيعوا الاستفادة وجني الأرباح، اذ أن وجودهم في هذا الجزء من البلاد يعود بفائدة كبيرة للديوان ولكل الشعب بتسديدهم بدقة وفي أوقاتها المحددة اللزمة والعوائد المطلوبة، وعلى ذلك فان تجار هذه الأمة يجب ألا تساء معاملتهم ولا إذايتهم بأية طريقة، واستجابة لرغبتهم حررنا هذا المكتوب والسلام.

حرر في آخر المحرم عام 1107.

البند ـ 10

محتوى هذا الاتفاق تحدد كما يلي :

عندما يقوم الباستيون حسب العادة بارسال مركبين الى الجزائر المحروسة وبعد ما يقوم هذان المركبين ببيع وشراء ما يريدونه ويريدان العودة الى الباستيون والقلعة أو الى موانئ أخرى فانه سيعطى لهما رخصة الخروج والإبحار اذ أنهم أخذوا كل الأشياء التي هم في حاجة اليها ولا يلزمون باقتناء أشياء أخرى هم في غير حاجة اليها، سواء من الجلود أو الشمع أو غيرها من السلع، ولا يجوز لأي أحد أن يجبرهم على ذلك بالقوة.

حرر في آخر محرم الحرام عام 1107.

البند ـ 11

وزيادة على ذلك ومن الآن فصاعدا فان التجار المشار اليهم اعلاه، وبمقتضى حقوق الملكية وحقوق الراية فان رغبتنا ورخصتنا تحددت كما يلي [45].

وما دام لم يفهموا ذلك بمحض ارادتهم (التجار من غير الفرنسيين)، فانه يمنع منعا صريحا وبشدة على كل تاجر من أية جنسية يكون الاستقرار على هذه السواحل وفي مقابل ذلك فان التجار الفرنسيين سيدفعون في آخر كل سنة وعلى ستة أقساط تدفع كل شهرين بحيث أنه عند نهاية السنة يتم دفع مجمل المستحق من اللزمة الذي هو أربعة وثلاثون ألف صيام [46] التي تسلم الى

الخزينة وفي مقابل ذلك فاننا نحن من جهتنا قد اعطينا عهدا لتجار الباستيون باننا سنضفي عليهم دائما حمايتنا ورعايتنا .

حرر في آخر محرم الحرام عام 1107 .

البند ـ 12

ان النقود التي ترسل من التجار الفرنسيين المقيمين في الجزائر المحروسة، دار الجهاد الى تجار الباستيون لا تخضع لأية ضريبة ولا لأي رسم جمركي وكذلك النقود التي ترسل الى وكيل الباستيون المقيم في مدينة الجزائر كما يعفون من أي رسم على المواد المعاشية لاستهلاكهم الشخصي، ويحق لهؤلاء التجار التبديل والاستغناء عن خدمات مستخدميهم كلما بدا لهم ذلك بدون أية عرقلة ولا أي اعتراض من أحد، كما لا يحق للوكلاء الاستدانة وتحت أي مبرر كان ومهما كان المبلغ ضئيلا ؛ فلا يضمن هؤلاء التجار عمليات وكلائهم بهذا الخصوص. لقد أعطيت تعليمات محددة في هذا الشأن لمنع كل مفاجأة في هذا الصدد.

حرر في آخر محرم الحرام عام 1107.

البند ـ 13

بمقتضى حالة السلم العادي السائد حاليا مع مملكة فرنسا والرسائل الاعتمادية المرسلة من طرف امبراطور فرنسا صديقنا المحبوب، الى ديواننا والتي بواسطتها اعتمد السيد هيللي كتاجره الأول وهذا الاخير بدوره وكل السيد انيت كاسيل تاجر بالباستيون الذي امتثل امامنا وعبر عن رغبته في التصرف والتمتع بالباستيون والقلعة، تحت رعاية ومساعدة الديوان، واستجابة الى رغبته وعدنا بحماية تجاره، وأن العوائد التي تم التنصيص عليها في هذه المعاهدة سواء منها تلك التي تدفع للخزينة أو التي تدفع لباي قسنطينة ولآغة بونة وقائد القل سيبدأ في حسابها في أول يوم من شهر شوال وبذلك يكون قد اعفوا من دفع اللزمة لمدة ثمانية أشهر اعتبارا للخسارة التي تكبدوها، فلا يطلب منهم شيء عن الشهور الثمانية هذه ولا حتى مقدار صول واحد. ولا يطالبهم لا باي قسنطينة ولا آغا بونة ولا قائد القل بأي شيء عن هذه الشهور

الثمانية حتى انتهائها وبعد ذلك فان السيد كاسيل والتجار الذين معه سيقومون بدفع المستحق عليهم من الاتاوات والهدايا التقليدية بدون نقص أي شيء حسب التقاليد القديمة سواء بالنسبة للحربية أو لباي قسنطينة أو لأعوانه أو لقائد القل.

حرر في آخر محرم الحرام عام 1107.

البند ـ 14

حررت نسختان من هذه المعاهدة وقُرئت من طرف المبجلين أعضاء الديوان في دار السلطان بمحضر الأقوى والاشرف الداي الحاج أحمد وبحضور الفقهاء والقضاة وكل قادة الميليشيا المنصورة وكلهم مجتمعون وبحضور السيد انيت كاسيل التاجر كذلك، لقد حرر هذا الاتفاق بالتاريخ اعلاه والذي يجب احترامه والعمل به حسب الشروط المبينة والوعود المدرجة فيه.

لقد وافق كل من الأسعد الاقوى الداي المشرف والسيد انيت كاسيل التاجر على ما جاء فيه، ووقعاه وتعهدا علانية على احترامه، مهددين كل من تسوّل له نفسه بمخالفته وتجاوزه بأشد أنواع العقاب الذي يستحقه.

حرر في آخر محرم الحرام عام 1107.

البند ـ 15

من الآن فصاعدا فان المتعهدين بالتصرف والتمتع بالباستيون سيكونون في مأمن من كل خوف ومضايقة، لقد امتثل السيد كاسيل أمام الديوان الكبير الموقر وأمام الاسعد المبجل الباشا وبحضور كل الميليشيا المنصورة الذين اتفقوا جميعهم على وضع حد لكل الادعاءات والمزايدات من أي نوع لأجل تأمين وحماية تجار الباستيون حسب العادة، من كل مضايقة.

لقد مر تجار كثيرون قبل هذا التاريخ على الباستيون والاماكن الملحقة به وعلى الموانئ الأخرى من هذه المملكة واذا كان لاحد دين على أي أحد من هؤلاء أكان مستقرا أم تاجرا عابرا فان هؤلاء الاشخاص غير الذين هم الآن

في الباستيون، وعلى ذلك فان هذه المطالب والادعاءات تعتبر لا أساس لها وغير مقبولة، فالديوان الموقر يعلن أنه لا يرضى على هذا النوع من الادعاءات والمزايدات على اعتبار أن التجار القدامى غير هؤلاء الجدد وأن هذا النوع من القضايا يجب أن لا يلتفت اليها في الموانئ والأماكن المشار اليها اعلاه ولا يقبل حدوث مضايقات ومزايدات حول هذه الامور.

حرر في آخر محرم الحرام عام 1107.

النص رقم : 17

إقرار وتثبيت لمعاهدة السلم المبرمة عام 1689 في أفريل 1718 (47)

في هلال جمادى الأولى من سنة 1130، تم بعون الله انتخاب محمد داي لحكومة مملكة ومدينة الجزائر دار الجهاد بالموافقة العامة للعساكر وكبراء البلاد، ورجال الشريعة، والوزراء والكتاب الكبار، السكان وكل الشعب والديوان، لقد طلب منا السيد بومي قنصل امبراطور فرنسا اقرار وتثبيت المعاهدة القائمة منذ وقت طويل بين الامبراطور المعني ومملكة الجزائر المعنية وطلبه كان حقا، واننا نمنحه اقرارنا بكل سرور على كل ما تحتوي عليه بنودها نحن كسلطات والديوان. وقد فرح القنصل المعني وارتاح لذلك كما أننا اتفقنا بأنه اذا قام أحد رعايا الطرفين بتجاوزها وانتهاكها فانه يتم معاقبته بشدة لكي لا يجرأ أحد بعده على اقتراف ذلك، كما أننا نؤكد بواسطة هذا المكتوب بأننا وسنكون أكثر من أي وقت مضى أصدقاء مخلصين وكشهادة منا بذلك فاننا نوقع ونضع خاتمنا على هذا المكتوب، أفريل 1718.

النص رقم : 18

إقـرار وتثبيت للمعاهـدة الخاصـة بـالبـاستيـون المبرمة عام 1695 في 6 أفريل 1718 (48)

في هذه السنة 1130 وفي أول هلال جمادى الأولى لقد تم بعون الله انتخاب محمد أفندي داي لحكومة مملكة ومدينة الجزائر دار الجهاد بالموافقة العامة لكل أفراد الاوجاق والعلماء الاتقياء وكبراء البلاد، لقد تقدم السيد سوب وكيل المعنيين في الباستيون والمقيم في هذه المدينة (الجزائر) الى الديوان وطلب منا الاقرار وتثبيت معاهدة الباستيون التي بين يديه، لقد اعتبر هذا الطلب حقا ومعقولا لذلك فانه أقرت وثبتت هذه المعاهدة بجميع بنودها ليعمل بها الطرفان وينفذاها كما تعهدا باحترام وعدم المساس بأي بند من بنودها. إن المباني الموجودة في القالة لا يزاد عليها ولا ينقص منها، وطلب الوكيل المعني الترخيص للمستفيدين بالارتياد الى تكوش للتجارة، كما في الأماكن التي نصت عليها هذه المعاهدة ورخصنا لهم بذلك (49). ولأجل ألا يقوم أحد بعمل شيء يخالف هذه المعاهدة فقد حرر المكتوب ليسلم ليد المعني سوب، لتنفيذ ما جاء فيه والامتناع عما يخالفه.

حرر في أول هلال جمادى الأولى سنة 1130 الموافق ليوم 6 أفريل 1718.

النص رقم : 19

معاهدة 7 ديسمبر 1719 (50) البنود الملحقة

البند ـ 1

في حالة ما اذا لم يستطع السيد ديسو تحرير الاتراك الذين جنحوا على شواطئ صقلية في مدة سنة و الذي بسبب ذلك وكاجراء انتقامي تم حجز الاسبان بالجزائر فان ذلك لن يلحق أي ضرر بمعاهدة السلم التي تم تجديدها وليس لطرف كما للآخر أي شيء يكرره حول هذا الموضوع.

البند - 2

إن الفرنسيين لن يدفعوا منذ الآن فصاعدا سوى خمسة في المائة على السلع التي تدخل الى الجزائر واثنين ونصف في المائة على السلع التي تخرج منها ولن يطلب منهم أي رسم إضافي فوق ذلك.

البند - 3

بمناسبة تثبيت هذه المعاهدة مع الفرنسيين واعتبارا لهذا فانه يسمح لهم بالاتجار بحرية في وهران وتعيين نائب قنصل لهم بها لرعاية مصالح التجار الفرنسيين الذين يستطيعون الاستقرار بهذه المدينة ويتاجرون بدون أن يعرقل أحد ذلك ويمنعه.

النص رقم : 20

اقرار وتثبيت لمعاهدة السلم المبرمة عام 1689 في مارس عام 1724 (51)

موضوع هذا المكتوب أنه في سنة ألف ومائة وستة وثلاثين وفي آخر هلال جمادى الخير بإذن الله الأكبر تم انتخاب الامجد السيد بابا عبدي داي حاكم مدينة الجزائر دار الجهاد بالموافقة الاجماعية لكل العساكر المنصورة والعلماء الاتقياء وكبراء البلاد.

إن أنطوان قابريال ديرون المبعوث وممثل امبراطور فرنسا وملك نافار هنا، وبمقتضى صفته هذه امتثل أمام الديوان وطلب إقرار وتثبيت الاتفاقات المبرمة بين الجزائر وفرنسا، لقد استقبل طلبه العادل بالرضى، وكل البنود المنصوص عليها في هذه المعاهدات التي أبرمت منذ وقت طويل والتي هي بين يديه تمت المصادقة عليها واقرارها وتثبيتها. وان كلاّ من الطرفين تعهد بانزال عقوبة مثلى بكل من يقوم بأي عمل من شأنه المساس بترتيباتها في عمومها أو في جزئياتها لاجل المحافظة على الانسجام والوئام بيننا كما في الماضي.

حرر هذا المكتوب وختم من كل من الطرفين في آخر هلال جمادى الخير سنة ألف ومائة وستة وثلاثين.

النص رقم : 21

بنـد اضافي ألحق بمعـاهدة السلم المبـرمـة سنـة 1689 والتي ثبتت ووسعت في عام 1719، وأدمج فيها ليصبح البند السادس والعشرين في 20 جوان 1732 [52].

موضوع تحرير هذا المكتوب أنه في عام احـدى عشرة مـائة وأربعة وأربعين من الهجرة امتثل بين يدي الماجد السيد عبدي باشا السيد ليون دولان قنصل فرنسا في هذه المملكة وقد وقع الاتفاق انـه في حالـة ما اذا أرست المراكب التجارية الفرنسية أصدقاءنا، بسبب الرياح المضادة أو النقص في المياه أو تحت أية ظروف اضطرارية أخرى في الموانئ التابعة للجزائر من حدودها الى حدودها ولا يشحنون ولا يفرغون أية سلعـة بها فـان الأغوات والقياد المسؤولين في هذه الاماكن لا يلزمون ربانيتها بدفع رسم الارساء أو أي رسم آخر.

لقد ألحق هذا البند بالمعاهدة ولا يجوز معارضته واعاقة تنفيذه وسيتم معاقبة المخالفين، من طرفنا.

النص رقم : 22

إقرار وتثبيت للمعاهدة الخاصة بالباستيون المبرمة سنة 1695 مع إضافة ترتيبات جديدة ضمت داخل بند ألحق بهذه المعاهدة في عام 1731 [53].

موضوع تحرير هذا المكتوب هو ما يلي :

في عام ألف ومائة وأربعة وأربعين تم تغيير وكيل الباستيون وحل محله القبطان فاينيكس الذي امتثل أمامنا وعرض علينا المعاهدات المبـرمة التي أقررناها على الأسس التي وضعت عليها، كما ثبتناها كذلك، كما عرض علينا الاتفاق الذي أبرمه مع باي قسنطينة، وبعدما تفحصنا كل شروطه التي نعرفها والتي بمقتضاها يمده الباي ابننا كل سنة بمائتي قفيز من القمح من بونة [54]، حسب العادة وبسعر عشرة قروش قسنطينية للقفيز، كما هو سعر بيعه في مدينة بونة، وكما يشتريه مسلمو هذه المدينة ؛ ولن يحصل عليه بأقل من هذا السعر ولو بصول واحد، كما لا يطلب البائع سعر أكثر من هذا، ولن يباع ولو حبة

واحدة من القمح ولا الشعير ولا الفول ولا الشحم لأي أحد من أية جنسية لغير الفرنسيين، سواء للإنجليز أم للجنويين ولا للهولانديين ولا لليونانيين لأن وكيل الباستيون بمقتضى الشروط المنصوص عليها في المعاهدات، يدفع اتاوات للحامية ولقائد بونة وإلى باي قسنطينة.

لقد قدم القبطان فاينيكس بطلب حول هذا الموضوع أمامنا وحررنا لهذا الغرض بندا مستقلا وضعناه بين يديه لن يبدل ولن يحرف، واذا اعترض أحد على هذا الاتفاق فلن يلقى منا قبولا، ويجب على آغا الحامية وحاكم المدينة معاقبة كل من يخالف هذا الاتفاق والتبليغ عنه الى الجزائر. على أن كل هذه المواد يجب أن تصدر الى فرنسا.

حرر في شهر محرم الحرام سنة 1144

التوقيع: أمير الأمراء عبدي باشا حاكم الجزائر المحروسة.

ملحق:

إذا قام أحد من غير جنسية القبطان المعني وكيل الباستيون بشراء القمح أو الشعير أو الفول من ميناء بونة أو في سكيكدة وتكوش أو أي فرنسي آخر من غير علم فرنسيي الباستيون فان هذا يخالف إرادتنا ولن يحظى بموافقتنا، فاذا استطاع الفرنسيون طرده فليطردوه في الحين ولن يستطيع أحد التعرض ومنع ذلك.

النص رقم: 23

اقرار وتثبيت لمعاهدة السلم المبرمة عام 1689 بين فرنسا وجمهورية الجزائر على اثر ارتقاء بابا ابراهيم الى كرسي الديليكية في سنة 1145 هجرية الموافق لسنة 1732 المسيحية [55].

انا نعلن بهذا المكتوب المحرر في عام 1145 في اجتماع عام للديوان، وبمقتضى صلاحياتنا نحن الأمجد ابراهيم الذي انتخب دايا وحاكما للجزائر قد امتثل بين أيدينا السيد بونوا لومير قنصل فرنسا في هذه المملكة وطلب منا إقرار الاتفاقات المبرمة بين فرنسا وهذه الجمهورية، ولقد قبلنا

وتلقينا طلبه بالرضى فأقررنا وثبتنا هذه الاتفاقات في كل محتواها لتنفذ من طرفنا في شكلها ومضمونها من أجل المحافظة على السلم والوئام بين فرنسا وهذه الجمهورية [56].

الجزائر في سبتمبر 1732.

النص رقم : 24

اقرار وتثبيت لمعاهدة السلم المبرمة سنة 1689 في 2 نوفمبر عام 1745 [57].

سبب تحرير هذا المكتوب أنه في سنة احدى عشرة مائة وثمانية وخمسين، انتخب ابراهيم خوجة الذي كان خزناجيا عند ابرهيم باشا، داي الجزائر.

ولقد امتثل بين يدينا السيد بيير طوماس قنصل فرنسا في هذه الايالة، وطلب منا اقر ر وتثبيت السلم بيننا للمحافظة على الانسجام والصداقة بين فرنسا وهذه الايالة، كما كان في الماضي.

ولقد لبينا برضاء كل أعضاء الديوان، ووعدناه على العمل من أجل المحافظة على سلم راسخ بيننا وحررنا هذا المكتوب للتقيد بذلك.

النص رقم : 25

إقرار وتثبيت لمعاهدة السلم المبرمة سنة 1689 في 10 فبراير 1748 [58].

سبب تحرير هذا المكتوب هو أنه في سنة 1161 انتخب محمد خوجة دايا للجزائر وفي مستهل عهده السعيد تم الاقرار وتثبيت معاهدة السلم مع فرنسا بنفس الشروط التي كانت جارية على عهد حكم ابراهيم باشا سلفنا، وقد حررنا هذا المكتوب للتقيد بذلك [59].

النص رقم : 26

البنود الملحقة بمعاهدة سنة 1689 والتي أضيفت في 16 جانفي عام 1764 [60]

البند - 1

في سنة 1177 (الموافق 16 جانفي 1764) وفي يوم 13 من هلال رجب تم الاتفاق بين السيد لوي دي فابري الفارس، قبطان سفينة وقائد عمارة امبراطور فرنسا الراسية حاليا في مرسى الجزائر مزودا بتفويض من الامبراطور، لانهاء الخلاف الذي حدث مع (ايالة الجزائر) وسيادة علي داي باشا والديوان وأوجاق الجزائر، بأن كل التظلمات والشكاوي السابقة التي حدثت بين الامتين تعتبر منتهية بالنسبة لكل من الطرفين وبمقتضى ذلك فان الفارس المعني باسم الامبراطور من جهة والديوان من جهة أخرى يعلنان أنه ليس بينهما أي شيء يطالبان به بعضهما البعض.

البند - 2

واذا حدث أن التقت السفن الحربية الجزائرية في البحر مع سفن فرنسية وأذيا بعضهما البعض خلافا لما تنص عليه المعاهدة فانه يتم التقصي فيما اذا كان المخطئ هو الفرنسي أو الجزائري، وبعد تبين الحقيقة، فاذا كان الجزائري هو المعتدي فان داي الجزائر يتعهد بمعاقبته بشدة مثالا للآخرين واذا كان المعتدي هو الفرنسي فانه يتم تسليمه للقنصل الفرنسي الذي يتحتم عليه معاقبته كذلك.

البند - 3

واذا حدثت بعض الخلافات بين امبراطور فرنسا وبين (إيالة) الجزائر وأدت هذه الى القطيعة فانه يعطى أجل مدته ثلاثة أشهر للفرنسيين المقيمين في مملكة الجزائر للخروج منها بممتلكاتهم وسلعهم وأمتعتهم.

البند ـ 4

في حالة التقاء السفن الحربية الجزائرية بالمراكب الفرنسية وحتى في حالة ما اذا وقعت معركة بينهما فان «ايالة» الجزائر لن تؤذي أي أحد من الفرنسيين المقيمين بالجزائر ولا أولئك الذين يعملون في الشركة الافريقية (الباستيون سابقا) بسبب ذلك، تتعهد «الايالة» المعنية بكونها لن تقوم باساءة معاملة هؤلاء الفرنسيين ولكنها ستعاقب ذويها المخطئين.

البند ـ 5

إذا ما ساق بحارة مغاربة مراكب فرنسية الى ميناء الجزائر فانهم لا يستطيعون بيعها وانما يجبرون على مغادرة الميناء خلال الأربع والعشرين ساعة.

البند ـ 6

في حالة التقاء السفن الحربية الجزائرية بمراكب وبسفن فرنسية في البحر ووقع بينها تبادل قذائف المدفع ونيران البنادق خطأ ويتم الاستيلاء على المراكب الفرنسية واقتيادها الى الجزائر وحتى في حالة ما اذا كان هناك قتلى فانه يتم أولا التحري عمن هو المخطئ هل هو القبطان الفرنسي أم القبطان الجزائري، لمعاقبة المخطئ (البادئ بالاعتداء) بشدة فالجزائر من طرف الداي والفرنسي من طرف بلاط فرنسا، ويتم تسليم القبطان الفرنسي الى قنصل فرنسا مع سفينته وشحنتها.

البند ـ 7

واذا حدث أن ساق البحارة الجزائريون مركبا، كان قد أخلي من طرف بحارته خوفا منهم لاعتقادهم بكونهم من بحارة سلافان، القنصل الفرنسي يمكن له أن يطلب بحجز هذا المركب الى أن يتم التعرف على جنسيته خوفا من أن يكون مركبا فرنسيا، ويسلم اليه اذا تم التأكد بكونه مركبا فرنسيا بالفعل[61].

النص رقم : 27

اقرار وتثبيت للمعاهدة الخاصة بالباستيون المبرمة سنة 1695 في 23 ماي 1767 , مع إضافة ترتيبات جديدة (62)

مضمون هذا المكتوب هو ما يلي :

في عام ألف وسبعمائة وثمانين وفي آواخر شهر ذي الحجة فان وكيل الباستيون (بمدينة الجزائر) قد تغير وحل محله السيد مايفرون، وعلى اعتبار أنه تم الاتفاق في الماضي مع السيد كاسيل على دفع اتاوات في كل مرة يتم فيها تغيير الوكيل وهي مفصلة كالآتي :

للسيد الباشا عشرة آلاف قرش قسنطيني وتدفع كذلك ستة آلاف صيام الى مانحي الجوازات، لكنه في هذه السنة السعيدة قد تم الاتفاق مع قنصل فرنسا المدعو فاليير بكونه في المستقبل اذا تم تغيير وكيل الباستيون فان الاتاوات المنصوص عليها اعلاه لن تحصل قبل عشر سنوات لكن الاتاوات من الأقمشة ستبقى سارية المفعول وتحصل دائما عند تغيير الوكيل سواء مرت عشر سنوات أم لم تمر.

قد تم الاتفاق على هذا كله حسب هذا الترتيب ويدفع السيد مايفرون العوائد كما جرت به العادة في الماضي سواء تلك التي تتعلق بالقماش أو النقود، وفي المستقبل اذا لم يتم تغيير الوكيل بعد عشر سنوات فان الوكيل القائم سيحصل على تثبيت اعتماده ويدفع العوائد من الأقمشة والنقود. هكذا تم الاتفاق على هذا الترتيب لينفذ عند المناسبة.

حرر في 25 ذي الحجة سنة 1180.

النص رقم : 28

اقـرار وتثبيت للمعاهـدة الخاصـة بـالبـاستيـون المبرمة سنة 1695 في 10 جوان 1768 (63)

موضوع هذا المكتوب هو أنه في سنة المائـة الحادية عشرة واثنـان وثمانين وفي نهاية هلال محرم في عهد الامجد القوي محمد باشا بن عثمان داي وحاكم مدينة الجزائر دار الجهاد، قد امتثل السيد فالبير قنصل فرنسا في هذه المدينة بمعية السيـد مايفـرون وكيل المنتفعين ببـاستيون فـرنسا أمـام الميليشيـاالمنصورة لاقـرار المعاهـدة التي بين أيـديهمـا والمتعلقـة بشؤون الباستيون، لقد اعتبر طلبهم عادلا ومعقولاً وأصغينا اليه بكل رضاء.

لقد أقرت هذه المعاهدة من الطرفين في مجموعها وفي كل بنودها بصفة خاصة، وتم تثبيتها في شكلها ومضمونها لاحترامها من طرف كل من الجانبين وعدم المساس بأي بند من بنودها. ان المباني الموجودة بالقالة لا ينقص منها ولا يزاد عليها كما يسمح للسادة المنتفعين بباستيون فرنسـا تلبية لـطلبهم، بالذهاب للاتجار في المرفإ المسمى تكوش بنفس الطريقة المتبعة في الموانئ الأخرى التي يرتادون اليها وفقا للمعاهدة التي بين أيديهم بدون أن يقلقهم أحد أو يمنعهم من ذلك.

ولكي لا يحدث أي شيء من شأنه الاخلال بهذه المعاهـدة فقد تم تحرير هذا المكتوب لاحترام ذلك.

النص رقم : 29

اقرار وتثبيت للمعاهدات المبرمة مع تمـديدهـا لمائة سنة أخرى وإضافة ترتيبات جديدة لها في 29 مارس 1790 (64)

موضوع هذا المكتوب، هـو أنه في عـام 1204 الجاري من التـاريخ

وفي أول يوم من رجب قدم السيد باندو سانفيل موفدا من طرف الهجري امبراطور فرنسا الى الأمجد المعظم محمد باشا، بصفته مبعوثا فوق العادة من طرف امبراطور فرنسا وتم الاتفاق بيننا على أن المعاهدات المبرمة بين الجزائر وخاصة تلك التي وقعت سنة 1133 للهجرة مع البنود التي الحق بها على مختلف الفترات تبقى سارية المفعول بكاملها وبكل قيمتها بشرط الآ تعطى جوازات فرنسية الى الاجانب وهو شيء إن يحدث لا يمكن الا أن يؤدي الى سوء التفاهم بين الدولتين المتعاقدتين، وعلى ذلك فان السلم تم اقراره وتثبيته والذي قد مدد الى مائة سنة أخرى متصلة.

حرر في الجزائر في 12 رجب سنة 1204 الموافق 29 مارس 1790.

وأيضا فقد تم التنصيص في المعاهدات القديمة [65] المبرمة بين الجزائر وفرنسا بكونه مراعاة لامبراطور فرنسا، فان بحارة «الايالة» سوف يقومون بعملياتهم على بعد ثلاثين ميلا من الشواطئ الفرنسية وباعتبار أن هذا الاشتراط كان مصدر نزاعات متكررة، فقد تم الاتفاق بين الطرفين على الغائه، ومن الآن فصاعدا فان حدود هذه الحصانة سواء بالنسبة للسفن الجزائرية أو بالنسبة لاعدائهم، تكون على مرمى المدفع من الشواطئ الفرنسية أو على شواطئ جزيرة كورسيكا، سواء توجد مدافع على الساحل أو لا توجد، بحيث أنه في داخل هذا النطاق المحدد الجديد فان بحارة «الايالة» يكونون في مأمن من أعدائهم، كما انه لا يجوز أن يزعجوا أحدا من مراكب أعدائهم الموجودين بداخله، ولن يصبح هذا البند سائر المفعول الا بعد أربعة أشهر من توقيع هذا التثبيت لكي يتمكن بلاط فرنسا من اخطار الدول الاجنبية بذلك.

حرر في الجزائر في 12 رجب سنة 1204 الموافق 29 مارس 1790.

واذا أرتأى بلاط فرنسا ضرورة تغيير شكل الجوازات التي يمنحها لسفنه التجارية فانه يمكنه ذلك مع مراعاة العقود والشروط السابقة التي تم اقرارها، إن سلمنا سيكون راسخا ودائما وسيدوم مائة سنة.

حرر في الجزائر في 12 رجب 1204 الموافق 29 مارس 1790.

النص رقم : 30

اقـرار وتثبيت للمعاهـدة الخاصـة بـالبـاستيـون المبرمة سنة 1695 مع اضافة ترتيبات جديدة (66)

في عام ألف ومائتين وأربعة وفي شهر شوال وبعد ما تمّ الاقرار وتثبيت السلم بين بلاط فرنسا والجزائر، فان صاحب السعادة محمد باشا، استجاب الله لدعائه، قد طلب زيادة في العوائـد المقررة والتي مقـدارها الآن ألف ومائتين وواحد وعشرون قرشا محليا «قسنطيني» (67) تدفعها الشركة الافريقية كل شهرين الى الباب المشرّف (68) (كذا) ؛ وبعد ما قامت الشركة بمشاورات مساهميها وافق المعنيون على هذه الزيادة، وبناء على ذلك فقد امتثل أمامنا قنصل فرنسا المعتمد لدينا بصحبـة وكيل الشـركة القـائم على شؤون بيت جيمون التجارية، وبعد التباحث معنا تم الاتفاق على ما يلي :

فمنذ الآن فصاعدا فانها تلغى العوائد التي قيمتها ألف وواحد وعشرون قرشا محليا وتستبدل بأخرى التي مبلغها أربعة آلاف وخمسمائة قرش محلي بثلاث بطاك للقرش الواحد التي ستدفع كل شهرين.

كما تستمر الشركة في دفع الاتاوة الى باي قسنطينة حسب العادة والتي مبلغها خمسمائة قرش بوني كل شهرين، لقد عقد هذا الاتفاق برضاء كل من الطرفين.

حرر في هلال شوال سنة 1204 للهجرة الموافق 23 جوان 1790 للتاريخ المسيحي.

النص رقم : 31

اقرار وتثبيت للمعاهـدات السابقـة مـع النـظام الجديد في فرنسا (قيام الجمهوريـة) 20 ماي 1793 (69)

مهما يكن محتوى الاتفاقات والشروط التي تظمنتها بنود المعاهدات والموجودة بين يدي قنصلكم هنا، ورغبة منا في مـراعاة هـذه المعاهـدات وتنفيذها كما هو الشأن في السابق، فاننا قررناها ونقرها ؛ وهذا الاقرار سجلناه من طرفنا على معاهداتنا هذه التي هي بين يدي قنصلكم، لقد كتبنا لكم هذه الرسالة لنخطركم بموقفنا هذا.

النص رقم : 32

هدنة غير محدودة المدة (جويلية (1800) (70)

هدنة غير محدودة أبرمت بين مصطفى باشا داي الجزائر وبين المواطن شارل فرانسـوا ديبوا تـانفيل المفـوض العام للعـلاقات الخـارجيـة مكلف بالتفاوض من أجل اقرار السلم مع هذه «الايالة».

البند ـ 1

ابتداء من اليوم تتوقف كل الاعمال العدائية بين الامتين.

البند ـ 2

سيعـطي الداي في الحين أوامـره لكل ريـاس سفنه بـاحتـرام العلم الفرنسي كما يتعهد المواطن ديبوا تانفيل بقيام حكومته باعطاء الأوامر تمنع ضباط سفنها الحربية من مهاجمة السفن الجزائرية.

البند ـ 3

كل مركب يتم الاستيلاء عليه من طرف أو من آخر بعد 38 ميسيدور (جويلية) سيتم رده مع بحارته وشحنته.

البند ـ 4

وفي انتظار ابرام معاهدة سلم نهائية فان المراكب الجزائرية تستقبل في الموانئ الفرنسية كما تستقبل سفن الجمهورية في موانئ هذه «الايالة».

البند ـ 5

وفي حالة حدوث بتر لهذه الهدنة فانه يتم الاتفاق على أن يعطي الطرفان لبعضهما البعض اشعارا باستئناف العمليات العسكرية بثلاثين يوما قبل البدء فيها.

الجزائر في 30 ميسيدور السنة 8 من الجمهورية، 28 من هلال صفر سنة 1215.

النص رقم : 33

معاهدة السلم بين فرنسا و«إيالة» الجزائر المبرمة في 7 نيفوس (ديسمبر) السنة العاشرة من الجمهورية الموافق 23 هلال شعبان عام 1216 للهجرة (71).

إن الحكومة الفرنسية و«إيالة» الجزائر تعترفان بكون الحرب ليست حالة طبيعية بين الدولتين وانه مما يتلاءم وكرامة ومصالح كل منهما هو اعادة أواصر العلاقات القديمة بينهما.

وبمقتضى ذلك فان مصطفى باشا داي، باسم «ايالة» الجزائر والمواطن

شارل فرانسوا ديبوا تانفيل القائم بالاعمال والمفوض العام للعلاقات الخارجية والتجارية للجمهورية الفرنسية مزود بصلاحيات مطلقة من طرف القنصل الأول لاقرار السلم مع «الايالة».

البند ـ 1

تعاد العلاقات السياسية والتجارية بين الدولتين الى الحالة التي كانت عليها قبل القطيعة.

البند ـ 2

إن المعاهدات والاتفاقات والمشارطات القديمة يتم إعادة إقرارها والتوقيع عليها في اليوم الذي يوقع فيه على هذا الاتفاق من طرف كل من الداي ووكيل الجمهورية.

البند ـ 3

تعيد «إيالة» الجزائر الى الجمهورية الفرنسية امتيازات الشركة الافريقية بنفس الطريقة وبنفس الشروط التي كانت تتمتع بها فرنسا قبل القطيعة.

البند ـ 4

إن النقود والامتعة والسلع التي استولى عليها أعوان «ايالة» الجزائر في الوكالات (وكالات الشركة) سيتم استردادها بعد استخلاص المبلغ المستحق من العوائد منها عند اعلان الحرب في 7 نيقوس (27 ديسمبر 1798) من العام السابع، ولهذا الغرض فان الطرفين يعدان حسابهما لتسوية هذه المسألة بالتراضي.

البند ـ 5

لا تدفع اللزمة الا بعد أن يستقر الفرنسيون في مراكزهم.

البند ـ 6

وعند هذا التاريخ ولغرض تعويض الشركة الافريقية عن الخسائر التي

شارل فرانسوا ديبوا تانفيل القائم بالاعمال والمفوض العام للعلاقات الخارجية والتجارية للجمهورية الفرنسية مزود بصلاحيات مطلقة من طرف القنصل الأول لاقرار السلم مع «الايالة».

البند ـ 1

تعاد العلاقات السياسية والتجارية بين الدولتين الى الحالة التي كانت عليها قبل القطيعة.

البند ـ 2

إن المعاهدات والاتفاقات والمشارطات القديمة يتم إعادة إقرارها والتوقيع عليها في اليوم الذي يوقع فيه على هذا الاتفاق من طرف كل من الداي ووكيل الجمهورية.

البند ـ 3

تعيد «إيالة» الجزائر الى الجمهورية الفرنسية امتيازات الشركة الافريقية بنفس الطريقة وبنفس الشروط التي كانت تتمتع بها فرنسا قبل القطيعة.

البند ـ 4

إن النقود والامتعة والسلع التي استولى عليها أعوان «ايالة» الجزائر في الوكالات (وكالات الشركة) سيتم استردادها بعد استخلاص المبلغ المستحق من العوائد منها عند اعلان الحرب في 7 نيقوس (27 ديسمبر 1798) من العام السابع، ولهذا الغرض فان الطرفين يعدان حسابهما لتسوية هذه المسألة بالتراضي.

البند ـ 5

لا تدفع اللزمة الا بعد أن يستقر الفرنسيون في مراكزهم.

البند ـ 6

وعند هذا التاريخ ولغرض تعويض الشركة الافريقية عن الخسائر التي

تكبدتها فان الداي يمنحها الاعفاء عن اللزمة لمدة سنة.

البند ـ 7

لا يمكن استرقاق الأسرى الفرنسيين في مملكة الجزائر في أي ظرف وتحت أي مبرر كان.

البند ـ 8

إن الفرنسيين الذين تم أسرهم تحت راية عدو «الايالة» لا يجوز استرقاقهم حتى ولو قام المركب الذي أسروا عليه بالدفاع عن نفسه، الا اذا كانوا من بحارة هذا المركب أو جنود وأسروا وبأيديهم أسلحة.

البند ـ 9

إن الفرنسيين العابرين أو المقيمين في مملكة الجزائر يخضعون لسلطة وكيل الحكومة الفرنسية ولا يجوز لا «للايالة» ولا لأعوانها أن يتدخلوا في شؤون الادارة الداخلية لفرنسا في أفريقيا.

البند ـ 10

لا يجوز إجبار المراكب الفرنسية سواء منها التابعة للدولة أو للخواص على شحن أي شيء رغما عنها ولا التوجه الى أية جهة لاتريد الذهاب اليها.

البند ـ 11

لا يعتبر وكيل الجمهورية ملزما بتسديد أي دين للخواص من أمته الا اذا تعهد بذلك كتابة.

البند ـ 12

واذا حدث نزاع بين فرنسي وواحد من الرعايا الجزائريين فانه لا يمكن محاكمته الا من طرف السلطات العليا بحضور المفوض (القنصل) الفرنسي.

البند ـ 13

إن سعادة الداي يتعهد بتسديد كل المبالغ التي يكون رعاياه قد اقترضوها من الفرنسيين كما يتعهد المواطن تانفيل باسم حكومته بتسديد كل الديون المشروعة المستحقة للرعايا الجزائريين .

البند ـ 14

كل ممتلكات الفرنسيين الذين توفوا في الجزائر توضع تحت تصرف المفوض (القنصل) العام للجمهورية .

البند ـ 15

يحق للقائم بالأعمال ولأعوان الشركة الافريقية اختيار مترجمهم وسماسرتهم .

البند ـ 16

إن القائم بالاعمال والمفوض العام للجمهورية الفرنسية يستمر في التمتع بكل الاعتبارات والحقوق والحصانة والامتيازات التي منحتها له المعاهدات القديمة كما يحتفظ بحق السبق والاولوية على كل أعوان الأمم الأخرى .

البند ـ 17

إن مسكن المفوض (القنصل) الفرنسي يعتبر حرمة ولا يجوز لأية قوة عمومية (شرطة وجمارك الخ . . .) الدخول اليه الا اذا طلب المفوض الفرنسي نفسه ذلك من رئيس حكومة الجزائر .

البند ـ 18

في حالة القطيعة، لا سمح الله ! بحدوث مثل ذلك أبد، فانه يعطي للفرنسيين مدة ثلاثة أشهر أجلا لانهاء اعمالهم، وخلال هذه المدة فانهم يتمتعون بحرية كاملة وحماية مطلقة في ظل المعاهدات كما في حالة السلم

والمراكب التي ترتاد موانئ المملكة خلال ثلاثة أشهر هذه تتمتع بنفس هذه الامتيازات.

البند ـ 19

إن سعادة الداي سيعين صالح خوجة للذهاب الى باريس بصفة سفيرا.

حرر في 27 من شعبان سنة 1216، الداي مصطفى باشا، وبمقتضى الصلاحيات المطلقة الممنوحة من القنصل الأول بونابرت للقائم بالأعمال والمفوض العام للعلاقات الخارجية والتجارية للجمهورية في الجزائر ديبوا تانفيل.

النص رقم : 34

اقرار وتثبيت للمعاهدات المبرمة في السابق مع النظام الجديد في فرنسا [72]

موضوع هذا المكتوب هو ما يلي:

في عام ألف ومائتين وستة عشر للهجرة وفي يوم 22 من هلال شعبان، فان سعادة مصطفى باشا عقد السلم مع الأمة الفرنسية وأقرت وثبتت المعاهدات الماضية ولهذا الغرض حرر هذا المكتوب وسجل هنا في يوم 22 شعبان سنة 1116 للهجرة الموافق 10 نيفوس السنة العاشرة من الجمهورية الفرنسية [73]

النص رقم : 35

إقرار وتثبيت للمعاهدات السابقة من طرف الداي أحمد باشا (74)

لقد قتل مصطفى باشا وصعدت روحه الى الخلود في الايام الأولى من شهر جمادى الخير من سنة 1220 وخلفه صاحب السمو أحمد باشا، استجاب الله لدعائه، في منصب الداي، فان الصداقة والسلم وحسن التفاهم بيننا وبين الأمة الفرنسية وامبراطورها ستستمر ولهذا الغرض فاننا أقررنا ونقر المعاهدات القديمة التي بيننا وقد حررنا هذا المكتوب شهادة منا بذلك.

حرر في الايام الاولى من شهر جمادى الخير سنة 1220 في الجزائر المحروسة، شهر ديسمبر 1805.

النص رقم : 36

اقرار وتثبيت المعاهدات السابقة على إثر عودة الملكية البربونية الى فرنسا من طرف الداي علي باشا (75)

موضوع تحرير هذا المكتوب هو ما يلي :

في السنة الجارية 1229 تنازل رئيس الحكومة الفرنسية بونابرت عن العرش وخلفه لويس الثامن عشر من أحفاد الملوك القدامى الذي اختير امبراطورا مكانه، نرجولكم حضرة الامير وبمساعدة عيسى بن مريم أن تتربعوا على عرش القوة والمجد والبركة.

في هذا اليوم 28 رجب من هذا العام السعيد واستجابة لرسالة جلالته ملك فرنسا والتي حملها الينا الفارس مينار فان السلم القائم بيننا قد أقررناه

وأثبتناه، وصداقتنا ارسخناها وقد سجلنا ذلك على هذا المكتوب.

حرر في 28 من رجب سنة 1229 الموافق 12 جويلية 1814 (76).

النص رقم : 37

البند الاضافي الملحق بمعاهدة 1695 الخاصة بالباستيون التي وقع اقرارها وتثبيتها في 17 مارس 1817 (77)

سبب تحرير هذا المكتوب هو ما يلي :

بمقتضى معاهدات السلم القائمة بين بلاط فرنسا و«إيالة» الجزائر وأواصر الصداقة التي تربط بينهما فان المعاهدات والاتفاقات التي أبرمت بينهما عام 1107 (الموافق لسنة 1695) لمصلحة الشركة الافريقية والتي تم إقرارها وتثبيتها من جديد على عهد أحمد باشا داي الجزائر (1805) تقر من جديد وتثبت حسب الشروط التالية :

ان العوائد المنصوص عليها في اتفاق عام 1104 (1790) كان قد قدر مبلغها بأربعة آلاف وخمسمائة قرش بوني الذي يساوي ثلاثة بطاك شيك للقرش الواحد، تدفع كل شهرين، ومن الآن فصاعدا فان هذه العوائد ترفع الى مبلغ خمسة وعشرين ألف دورو الذي يساوي خمسة بطاك شيك للدورو الواحد وتدفع الى ديوان الجزائر كل ستة أشهر ومجمل العوائد السنوية «اللزمة» يكون مبلغه خمسين ألف دورو المكونة من خمسة بطاك شيك للدورو الواحد.

وكذلك بالنسبة للاتاوة التي تدفع لباي الشرق (قسنطينة) فانها تلغي تلك التي كانت تدفع كل شهرين والذي كان مبلغها خمسمائة قرش بوني ليحل محلها اتاوة مقدارها تسعة آلاف قرش بوني عن كل ستة أشهر يكون مجمل ما يدفع من هذه الاتاوة سنويا هو مبلغ أربعة وخمسين ألف بطاك شيك والتي ستدفع من الآن فصاعدا الى الخزينة بالجزائر على قسطين كل قسط

مبلغه تسعة آلاف قرش بوني (27 ألف بطاك شيك) بشرط أن تبقى أسعار الجلود والشموع والصوف على ما كانت عليه في الماضي بالاضافة الى تسليم خمسمائة قفيز من القمح للشركة كل سنة حسب سعر السوق.

كما تم الاتفاق على ألا يستقر لا في القل ولا في مدينة جيجل لا أعوان القنصل ولا أعوان الشركة، كما لا يسمح لمراكبها بارتياد هذين الميناءين، واذا ما رغب سكان المدينتين في بيع الشمع والشحم والجلود فانه يتحتم عليهم حمل هذه السلع الى بونة حيث يستطيع الفرنسيون شراءها هناك حسب العادة المتبعة، واذا ما قام هؤلاء ببيع هذه السلع في غير مدينة بونة أو لأشخاص آخرين من غير فرنسيي الشركة فان هذه السلع سوف تصادر لمصلحة الخزينة والتجار يعاقبون بشدة. كما اتفق كذلك بكون الفرنسيين المستقرين في بونة لا يستطيعون اكتراء أكثر من ثلاثة أو أربعة منازل لسد حاجة تجارتهم وحفظ المرجان ؛ ولا يسمح لهم باستئجار منازل أخرى.

وعلى هذه الشروط تم عقد هذا الاتفاق في الجزائر في سنة 1232 في 25 من شهر ربيع الأخير.

ملحق :

إن الاتاوة التي تخص القنطارين من المرجان والتي تدفع الى مدينة الجزائر تتكون من قنطار من الصنف الاول والقنطار الآخر من الصنف الثاني بدون المساس بالقنطار من المرجان الذي يدفع عادة لباي الشرق ولا بالاتاوة التي تدفع كل عشر سنوات للباشا والتي مقدرها ألفي قرش بوني ولا بتلك التي تدفع للكتاب الكبار والتي مقدارها ألف ومائتان وثلاثة وتسعون قرشا تحت أسم حق أسكاريا (التسجيل).

النص رقم : 38

معاهدة 26 أكتوبر 1817 الخاصة بالباستيون [78]

الغرض من تحرير هذا المكتوب هو التنصيص على مايلي :

إن الاتفاق الذي أبرم عام 1204 (1790) بين «الايالة» وبلاط فرنسا

حول الباستيون وبونة والذي ينص على أن العوائد التي تسدد عند دفع رواتب عسكر الأوجاق يكون مبلغها أربعة الأف وخمسمائة قرش كامل تدفع الى هذه المدينة العظيمة (الجزائر) بالاضافة الى الخمسمائة قرش بوجي تدفع لباي قسنطينة وعلى هذا الأساس أيضا تم الاتفاق في هذا اليوم 15 من هلال ذي الحجة من عام 1332 مع عاهل الجزائر الوالي علي باشا، باركه الله ورعاه، على إقرار وتثبيت الاتفاق المشار اليه (1790) (79). ولهذا الغرض حرر هذا المكتوب وتم تسجيله.

حرر في 15 من ذي الحجة عام 1332 الموافق 12 أكتوبر 1817.

النص رقم : 39

معاهدة 24 جويلية 1820 الخاصة بالباستيون (80)

الغرض من تحرير هذا المكتوب، حسب العادات والاتفاقات هو ما يلي :

تأكيدا للسلم وحسن التفاهم والصداقة القائمة بين بلاط فرنسا و«ايالة» الجزائر فان المعاهدات المبرمة عام ألف ومائة وسبعة للهجرة (1695) والرسائل المقرة لها نثبتها ونقرها من جهتنا في هذا اليوم الثالث عشر من شهر شوال من سنة ألف ومائتين وخمسة وثلاثين في عهد الاسعد العظيم حاكم الجزائر حسين باشا باركه الله ورعاه، بموافقة الديوان وبالشروط الجديدة التالية :

منذ الآن، فان وكلاء الباستيون يجب أن يدفعوا أثناء فترة دفع مرتبات عساكر الأوجاق (كل شهرين) لخزينة «الايالة» اثني عشر ألف وخمسمائة بطاك كاملة وكل بطاك، كاملة تساوي ثلاثة بطاك شيك مما يجعل المبلغ الاجمالي للسنة الكاملة هو خمسة وسبعون ألف بطاك كاملة، وبالاضافة الى ذلك فانه يجب أن يدفعوا كذلك للخزينة قنطارين من المرجان كل سنة قنطار من النوع الرفيع والقنطار الآخر من النوع المتوسط، كما يجب أن يدفعوا لباي المشرق في نهاية كل ستة أشهر في الربيع وفي الخريف ثمانية آلاف بطاك كاملة،

بحيث يكون المبلغ الاجمالي الذي سيدفع له هو ستة عشرة ألف بطاك كاملة، وكذلك يدفعون له كل سنة قنطارا من المرجان، وبالمقابل فان سعر الجلود والصوف والشمع الذي يشترونه يبقي ثابتا على السعر القديم كما أنهم يستطيعون شراء كل سنة خمسمائة قفيز من القمح لأجل معاشهم حسب السعر الجاري في السوق. ولا يسمح باستقرار الاعوان الفرنسيين في كل من مدينتي القل، وجيجل كما يمنع على مراكبهم الارتياد الى هذين الميناثين ولا شراء أية سلعة بها : لا الصوف ولا الشمع ولا الجلود. وعندما يريدون اقتناءها فانهم سيشترونها في بونة وحسب العادة فان الفرنسيين هم وحدهم الذين لهم الحق في شراء هذه المواد وانه لا يجوز بيعها في غير هذا المكان (بونة) ولا لأحد غيرهم، وسيتعرض المخالفون لمصادرة أملاكهم ومتابعتهم، كما اننا لا نقبل بقيام الوكيل الفرنسي باكتراء أكثر من ثلاثة أو أربعة منازل في بونة، وصيادو المرجان لا يجوز لهم اكتراء غيرها بأسمائهم وبالاضافة الى ذلك، فعند مرور كل عشر سنوات فانه سيدفع للباشا الاتاوة المستحقة على الباستيون والتي مبلغها ألفا بطاك كاملة والتي يطلق عليها اسم نقود الباشماك. وكذلك اتاوة الكتاب الكبار وغيرهم والتي مقدارها ألف ومائتان وثلاثة وتسعون بطاكا كاملة كما نص بذلك في المعاهدة القديمة، وكلما تغير وكيل الباستيون (المقيم في مدينة الجزائر) فانه يجب عليه دفع هاتين الاتاوتين لمستحقيها.

حرر في 13 شوال سنة 1235 الموافق 24 جويلية 1820.

النص رقم : 40

معاهدة الاستسلام

«اتفاق بين الكونت دي بورمون القائد العام للجيش الفرنسي وسموه داي الجزائر» [81].

تسلم القصبة وكل الحصون التابعة للجزائر وكذلك ميناء هذه المدينة للقوات الفرنسية هذا الصباح، على الساعة العاشرة بتوقيت فرنسا.

يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي لسمو داي الجزائر بان يترك له حريته وكذلك كل ثرواته الشخصية.

يستطيع الداي أن ينسحب مع عائلته وثرواته الشخصية الى أي مكان يختار الاستقرار فيه، وما دام مقيما في الجزائر فانه يكون هو وعائلته تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسي، وستقوم فرقة من الحرس بضمان أمنه وأمن عائلته.

يؤمن القائد العام لجميع أفراد الميليشيا نفس الامتيازات ونفس الحماية.

تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة، ولن ينال من حرية السكان من جميع الطبقات ولا من دياناتهم، وممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم.

ان القائد العام يتعهد بشرفه على احترام ذلك. إن تبادل هذا الاتفاق سيتم قبل الساعة العاشرة من هذا الصباح وستدخل القوات الفرنسية بعدها الى القصبة، ثم على التوالي الى كل حصون المدينة والبحرية.

في المعسكر أمام الجزائر 5 جويلية 1830

دي بورمون خاتم الداي

حسين باشا

هوامش الباب الثالث

ج ⑤ (1) ـ المصدر : A. N. P./Marine B 7. 520

تبدأ المعاهدة بمدخل يشرح الظروف التي تم فيها توقيع هذه المعاهدة : وان مندوبين جزائريين أوفدا الى مرسيليا وطلبا ابرام اتفاق جديد، لقد جاء المندوبان بنية الاتصال بملك فرنسا (لويس الثالث عشر) ويحملان معهما عروضا محددة، وفي هذا المدخل أيضا هناك اشارة الى أن حاكم مقاطعة البروفانس أوفد مبعوثا في الشهور الاخيرة الى الجزائر، لقد اتصل هذا المبعوث بالسلطات هناك واحتج على خرق المعاهدة الاخيرة التي وقعت منذ سنتين، وان السلطات الجزائرية قد ابلغته بكونها سوف ترسل مندوبين بمقترحات لتوقيع الاتفاق مع فرنسا، كما يشير المدخل الى أن هذه المقترحات لم تستقبل بحماس من طرف ملك فرنسا الذي كان متذمرا من التجاوزات التي كانت تقع على الفرنسيين من طرف البحارة الجزائريين وأنه قد أمر باعداد قوات لإرسالها ضد مدينة الجزائر، لكن وصول المندوبين أوقفا هذه الاستعدادت، وان ملك فرنسا قد أعطى تفويضا لحاكم مقاطعة بروفانس الدوق دي غيز من أجل التفاوض والتعاقد معهما، والمندوبان الجزائريان أكدا من جهتهما باسم سلطات بلادهما باحترام المعاهدات في المستقبل، وان ما وقع في الماضي من تجاوزات كان بفعل الافراد، والسلطات التي تمسك بزمام الموقف بين يديها الآن سوف لن تسمح بذلك في المستقبل وأن كلاّ من في الجزائر يحبذ فكرة عقد صلح مع فرنسا.

ج ⑤ (2) ـ يجب أن تفهم هذه الكلمة بمدلولها الذي كان لديها في ذلك الوقت والذي يعني البحارة العسكريون.

ج ⑤ (3) ـ ترجمنا كلة (la barbarie) الموجودة في المعاهدة بكلمة البلاد المغربية.

ج ⑤ (4) ـ ان البحارة المغاربة في هذا العهد كانوا برفعون راية واحدة.

ج ⑤ (5) ـ كلمة الأتراك هي مرادفة لكلمة المسلم، عند الاوروبيين في هذا العصر.

ج ⑤ (6) ـ مقاطعة فرنسية كانت قبل الثورة الفرنسية تتمتع باستقلال ذاتي.

ج ⑤ (7) ـ وجدنا هذه اللفظة هكذا في النسخ الثلاثة للمعاهدة الموجودة في هذا المجلد، وهي تحريف بدون شك للكلمة الاصلية باللغة التركية أثناء ترجمتها الى الفرنسية، وتهدف على ما يبدو الى تبرير مذبحة الوفد الجزائري التي حدثت بعد ذلك. ومهمة هذين المندوبين كما حددها هذا الترتيب هي مشابهة لمهمة قنصل فرنسا بالجزائر.

ج ⑤ (8) ـ لقد ترجمنا نص هذه المعاهدة كاملا.

ج ⑤ (9) ـ المصدر : A. N. P./Marine B7 520

ج ⑤ (10) ـ تحتوي هذه المعاهدة على 13 بندا والبند الاخير لا يحتوي على أي قرار أو ترتيب وانما يسجل بكون المعاهدة قد أبرمت بحضور الشخصيات الكبيرة في الديوان التي تعهدت باحترامها وتنفيذ ماجاء فيها.

ج ⑤ (11) ـ المصدر A. N. P./ Marine B^7 520

ج ⑤ (12) ـ المصدر A. N. P./Marine B^7 520 تبدأ المعاهدة بمدخل وهو كما يلي «سود المعاهدة التي
عقدت بخصوص باستيون فرنسا مسكاريس المشهورة باسم القالة بين الباشا وديوان الجزائر
وبحضور كل القضاة والمفتيين والقضاة (كذا) وبين جون باتيست دي كوكيل سيل، وعضو في
مجلس الملك في عام ألف وستمائة وأربعين وفي السابع من جويلية الموافق لعام ألف
وخمسين وفي الخامس من هلال ربيع الأول تفويض المسلمين لأجل تجارة الصوف والشمع
وسلع أخرى وكذلك لصيد المرجان من عند القل الى الرأس الحمراء والذين تعهدوا وأقسموا
على احترامها وهي كما يلي».

ج ⑤ (13) ـ حول قيمة الدوبل أو الدبلون انظر : الفصل I هـ. 44

ج ⑤ (14) ـ المصدر : A. N. P./ Marine B^7 520

ج ⑤ (15) ـ منذ عام 1659 أزيح الباشوات عن مكانة الصدارة التي كانت لهم في التعامل مع الدول الاجنبية
وأصبح يحتل هذه المكانة موظفون يعينون دوريا من طرف الديوان وهذا التطور سيؤدي الى
ظهور نظام لدايات عند أواخر العقد السادس من هذا القرن.

ج ⑤ (16) ـ النوبة وتعني الحامية، وفي مدينة القل كانت توجد حامية من عساكر الأوجاق تعدادها 20 رجلا.

ج ⑤ (17) ـ حوالي 38[illegible] فرنكا.

ج ⑤ (18) ـ المصدر : A. N. P./Marine B^7 523 جاء في مدخل المعاهدة ما يلي : «في سنة 1666 وفي
السابع عشر من شهر ماي على عهد شديد التعلق بالمسيحية الأقوى، الاسعد والذي لا يقهر
لويس الرابع عشر امبراطور فرنسا ونافار (كذا)، فان السيد اندري تروبير نبيل في بلاط جلالته
والقائد العام لقواته البحرية قد أوفد من طرف الأعلى والأقوى سيدي فرانسوا دي فاندوم الدوق
دي بوفور وأمير مارتيغ والمأمور العام للبحرية والتجارة، على إثر رسالة بعث بها الأمجد الباشا
والديوان وأوجاق مدينة ومملكة الجزائر، والتي عبروا فيها عن رغبتهم في إعادة الصداقة
القديمة والعلاقات الحسنة التي كانت قائمة في الماضي بين رعايا جلالته وبينهم، قد امتثل
امامهم في مدينة الجزائر وبعد أن قدم لهم رسالة اعتماد جلالته ردا على رسالة الأمجد الباشا
والديوان والاوجاق وفقا لادارة السلطان وتنفيذا لمعاهدات الامتيازات المبرمة في السابق بين
ابراطوريتي العاهلين الكبيرين، قد قرروا بارادة مشتركة اعادة اقرار السلم والصداقة بينهما
والمحافظة عليهما في المستقبل، ولهذا الغرض فقد اتفقوا على البنود التالية».

ج ⑤ (19) ـ وعقب توقيع هذه المعاهدة عقد الطرفان اتفاقا حول الاسرى ويقضي بافتداء الاسرى الفرنسيين
بدون تمييز بينهم في الرتبة أو المكانة الاجتماعية على النحو التالي : فالاسرى الذين هم في
حوزة الخواص يفتدون بنفس المبلغ الذي تم شراؤهم به والمقيد في السجلات ؛ أما أسرى
الديوان فيفتدى كل منهم بمبلغ ألف دوبل مع دفع رسم الخروج من الميناء كما هو الشأن في
الماضي، أما أولئك الذين يتم تبادلهم مع الأسرى الجزائريين الموجودين في فرنسا فلن يدفع
عنهم أي رسم.

ج ⑤ (20) ـ المصدر : A. N. P./Marine B^7 523

ج ⑤ (21) ـ المصدر : A. N. P./Marine B^7 525

ج ⑤ (22) ـ بطاك الواحدة تساوي ثماني ريالات ونصف، وحوالي مائة وعشرين ريالا تساوي سلطانيا
جزائريا، خلال المنتصف الثاني من القرن السابع عشر.

ج ⑤ (23) ـ تصرفنا في ترجمة هذه الكلمة فبدلا من كلمة دار الملك الموجودة في الترجمة الفرنسية فضلنا
استعمال كلمة دار السلطان التي كانت شائعة والتي كانت تطلق على مقر الحكومة.

ج ⑤ (24) ـ هذه المعاهدة كتبت في الأصل باللغة العربية وترجمت الى الفرنسية من طرف مترجم دار
السلطان، علي عبد الله ولم نعثر على الأصل العربي لهذه الوثيقة. انظر :

A. N. P./Marine B7 525
(25) - المصدر : A. N. P./Marine B7 527
(26) - ليفر تورنوا أو الحبه وهي عملة فرنسية كانت دارجة على عهد النظام القديم قبل الثورة الفرنسية، وقيمة الليفر بالعملة الجزائرية في هذا العصر هي حوالي احدى عشر ريالا.
(27) - يلي هذه الفقرة النموذج الذي تم الاتفاق عليه بالنسبة للجوازات التي يمنحها اميرال فرنسا للسفن هذه البلاد والشهادات التي يمنحها قنصل فرنسا بالجزائر للسفن الجزائرية.
(28) - المصدر : A. N. P/Marine B7 527 توجد نسخة لهذه المعاهدة باللغة التركية مع ترجمتها الفرنسية في A. N. F/Marine B7 214
(29) - المصدر : A. N. P/Marine B7 528
(30) - يقصد بالعثماني القرار أو الأمر الصادر من سلطات الجزائر.
(31) - توجد هذه المعاهدة في ثلاث نسخ واحدة منها باللغة التركية والترجمة الفرنسية مقابلة لها في A. N. P/Marine B7 528
(32) - المصدر : A. N. P/Marine B7 528 نظرا لأهمية هذه المعاهدة التي كانت القاعدة التي (ارتكزت عليها العلاقات بين البلدين حتى عام 1830 فاننا نعيد كتابة جميع بنودها بالرغم من تكرارها في معظمها مع بنود وترتيبات معاهدة 24 أفريل 1684
(33) - فالقنصل هو الذي يدفع مرتب هذين الشرطيين.
(34) - المصدر : A. N. P./Marine B7 529
(35) - بنود هذه المعاهدة وترتيباتها هي نفسها كما جاءت في معاهدتي 1684 و 1686 عدا البند الثالث عشر الذي لا يحتوي على ترتيبات جديدة، وانما يوضح المبررات التي دفعت سلطات الجزائر الى منح اعفاء من اللزمة لمدة سنتين لهذه الشركة وهو البند الذي أوردناه أدناه بنصه.
(36) - نفس الاجال التي حددتها معاهدتا 1684 و1686.
(37) - المصدر : A. N. P./Marine B7 529 وكذلك A. E. P./M. D. Algérie 1 انظر تفاصيل هذه المسألة في الفصل الثاني : «سنارة محمد الأمين».
(38) - المصدر : A. N. P./Marine B7 528 وكذلك A. E. P./M. D. Algérie 1 وضعت السلطات الجزائرية الجديدة التي استولت على السلطة بعد فرار الحاج حسين ميزومورطو كشرط لقبول هذه المعاهدة تسوية مشكلة الأسرى بكيفية مرضية. فمصادقة محمد الأمين اعتبرت بكونها انتزعت منه انتزاعا، كما أكد هو ذلك مما تطلب مصادقة جديدة من طرف الداي بعد أن تم تسوية هذه المشكلة.
(39) - ثبتت هذه المعاهدة وأقرت من طرف الدايات الذين تعاقبوا بدون أي تغيير حتى 1718.
(40) - المصدر : A. E. P./M. D. Algérie 15. لم نتبين أن الترجمة التي وضعت لهذه المعاهدة اثناء عملنا في الارشيفات الفرنسية، كانت ترجمة متأخرة، وأنها لم تكن الترجمة الاصلية المعمول بها عند إبرامها، ويبدو أن القنصل دوفال قد أقنع السلطات الفرنسية بنشر هذه الترجمة الجديدة وتوزيعها على الارصدة المختلفة بدعوى أنها هي الترجمة الصحيحة وان الترجمة القديمة كانت محرفة وغير دقيقة، فالترجمة التي بين ايدينا اذن، هي من وضع دوفال، وقد بدا لنا وجود تحريف ملحوظ في هذه الترجمة الجديدة خاصة في المدخل الذي تعرض لقضايا جوهرية ليست من النوع التي كانت محل الاهتمام في هذا الظرف الذي أبرمت فيه هذه المعاهدة، وإنما تدخل ضمن اهتمامات الدبلوماسية الفرنسية التي برزت في بداية العشرينات من القرن التاسع عشر، وحرصا على عدم اثارة الدهشة لدى القارئ بنشر هذا المدخل كما هو. اثرنا تجنب ذلك والاكتفاء بإيراد بنود المعاهدة كما ترجمها دوفال لاعتقادنا بكونها لم تحرف بشكل جوهري، وانما اكتفى فيها بإيراد بعض المصطلحات الجديدة مثل «الايالة» التي هي لفظة بدأت ترد في

المواصلات الدبلوماسية الفرنسية منذ المنتصف الثاني من القرن الثامن عشر وخاصة بعد عام 1790. وهناك نقطة أخرى تتعلق بهذه المعاهدة وهي تاريخ توقيعها، فالمصادر الفرنسية تؤكد أن تاريخها يعود الى عام 1694 أثناء حكم الداي شعبان ! واستنادا الى بعض الدلائل فان تاريخها يكون اذن في شهر جوان من هذه السنة (1694)، وليس في شهر جانفي كما تذكر هذه المصادر، والذي يوافق شهر شوال من عام 1105 هـ. ولكن المعاهدة التي بين أيدينا هي مؤرخة في أواخر شهر محرم من عام 1107 هـ وهو ما يوافق العقد الأول من شهر سبتمبر 1695 وهي بداية عهد الداي الحاج أحمد. ونستبعد ان يكون الداي شعبان قد أمضى معاهدة أخرى حول الباستيون غير التي أبرمتها مع المبعوث مارسيل في 5 ماي من عام 1690.

ح (5) (41) - هذه واحدة من اجتهادات دوفال في الترجمة بتحويله لاسم القالة الى «القلعة».

ح (5) (42) - نموذج آخر للتصرف في الترجمة.

ح (5) (43) - جاء في النص الفرنسي كلمتي «صول» و «دوني» وهي الاجزاء الصغيرة لعملة ليفر تورنوا أو الجنيه الفرنسي.

ح (5) (44) - هذا الترتيب مشكوك في صحته اذا جرت العادة على اعفاء مراكب الباستيون من رسوم الدخول والخروج وليس من الرسوم الجمركية المستخلصة على البضائع. أما الترتيب الذي يليه فهو يثير أكثر من اعتراض ذلك أن قائمة المنتوجات الخاضعة لاحتكار تجار الباستيون هي قائمة معروفة ومحددة بالعرف، وبعض هذه المنتوجات نص عليها بالاسم في المعاهدات السابقة.

ح (5) (45) - مجمل ترتيبات هذا البند تبدو لنا محرفة والمراسلات الدبلوماسية التي أعقبت توقيع هذه المعاهدة لا تشير الى وجود مثل هذه الترتيبات عدا ما يتعلق بمبلغ اللزمة الذي هو نفس المبلغ الذي اثبتته المعاهدات السابقة.

ح (5) (46) - صيام عملة كانت دارجة في هذه الفترة قيمتها تتراوح ما بين أربعين وخمسين أسبرا أي الدرهم، وهو نفس الدبلون.

ح (5) (47) - المصدر: A. N. P./ B7 534 وكذلك: A. E. P./M. D. Algérie 1.

ح (5) (48) - المصدر: A. N. P./ B7 Marine 534 وكذلك: A. E. P./M. D. Algérie 1.

ح (5) (49) - يضم هذا الاقرار ترتيبين جديدين أولهما هو ضبط وضعية المباني الموجودة بالقالة لكي لا تتحول الى أغراض أخرى، وثانيهما هو تمديد نشاط تجار الباستيون الى تكوش.

ح (5) (50) - المصدر: A. N. P./ B7 534 وكذلك: A. E. P. M. D. Algérie 1 تم الاقرار وتثبيت معاهدة سنة 1689 وألحق بها ثلاثة بنود جديدة ادمجت ترتيباتها ضمن ترتيبات بنود هذه المعاهدة التي اختصرت وضبطت في خمسة وعشرين بندا فقط.

ح (5) (51) - المصدر: A. E. P./M. D. Algérie 1 وكذلك: A. N. P./ B7 Marine 537.

ح (5) (52) - المصدر: A. E. P. M. D. Algérie 1 وكذلك: A. N. P. B7 Marine 537.

ح (5) (53) - المصدر: A. E. P./M. D. Algérie 1

ح (5) (54) - حول مقدار القفير انظر أعلاه.

ح (5) (55) - المصدر: A. E. P./M. D. Algérie 1

ح (5) (56) - استبدلنا كلمة الايالة الموجودة في النص الفرنسي بكلمة الجمهورية المثبت في مدخل هذا الاقرار.

ح (5) (57) - المصدر: A. E. P./M. D. Algérie 1

ح (5) (58) - المصدر نفسه.

ح (5) (59) - أقرت وثبتت هذه المعاهدة في سنة 1754 ولقد جرت العادة أن يتم اقرار وتثبيت المعاهدات من طرف كل داي جديد.

ح (5) (60) - المصدر: A. E. P./M. D. Algérie 1

ج ⑤ (61) - تم الاقرار وتثبيت هذه المعاهدة في 27 شعبان سنة 1179 الموافق 8 فبراير 1666 في بداية عهد الداي محمد بن عثمان باشا. كما أقرت في نفس اليوم من طرفه وثبتت المعاهدة الخاصة بالباستيون.

ج ⑤ (62) - المصدر : A. E. P./M. D. Algérie 10

ج ⑤ (63) - المصدر : A. N. P./Marine B7 538 ليس هناك ما يبرر هذا الاقرار والتثبيت الجديد لهذه المعاهدة سوى رغبة الفرنسيين في ابراز والتأكيد، من جديد على عدد من الترتيبات التي تضمنتها هذه المعاهدة وملاحقها.

ج ⑤ (64) - المصدر : A. E. P./M. D. Algérie 1 وكذلك : A. N. P./Marine B7 538 .

ج ⑤ (65) - تعديل لترتيب سابق.

ج ⑤ (66) - المصدر : A. N. P./ Marine B7 538 وكذلك : A. E. P./M. D. Algérie 10 .

ج ⑤ (67) - وهو نفس القرش الجزائري، والقرش البوني. ويساوي ثلاث بطاك وقيمته بالعملة الفرنسية هي 3 و2 ليفر تورنوا أو الجنيه الفرنسي.

ج ⑤ (68) - يقصد بذلك خزينة دار السلطان.

ج ⑤ (69) - المصدر : A. E. P./C. C. C. Algérie 32 يوجد النص الأصلي لهذا الاقرار باللغة التركية في A. E. P./M. D. Algérie 1

ج ⑤ (70) - المصدر : A. E. P./M. D. Algérie 1

ج ⑤ (71) - المصدر : A. E. P./M. D. Algérie 1

ج ⑤ (72) - المصدر : A. E. P./. D. Algérie 1 وقع هذا الاقرار والتثبيت بعد توقيع المعاهدة أعلاه.

ج ⑤ (73) - 30 ديسمبر 1801.

ج ⑤ (74) - المصدر : A. E. P./M. D. Algérie 1 .

ج ⑤ (75) - A.E.P/MP Algérie 1

ج ⑤ (76) - أقرت وثبتت المعاهدات القديمة في الفترة التالية على يد كل من الدايات : الحاج محمد عام 1815 وعمر باشا عام 1816 وعلي خوجة 1817 وحسين باشا 1818.

ج ⑤ (77) - المصدر : A. E. P./M. D. Algérie 1 عاد الفرنسيون الى استغلال امتياز الباستيون هذه السنة (1817) بعد أن تخلى عنه الانجليز.

ج ⑤ (78) - المصدر : A. E. P./M. D. Algérie 10 حول الظروف التي أبرمت فيها هذه المعاهدة أنظر : القسم الأول الفصل الرابع.

ج ⑤ (79) - يلاحظ في هذا الاتفاق عدم الاشارة الى اتفاق 17 مارس 1817 فلا يلغيه ولا يعدله وإنما يهمله ويتجاهله.

ج ⑤ (80) - المصدر : A. E. P./M. D. Algérie 10

ج ⑤ (81) - المصدر : Estoublon et Lefebure, Code de l'Algérie annote... (1830-1895) Alger 1896

وردت هذه الاتفاقية في عدد من الكتب الفرنسية الأخرى، ويلاحظ عليها وجود اختلاف بين بعضها البعض في صياغة بعض الفقرات ويبدو أن حمدان بن عثمان خوجة هو أول من قام بنشرها في كتابه المرآة... في عام 1833 بعد جريدة Le Moniteur universel في سنة 1830. ولا ندري ما اذا كان النص الذي نشره حمدان، هو نسخة عن الأصل الذي استطاع الاطلاع عليه قبل رحيل الداي أو أخذه عن هذه الجريدة. ذلك أنه من المؤكد أن دي برومون لم يسلم النسخة الأصلية من هذه الاتفاقية لسلطات بلاده لكنه وضعها في جيبه عند رحيله من الجزائر واتجاهه الى اسبانيا. كما تردد أن النسخة الأصلية الثانية قد سلمها الداي الى قنصل

انتظار عقد جديد، والتي تكون قد أوقعت بدون شك في المخطوطات الأصلية. ومن المفيد القيام بدراسة مقارنة للنصوص التي قد تساعد على الإجابة عن عدد من التساؤلات المطروحة حول هذه الاتفاقية. لقد كانت نسخة النص العربي [illegible] محفوظة عن هذه الاتفاقية، بثلاث لغات، والعربية والتركية والفرنسية، ولكن لم نستطع الحظ بالاطلاع عليها بسبب ضياعها ولم نعثر على نصها منفصلا في المكتبات العمومية الأخرى.

المصادر والبيبليوغرافيا

المصادر والبيبليوغرافيا بالعربية

1 ـ المصادر :

أ ـ المحفوظات

1 ـ «الفهرس التحليلي، للوثائق الوطنية التاريخية الجزائرية للرصيد العثماني 1058 ـ 1279 هـ (1648-1862)».

لقد أصبح هذا الرصيد في متناول الباحثين بعد أن قامت مديرية الوثائق الوطنية بوضع هذا الفهرس الذي أصدرته في شكل عدد خاص (8-9) ضمن مجلة الوثائق الوطنية في عام 1980، وستمكن هذه المبادرة حتما من استغلال هذا الرصيد الذي بقي مهملا حتى الآن، ولم نتمكن من جهتنا من الاستفادة في دراستنا هذه لخلوه من الوثائق منه الدبلوماسية.

2 ـ رسائل الحاج أحمد باي الى الداي حسين/م. و. ج. رقم 1642.

ب ـ المخطوطات :

ـ أحمد بن أبي الضياف : **اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الامان**. النشرة الثانية، الجزء 2، تونس 1977.

ـ أحمد بن سحنون الراشدي : **الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني**. م. و. ب. رقم 5114

ـ أحمد بن عبد القادر الناصري (أبو رأس) : **تاريخ الجزائر**. ورقات مقتبسة من هذا المخطوط مودعة في م. و. ب. رقم 4614.

- أحمد الشريف الزهار : **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار**. تقديم وتحقيق أحمد توفيق المدني، الجزائر، 1974.

- ابن خلدون عبد الرحمان : **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر**. المجلد 6. بيروت 1968.

- حسن خوجة : **تاريخ بايات وهران**. مخطوط مودع في مكتبة اللغات الشرقية باريس رقم 417.

- حمدان بن عثمان خوجة : **المرآة**... تقديم وتعريب وتحقيق د/العربي الزبيري الجزائر 1975.

- مجهول : **تاريخ خير الدين** (أو غزوات عروج وخير الدين) : م. و. ب. رقم 5754 نسخ محمد الصالح بن أحمد زروق بن محمد العنتري سنة 1192 هـ.

- مجهول : **تاريخ استيلاء النصارى على مدينة وهران**. م. و. ب. رقم 6399.

- مجهول : تاريخ الباي محمد الأكحل أو **تاريخ استرداد وهران من الاسبان**. م. و. ب. رقم 5022.

- محمد بن ميمون الجزائري : **التحفة المرضية في الدولة البكداشية**. تقديم د/محمد بن عبد الكريم، الجزائر 1972.

- محمد الصغير بن يوسف : **المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي التركي**. م. و. ب. رقم 5011.

- محمد بن رقية التلمساني : **الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة**. م. و. ج. رقم 1626.

- محمد بن محمد الاندلسي الوزير السراج : **الحلل السندسية في الاخبار التونسية**. تقديم وتحقيق محمد الحبيب الهيلة الجزء الثاني تونس 1973.

- **وثائق تاريخية حول الجزائر** : ثلاث رسائل تبادلها يوسف باشا مع الشيخ محمد ساسي البوني، ورسالة من الداي محمد بكداش الى الشيخ

حاج أحمد، أحد فقهاء مدينة الجزائر م. و. ب. رقم 6724.

2 ـ البيبلوغرافيا :

ـ أحمد توفيق المدني : حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانية. الجزائر 1968.

ـ ايروين و. راي : **العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة (1776-1816)**. ترجمة اسماعيل العربي، الجزائر 1978.

ـ د. بلحميسي مولاي : **صفحات من تاريخ العلاقات الجزائرية الاسبانية، معاهدة 1786 بين الجزائر وأسبانيا**. مجلة. ت. م. جوان 1974.

ـ د. بلحميسي مولاي : **غارة شارل الخامس على مدينة الجزائر بين المصادر الاسلامية والمصادر الغربية**. مجلة. م. ت. ج. م. يوليو 1969.

ـ الحفناوي محمد أبو القاسم : **تعريف الخلف برجال السلف**. 2. ج الجزائر 1908.

ـ د. الزبيري محمد العربي : **التجارة الخارجية للشرق الجزائري (1792-1830)**. الجزائر بدون تاريخ.

ـ شالر : **مذكرات وليام شالر قنصل امريكا في الجزائر (1819-1824)**. ترجمة وتعليق وتقديم اسماعيل العربي. الجزائر 1982.

ـ د. سعد الله أبو القاسم : **تاريخ الجزائر الثقافي** 2. ج. الجزائر 1981.

ـ د. سعيدوني نصر الدين : **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية، (1800-1830)**. الجزائر 1979.

ـ عبد الرحمان بن محمد الجيلالي : **تاريخ الجزائر العام**. ج 2. الجزائر 1955.

ـ د. محمد فؤاد شكري : **عبد الله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر**. القاهرة 1952.

ـ محمد أبو رأس الجربي : **مؤنس الاحبة في اخبار جربة**. تحقيق

محمد المرزوقي، تونس 1960.

- المهدي البوعبدللي : **مقدمته للمخطوط الثغر الجماني**.. قسنطينة 1973.

- **مذكرات أسير الداي كاتكارت قنصل امريكا في المغرب** : ترجمها عن الانجليزية وعلق عليها وقدم لها اسماعيل العربي. الجزائر 1982.

- **مذكرات بفايفر** : ترجمة وتقديم د. أبو العيد دود. الجزائر : 1974.

المصادر والبيبلوغرافيا بالفرنسية

1 - المصادر :

أ - المحفوظات :

اعتمدنا في دراستنا أساسا على وثائق أرصدة **البحرية وبالذات على المجموعة الفرعية** B7 التي هي من أزخر المصادر وأثراها والتي لم تستغل لحد الآن بدرجة كافية، خاصة فيما يتعلق بعلاقات فرنسا مع البلدان الاسلامية، وتقوم مصلحة الارشيف بباريس حاليا، بعملية واسعة تستهدف تسهيل مهمة الباحثين وتمكنهم من استغلال المعلومات الغزيرة التي تتوفر عليها هذه الأرصدة في مختلف مجموعاتها الفرعية عن طريق تحديث أدوات البحث فيها، وتطويرها باصدار فهارس تحليلية لاستكمال الفهرس الاجمالي الذي وضع لايداعات البحرية، منذ نهاية القرن الماضي، وهي العملية التي لا تزال جارية.

وقد قمنا بجرد متتابع للسجلات والعلب التالية :

1 - معاهدات فرنسا مع الدول الاجنبية :

B7 520-523-525-527-528-529-532-534-537-538.

2 ـ المراسلات الواردة :

B7 205-206-213-214-215-217-218-220-223-224-276-295-311-321-322-340-385-418-433-444-449-462.

3 ـ صادرات تخص القلنصليات والتجارة الشرقية :

B7 94-95-16-86-17-37-75-98-93-140-194-196-202.

4 ـ التشريعات التجارية : مراسيم وأوامر : ـ B7 485

5 ـ التجارة البحرية الفرنسية : ـ B7 488

6 ـ البحريات الاجنبية : B7 481.

كما قمنا بجرد عدد من السجلات والعلب في أرصدتي الخارجية المودعين في الأرشيف الوطني BI و BIII

BI 115-116-117-120-122-131-136-143-144-145.

BIII 1-5-6-212-232-238-290-304.

وقمنا بجرد سجلات الرصيدين الخاصين بالجزائر والمودعين في محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية.

فالرصيد الأول الذي يحمل عنوان «مذكرات ووثائق» جردنا جميع سجلاته».

M. D. Alérie 1-2-3-4-5-6-7-8-9-10-14-15-16-17.

والرصيد الثاني : «المراسلات القنصلية والتجارية» قمنا بجرد السجلات الآتية.

C. C. C. Algérie 32-33-34-36-41-43-47.

كما قمنا بسبر عدد من السجلات الخاصة بقنصلية الاسكندرية فيما بين عامي 1830-1836.

C. C. C. Alexandrie. 24-25-26.

واستطلعنا بعض أرصدة أرشيف الحربية في قصر فانسان وجردنا بكيفية متتابعة العلب التالية من المجموعة 1 H .

1 H 2-3-4-5.

كما قمنا بسبر بعض المراسلات في أرصدة مجموعة النظام القديم والتي تحمل رمز A 1 خاصة مراسلات جيل دي نواي والدوق دي قيز .

A^1 3-4-5-8-13-28

وتحتوي المجموعة الفرعية F 80 المودعة في ايكس ان بروفانس على عدد من العلب تخص فترة ما قبل عام 1830 وقد جردنا العلبتين التاليتين .

. F 80 1670^1 1670^2

أ ـ الوثائق المطبوعة :

ب ـ جوامع المعاهدات :

- Leonard. F,: **Recueil des Traités de paix... fait par les rois de France...** Paris, 1693 T.V
- Du Mont jean, **Corps universel diplomatique du droit des gens contenant un recueil des traités d'alliance de paix de trèves... depuis Charlemagne...** Amesterdam 1731 T V - VI - VII.
- Rousset de Missy, **supplément au corps universel diplomatique du droit des gens...** Amesterdam 1739
- Martens george, **Recueil des principaux traités d'alliance depuis 1761...** 6 T. couvrant la période entre 1761 à 1797.
- Testa le Baronde, **Recueil des traités de la Porte Ottomane.** 2 vol. Paris 1864.
- **Capitulations ou traités anciens et nouveau entre la cour de France et la Porte Ottomane** - Paris 1770

2 ـ مراسلات مذكرات وغيرها :

- Devoulx A, **Les Archives du consulat de France à Alger** - Alger 1865
- Devoulx A, **Tachrifât, Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne Régence** - Alger 1852
- Devoulx A, **Les registres de prises maritimes** in Rev. Af 1871
- Boutin, de kercy, Dubois-Thinville, **Reconnaissance des villes ports et batteries d'Alger,** (1791-1809) publiés par Esquer - Paris 1927

- Grammont H de, **Relations entre la France et la Régence d'Alger au XVII siècle** in Rev. Af. 1879
- Grammont H de, **Correspondance des consuls d'Alger**(1690-1742).
- Plantet E, **Correspondance des Deys d'Alger avec la cour de France** 1579-1833. 2 vol. Paris 1889.

2 - بيبليوغرافيا :

1 فهارس المؤلفات

- Playfair sir R. Lambert **A Bibliographie of Algeria from the expedition of Charles V 1541 to 1887.** London 18887
- Playfair sir R. **Supplementary to the bibliographie of Algeria** (des origines à 1895). London 1898.
- Rouard de card, **Bibliographie des ouvrages relatifs à la Barbarie au XVII et au XVIII siècle.** Paris 1911
- Tabert-Delof Guy, **Bibliographie critique du Maghreb dans la littérature 1532-1715-**Alger 1976.

2 كتب ودراسات

- Anonyme, **L'histoire anonyme des Etats Barbaresques.** Paris, 1775
- Anonyme, **Discours de la victoire obtenue par le Roi Catholique à l'encontre du roi d'Argel devant la ville d'Oran en la côte d'Afrique.** Paris 1563
- Anonyme, **Histoire nouvelle du massacre des turcs fait en ville de marseille le 14 mars 1620.** Lyon 1620
- Anonyme, **Relation de ce qui s'est passé en l'armée du roi commandé par M le Duc de Beaufort depuis son arrivée à Port-Mahon jusqu'à la descente qu'elle a fait (sic) à gigery en Afrique.** Bordeaux 1664
- Aranda Emanuel, **Relation de la capturité et liberté du Sieur Emanuel de Aranda mené esclave à Alger en l'an 1640 et mis en liberté l'an 1640-**Bruxelles 1656
- Belhamissi M., **Histoire de la Marine algérienne** (1516-1830). Alger 1983
- Berbrugger A., **Les Algérines demandant un roi français en 1572.** in Rev. Af. 1861
- Berbrugger A., **L'Algérie historique, pitoresque monumentale, ou Recueil des vues,costumes et portraits.** Paris 1843. 3. Vols
- Berbrugger A., **La charte des hopitaux d'Alger** in Rev. Af 1864
- Bianchi, **Relation de l'arrivée dans la rade d'Alger du vesseau**

de Sa Majesté La Provence. in Rev. Af 1871
- Brèves François Savary monsieur de, **Relations des voyages du Sieur Brèves tant en Grèce, Terre Sainte et Egypte qu'aux Royaumes de Tunis et Algers...** Paris 1628
- Boutin, **Relations commerciales et Diplomatiques de la France avec la Barbarie (1515-1830).** Paris, 1902
- Brunschwig, **Sur les mesures tunisiennes de capacité au commencement du XVII siècle** in, Annales J.E.O. 1937
- Charles Roux F., **France et Afrique de Nord Avant 1830.** Paris, 1932
- Chastelet des Boys René rencontres du,
L'odysée ou diversité d'aventures rencontres et voyages en Europe, Asie et Afrique... reproduites in Rev. Afr. 1866-67-68-69-70
- Colombe M., **Contribution à l'Etude de recrutement de l'odjaq d'Alger dans les dernières années de la Régence** in Rev. Af. 1943
- Darr le père, **Histoire de Barbarie et de ses Corsaires...** Paris 1637
- Declarina don sutonio, **Relation de le reprise d'Oran par les Espagnols en 1732.** in Rev. Af. 1864
- Devoulx A., **La Marine de la Régence d'Alger,** in Rev. Af. 1869.
- Grammont H. d. de, **Histoire d'Alger sous la domination Turque (1515-1830)** - Paris 1887
- Grammont H. d. de, **La Course, l'Esclavage et la rédemption à Alger** in Rev Af. 1884-1885
- Habart M., **Histoire d'un parjure.** Paris 1961
- Haédo Fray Diego de, **Histoire des Rois d'Alger.** Trad. par de Grammont. Alger, 1881
- Hayet le sieur, **Les paricularités de tout de qui s'est passé dans la ville d'Alger depuis la mort de Baba Hassan leur Roi...** Bordeaux 1683
- Julien Ch. A., **Histoire de l'afrique du Nor'** T-2. 2e Ed. Paris 1961
- Kuran. E., **La lettre de derrnier Dey d'Alger au grand Vizir de l'Empire Ottomane.** - in Rev. Af. 1952
- Lacoste L., **La Marine algérienne sous les Turcs** - Paris 1931
- Lacoste Y., Nouschi et prenant, **Algérie, passé et présent...** Paris, 1960
- Langier de Tassy., **L'Histoire du Royaume d'Alger** - Amsterdam 1725
- Lepeyre H., **Monarchies européennes du XVI siècle.** - Paris 1967
- Le Roy, **Etat général et particulier du Royaume et de la ville d'Alger** - La Haye, 1750
- Mantran R. **La bataille de Lepante vue de constantinople** - in

Annales - Mars-Avril 1973.
- Mas-Latrie comte de, **Relations et commerce de l'Afrique septentrionale avec les nations chrétiennes au Moyen-âge** - Paris 1886
- Masson, **Histoire du commerce français dans l'Afrique barbaresque, 1560-1783** - Paris, 1903
- Merle, J. T., **Anecdotes historiques et politiques pour servir à l'histoire de la conquête d'Alger** - Paris, 1831
- Missemont, L., **Le double bombardement d'Alger par Duquesne et la mort du consul Vacher** - Paris, 1905
- Poiret l'abbé, **Voyage en barbarie** - Paris, 1789
- Rocqueville Monsieur de, **Relations des mœurs et du gouvernement d'Alger** - Paris, 1675
- Rousseau A., **Chronique de la Régence d'Alger** - trad. d'un manuscrit arabe intitulé-El-Zahrat - Alger, 1841
- Rousseau A., **Les Annales tunisiennes.** réimpression - Tunis, 1980
- Ruffi Antoine de, **Histoire de la ville de Marseille...** Contient le récit au massare de la délégation algérienne en 1620 - Marseille, 1642
- Shaller W, **Esquisse de l'Etat d'Alger** - Trad. Biamchi. Paris, 1830
- Shaw Doctor, **Voyage dans la Régence d'Alger** - Oxford 1738. Trad. par Mac Carthy - Paris, 1830
- Sander R et denis F., **Fondatin de la Régence D'Alger. Histoire de Barberousse.** - Paris, 1837
- Selles G., **Les origines des premiers consulats de la nation française à l'Etranger** - Paris, 1896
- Signat J., **La division du monde, contenant la déclaration des provinces et régions d'Asie, Europe et Afrique etc...** Paris, 1539.
- Ternimi A., **Recherches et Documents d'histoire Magrébine...** 1816-1871 - Tu[illegible] - 1971
- URSU, **La politique de François Ier 1515-1547.** Paris, 1908
- Venture de Paradis, **Alger au XVIII siècle,** Alger, 1898.
- Vignols, **La piraterie sur l'Atlantique au XVIII siècle.** Rennes, 1890.
- Villegagnon de, **Le voyage et expédition de Charles le quint, Empereur, en Afrique contre la ville de Argiers,** reproduit et précédé d'une étude critique par de Grammont. Alger, 1874.
- Watble E., **Aperçu sur les premiers consulats français dans le Levant et les Etats barbaresques.** In Rev. Af. 1872.
- Watleb N, **Pachas, Pachas Deys.** Rev. Af. 1873

فهـــرس الموضوعـــات

رقم الصفحات

القسم الثاني :

قضايا جدالية ومحاور البحث :

القسم الثالث :

نصوص المعاهدات :

الطبع : المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار – وحدة روبية

الجزائر 2007

